نعوم تشومسكي وآخرون

العولمة والإرهاب:
حرب أمريكا على العالم

ترجمة

د. حمزة بن قبلان المزيني

1423هـ/2002م

القاهرة: مكتبة مدبولي
2003م

محتويات الكتاب

مقدمة

لماذا أترجم؟

لاحظ بعض الزملاء أنني أُكثر من ترجمة بعض المقالات عن الإنجليزية التي يكتبها بعض الكتاب الغربيين والأمريكيين خاصة عن الوضع في منطقتنا، وبالأخص عن الوضع الفلسطيني وصلته بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. وأود هنا أن أبين الدواعي التي تجعلني أصرف جهدي إلى ترجمة تلك المقالات.

1. يعمل اليمينيون في الإدارة الأمريكية والصحفيون الخاضعون للنفوذ اليميني والإسرائيلي والمؤيدون لسياسات إسرائيل في الولايات المتحدة على تعميم الانطباع بأن الشعب الأمريكي يقف كتلة متراصة وراء سياسات الإدارة الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعني تأييده لسياساتها المنحازة ضد الحقوق الفلسطينية والحقوق العربية بصفة عامة. وكأن هؤلاء يوحون للعرب بأن الموقف المعقول الوحيد الذي يمكن للعرب أن يتخذوه هو العداء لكل ما هو أمريكي. وإذا ما نجحوا في تجييش العرب ليتخذوا هذا الموقف صار من الممكن لهم أن يعودوا إلى الشعب الأمريكي لينقلوا له موقف العرب

العدائي الحقيقي من أمريكا! وبهذا يستطيعون أن يجيشوا الشعب الأمريكي ضد العرب وقضاياهم.

ولست بحاجة للتدليل على هذه الطرق الملتوية التي ينتهجها كثير من السياسيين والصحفيين الأمريكيين. فهي أشهر من أن يستشهد عليها. ولاحظها كثير من العرب والأمريكيين.

ومع هذا فكثير من الأمريكيين لا ينخدعون بهذا الغش المفضوح. ومن الشواهد على ذلك أن كلمة النائب الديموقراطي عن ولاية أوهايو دينيس كوتشينيتش "دعاء من أجل أمريكا" (التي يعترض فيها على السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر) قاطعها الحاضرون مرات عديدة بتصفيق طويل. ويشير ستدل تيركيل في مجلة The Nation ، على موقعها الالكتروني، في عددها بتاريخ 2002/5/6 إلى أن مكتب كوتشينيتش تلقى على بريده الالكتروني خلال أيام قليلة بعد إلقائه لها أكثر من عشرين ألف رسالة مؤيدة وانشغلت مكاتبه كلها بطوفان من الرسائل المؤيدة بعد ذلك حتى إن موظفي مكاتبه يكادون لا يستطيعون ملاحقتها ويجدون مشقة في تصنيفها. وهو ما جعل كثيرا من الملاحِظين ينادون بترشيحه لمنصب رئيس الولايات المتحدة.

فلو كان الشعب الأمريكي على درجة الغباء التي يصورها اليمينيون ومناصرو إسرائيل، وعلى حال التبعية للسياسات المتطرفة لحكومته لما وجدنا مثل هذا الاستقبال العارم لأفكار كوتشينيتش الإنسانية المتحضرة.

كما أشار إدوارد سعيد إلى أن تصوير وسائل الإعلام المتحيزة الأمريكيين كأنهم كتلة صماء تمشي بطريقة عمياء وراء الإدارة الأمريكية ليس صحيحا. ولاحظ نعوم تشومسكي في عدد من مقالاته ومحاضراته عدم صحة هذا الصورة. وأوصى مستمعيه وقرائه بأن لا ينخدعوا بما يقوله "المثقفون" الأمريكيون وما تدعيه عناوين الصحف الكبرى في الولايات المتحدة.

2. تحرص كثير من الصحف الأمريكية على تصوير الأمريكيين كأنهم يجهلون تعقيدات القضايا السياسية في المنطقة. وكثيرا ما نجد هذه الصحف تحاول أن تُسكت، عن طريق الاستهزاء في كثير من الأحيان، من يتكلم خارج الخط العام الذي تنتهجه وتصفه بأنه لا يدري ما يقول. وهذا ما أشار إليه الصحفي البريطاني روبرت فيسك في مقاله الذي صار موضوعا لنقاش واسع في الولايات المتحدة (Fear And Learning In America "الخوف والتعُّلم في أمريكا"، ونشرته جريدة الإندبندنت البريطانية في 16 أبريل). ويصور هذه الطريقة ما نقله عن صحيفة Iowan Daily : "إن كثيرا من الأمريكيين لا يستطيعون فهم الوضع في الشرق الأوسط، كما أنهم لا يستطيعون التعبير عن آرائهم عنه". ويعلق فيسك على هذا قائلا: إن "هذا: Rubbish "سخْف" على رغم أن القول بأن الأمريكيين أغبياء حتى إنهم لا يستطيعون فَهْم حمام الدم في الشرق الأوسط وأنهم لذلك يجب أن يغلقوا أفواههم ولا يتكلموا عنه موضوع مكرور وشائع في صفحات التحرير". لكن فيسك يعرض في مقاله ذاك ما يشهد بأن كثيرا من الأمريكيين يعرفون عن الوضع الحقيقي في المنطقة أشياء كثيرة، وأنهم يفهمون بعمق الأسباب الحقيقية للمشكلات القائمة. كما يبين أن كثيرا من الأمريكيين واعون بالدور المضلل الذي تقوم به الصحافة الخانعة للنفوذ الصهيوني والموالون له.

وتصور الحملة البشعة التي يقوم بها مناصرو إسرائيل على الصحف الأمريكية الآن أنه يبدو أن الصحف الأمريكية نفسها بدأت في انتهاج خط أكثر اعتدالا وموضوعية في تناولها للوضع في الشرق الأوسط. بل إن عنف هذه الحملة وهمجيتها وابتزازها تشهد بأن مناصري إسرائيل بدأوا يشعرون بانقلاب حقيقي في الرأي العام الأمريكي ضد إسرائيل. لذلك بدأوا في استعمال وسائل فجة وقبيحة تتجاوز الابتزاز إلى الإرهاب الحقيقي. ولم تسلم ثلاث من كبريات الصحف القومية من هذا الهجوم: فقد اشتكت صحيفة لوس أنجليس تايمز من أن ألفا من المشتركين فيها ألغوا اشتراكهم غضبا من التقارير التي تنتقد إسرائيل. وكذلك جريدة شيكاغو تريبيون التي دعا

الحاخامات إلى الاستغناء عنها لأنها تصور ما يحدث في الشرق الأوسط على حقيقته. ولم تسلم حتى جريدة نيويورك تايمز المعروفة بتحيزها العضوي لإسرائيل منذ عشرات السنين من هذا التهديد.

ويبين كل هذا أن الانطباع الذي يريد اليمينيون في الإدارة الأمريكية والموالون لإسرائيل غرسه في عقولنا عن عداء الشعب الأمريكي المتأصل للعرب وقضاياهم ليس إلا نوعا من الكذب.

ومن العجيب أن الإدارة الأمريكية تجوب العالم حاملة عصاها الغليظة لمحاربة الإرهاب بينا هي تسكت عن هذا الإرهاب الحقيقي في عقر دارها الذي يسعى إلى قتل فكر الأمريكيين وإلى تكميم أفواههم. أليس هذا من الكيل بمكيالين؟ وضحية هذه الحملة هما حرية الفكر وحرية الكلام اللتان تفخر بهما أمريكا حتى إنها وضعت حمايتهما في أول مادة من مواد الدستور الأمريكي. بل كانتا مثالا ومنارا للشعوب كافة، إذ هما من القيم الأمريكية الرئيسة التي يعجب بها الناس في أنحاء العالم ويندبون حظوظهم لعدم تمتعهم بها.

ويوجد في أمريكا، إلى جانب ذلك، ومنذ زمن طويل كثير من وسائل الإعلام التي يطلق عليها في أمريكا "وسائل الإعلام البديلة" ومنها بعض محطات التلفزة وبعض محطات الإذاعة وبعض الصحف بالإضافة إلى مواقع لا حصر لها موجودة الآن على شبكة الإنترنيت، ويُنشر في هذه الوسائل مادة إخبارية وتحريرية غزيرة عن الصورة الحقيقية للقضية الفلسطينية بصورة خاصة.

3. وترجمة ما يكتبه بعض الأمريكيين واجب من زاوية أخرى؛ فإلى جانب تصويرها لتيار عريض من الرأي العام الأمريكي، فهي أقل نوع من رد الجميل يمكن أن نقابل به هؤلاء الكتاب الشجعان الذين يعلنون تمردهم على الابتزاز والتجهيل الذي يحاول أنصار إسرائيل تعميمه في المجتمع الأمريكي. فمن باب الاعتراف بجميلهم

وتقدير شجاعتهم يجب أن نقول لهم إننا نحتفي بما تكتبون ونترجمه ونقرأه ونتفاعل معه. فإذا أصابكم بعض الإحباط نتيجة للتضييق عليكم في بلادكم وعدم وصول أصواتكم إلى كثير من القراء بسبب الحواجز التي يضعها أعداء الفكر الحر فإن أصواتكم لن تذهب أدراج الرياح فسنقابلها بالاحترام الذي تستحقه ونقرأها ونشكركم عليها.

4. وفي ترجمة مثل هذه المقالات فائدة لنا كذلك. ذلك أنها تساعدنا حين نقرأها على اجتناب الوقوع في خطأ التعميم الذي خلق ولا يزال يخلق لنا أعداء كان يجب أن يكونوا أصدقاء لنا. فتجعلنا هذه المقالات المترجمة نتواصل مع شرائح واسعة في المجتمع الأمريكي لا تريد بنا شرا، بل تعمل من غير طلب منا على أن تقف في صفنا. وبقراءتنا لم يكتبه هؤلاء نستطيع أن نفسد خطة اليمينيين وأنصار إسرائيل الذين يَجهدون في بناء أسوار عالية بيننا وبين تلك الشرائح الحرة في الولايات المتحدة لتحجبهم عنا وتحجبنا عنهم لكي يستفردوا بهم ويضيقوا عليهم ثم يجيشونهم ضدنا ليستفردوا بنا.

ولعل قارئا يتساءل عن السبب الذي يجعل هؤلاء الكتَّاب يعارضون سياسات حكومتهم الأمريكية. ويكمن الجواب فيما عبَّر عنه تشومسكي في قوله إن المواطن في دولة ما مسؤول عن ما تقوم به تلك الدولة. لذلك فإن واجبه أن يكون رقيبا عليها، ناقدا لها، محتجا على ما ترتكبه ضد مواطنيها أو ضد الشعوب الأخرى.

ولعل في المحاضرات والمقالات والبيانات التي يتضمنها هذا الكتاب دليلا على أن في الولايات المتحدة وفي الغرب عموما أناسا يتميزون بضمائر حية ويقفون في وجه سياسة حكوماتهم غير العادلة ضد الشعوب الأخرى وبالأخص الشعب العربي. وهؤلاء يستحقون، من جهة أخرى، أن نقف في صفهم وأن نتعاضد معهم ونمدهم بما يحتاجون عليه من التأييد المعنوي.

وسوف يلحظ القارئ أن لنعوم تشومسكي، الناقد الاجتماعي والسياسي وعالم اللسانيات الشهير، حظا أكبر من الآخرين في عدد المقالات المترجمة. وليس هذا غريبا؛ ذلك أنه اشتهر بكونه المفجِّر الأولَ لثورة اللسانيات الحديثة في أواخر الخمسينيات من القرن الميلادي المنصرم. ومما يعبر عن مكانته في هذا الحقل وغيره من العلوم ما تقوله المجلة الأمريكية المعروفة The nation عنه:

"يُعد نعوم تشومسكي واحدا من أهم مصادر المعرفة العلمية. وإذا لم يسبق لك أن قرأتَ شيئا مما كتبه فذلك علامة على أنك تعاني من جهل متأصِّل".

وهو واحد من أشهر المعارضين للسياسات الخارجية للولايات المتحدة ومن أكبر المناهضين للسياسات الإسرائيلية. وقد بدأ نشاطه في المعارضة السياسية منذ وقت مبكر؛ إذ كان أحد قادة الحركات المناوئة للتدخل الأمريكي في فيتنام وفي أمريكا الوسطى واللاتينية منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. وله عدد كبير من الكتب والمحاضرات والمقالات ينتقد فيها تلك السياسات نقدا جذريا قويا.

وربما يلحظ القارئ مرة أخرى كذلك ما يُشبه أن يكون تكرارا في المقالات التي كتبها تشومسكي. لكن هذا ليس تكرارا؛ بل هو استخدام المعلومات نفسها في سياقات مختلفة.

حمزة بن قبلان المزيني

القاهرة

1423/6/5هـ

2002/8/13م

العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم

تشومسكي: "الولايات المتحدة تنتهك مبادئ القانون الدولي"

تشومسكي: "الهيام بالأسواق الحرة"

تشومسكي: "الرؤى الألفية"

تشومسكي: محاضرة ديار بكر: تركيا

تشومسكي: "عالم خال من الحروب"

تشومسكي: "الإرهاب والرد المناسب"

"الولايات المتحدة تنتهك مبادئ القانون الدولي *

نعوم تشومسكي

أثيرت كثير من الأسئلة حول الحرب الجوية التي تقوم بها قوات حلف الناتو (وهو ما يعني قوات الولايات المتحدة في المقام الأول) في كوسوفو. ولقد كُتب الكثير عن هذه المسألة، ومنها المقالات التحليلية في شبكة Z.

وهنا موضوعان أساسيان:

1. ما "قواعد النظام العالمي" المقبولة والممكن تطبيقها؟
2. ما إمكانية تطبيق هذه القواعد والاعتبارات الأخرى في حالة كوسوفو؟

1. ما "قواعد النظام العالمي" المقبولة والممكن تطبيقها؟

هناك نظام سائد للقانون الدولي والنظام العالمي، وهو مُلزم للدول كافة، ويقوم على ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتُّخذت في ما بعد وأحكام المحكمة الدولية. وباختصار فالتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ممنوع إلا إذا سمح بها مجلس الأمن

بطريقة لا لبس فيها بعد التأكد من فشل الوسائل السلمية، أو عند الدفاع عن النفس ضد "الهجوم المسلح" (وهو مفهوم محدد جدا) إلى أن يقوم مجلس الأمن بعمله.

وهناك بالطبع الكثير مما يمكن أن يقال. لهذا فهناك تَجاذُب في الأقل، إن لم يكن تعارض صارخ، بين قواعد النظام العالمي الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة والحقوق التي أوضحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو عمود ثان للنظام العالمي أُرسي بمبادرة من الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ويمنع ميثاق الأمم المتحدة استعمال القوة التي تنتهك سيادة الدول؛ ويضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الأفراد في مواجهة الدول المتسلطة. ولقد نشأت قضية "التدخل الإنساني" من هذا التجاذب. لذلك كان حق "التدخل الإنساني" هو ما زعمته الولايات المتحدة وحلف الناتو في كوسوفو، وقد أيدته بصورة عامة مقالات الرأي والأخبار الصحفية (وكان هذا التأييد، في حالات الأخبار، فوريا، ويتضح ذلك بصورة جلية في اختيار المصطلح نفسه).

وقد نوقشت هذه القضية في تقرير إخباري نشرته جريدة نيويورك تايمز (مارس27) تحت عنوان"علماء القانون يؤيدون الرأي القائل باستعمال القوة" في كوسوفو. وأورد التقرير مثالا واحدا لهؤلاء العلماء: وهو ألن جيرسون المستشار السابق لبعثة الولايات المتحدة للأمم المتحدة. كما استشهد بعالمين آخرين، الأول تيد جالين كاربنتر الذي "سخر من حجة الإدارة [الأمريكية]" وعرّى الادعاء بحق التدخل. أما الثالث فهو جاك جولد سميث المتخصص في القانون الدولي في كلية شيكاغو للحقوق. ويقول إن لدى نقاد الهجوم الجوي لقوات الناتو "حجة قانونية قوية جدا"، لكن "كثيرا من الناس يظن أن هناك [استثناء للتدخل الإنساني] كأمر من أمور العُرْف والممارسة". ويلخص ما تقدم هنا الأدلةَ التي قُدِّمت لتسويغ الخلاصة المرغوبة في عنوان المقال.

وملاحظة جولد سميث معقولة، وذلك في الأقل إذا ما وافقنا على أن للحقائق صلة بتحديد "العرف والممارسة". ومن الممكن لنا أيضا أن ننتبه إلى إحدى البديهيات: وهي أن حق التدخل الإنساني، إن وجد، إنما يُسمح به بموجب "النية الحسنة" للمتدخلِين، ولا يقوم هذا الافتراض على الادعاءات التي يقدمونها بل على سجلِّهم، خاصة سجلهم في الإخلاص لمبادئ القانون الدولي، وقرارات المحكمة الدولة، وغير ذلك. وهذا الأمر بديهي على وجه الدقة، وذلك على حد تعلُّقه بالآخرين في الأقل. انظر مثلا إلى مبادرات إيران التي أعلنتْها للتدخل في البوسنة من أجل منع المذابح في وقت لم يكن الغرب يريد التدخل. وقد شكك الغرب في تلك المبادرات بشكل ساخر (والواقع إنها تجوهلت)؛ وإذا كان هناك من سبب غير الخضوع للقوة فذلك هو أن "النية الحسنة" الإيرانية لا يمكن افتراضها. والسؤال الواضح الذي يمكن أن يسأله أي إنسان عاقل في هذه الحالة هو: هل سجل الإيرانيين في التدخل والإرهاب أسوأ من سجل الولايات المتحدة؟ وكذلك بعض الأسئلة الأخرى، مثل: كيف يمكننا أن نقيس "النية الحسنة" للدولة الوحيدة التي استخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي دعا الدول كلها إلى الخضوع للقانون الدولي؟ وماذا عن سجلها التاريخي؟ وإذا لم تحتلّ هذه الأسئلة مكانا بارزا في النقاش فسوف ينظر أي شخص مخلص إلى "النية الحسنة" على أنها مجرد خضوع للمألوف. ومن الممارسة المفيدة أن نحاول فحص ما ينشر . في أجهزة الإعلام أو في غيرها . لنرى كم منها يمكن أن يتماشى مع مثل هذه الشروط البسيطة.

1. كيف يمكن تطبيق هذه الاعتبارات وغيرها على حالة كوسوفو؟

وقعتْ كارثة إنسانية في كوسوفو في السنة الماضية، ويمكن القول بأنها من عمل القوات المسلحة اليوغسلافية، بصورة تكاد تكون كلية. أما الضحايا الرئيسون فهم أبناء الطائفة الألبانية الكوسوفيون الذين يمثلون ما يقرب من 90% من السكان في

هذه المنطقة اليوغوسلافية. ويقدر عدد القتلى بألفي قتيل كما يقدر عدد اللاجئين بمئات الآلاف.

ويمكن للناس من غير الأطراف المشاركة في مثل هذه الحالات أن يتخذوا واحدا من الخيارات التالية:

أ . أن يحاولوا تصعيد الكارثة

ب . عدم فعل أي شيء

ج . أن يحاولوا التخفيف من هذه الكارثة

وتتوضح هذه الخيارات الثلاثة من الحالات المعاصرة الأخرى. ولنحاول أن نقتصر على بعض الحالات التي تقارب مستوى هذه الكارثة، ثم نسأل أين تقع كوسوفو في هذا النمط.

1. كولومبيا. وفي كولومبيا، تبعا لتقدير وزارة الخارجية [الأمريكية] يصل المستوى السنوي للقتل لأسباب سياسية الذي تنفذه الحكومة والفرق العسكرية المرتبطة بها إلى مستوى القتل الذي نجده في كوسوفو، أما عدد اللاجئين بسبب هذه الفظائع في المقام الأول فيتجاوز المليون. وتحتل كولومبيا المرتبة الأولى من بين الدول في الغرب التي تتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية والتدريب في الوقت الذي أخذ العنف فيه يتزايد خلال التسعينيات، كما أخذت تلك المساعدات في الزيادة الآن، بحجة "الحرب على المخدرات" وهي الحجة التي ينفيها كل الملاحظين الموثوقين تقريبا. وكانت إدارة الرئيس كلينتون متحمسة بشكل خاص في ثنائها على الرئيس جافيريا الذي كانت فترة حكمه مسؤولة عن "المستويات المفزعة التي وصل إليها

العنف"، كما تقول منظمات حقوق الإنسان، بل لقد فاق الحكام الذين سبقوه في ذلك. أما تفصيلات هذه الفظائع فمتوفرة.

2. تركيا. ويأتي الاضطهاد التركي للأكراد في التسعينيات، تبعا لما تقوله التقديرات المحافظة جدا، على مستوى الاضطهاد في كوسوفو. وقد وصل حدا عاليا في أوائل التسعينيات؛ ومما يبين ذلك أن أكثر من مليون من الأكراد فروا من الريف إلى مدينة ديار بكر التي تعد العاصمة الكردية غير الرسمية من سنة 1990 إلى 1994م، ذلك في الوقت الذي يقوم فيه الجيش التركي بتدمير الريف. وكانت سنة 1994 "السنة التي شهدت أسوأ سجل للاضطهاد في الأقاليم الكردية" من تركيا، كما يقول جوناثان راندل في تقريره بصفته شاهد عيان، كما كانت السنةَ التي أصبحت فيها تركيا "أكبر المستوردين للسلاح الأمريكي وبهذا صارت أكبر مشترٍ للسلاح". ولما كشفت جماعات حقوق الإنسان استعمال [الجيش التركي] الطائرات الأمريكية في مهاجمة القرى [الكردية] وجدت إدارة الرئيس كلينتون بعض الطرق للتهرب من القوانين التي توجب إيقاف تصدير السلاح بطرق تشبه ما فعلته في حالة إندونيسيا وغيرها.

وتفسِّر حكومتا كولومبيا وتركيا الفظائع التي تقومان بها (بتأييد من الولايات المتحدة) احتجاجا بأنهما تقومان بذلك للدفاع عن بلديهما ضد تهديد الجماعات الإرهابية. وهو ما تفعله حكومة يوغوسلافيا.

ومرة أخرى يوضح هذا المثال الاختيار الأول: أي أن تحاول تصعيد الكوارث.

3. لاوس. يُقتل آلاف من الناس كل عام، وأغلبهم من الأطفال والزرّاع الفقراء في سهول منطقة الجار في شمال لاوس، وهي السهول التي شهدت أكثف حالات القصف للأهداف المدنية في التاريخ كما يبدو، بل يمكن القول بأنها كانت أكثرها قسوة: وليس لهجوم واشنطن المتشنج على ذلك المجتمع الزراعي الفقير أية صلة بحروبها في تلك المنطقة. وكانت أسوأ فترة تلك التي بدأت في سنة 1968م، حين

أُجبرت الولايات المتحدة على أن تبدأ محادثات السلام (تحت ضغوط الحركات الشعبية ورجال الأعمال)، وهو ما أدى إلى إنهاء الحرب الجوية على شمال فيتنام. وقد قرر الرئيس نكسون ووزير خارجيته كيسنجر حينها سحب الطائرات من أجل مهاجمة لاوس وكمبوديا.

ونتجت حالات القتل من "القنابل الصغيرة" وهي تلك الأسلحة الصغيرة المضادة للأفراد التي تعد أسوأ بكثير من الألغام الأرضية: إذ كانت معددة إعدادا خاصا للقتل والتشويه، وليس لها أي أثر على الشاحنات والمباني، وغيرها. وقد تشبَّع السَّهل بمئات الملايين من هذه الأسلحة الإجرامية التي تبلغ نسبة فشلها في الانفجار من 20-30% بحسب ما تقوله شركة هونيويل التي تصنعها. وتوحي هذه النسبة إما بنوعية سيئة من التحكم وإما بالسياسة المتعمدة لقتل المدنيين عن طريق الانفجار المتأخر. ولم تكن هذه الوسائل إلا طرفا ضئيلا من التقنية التي استعملت، وهي التي تشمل الصواريخ المتطورة لاختراق الكهوف التي كانت الأسر الفقيرة تتخذ منها ملاجئ. ويقدر عدد ضحايا هذه "القنابل الصغيرة" في الوقت الحاضر من مائة في السنة إلى "نسبة سنوية للضحايا تبلغ عشرين ألفا" يموت منهم أكثر من النصف، كما كتب باري وين المراسل السابق في آسيا لجريدة وول ستريت جورنال . وذلك في نشرتها الآسيوية. لذلك فالتقدير المتحفِّظ هو أن أزمة هذه السنة [في لاوس] تبلغ حدا مقاربا لما يحدث في كوسوفو، مع أن عدد القتلى يبلغ حدا أعلى [في لاوس] وأن أكثر أعداد الموتى من الأطفال . إذ يبلغ عددهم أكثر من النصف، تبعا للتحليلات التي تقوم بها جمعية مينونايت المركزية، وهي التي ظلت تعمل هناك منذ 1977م من أجل تخفيف الفظائع المستمرة.

وكانت هناك بعض الجهود لتوضيح هذه الفظائع الإنسانية ومعالجتها. إذ تعمل المجموعة البريطانية الاستشارية للألغام (MAG) في إزالة هذه الأسلحة القاتلة، لكن

الولايات المتحدة "غائبة بشكل فاضح [عن مشاركة] المنظمات الغربية القليلة التي تتبع (MAG)" كما تقول التقارير الصحفية البريطانية، وإن وافقت أخيرا على تدريب بعض المدنيين اللاوسيين [على إزالة هذه الأسلحة]. كما تورد التقارير الصحفية البريطانية أيضا، بغضب أحيانا، اتهامات المتخصصين في منظمة (MAG) بأن الولايات المتحدة ترفض مساعدتهم "ببعض الإجراءات الآمنة" التي يمكن أن تجعل عملهم "أسرع وأكثر أمنا". إذ إن هذه الإجراءات لا تزال سرا من أسرار الدولة، كما هو الشأن في ما يخص الأمور كلها في الولايات المتحدة. وتتحدث التقارير الصحفية في بانكوك عن وضع مماثل في كمبوديا، لا سيما في ما يخص المنطقة الشرقية حيث كانت الهجمات الجوية الأمريكية في أوائل سنة 1969م أكثر شراسة.

* نشرت في مجلة Z بتاريخ 28/ مارس 1999م.

ونشرت الترجمة في جريدة الحياة، العدد 13226، 1999/5/25م.

الهيام بالأسواق الحرة*

تصدير القيم الأمريكية عبر منظمة التجارة العالمية الجديدة

نعوم تشومسكي

"كانت الأمم المتحدة، خلال أكثر من نصف قرن، المنتدى الرئيس الذي كانت الولايات المتحدة تحاول من خلاله خلق عالَم على صورتها، إذ كانت تتاور مع حلفائها هناك من أجل وضع بعض المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو التجارب النووية أو البيئة مما تؤكد واشنطن أنه سيمثل قِيَمها هي".

هذا هو تاريخ فترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، كما تُعلمنا الفقرةُ الافتتاحية في تقرير إخباري كتبَه ديفيد سانجر المحلل السياسي في جريدة نيويورك تايمز ونشرته في صفحتها الأولى. لكن الأمور تغيرت الآن. فقد ظهر عنوان هذا التقرير بالصيغة التالية: "الولايات المتحدة تُصدِّر قيمَها الخاصة بالسوق الحرة عبر الاتفاقيات التجارية الدولية". إذ تتوجه إدارة كلينتون الآن، متجاوزة اعتمادها التقليدي على الأمم المتحدة، نحو منظمة التجارة العالمية (WTO) لكي تنجز من خلالها مهمة "تصدير القيم الأمريكية"، ويستمر سانجر قائلا (نقلا عن الممثل التجاري للولايات المتحدة) إن منظمة التجارة العالمية ربما تكون أكثر الوسائل فعالية في المستقبل لتصدير "الهيام الأمريكي برفع القيود [عن التجارة الدولية]"، وتحرير الأسواق عامة، و"القيم الأمريكية للتنافس الحر، والقوانين العادلة، والإلزام الحازم بها" لِعالَم ما يزال يتخبط في الظلام.

وتمثّل هذه "القيم الأمريكية" بصورة قوية بعضُ مظاهر الموجة المستقبلية، أي: وسائل الاتصال، والإنترنت، وتقنية الحواسب المتقدمة، والعجائب الأخرى التي خلقتها الروح الأمريكية المغامرة التي أطلقها السوق من عقالها، بعد أن حررتها الثورة الريجانية أخيرا من التدخل الحكومي.

ويقول يوسف إبراهيم في تقرير آخر نشرته جريدة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى، مكرِّرا موضوعا مألوفا: "إن الحكومات في أنحاء العالم كله بدأت في الاستجابة للتبشير بالسوق الحرة الذي بدأ به في الثمانينيات الرئيس ريجان ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت ثاتشر". وسواء أحببت ذلك أم أبغضته، فإن المتحمسين والناقدين على امتداد قطاع واسع من الرأي العام . إذا ما اقتصرنا على الليبراليين الذين يميلون إلى اليسار من الطيف السياسي . يتفقون الآن على "أن هناك انتشارا لا يمكن مقاومته لما يسميه المؤيدون بـ"ثورة السوق"". فقد غيَّرت "الفَرْدية الريجانية الصارمة" قوانين اللعبة عالميا، فيما يتحفز "الديموقراطيون والجمهوريون على السواء [في أمريكا] لتأييد السيطرة التامة للسوق" وذلك بالإعلان عن التزامهم "بهذا المعتقد الرسمي الجديد".

غير أن هناك عددا من المشكلات في هذه الصورة. وإحدى هذه المشكلات التفسيرُ الذي أُعطي لما حدث في النصف الأول من هذا القرن [العشرين]. إذ يجب حتى على أكثر المؤمنين إخلاصا بـ"رسالة أمريكا" أن يعوا أن العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة كانت في الواقع على نقيض ما تصوره الفقرة الافتتاحية [في جريدة نيويورك تايمز] منذ أن تحررت الأمم المتحدة من السيطرة مع التقدم في عملية التحرر من الاستعمار، وهو ما نجم عنه أن تصبح الولايات المتحدة معزولة بصورة مطردة في معارضتها للمعاهدات ذات العلاقة بعدد واسع من القضايا وفي إصرارها

على إضعاف الهيئات الرئيسة في الأمم المتحدة، خصوصا تلك الهيئات التي لها علاقة بالعالم الثالث. ومن المؤكد أن عددا من القضايا عن العالم يمكن أن تكون موضعا للنقاش، لكن هذه القضية ليست واحدة منها.

أما في ما يخص "الفردية الريجانية الصارمة" وعبادتها للسوق فربما يكفي الاستشهاد بما ورد في مراجعة لفترة رئاسة ريجان كتبَها أحد الموظفين الكبار في دائرة "التمويل العالمي" التابعة لمجلس العلاقات الخارجية ونشرتها مجلة "الشؤون الخارجية" Foreign Affairs ، ويلاحِظ فيها "المفارقة" المتمثلة في أنه مع أن الرئيس ريجان كان "الرئيس [الأمريكي] الذي فاق الرؤساء المتقدمين في ما بعد الحرب [العالمية الثانية] بهيامه بسياسة ترك الحبل على الغارب، إلا أنه هو الذي حدث في عهده أعظم تحول نحو الحماية منذ الثلاثينيات" . وهذه ليست "مفارقة" بل هي النتيجة المتوقَّعة لـ"لهيام بسياسة ترك الحبل على الغارب"، وهو ما يعني أن الالتزام بقوانين السوق لا ينطبق إلا عليكم، أما أنا [أمريكا] فلا تنطبق علي، إلا إن مال "ميدان اللعب" في صالحي، وهو ما يحدث دائما نتيجة للتدخل الحكومي الشامل. ويندر أن نجد موضوعا آخر يماثل في السيطرة والشيوع هذا الموضوع في التاريخ الاقتصادي خلال القرون الثلاثة الماضية. لهذا فالحماس الحالي لثورة الاتصالات الذي كتب عنه سانجر حالة مألوفة جدا.

وكان الريجانيون [في هذا الحماس] يتبعون طريقا مسلوكا . وهو الطريق الذي حوَّله "المحافظون" من أتباع جنجريش [رئيس مجلس النواب الأمريكي السابق] في الآونة الأخيرة إلى مسرحية هزلية . وذلك حين يتغنون بأمجاد السوق ويلقون المحاضرات العابسة عن الثقافة الاستنزافية الناجمة عن اعتماد الفقراء في الولايات المتحدة والخارج [على أمريكا] في الوقت الذي يتفاخرون أمام رجال الأعمال بأن

ريجان كان "قد أسدى للصناعة الأمريكية خدمات مهمة تفوق ما قدَّمه لها الرؤساء السابقون خلال أكثر من نصف قرن"؛ والواقع أن تلك الخدمات فاقت الخدمات التي قدمها الرؤساء السابقون مجتمعين، إذ أدت تلك الخدمات إلى "الانقضاض المتواصل على مبدأ [التجارة الحرة]" الذي اعتنقه الأغنياء والأقوياء منذ مطلع السبعينيات، وهو الانقضاض الذي استنكره بشدة باتريك لو السكرتير الاقتصادي لمنظمة "الجات" GATS ، الذي قدّر أن الآثار الكابحة التي نتجت عن القيود الريجانية تفوق بما يقرب من ثلاثة أضعاف الآثار الكابحة التي نتجت عن القيود التي فرضتها الدول الصناعية الأخرى.

ولم يكن "التحول [الجذري] نحو الحماية" إلا طرفًا من "الانقضاض المتواصل" على مبادئ حرية التجارة الذي توسع في ظل "الفردية الريجانية الصارمة". كما يتضمن الفصلُ الآخرُ من هذه القصة التحويل الكبير للأموال العامة إلى أيدي القوى الخاصة، وغالبا ما يحدث ذلك تحت المظهر التقليدي الزائف لـ"الأمن". وبدون مثل هذه الإجراءات المتطرفة للتدخل في السوق فمن المشكوك فيه أن تستطيع المصانع الأمريكية للاكترونيات، والصلب، والمعدات، والصناعات الكهربائية، وغيرها مقاومة المنافسة اليابانية أو التفوق عليها في التقنيات الأحدث، وما ينتج عن ذلك من آثار واسعة على الاقتصاد.

أما "بريطانيا الثاتشرية" فاختيار آخر جيد للتمثيل على "التبشير بالسوق الحرة". ويكفينا الاقتصار على بعض الاكتشافات القليلة الموحية التي ظهرت في أوائل سنة 1997م، فقد نشرت جريدة الأوبزيرفر اللندنية أن رئيسة الوزراء "خلال الفترة التي اتسمت بالحد الأعلى من الضغوط من أجل بيع الأسلحة لتركيا"، "تدخلت شخصيا لتسهيل دفع 22 مليون جنيها اقتُطعت من موازنة المساعدات الخارجية البريطانية

للمساعدة في بناء قطار أنفاق في العاصمة التركية أنقرة. وهو المشروع الذي لم يكن ذا عائد اقتصادي"، وهو ما اعترف دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني، في سنة 1995، بأنه تصرف "غير قانوني". وهذه الحادثة جديرة بالتأمل بشكل خاص إذ إنها جاءت في أعقاب انكشاف فضيحة "جسر بيرجاو" التي كشفت عن الرشاوى الثاتشرية غير القانونية التي دُفعت ""لتسهيل" صفقات بيع السلاح للنظام الماليزي"، وعقب إصدار المحكمة العليا حكمها ضد هيرد. هذا بالإضافة إلى الضمانات الحكومية للديون وتدابير التمويل، والأنواع الأخرى من الحيل التي يقصد بها تحويل المال العام إلى "الصناعة الدفاعية"، وهو ما أدى إلى أنواع كثيرة مألوفة من الفوائد للصناعات المتطورة عموما.

وقبل ذلك بأيام نشرت الجريدة نفسها أن "ما يقرب من مليونين من الأطفال البريطانيين يعانون من اعتلال الصحة وتأخر النمو بسبب سوء التغذية"، وذلك نتيجة لـ"الفقر الذي وصل إلى مستويات لم تشهدها بريطانيا منذ الثلاثينيات". وقد تراجع التوجه السابق نحو تحسين صحة الأطفال، كما أن أمراض الطفولة التي كانت تحت السيطرة فيما مضى تتزايد الآن بمعدلات هائلة بفضل "التبشير بالسوق الحرة" (الانتقائي بشكل عال)، الذي يُعجَب به المنتفعون من عوائده إعجابا كبيرا.

وقبل أشهر قليلة من هذا كان أحد العناوين الصحفية البارزة يقول: "واحد من ثلاثة أطفال بريطانيين يولد لأسرة فقيرة"، فيما "زاد فقر الأطفال بما يعادل ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ انتخبت مارجريت ثاتشر". ونشر تقرير آخر بعنوان: "الأمراض المذكورة في روايات تشارلز ديكنز تعود لتقض مضجع بريطانيا المعاصرة"، ويورد التقرير النتائج التي وصلت إليها بعض الدراسات ومؤداها أن "الظروف الاجتماعية في بريطانيا بدأت في النكوص إلى الظروف نفسها التي كانت موجودة قبل قرن". وأكثرها سوءا تلك الآثار الناجمة عن انقطاع الغاز والكهرباء والماء والهاتف عن "عدد

كبير جدا من الأسر"، في حين يستمر التخصيص في مساره الطبيعي، متسلحا بعدد من الحيل التي تفضِّل "الزبائن الأكثر غنى" وتكون نتيجتها "مزيدا من التضييق على الفقراء"، وهو ما يقود إلى "توسيع الهوة في نصيب الفرد من الطاقة بين الأغنياء والفقراء"، والأمر نفسه فيما يخص إمدادات المياه والخدمات الأخرى. وقد أدى "القطع المتوحش" لبرامج الإعانات الاجتماعية إلى وضع الأمة [بريطانيا] "في قبضة الرعب من حدوث الانهيار الاجتماعي المؤكد". لكن المصانع وإدارات التمويل تتمتع بشكل ممتاز بسبب هذه الاختيارات [السياسية] نفسها. وفوق ذلك كله فقد ظل مستوى الإنفاق بعد سبع عشرة سنة من التبشير الثاتشري هو هو، أي 25, 42 % من الدخل القومي وهي النسبة نفسها قبل أن تتولى ثاتشر رئاسة الوزارة.

وهذا الوضع ليس غريبا تماما.

تصدير القيم الأمريكية

دعنا نضع جانبا التقابل المثير بين السياسات المعلنة والحقائق، ولننظر في ما الذي يمكن أن نتعلمه من تفحُّص العصر الجديد الذي يوشك أن يطل علينا. وأظن أنه يمكن لنا نتعلم الكثير.

وقد كان سانجر [حين كتب تقريره الصحفي] يحتفل بالاتفاقية التي وقعت في نطاق منظمة التجارة العالمية عن الاتصالات. إذ كانت إحدى الآثار الجيدة لها إعطاء واشنطن "وسيلة جديدة [لاستخدامها في] السياسة الخارجية". ذلك أن هذه الاتفاقية "تعطي منظمة التجارة العالمية الحق في أن تعبر حدود سبعين بلدا من البلدان التي وقَّعت عليها"، ثم إنه ليس سرا أن المؤسسات الدولية لا يمكن أن تؤدي

وظائفها إلا إذا خضعت لمطالب الأقوياء، خصوصا الولايات المتحدة. لهذا فـ"الوسيلة الجديدة" في العالم الفعلي تجعل الولايات المتحدة قادرة على التدخل بشكل عميق في الشؤون الداخلية للآخرين، وهو ما يؤدي إلى إرغامهم على تغيير قوانينهم وممارساتهم. وسوف تضمن منظمة التجارة العالمية أن تتعهد الدول الأخرى بأن "تفي بالتزاماتها في ما يخص السماح للأجانب بالاستثمار" دون أية قيود في الأجزاء الرئيسة من اقتصادياتها. وفي ما يخص الاتصالات تحديدا، فالنتيجة المحتملة واضحة للجميع، وهي: "أن الشركات المستفيدة من العصر الجديد ستكون شركات الاتصالات الأمريكية، التي يؤهلها وضعها للسيطرة على ميدان اللعب الممهَّد"، كما تقول المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى Far Eastern Economic Review ، بالإضافة إلى شركة أمريكية بريطانية أخرى ضخمة جدا.

وهذا المستقبل لا يسعد الناس جميعهم. وهي الحقيقة التي يعترف بها الفائزون، ثم يقدمون تأويلهم لها، ويتمثل هذا التأويل بقول سانجر: إن الآخرين يتخوفون من أن "شركات الاتصالات الأمريكية العملاقة سوف تستولي. . . على الشركات الاحتكارية المترهلة التي تسيطر عليها الحكومات وهي التي سيطرت زمنا طويلا على الاتصالات في أوروبا وآسيا" . وهو الأمر الذي حدث في الولايات المتحدة، التي صارت منذ زمن بعيد تمثل الاقتصاد الأول في العالم وأقوى دولة فيه. ومما تجب الإشارة إليه أيضا أن الإسهامات الرئيسة في التقنية الحديثة إنما جاءت من مختبرات الأبحاث التابعة لـ"لشركات الاحتكارات المترهلة التي تسيطر عليها الحكومات" وهي التي هيمنت على قطاع الاتصالات في الولايات المتحدة إلى السبعينيات، مستغلة التحرر من قوانين السوق لكي تخدم حاجات القطاعات المتقدمة من الصناعة عن طريق ضخ المال العام [إليها] بصورة عامة (بطرق غير مباشرة، أي بخلاف الطرق الأكثر مباشرة التي ينتهجها البنتاجون).

أما أولئك الذين لا يزالون يتشبثون بالماضي بصورة غير عقلانية فيَرون هذه الأمور من زاوية مختلفة بعض الشيء. فقد أشارت مجلة FEER إلى أن "العمال سيفقدون أعمالهم" في آسيا و"أن كثيرا من المستهلِكين سيدفعون أكثر مما يدفعونه الآن لخدمات الهاتف قبل أن يحين الوقت الذي سيدفعون فيه أسعارا أقل لهذه الخدمات". والسؤال هو: "متى سيتمكنون من دفع أسعار أقل؟" ولتحقيق ذلك المستقبل الزاهر فمن الضروري أن "يُحث المستثمرون الأجانب . . . على التصرف بالطرق المرغوبة اجتماعيا"، لا أن يتصرفوا ببساطة وأعينهم على الكسب قاصرين خدماتهم على الأغنياء وعالم المال. أما كيف ستحدث هذه المعجزة فإننا لا نظفر بأي تفسير، على أن هذا الاقتراح سيكون، من غير شك، مصدر إلهام لتأمل مديري المكاتب الرئيسة للشركات العملاقة.

وتتوقع مجلة FEER أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، في المستقبل الذي يخطَّط له، ستزيد من أسعار خدمات الهاتف بالنسبة لأكثر المستهلكين الآسيويين. "وحقيقة الأمر أنه ربما لن يستفيد إلا عدد قليل من المستهلكين في آسيا من الأسعار الأجنبية الأرخص" المتوقعة بعد امتلاك الشركات الأجنبية الضخمة، وأغلبها أمريكية [لشركات الاتصالات المحلية]. ففي إندونيسيا مثلا هناك ما يقرب من ثلاثمائة ألف مواطن فقط من بين 190 مليونا يحتاجون لإجراء مكالمات دولية، وهؤلاء هم رجال الأعمال على وجه الخصوص. "ومن المحتمل جدا أن أسعار المكالمات المحلية سوف ترتفع بصورة عامة" في آسيا، كما يقول ديفيد بادين، المحلل الإقليمي للمؤسسة المالية J. P. Morgan Securities في هونج كونج. ويستمر في القول إن ذلك أمر جيد: "فإذا لم تحقق التجارة أرباحا فلن يكون هناك تجارة ألبتة". وبما أن كثيرا من مؤسسات القطاع العام سوف تنقل ملكيتها للشركات الأجنبية فيَحسن أن تُضمن ربحية

هذه المؤسسات . وسوف تكون مؤسسات الاتصالات أول ما يُبدأ بنقل ملكيته، وسيلحق بها في المستقبل القريب عدد أكبر من الخدمات ذات الصلة بها. وتتنبأ الصحافة المتخصصة بالتجارة "أن الاتصالات الشخصية عبر الإنترنت [ومنها الشركات الشبكية والاتصال المتبادل] سوف تحل مكان قطاع الاتصالات في غضون خمس أو ست سنوات، وأن عمال الهاتف سيكونون أكبر المستفيدين إذا ما انخرطوا في مجال التجارة المباشرة عبر الإنترنت". ويرى أندرو جروف مالك شركة Intel CEO ، في ما كان يتحدث عن مستقبل شركته، أن الإنترنت "تمثل أكبر تغيير في بيئتنا" في الوقت الحاضر. وهو يتوقع نموا عاليا جدا لـ"الشركات التي تقوم بتأمين الربط، وهم أولئك الناس الذين يشتغلون على توفير شبكة الإنترنت العالمية، أي أولئك الذين يصنعون الحواسب" (وتعني كلمة "الناس" هنا الشركات)، وشركات الإعلانات التي تبلغ أرباحها السنوية الآن 350 بليون دولار تقريبا وتتوقع فرصا جديدة مع تخصيص الإنترنت، وهو التخصيص الذي سيحولها إلى احتكار عالمي للقِلة.

وفي هذه الأثناء تتقدم الخصخصة بسرعة في كل مكان. ومن الأمثلة المهمة علة هذا، فقد قررت الحكومة البرازيلية في وجه معارضة شعبية قوية تخصيص شركة Vale ، التي تسيطر على مصادر ضخمة لليورانيوم، والحديد، ومصادر المعادن الأخرى، وبعض خدمات الصناعة والنقل، ويشمل ذلك التقنية المتطورة. وتتميز هذه الشركة بربحية عالية، إذ بلغ دخلها في 1996 أكثر من خمسة بلايين دولار، ويُتوقع لها مستقبل باهر؛ وهي واحدة من ست شركات صناعية في أمريكا اللاتينية تصنف من بين خمسمائة شركة تحقق ربحية عالية في العالم. وقدرت دراسة قام بها المتخصصون في معهد الدراسات العليا للهندسة في الجامعة الاتحادية في ريو أن الحكومة البرازيلية قدرت قيمة هذه الشركة تقديرا منخفضا، ولاحظت كذلك أن الحكومة اعتمدت في هذا التقدير المنخفض على تحليل "مستقل" قامت به شركة Merrill

Lynch [وهي شركة أمريكية كبرى!] وترتبط باتحاد الشركات الأمريكي البريطاني الضخم الذي يسعى لامتلاك هذا المكوِّن الرئيس من اقتصاد البرازيل. وقد نفت الحكومة بغضب هذه الاستنتاجات. وإذا كانت هذه الاستنتاجات دقيقة، كما يمكن الظن بها بشكل معقول، فإن عملية الاستيلاء هذه تتبع نمطا معروفا جدا.

تعليق جانبي:

والاتصالات لا تشبه اليورانيوم تماما. ذلك أنه في وجود أي مظهر من مظاهر الديموقراطية، وإن كان سطحيا، تحتل الاتصالات مكانا مركزيا فيها. لذلك يُثير تركيزُ الاتصالات في أي يد (خصوصا الأيدي الأجنبية) بعضَ التساؤلات المهمة جدا عن الديموقراطية الحقة. وهناك بعض الأسئلة المشابهة في ما يخص تركيز المال، وهو التركيز الذي يهدد المشاركة الشعبية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. ويثير تركيز الغذاء تساؤلات أكثر أهمية من كل ذلك، وتتعلق هذه التساؤلات في ما يخص الحالة الأخيرة بمسألة البقاء. فقد طالب السكرتير العام لمنظمة الأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة قبل سنة، عند مناقشته لـ"الأزمة الغذائية التي أعقبت الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب هذه السنة" الدول بأنه "يجب أن تعتمد على أنفسها في إنتاج الغذاء"، كما أوردت ذلك جريدة فاينانشال تايمز اللندنية. ولفتت منظمة الأغذية الدولية أنظار "الدول النامية" إلى أنه يجب عليها أن تعود عن سياساتها التي فرضها عليها "إجماع واشنطن"، وهي السياسات التي نتجت عنها عواقب وخيمة على كثير من دول العالم، في الوقت الذي مثلت نعمةً كبرى للمؤسسات المالية الزراعية المدعومة [الأمريكية] . وبالمناسبة فقد كانت نعمة كبرى أيضا لتهريب المخدرات، التي يمكن عدها أكبر نجاح حققته الإصلاحات الليبرالية الجديدة، كما تراها "قيم السوق الحرة" التي "تصدرها الولايات المتحدة".

وعملية التحكم بإمدادات الغذاء التي تقوم بها الشركات الأجنبية الضخمة تسير سيرا حثيثا، ومع التوقيع على اتفاقية الاتصالات وتنفيذها ستكون الخدمات المالية الضحيةَ القادمة.

ولتلخيص ما قلناه، ستكون العواقب المتوقعة لانتصار"القيم الأمريكية" في منظمة التجارة العالمية:

1. إيجاد "وسيلة جديدة" من أجل التدخل الأمريكي العميق في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2. استيلاء الشركات التي توجد مراكزها الرئيسة في أمريكا على أكثر القطاعات أهمية في الاقتصاديات الأجنبية.
3. تحويل الأرباح إلى جيوب رجال الأعمال والأغنياء.
4. تحميل كلفة هذا التحويل على المواطنين العاديين.
5. أن هذا الانتصار سيكون سلاحا قويا محتملا ضد خطر الديموقراطية.

ويمكن أن يتساءل الإنسان العاقل عما إن كان لهذه التوقعات صلة بالاحتفال [بالانتصار الأمريكي]، أو أنها ليست إلا نتائج جانبية لانتصار المبدأ الذي يُحتفل به تأسيسا على الالتزام بقيم أعلى. لكن ما يقوي الشك إنما هو تلك المقارنة بين الصورة التي رسمتها جريدة نيويورك تايمز لفترة ما بعد الحرب والحقائق التي لا يمكن الشك فيها. ويتزايد الشك حين نتأمل في بعض الاطرادات التاريخية اللافتة للنظر، ومنها أن أولئك الذين يستطيعون فرض مشاريعهم، لا من أجل الاحتفال بها بحماس وحسب، بل ليستفيدوا منها أيضا كما هي العادة، بغض النظر عن إن كان الأمر يتعلق بالقيم المعلَنة لحرية التجارة أو بالمبادئ العظمى الأخرى. وهي التي تتوافق عند التطبيق في

نهاية الأمر مع رغبات أولئك الذين يديرون اللعبة ويحتفلون بنتائجها. والمنطق وحده يوجب شيئا من الشك حين يتكرر النمط. أما التاريخ فإنه يجب أن يزيد من هذا الشك درجة.

والواقع أننا لسنا بحاجة، عند بحث هذا الأمر، إلى هذا المستوى من العمق.

مكان غير ملائم

في اليوم نفسه الذي نشرت فيه جريدة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى التقرير الذي أعلن انتصار القيم الأمريكية في منظمة التجارة العالمية حذر محررو هذه الجريدة دول الاتحاد الأوروبي من اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية للطلب منها أن تُصْدر حكمها في اتهام هذه الدول للولايات المتحدة بانتهاك اتفاقات حرية التجارة. وكانت القضية موضع الشكوى تتعلق على وجه الدقة بالقانون الذي أصدره مجلس النواب الأمريكي باسم قانون هيلمز . بيرتون، وهو الذي "يلزم الولايات المتحدة بمقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كوبا". ويقصد بهذه المقاطعة "أن تعمل على منع هذه الشركات من التصدير إلى الولايات المتحدة أو العمل فيها، حتى إن لم يكن لمنتجاتها ونشاطاتها أية علاقة بكوبا" (كما يقول بيتر موريشي Peter Morici، المدير السابق للاقتصاد في الهيئة الأمريكية للتجارة العالمية). وهو عقاب غير هيِّن، حتى إن كان بمعزل عن التهديدات الأكثر مباشرة ضد الأفراد والشركات الذين يتجاوزون الخط الذي سوف ترسمه الولايات المتحدة منفردة. وينظر محررو نيويورك تايمز لهذا القانون على أنه "محاولة غير رشيدة من مجلس النواب لفرض سياسته

الخارجية على الآخرين"؛ أما موريشي فيعارض هذا القانون لأن "الفوائد التي ستجنيها الولايات المتحدة من تطبيقه أقل من الخسائر التي ستنتج عنه". والموضوع الأشمل هو المقاطعة نفسها، أي "الخنق الاقتصادي الأمريكي لكوبا" وهو ما يطلق عليه المحررون "مفارقة تاريخية من مفارقات الحرب الباردة"، التي يُفضَّل التخلي عنها لأنها صارت أكثر إضرارا بالمصالح التجارية الأمريكية.

أما القضايا الأشمل التي تتصل بالصواب والخطأ فلا يُعرَض لذكرها، بل إن هذه المسألة برمتها، كما يؤكد محررو نيويورك تايمز، ليست إلا "خلافا سياسيا في المقام الأول"، ولا صلة لها بـ"التزامات واشنطن بحرية التجارة". ويبدو أن هؤلاء المحررين يشبهون الآخرين في أنهم يفترضون أنه إذا ما أصرت أوروبا على مطالبتها فمن المحتمل أن تصدر منظمة التجارة العالمية حكمها ضد الولايات المتحدة. لهذا فمنظمة التجارة العالمية ليست مكانا مناسبا للنظر في هذه القضية.

والمنطق وراء هذه الدعوى بسيط ونموذجي. فقبل عشر سنوات، وانطلاقا من الحجج نفسها، وُجد أن محكمة العدل الدولية ليست المكان الملائم للحكم في اتهامات نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة. فقد رفضت الولايات المتحدة السلطة القانونية لمحكمة العدل الدولية، وحين شجبت المحكمة الولايات المتحدة "لاستعمالها غير القانوني للقوة"، وأصدرت أمرها لواشنطن بأن توقف إرهابها الدولي، وخرقها للمعاهدات، وحربها الاقتصادية غير القانونية، وأن تدفع تعويضات ضخمة، تَمَثَّل ردُّ فعل مجلس النواب الأمريكي الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون في تصعيد تلك الجرائم بصورة فورية فيما بادرت كل القوى السياسية [الأمريكية] إلى شجب المحكمة ووصفها بأنها "مكان معاد" [لأمريكا] وأنها برهنت على عدم حيادها باتخاذها قرارا ضد الولايات المتحدة. ولم تورد وسائل الإعلام العامة أي ذكر لقرار المحكمة نفسه تقريبا، ويشمل ذلك

الكلمات التي أوردناها وحكم المحكمة الواضح الذي يصف المساعدات الأمريكية لقوات الكونترا بأنها كانت "عسكرية"، وليست "إنسانية". وقد استمر الدعم الأمريكي، بالإضافة إلى توجيه الولايات المتحدة لقوات الإرهابيين، حتى تمكنت الولايات المتحدة من فرض إرادتها، وهو ما تسميه دائما بـ"المساعدات الإنسانية". ويخضع التاريخ المدوَّن عن هذه القضايا للأعراف نفسها.

وقد استخدمت الولايات المتحدة بعد ذلك حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى أن تحترم الأطراف كلها القانون الدولي (وهو خبر لم توره وسائل الإعلام)، وصوتت وحدها (مع السلفادور وإسرائيل) ضد قرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى"الامتثال الكلي والفوري" لحكم المحكمة . وهو التصويت الذي لم تورد وسائل الإعلام العامة أيَّ خبر عنه، ومثل ذلك تكرار هذا النمط من التصويت في السنة التالية، حين لم يصوت مع الولايات المتحدة هذه المرة إلا إسرائيل. وليست هذه الأحداث كلها إلا أمثلة نمطية للكيفية التي تستعمل بها الولايات المتحدة الأمم المتحدة "مكانا" لفرض "قِيَمها الخاصة بها".

وإذا ما عدنا إلى مسألة منظمة التجارة العالمية الحاضرة، نجِد أن واشنطن صوتت وحدها في نوفمبر 1996 (مع إسرائيل وأوزبيكستان) ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحث الولايات المتحدة على إنهاء الحصار ضد كوبا، وهو القرار الذي أيدته دول الاتحاد الأوروبي بكاملها. وكانت منظمة الدول الأمريكية قد صوتت قبل ذلك بالإجماع على رفض قانون هيلمز. بيرتون، وطلبت من الهيئة القانونية (اللجنة القانونية للأمريكتين) التابعة لها أن تصدر حكمها في قانونية هذا القانون. وقد حكمت اللجنة القانونية لدول الأمريكتين في أغسطس 1996 بأن هذا القانون مخالف للقانون الدولي. وكانت لجنة حقوق الإنسان للأمريكتين التابعة لمنظمة

دول الأمريكتين قد شَجبت، قبل سنة، القيودَ التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير الأغذية والأدوية إلى كوبا، ووصفتها بأنها مخالفة للقانون الدولي. وقد تمثل جواب إدارة كلينتون في أن الولايات المتحدة لم تمنع تصدير الأدوية على وجه الدقة، بل الذي مَنَعه ظروفٌ صعبة ومخيفة جدا وصلت حدا جعل حتى المؤسسات الضخمة في الولايات المتحدة والخارج تبدي عدم رغبتها في التعرض للعواقب (أي الغرامات المالية الضخمة والسجن عقابا على ما تُحدد الولايات المتحدة أنه مخالفات "للتوزيع الملائم"، ومنع السفن والطائرات، وتحريض وسائل الإعلام، الخ). وفي الوقت الذي أدى فيه ذلك إلى منع توريد الأغذية [إلى كوبا] فعلا، كانت الإدارة الأمريكية تحتج بأنه كان هناك "إمدادات ضخمة" من أماكن أخرى (والحق أنها كانت بأسعار عالية جدا)، لهذا لا يمكن لتلك المخالفة المباشرة للقانون الدولي أن تصنَّف بأنها مخالفة [في نظر الولايات المتحدة].

وحين عرضت دول الاتحاد الأوروبي هذا الموضوع على منظمة التجارة العالمية انسحبت الولايات المتحدة من النقاش بالكيفية التي انسحبت بها من المحكمة الدولية، وهو ما أدى إلى إنهاء النظر في القضية بصورة فعلية.

وباختصار فالعالم الذي كانت الولايات المتحدة تسعى "لخلقه على صورتها" من خلال الهيئات الدولية هو عالم يقوم على مبدأ القوة. إذ يقضي "الهيام الأمريكي بحرية التجارة" بأنه يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تنتهك الاتفاقيات التجارية حين تريد، فليس هناك أية مشكلة في استيلاء الشركات الأجنبية (وأكثرها أمريكية) على وسائل الاتصال والتمويل وإمدادات الغذاء. لكن الأمور تصير مختلفة حين تتدخل الاتفاقات التجارية والقانون الدولي في مشاريع القوة الأقوى.

وسوف تزداد معرفتنا [بهذه السياسات] إذا ما فحصنا الأسباب التي دعت أمريكا لرفض القانون الدولي والاتفاقيات التجارية. ففي ما يخص مسألة نيكاراغوا يفسر المستشار القانوني لوزارة الخارجية [الأمريكية] أبراهام صوفير ذلك بأنه لما قبِلت الولايات المتحدة بالسلطة القانونية للمحكمة الدولية في الأربعينيات كان أغلب أعضاء الأمم المتحدة "حلفاء للولايات المتحدة ويشاركونها وجهات نظرها بخصوص النظام العالمي". أما الآن "فإن عددا كبيرا جدا من أعضاء الأمم المتحدة لا يمكن الاعتماد عليهم من حيث مشاركتنا في وجهة نظرنا بخصوص المفهوم الدستوري الأساسي لميثاق الأمم المتحدة"، و"كثيرا ما تعارِض هذه الأغلبية نفسُها الولاياتِ المتحدة في القضايا الدولية المهمة". لهذا لا يُستغرَب أن تتقدم الولايات المتحدة الجميع منذ 1960 في نقض القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن عدد كبير من القضايا ويشمل ذلك القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وغير ذلك (وتأتي بريطانيا ثانية في الترتيب أما فرنسا فتأتي في المرتبة الثالثة بفارق كبير)، وهو ما يخالف بصورة دقيقة الصورة النمطية للتاريخ التي كررتها افتتاحية جريدة نيويورك تايمز كما رأينا آنفا. وقد خطت الولاية المتحدة خطوة أبعد في رفضها للقرارات الدولية بعد ظهور هذا التفسير بقليل، وذلك حين استخدمت حق النقض الواحد والسبعين لها منذ 1967. ولما نُقل المشروع الذي نقضتْه (وهو المستعمرات الإسرائيلية في القدس [إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة]) وقفت الولايات المتحدة وإسرائيل منفردتين في معارضته، وهو ما لا يخرج، مرة أخرى، عن النمط المألوف.

وفي استخلاصه للنتائج الطبيعية من عالَم لا يمكن الاعتماد عليه، يستمر صوفير في تفسيره قائلا إنه يجب علينا الآن "أن نحتفظ لأنفسنا بالحق في تقرير إن كان للمحكمة الدولية سلطة قانونية علينا في شأن أية قضية معينة". والمبدأ الدائم المتَّبَع، الذي يجب تطبيقه الآن في عالم لم يعد مطيعا، هو "أن الولايات المتحدة لا

تقبل السلطة القانونية المُلزِمة في شأن أية قضية تتعلق بالشؤون المحلية التي تقع أساسا ضمن السلطة القضائية المحلية للولايات المتحدة، بالصورة التي تقررها الولايات المتحدة". وتعني "الشؤون المحلية" حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا.

وقد عبَّرت الوزيرة الجديدة للخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن هذا المبدأ الإجرائي بطريقة رائعة، وذلك حين أنَّبت مجلس الأمن بسبب عدم استعداده للتوافق مع الرغبة الأمريكية في مطالبها بخصوص العراق: إن الولايات المتحدة "سوف تتصرف، مع الآخرين، بصورة جماعية حين يمكننا ذلك وبصورة فردية حين يجب علينا ذلك"، وهي لا تعترف بأية قيود خارجية عليها في منطقة تصفها "بأنها مهمة للمصالح الأمريكية الوطنية" . كما تحددها الولايات المتحدة. ويعني هذا أن الأمم المتحدة مكان ملائم حين يكون أعضاؤها "ممن يمكن الاعتماد عليه" للمشاركة في وجهات نظر واشنطن، لكنها ليست مكانا ملائما حين "تعارض الأغلبيةُ الولاياتِ المتحدة في قضايا عالمية مهمة". فالقانون الدولي والديموقراطية شيئان لا بأس بهما . لكنهما، حين ننظر إلى النتيجة، لا الإجراء؛ لا يختلفان عن قضية حرية التجارة.

لهذا فإن الموقف الحالي للولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية لا يأتي بشيء جديد. فقد أعلنت واشنطن أن منظمة التجارة العالمية "ليست مؤهلة للنظر" في أمر من أمور الأمن القومي الأمريكي؛ ويلزم من هذا أن نفهم أن وجودنا [أي وجود الأمريكيين] مهدد بسبب خنق الولايات المتحدة للاقتصاد الكوبي. وقد أضاف أحد المتحدثين باسم إدارة كلينتون أنه لذلك لن يكون حكم منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة غيابيا مهمًّا ولن يكون موضع اهتمام، ذلك "أننا لا نعتقد أن أي شيء تقوله منظمة التجارة العالمية أو تفعله يمكن أن يرغم الولايات المتحدة على تغيير قوانينها". ويجب أن نتذكر هنا أن الأهمية العظمى لاتفاقية الاتصالات في

منظمة التجارة العالمية هي أن هذه "الوسيلة الجديدة من أدوات السياسة الخارجية" سوف ترغم الدول الأخرى على تغيير قوانينها وممارساتها، بما يتوافق مع طلباتنا.

والمبدأ [الأول] هو أن تستثنى الولايات المتحدة من تدخل منظمة التجارة العالمية في قوانينها، وأن تكون، في الوقت نفسه، حرة في أن تنتهك القانون الدولي متى شاءت؛ وهذا الامتياز مقصور عليها، وإن كان من الممكن أن يوسع هذا الامتياز قليلا ليشمل بعض الدول التابعة حين تقتضي الظروف ذلك. وهنا نجد المبادئ الأساسية القوية للنظام العالمي يعلن عنها مرة أخرى بصورة واضحة وعالية.

وكانت اتفاقيات "الجات" GATS التي وُقعت في وقت سابق قد سمحت ببعض الاستثناءات المشروطة بالأمن القومي، وفي ظل تلك الاستثناءات، سوَّغت الولاياتُ المتحدة فرضَ المقاطعة ضد كوبا بأن هذه المقاطعة "إنما هي إجراءات اتُّخذت من أجل الحرص على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية". كما تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لأي عضو أن يقوم بـ"أي عمل يراه ضروريا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية"، لكن هذا السماح مقصور على أشياء ثلاثة، هي: المواد النووية، وتجارة السلاح، والإجراءات "التي تتخذ في حالة الحرب أو الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية". وربما لم تشأ إدارة كلينتون أن يحوي سجلُّها الرسمي هذا السخف البالغ، لذلك لم تتعلل رسميا بـ "الاستثناء من أجل الأمن القومي"، وإن كانت قد أعلنت بوضوح أن الدافع [وراء المقاطعة] إنما هو "الأمن القومي".

وتحاول دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في الوقت الذي أكتب فيه هذه المقالة، أن تصل إلى اتفاقية مّا قبل الرابع عشر من إبريل، وهو التاريخ الذي من المفترض أن تبدأ فيه محادثات منظمة التجارة العالمية. إلا أن واشنطن في هذه

الأثناء تقول، كما ورد في جريدة وول ستريت جورنال، "إنها لن تتعاون مع المنتدين في منظمة التجارة العالمية، محتجة بأنه ليس لمنظمة التجارة أية سلطة قضائية فيما يخص قضايا الأمن القومي".

أفكار غير لائقة

لا يُفترض في البشر المهذبين أن يتذكروا رد الفعل حينما حاول الرئيس كنيدي أن ينسق عملا جماعيا ضد كوبا في سنة 1960: فقد رفضت المكسيك الانضمام إلى هذا العمل الجماعي، ويفسر أحد الدبلوماسيين المكسيكيين سبب امتناع المكسيك بأنه: "لو أعلنا أن كوبا تمثل خطرا على أمننا لمات أربعون مليون مواطن مكسيكي من الضحك". لكننا سوف ننظر هنا بجدية أكثر إلى قضايا تهديد الأمن القومي.

ولم يُرو كذلك أن أحدا مات من الضحك حين احتج ستيوارت إيزينستات المتحدث الرسمي باسم الإدارة الأمريكية، في تسويغه رفض واشنطن لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، قائلا "إن أوروبا تعارض "ثلاثة عقود من السياسة الأمريكية تجاه كوبا وهي السياسة التي يعود تاريخها إلى إدارة كنيدي"، وهي السياسة التي تهدف بشكل كُلي إلى فرض تغيير النظام في هافانا" (نقلا عن نيويورك تايمز). لذلك لا بد أن يكون رد فعل الولايات المتحدة صارما وذلك انطلاقا من الافتراض بأن الولايات المتحدة لها الحق كله في أن تطيح بحكومة أخرى؛ وينفذ هذا في هذه الحالة [كوبا] عن طريق العدوان، والإرهاب الواسع، والخنق الاقتصادي.

ولا يزال هذا الافتراض ساريا ولم يعترض عليه أحد فيما يبدو، إلا أن المؤرخ آرثر شليسنجر Arthur Schlesinger كتب نقدا لتصريح إيزينستات مبنيا على النظر إلى بعض الاعتبارات الأقل. فقد أشار شليسنجر بصفته "أحد الذين شاركوا في سياسة إدارة كنيدي تجاه كوبا" إلى أن مساعد وزير الاقتصاد الأمريكي إيزينستات قد أساء فهم سياسات إدارة كنيدي. إذ إن قلق تلك الإدارة كان سببه "إشاعة [كوبا] للقلاقل في النصف الغربي للكرة الأرضية" و"الارتباط بالاتحاد السوفيتي". لكن هاذين الأمرين من حديث الماضي الآن، لهذا لا تعدو سياسات كلينتون [ضد كوبا] أن تكون من قبيل المفارقة التاريخية، أما فيما عدا ذلك فإنها مقبولة، فيما يبدو.

ولم يفسر شليسنجر هنا ما يعنيه بعبارتيْ "إشاعة القلاقل في النصف الغربي للكرة الأرضية" و"الارتباط بالاتحاد السوفيتي"، لكنه كان قد فسرهما في مكان آخر، بصورة سرية. فقد أوضح شليسنجر عبارة "إشاعة كاسترو للقلاقل"، وذلك في تقرير قدّمه للرئيس الجديد [كينيدي] عن نتائج زيارة قام بها إلى دول أمريكا اللاتينية في أوائل 1961، فهي تعني: "انتشار فكرة كاسترو التي تدعو الناس إلى أخذ الأمور بأيديهم"، وأضاف، بعد ذلك بقليل، إن هذه مشكلة خطيرة، وذلك أن "توزيع الأراضي والأشكال الأخرى من الثروة الوطنية منحاز بشكل كبير إلى الطبقات الثرية. . . فيما يطالب الفقراء والمحرومون الآن، بتشجيع من المثال الذي تقدمه ثورة كاسترو، بإتاحة الفرص لهم للحصول على مستوى لائق من العيش". كما فسر شليسنجر التهديد الناتج عن "الارتباط بالاتحاد السوفياتي" بالصورة التالية: "وفي الوقت نفسه يتراءى الاتحاد السوفياتي غير بعيد، فهو يقدم قروضا ضخمة من أجل التنمية ويقدم نفسه على أنه مثال يحتذى في تحقيق التحديث في خلال جيل واحد". وقد ظل المسؤولون في واشنطن ولندن يفهمون "الارتباط بالاتحاد السوفياتي" بهذه الصورة بشكل أوسع، وذلك

منذ بدايات الحرب الباردة في 1917 إلى الستينيات، وهو الوقت الذي ينتهي عنده السجل الوثائقي الحالي.

وقد أوصى شليسنجر الرئيسَ القادم [كنيدي] أيضا بإطلاق "بعض التصريحات الطنانة" high-flown corn عن "الأهداف العليا للحضارة والروح"، وهي التي "سوف تخلب أذهان المستمعين جنوب الحدود [الحدود الأمريكية الجنوبية مع دول أمريكا اللاتينية] إذ إن هؤلاء تعجبهم الخطب الفخمة الفارغة من المضمون إعجابا منقطع النظير". أما نحن فسوف نلتفت، في الوقت نفسه، إلى الأمور المهمة. ومن أجل توضيح مدى التغيرات التي حدثت، فقد انتقد شليسنجر أيضا، بواقعية، "التأثير المؤذي لصندوق النقد الدولي" الذي كان يحاول حينئذ أن ينجز صيغة الخمسينيات لـ "إجماع واشنطن" المعاصر (أي "التعديلات البنيوية" و"الليبرالية الجديدة"، وغيرهما).

ويمكن لهذه التفسيرات (السرية) لـ"إثارة كاسترو للقلاقل في النصف الغربي للكرة الأرضية" و"الارتباط بالاتحاد السوفياتي" أن تقربنا خطوة إلى فهم حقائق الحرب الباردة. لكن هذا موضوع آخر.

كما أن الحالات المشابهة من إثارة القلاقل في غير النصف الغربي للكرة الأرضية لم تكن بأقل إشكالا، فهي لا تزال تنشر أفكارها الخطيرة بين الشعوب التي "تطالب الآن بإتاحة الفرص لها من أجل مستوى لائق من العيش". ففي أواخر إبريل 1996، وفيما كانت الولايات المتحدة في حالة هيجان عارم بسبب إسقاط كوبا طائرتين تابعتين لجماعة كوبية مناهضة لكاسترو تتخذ من فلوريدا مقرا لها وهما الطائرتان اللتان دأبتا على اختراق المجال الجوي الكوبي بشكل منظم، وإلقاء منشورات على هافانا تدعو الكوبيين للثورة (وتشاركان في الغارات الإرهابية المستمرة ضد كوبا،

كما تقول المصادر الكوبية)، كانت وكالات الأنباء تنقل تقارير مختلفة. فقد أوردت وكالة الأسوشييتد برس تقريرا يقول إنه كان هناك في جنوب أفريقيا "جمع من الناس يغنون ويهتفون تحية للأطباء الكوبيين" الذين وصلوا توا تلبية لدعوة حكومة مانديلا "للرفع من مستوى العناية الصحية في المناطق الريفية". "ويوجد في كوبا 57000 طبيب للعناية بأحد عشر مليونا من المواطنين، مقارنة بـ 25000 طبيب للعناية بأربعين مليونا في جنوب أفريقيا". ويشمل وفد الأطباء الكوبي المكون من مائة طبيب وطبيب واحد أكثر الأطباء المتخصصين تميُّزا، ولو كان هؤلاء جنوبَ إفريقيين لكان "من المحتمل جدا أنهم سيختارون العمل في مدينتي كيب تاون وجوهانسبيرج" حيث يمكن أن يتقاضوا ضعفي الرواتب التي سيتقاضونها في المناطق الريفية التي ذهبوا إليها. "ومنذ أن بدأ إرسال الأطباء المتخصصين في الصحة العامة إلى الخارج بإرسال عدد منهم إلى الجزائر في سنة 1963، أرسلت كوبا 51820 من الأطباء، وأطباء الأسنان، والممرضات وأطباء آخرين من تخصصات مختلفة"، إلى "أكثر دول العالم الثالث فقرا"، حيث كانوا "يوفرون العناية الصحية من دون مقابل" في معظم الحالات. وبعد شهر من ذلك التاريخ دعي الأطباء الكوبيون المتخصصون إلى هاييتي لدراسة وباء التهاب السحايا الذي انتشر هناك.

ويرجع هذا النوع من إثارة القلاقل إلى مدى أبعد. فقد أوردت إحدى الصحف الكبرى في ألمانيا الغربية (Die Zeit) تقريرا يقول إن دول العالم الثالث تنظر إلى كوبا على أنها "قوة عالمية عظمى" بسبب المدرسين وعمال البناء والأطباء والآخرين [الذين ترسلهم كوبا] ويشتغلون في برنامج "الخدمة العالمية". وتقول هذه الصحيفة إنه في 1985 عمل 16000 كوبي في دول العالم الثالث، وهو عدد يزيد على ضعف مجموع العاملين في برنامج السلام والأخصائيين في برنامج الأطباء الأمريكيين في العالم. وإلى سنة 1988 "كان عدد الأطباء الذين أرسلتهم كوبا للعمل في الخارج

أكثر من عدد الأطباء الذين أرسلتهم أية دولة من الدول الصناعية، وأكثر من الأطباء التابعين لمنظمة الصحة العالمية". ولا تتلقى كوبا عن أكثر هذا النوع من الإعانة أي مقابل، وأكثر هؤلاء الذين يطلق عليهم اسم "المبعوثين العالميين" هم "رجال ونساء يعيشون تحت ظروف ربما لا يقبل بالعيش تحتها أكثر العاملين في برامج الإعانة من أجل التنمية [الأمريكية]"، وهذا هو "سر نجاحهم". ويستمر التقرير قائلا إن الكوبيين ينظرون إلى "الخدمة العالمية" على أنها "دليل على النضج السياسي" وهي تُعلَّم في المدارس على أنها "أرقى الفضائل". ويشهد الاستقبال الحار الذي استقبل به وفدُ المجلس الوطني الأفريقي ANC الأطباءَ الكوبيين في جنوب أفريقيا سنة 1996، والجموع التي كانت تردد هتافا يقول: "تعيش كوبا" على الظاهرة نفسها.

وبالمناسبة فإنه يمكن لنا أن نسأل هنا عما سيكون عليه رد فعل الولايات المتحدة لو أن الطائرات الليبية حلقت فوق نيويورك وواشنطن وألقت منشورات تدعو الشعب الأمريكي إلى الثورة، بعد سنين من الغارات الإرهابية ضد بعض الأهداف الأمريكية في الداخل والخارج. أيمكن أن يستقبل الأمريكيون ذلك بتقليد [الطيارين الليبيين] أكاليل الورود؟ وقد أوحى باري داونزمور أحد أعضاء فريق القناة الإخبارية الأمريكية ABC قبل أسابيع قليلة من إسقاط كوبا للطائرتين بما يمكن أن يكون عليه رد الفعل، وذلك في روايته لما قاله وولتر بورجيس النائب السابق لرئيس "قسم أخبار الـ ABC" للمارسات الإخبارية. إذ يروي بورجيس أنه حين حاول فريق أخبار الـ ABC الذي يستقل طائرة مدنية التقاط بعض الصور للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط "أُمر هذا الفريق بالابتعاد حالا وإلا أسقطت الطائرة التي يستقلها"، وهو الأمر "الذي سوف يكون قانونيا بحسب نصوص القانون الدولي الذي يعرِّف المجال الجوي العسكري". أما وقوع دولة صغيرة ضحية لهجوم دولة عظمى عليها فأمر مختلف.

ويمكن لمراجعة التاريخ بشكل أوسع أن تكون مفيدة. فلا تعود سياسة الإطاحة بحكومة كوبا إلى إدارة كنيدي، كما يؤكد إيزينستات، بل تعود إلى سلفها [أي إلى عهد آيزنهاور]: فالقرار الرسمي للإطاحة بكاسترو من أجل قيام نظام حكم "أكثر إخلاصا في رعاية المصالح الحقيقية للشعب الكوبي وأكثر قبولا للولايات المتحدة" كان قد اتخذ سرا في شهر مارس من سنة 1960، مع ملحق ينص على وجوب أن تنفَّذ العملية "بطريقة يراعى فيها تجنب أية إشارة توحي بالتدخل الأمريكي"، وذلك خوفا من رد الفعل المتوقع في أمريكا اللاتينية والحاجة إلى تخفيف المسؤولية عن مخططي السياسات في داخل أمريكا. ولم يكن "الارتباط بالاتحاد السوفيتي" و"إثارة القلاقل في النصف الغربي للكرة الأرضية"، موجودا حينها، إذا أغفلنا صورة الوضع كما يرويها شليسنجر.

وبما أن واشنطن هي الحَكَم في "المصالح الحقيقية للشعب الكوبي"، فلم يكن ضروريا أن تهتم إدارة الرئيس آيزنهاور بالنظر في الدراسات المتخصصة عن الرأي العام [الكوبي] التي تلقتْها، وهي تقارير تكشف عن تأييد شعبي واسع لكاسترو وتكشف عن تطلعات الشعب الكوبي المستقبلية. ولأسباب مماثلة لا تؤخذ المعلومات المتوفرة عن هذه الأمور، في الوقت الحاضر، بالحسبان. فإدارة الرئيس كلينتون تخدم المصالح الحقيقية للشعب الكوبي بفرضها الشقاء والجوع، بغض النظر عما تبينه الدراسات عن رأي الكوبيين: فقد وجدت استطلاعات الرأي التي أجرتها هيئة تابعة لمؤسسة جالوب لاستطلاعات الرأي في ديسمبر 1994، مثلا، أن نصف الشعب [الكوبي] ينظر إلى الحصار [الأمريكي] على أنه "السبب الرئيس في المشكلات التي تعاني منها كوبا" فيما يرى 3 في المائة أن "الوضع السياسي" هو "أصعب مشكلة تواجهها كوبا اليوم"؛ وأن 77 في المائة ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها "أسوأ صديق" لكوبا (ولم

يصل تقويم أي شيء آخر [في هذه القائمة] إلى نسبة 3 في المائة)؛ وأن الشعب يشعر بنسبة اثنين لواحد أن الثورة حققت إنجازات أكثر مما وقعت فيه من فشل" أما "الفشل الرئيس" فهو "الاعتماد على الدول الاشتراكية مثل روسيا التي خانتنا"؛ وأن نصف الشعب وصفوا أنفسهم بأنهم "ثوريون"، و20 في المائة "شيوعيون" أو "اشتراكيون".

وسواء أكان ذلك حقا أم باطلا فإنه ينظر إلى نتائج الاستطلاعات عن التوجهات الشعبية على أنها غير مهمة، ومرة أخرى فإن هذا نمط مألوف، وهو نمط مألوف في الداخل أيضا [أي داخل الولايات المتحدة].

وربما يتذكر الشغوفون بالتاريخ أن تلك السياسية تعود في الواقع إلى تاريخ أقدم، أي إلى العشرينيات من القرن التاسع عشر، وذلك حين حالت القوة البريطانية الضاربة بين واشنطن ورغبتها في الاستيلاء على كوبا. وكان جون كوينسي آدمز وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك يعتبر كوبا "شيئا ذا أهمية كبرى للمصالح التجارية والسياسية لاتحادنا [الولايات المتحدة]"، لكنه نصح المسؤولين بالصبر، إذ كان يتوقع أنه: مع مرور الوقت ستسقط كوبا في أيدي الولايات المتحدة بفعل "قوانين الجاذبية . . . السياسية"، فهي "ثمرة ناضجة" جاهزة للقطاف. وهذا ما حدث بالفعل، وذلك بفعل ميل ميزان القوة في صالح الولايات المتحدة وهو ما مكّنها من تحرير الجزيرة (من سكانها) عند نهاية القرن [التاسع عشر]، وحوَّلها إلى مستعمرة زراعية وملاذا لزعماء الجريمة والسياح.

وربما يساعدنا العمق التاريخي لتصميم الولايات المتحدة على حكم كوبا في تفسير عنصر الهستيريا الواضحة جدا في تنفيذ هذه المهمة؛ وللتمثيل على ذلك يكفي

أن نتذكر الجو "الذي كاد يصل حد السُعار" الذي اتسم به أول اجتماع لمجلس الوزراء الأمريكي بعد فشل غزو خليج الخنازير كما يبدو من وصف تشيستر بوليز له، وهو ما بدا في "رد الفعل الهائج تقريبا المطالِب ببرنامج للرد [على ذلك الفشل]" وهو شعور ظهر في التصريحات العلنية التي أصدرها الرئيس كنيدي عن كيف يمكن للفشل في الرد أن يتركنا "مهددين بأن يجرفنا التيار مع حطام التاريخ". وتشي مبادرات الرئيس كلينتون، العلنية وغير المباشرة، بمظاهر مماثلة من الحقد المتطرف، وهو ما تُبين عنه التهديدات والتحقيقات التي ضمِنت أن "يتناقص عدد الشركات التي سُمح لها ببيع [الأدوية] لكوبا إلى أقل من أربعة في المائة، من المستوى الذي كانت عليه قبل صدور قانون "الديموقراطية الكوبية" في أكتوبر 1992، فيما "لم يجرؤ إلا عدد قليل من الشركات الطبية العالمية على تحدي القوانين" والغرامات الأمريكية، كما يقول تقرير عن هذه القضية نشرته إحدى المجلات الطبية البريطانية المهمة.

وتنقلنا مثل هذه الاعتبارات من الفضاء المجرد للقانون الدولي والاتفاقيات المهيبة إلى حقائق الواقع الإنساني. فيمكن للمحامين أن يتجادلوا فيما إن كان منع الغذاء والدواء (فعليا) يعد مخالفا للاتفاقات الدولية وهو ما يعني "أن الغذاء يجب ألا يستعمل أداة للضغط السياسي والاقتصادي" (كما ورد في إعلان روما 1996) والمبادئ والالتزامات الأخرى المعلَنة. لكن الضحايا لا يجدون مفرا من التعايش مع حقيقة أن قانون "الديموقراطية الكوبية" نتج عنه "نقص خطير في تجارة الإمدادات الطبية القانونية والتبرعات الغذائية، مما تسبب في الإضرار بالشعب الكوبي" (كما تقول جوانا كاميرون في مجلة Fletcher Forum). ويستنتج تقرير صدر مؤخرا عن الاتحاد الأمريكي للصحة العالمية أن الحصار تسبب في إحداث قدر كبير من سوء التغذية، ونقص خطير في إمدادات الماء الصالح للشرب، ونقص حاد في توفر الأدوية والمعلومات الطبية، وهو ما قاد إلى انخفاض نسبة الولادة، وانتشار الأوبئة

العصبية وغيرها من الأمراض إلى عشرات الآلاف من الضحايا، بالإضافة إلى عواقب طبية خطيرة أخرى. وتكتب فيكتوريا بريتين في الصحافة البريطانية عن دراسة استغرق إنجازها عاما قام بها متخصصون أمريكيون أن "مستويات الصحة الغذائية دمرها التشديد الأخير في الحصار الأمريكي المفروض منذ 37 سنة، وهو الذي يشمل الواردات من الغذاء"، وقد وجدت الدراسة كما يقول التقرير "أن الأطفال المنومين في المستشفيات يعانون من مشكلات طبية خطيرة بسبب منع الأدوية الضرورية عنهم" ويضطر الأطباء "للعمل مستعملين أجهزة طبية تعمل بأقل من نصف فعاليتها إذ لا تتوفر قطع غيار لإصلاحها إذا تعطلت". وتستخلص نتائج مماثلة من الدراسات الجارية الأخرى في المجلات المتخصصة.

إن هذه هي الجرائم الحقيقية، وهي أبعد بكثير من أن تكون ردود فعل انعكاسية وعَرَضية لانتهاك المؤسسات القانونية التي تُستخدم بوصفها أسلحة ضد الأعداء الرسميين، مصحوبة بتلك السخرية التي لا يستطيع إظهارها إلا الأقوياء فعلا.

ولكي أكون منصفا يجب أن أضيف أنه ربما تُنشر أحيانا في أمريكا نفسها أيضا بعضُ التقارير عن ألوان المعاناة التي نتجت عن الحصار. فقد نشر في صفحات الاقتصاد في جريدة نيويورك تايمز تقرير رئيس عنوانه: "ارتفاع أسعار السيجار الكوبي ارتفاعا هائلا: الحصار يحدث ضررا حقيقيا الآن بسبب ندرة السيجار الكوبي الكبير".

Exploding Cuban Cigar Prices: Now Embargo Really Hurts as Big Smokes Grow Scarcer

ويورد التقرير محنة مديري الشركات المالية في "غرفة فخمة مخصصة للتدخين" في مانهاتن، حيث يعبّرون عن فجيعتهم من "أنه يصعب حقيقة أن تحصل على سيجار كوبي في الولايات المتحدة هذه الأيام" إلا "بأسعار تخنق حناجر أكثر مدخني السيجار إدمانا" [بأثمان عالية جدا].

وفيما تُرجع إدارة الرئيس كلينتون، مستغلةً الميزات التي تتوفر للأقوياء، أسبابَ النتائج المأساوية للحرب الاقتصادية الفريدة في التاريخ المعاصر إلى سياسات النظام الذي تَعِد بأن "تُحرِّر" الشعب الكوبي المضطهَد منه، فإن الأقرب إلى المعقول أن تكون الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج هي العكس تقريبا: ذلك أن "الخنق الاقتصادي الأمريكي لكوبا" كان قد خُطط له وحوفظ عليه، ثم شُدد، في فترة ما بعد الحرب الباردة، لأسباب موجودة ضمنيا في التقرير الذي قدمه آرثر شليسنجر للرئيس كنيدي قبل أن يتسلم الرئاسة. فكما كانت تخاف بعثة الرئيس كنيدي إلى أمريكا اللاتينية، فقد ساعدت النجاحات التي حققتها برامج تحسين مستويات الصحة وظروف المعيشة في نشر "فكرة كاسترو بأن يأخذ الناس الأمور بأيديهم"، وفي حث "الفقراء والمحرومين"، في منطقة تتسم بأسوأ أنواع عدم المساواة في العالم، على أن "يطالبوا بإعطائهم الفرصة ليتمكنوا من الحصول على مستوى لائق من العيش"، مع ما يصحب ذلك من عواقب خطيرة تتجاوز هذه المطالب كذلك. وهناك سجل وثائقي ضخم وملجِم مصحوبٌ بعملٍ منظَّم يقوم على دوافع منطقية مقنِعة بشكل كبير، وهو سجل لا يؤيد هذا التقويم إطلاقا. ولكي نختبر الزعم بأن هذه السياسات [الأمريكية] إنما تنبعث من الحرص على حقوق الإنسان والديموقراطية فإن أقل اطلاع على هذا السجل سيكون أكثر من كاف، في الأقل لأولئك الذين قد يتظاهرون بأنهم جادِّين.

ويُفترض الآن أن من غير الملائم لنا أن نفكر أو نتذكر أي شيء عن مثل هذه الأمور فيما نحن نحتفل بانتصار "القيم الأمريكية". كما لا يُفترض أن نتذكر أن الرئيس كلينتون، قبل شهور قليلة، "ضغط على المكسيك لكي توقع اتفاقيةٍ ستنهي تصدير الطماطم الرخيصة للولايات المتحدة"، مدفوعا بالهيام نفسه بحرية التجارة، وهي هدية لزراع الطماطم في ولاية فلوريدا تكلِّف المكسيك ثمانمائة مليون دولار تقريبا في السنة، وهي تنتهك اتفاقيات "نافتا NAFTA" بالإضافة إلى انتهاكها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية (وإن كانت انتهاكا لـ"روح" تلك الاتفاقية وحسب، ذلك أن الاتفاقية مع المكسيك لا تعدو أن تكون استعمالا صارخا للقوة ولا تتطلب أية تعرفة رسمية). وقد فسرت الإدارة الأمريكية هذا القرار بشكل صريح: فالطماطم المكسيكي أرخص كما أن المستهلكين هنا يفضلونه. فالسوق الحرة ناجحة إذن، لكنها تؤدي إلى نتائج خاطئة. أو ربما، بدلا من ذلك، إن الطماطم يمثل خطرا على الأمن القومي كذلك.

ومن المؤكد أن قطاعي الطماطم والاتصالات ينتميان إلى مجالين مختلفين. ذلك أن أي عرفان بالجميل يمكن أن يدين به كلينتون لزراع فلوريدا يتضاءل بجانب الجميل الذين يدين به لصناعة الاتصالات، حتى بمعزل عما وصفه توماس فيرجسون بأنه "أكثر الأسرار سرية من بين أسرار انتخابات 1996"، وهو: أن "قطاع الاتصالات، أكثر من أي قطاع آخر، هو الذي أنقذ بيل كلينتون [في تلك الانتخابات]"، إذ تسلَّم تبرعات سخية من "هذا القطاع ذي الأرباح المذهلة". وليس قانون الاتصالات الصادر في سنة 1996 واتفاقية منظمة التجارة العالمية، في الحقيقة، إلا "رسالتيْ عرفان بالجميل" [من كلينتون لهذا القطاع]، وإن لم يكن من المحتمل أن تكون النتائج مختلفة لو أن خليطا مختلفا من الشركات الكبرى اختير من قِبل عالَم المال، الذي كان يعاني في ذلك الوقت مما أسمته حينذاك مجلة Business

Week بالمكاسب "المذهلة" في "حفلة استقبال فجائية أخرى للشركات الأمريكية الكبرى".

ومن أبرز الحقائق التي يطلب منا ألا نتذكرها تلك الحقائق التي ذكرناها باختصار آنفا، أي: السجل الفعلي لـ"لفردية الريجانية الصارمة" ولـ"لتبشير بحرية السوق" الذي يُبشَّر به "الفقراء والعزل" في الوقت الذي وصلت فيه الحماية إلى مستويات عليا غير مسبوقة وضخت الإدارة الأمريكية في أثنائه المال العام في مصانع التقنية المعقدة بمقادير ضخمة غير معهودة. وهنا نبدأ في الاقتراب من لب القضية. فالأسباب التي تدعو إلى الشك في "الهيام" الذي راجعناه فيما سبق مسوغة جدا، لكن هذه الأسباب لا تعدو أن تكون هامشا للقصة الحقيقية، وهي: كيف وصلت الشركات الأمريكية الكبرى إلى أن تحتل منزلة مفضلة جدا تمكِّنها من أن تستولي على الأسواق العالمية، وهو ما قاد إلى الاحتفالات الجارية بـ "القيم الأمريكية".

لكن هذه القضية، مرة أخرى، قصة كبرى، وهي قصة تحكي لنا الكثير عن العالم المعاصر، أي: عن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، وعن قبضة الأيديلوجيا والسياسة، ومنها تلك السياسات التي صُممت من أجل زرع اليأس، والخضوع، والقنوط.

*نشرت في موقع مجلة Z الالكتروني.
ونشرت ترجمتها في جريدة الشرق الأوسط:
. 2000/4/4م.
. 2000/4/6م.
. 2000/4/9م.

الرؤى الألفية والرؤية الانتقائية*

نعوم تشومسكي

افتُتحت السنة [الميلادية] الجديدة ببعض اللوازم المألوفة، وضُخمت هذا اللوازم بالطرق السحرية المعهودة، مثل: التملق الجماعي للذات، والاجترار الواعي للادعاء باتهام أعدائنا بنزعة الشر العصية على الفهم المتأصلة فيهم، واللجوء المألوف إلى فقدان الذاكرة الانتقائي الذي يمهد الطريق لبلع ذلك كله. وفيما يلي بعض الشواهد القليلة على هذه الحال، وهي الشواهد التي ربما توحي بنوع التقويم الذي كان يمكن أن يحدث، لو أن بعض القيم المختلفة هي التي تسود في المجال الثقافي الفكري [في أمريكا].

دعنا نبدأ باللازمة المألوفة عن الوحوش الذين وقفنا في وجوههم طوال القرن العشرين حتى استطعنا القضاء عليهم في نهاية الأمر، وهذا طقس شعائري له جذوره في الواقع، في الأقل. ذلك أن الجرائم البشعة التي ارتكبها هؤلاء المتوحشون كان سجَّلها كتابُ Black Book of Communism "الكتاب الأسود للشيوعية" الذي ألفه المؤرخ الفرنسي ستيفن كورتوا وآخرون، وتُرجم إلى اللغة الإنجليزية مؤخرا، وكان موضوعا لمراجعات يعتصرها الألم في فترة الانتقال إلى الألفية الجديدة. وكان أكثر هذه المراجعات جدية، فيما قرأت في الأقل، تلك المراجعة التي كتبها فيلسوف السياسية، آلان رْيان، وهو أكاديمي بارز يشتغل بالكتابة عن الديموقراطية الاجتماعية، وقد نشرت هذه المراجعة في مجلة نيويورك تايمز الأسبوعية لمراجعة الكتب، في عددها الأول لهذه السنة (2 يناير،200م).

ويهدف "الكتاب الأسود" في الأقل، كما كتب ريان، إلى "كسر ستار الصمت المضروب على فظائع الشيوعية، وهو صمت الناس الذين ألجمهم، ببساطة، مستوى الشناعة الرهيب الذي بلغته المعاناة المهولة للعبثية الخالصة التي لا هدف لها ولا يمكن تفسيرها". ومن المؤكد أن الفظائع التي كشف عنها هذا الكتاب ستمثل مفاجأة لأولئك الذين استطاعوا أن يظلوا غافلين عن ذلك الشجب المُرّ المستمر لـ"فظائع الشيوعية"، وعن السجل المفصَّل لتلك الفظائع؛ وهي الأمور التي ظللت أقرأ عنها منذ أن كنت طفلا، وعلى الأخص فيما كتبه [عنها] الكتّاب اليساريون خلال الثمانين السنة الماضية، هذا إن لم نذكر التغطية الشاملة المستمرة لها في وسائل الإعلام والمجلات، والأفلام، والمكتبات التي تغص بالكتب التي تتراوح بين الروايات الخيالية والدراسات العلمية. . . . إن ذلك كله لم يفلح في كسر ستار الصمت [على هذه الفظائع]. لكن دعنا نترك هذا الأمر جانبا.

يقول ريان إن "الكتاب الأسود" [في تسجيله لتلك الفظائع] جاء على نمط "المَلَك الرقيب" [الذي يحصي تفاصيل ما يعمله الإنسان إحصاء دقيقا]. وهو "إدانة" قاسية للجرائم التي أدت إلى قتل مائة مليون إنسان، وهو يمثل "إحصاء لجثث الذين سقطوا ضحية لتجربة نفسية سياسية اجتماعية فشلت فشلا ذريعا". ويسخر هذا الشر المحض، الذي لم يُعترف له بأي إنجاز في أي مجال، بتلك الملحوظة التي تقول "إنه لا يمكن أن تطبخ عَجَّة من غير بيض مكسور".

أما الصورة المثالية لعَظَمتنا حين نقارنها بوحشية أعدائنا العصية على الفهم . وهي الوحشية التي وصفها الرئيس السابق، جون كنيدي بـ "المؤامرة الكبرى الفَظَّة" التي كان هدفها "القضاء المبرَم" على أية مسحة من القيم الخُلُقية في العالم (كما يقول روبرت مكنمارا [وزير الدفاع الأمريكي الأسبق]) . فتلخِّص بتفصيل دقيق الصورةَ

الذهنية للنصف الثاني من القرن الماضي (بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك، وإن كان الأصدقاء والأعداء يتغيرون بسرعة، كما أنها تصدق على الوقت الحاضر). وتتبين هذه الصورة الذهنية بأوضح ما يكون، بالإضافة إلى الكتابات الضخمة المنشورة ووسائل الإعلام التجارية، في التعميم الداخلي الصادر عن مجلس الأمن القومي [الأمريكي] ذي الرقم 68 لسنة 1950، الذي يُعد بما يقارب الإجماع الوثيقةَ المؤسِّسة للحرب الباردة وإن لم يُستشهد به إلا في حالات قليلة جدا، وربما كان سبب هذا [أي عدم الاستشهاد بهذا التعميم] الحرجَ من الخطابة الهستيرية المسعورة للسياسيَّيْن [الأمريكيين] المحترميْن: دين أشيسون وبول نيتس؛ وللاطلاع على بعض النماذج من هذه الخطابة، انظر كتابي "إعاقة الديموقراطية"، الفصل الأول [وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية].

وكانت هذه الصورة الذهنية مفيدة للغاية دائما. وقد بُعثت مرة أخرى في الوقت الحاضر، ذلك أنها تسمح لنا بأن نمحو السجل الفظيع البشع الذي سجلناه "نحن" في السنين الماضية محوا كاملا [يشير إلى السجل الذي دوَّنتْه بعض الجهات الأمريكية عن الفظائع التي ارتكبتها الولايات المتحدة]. والعذر الجاهز [عن محو هذا السجل] هو أن هذه الفظائع [التي ارتكبناها نحن] لا تُعدُّ شيئا إذا قيست بالشر المحض الذي اقترفه أعداؤنا. فمهما بلغ مستوى فظاعة الجريمة [التي اقترفها الجانب الأمريكي] فهي "ضرورية" لمقاومة قوى الظلام، تلك القوى التي لم نعرفها على حقيقتها إلا الآن. لذلك نستطيع، وبأقل قدر من الأسف، أن نوجه اهتمامنا الآن إلى القيام برسالتنا الشريفة، لكنه يجب علينا، كما يذكِّرنا مايكل واينز مراسل جريدة نيويورك تايمز في أعقاب بهرج الانتصار الإنساني في كوسوفو، ألا نتجاهل بعض "الدروس المهمة العميقة" من مثل: "الفارق الأيديولوجي العميق بين عالم جديد مثالي يتغيّا القضاء على المآسي غير الإنسانية وبين عالم قديم مُصمِّم بالدرجة نفسها على عدم القضاء على أسباب

النزاع". أما أعداؤنا فهم الصورة المنتسَخة للشر المحض، بل إن أصدقاءنا أنفسهم لا يزال أمامهم طريق طويل يجب عليهم أن يسيروه قبل أن يصعدوا القمة الرفيعة جدا التي نتربع عليها. ومع كل هذا يمكن لنا أن نواصل المسيرة "طاهري الأيدي نظيفي القلوب"، كما يليق بأمة تعيش في ظل الله [يشير إلى الشعار الأمريكي المعروف]. وأهم من ذلك أنه يمكننا أن ننظر باستهجان إلى أية محاولة للبحث الغبي عن الجذور البنيوية المؤسِّسة للجرائم التي ينفذها النظام الذي يقوم على تحالف أجهزة الدولة والشركات، ذلك أن هذه [الجرائم] لا تزيد عن كونها أمورا تافهة لا يمكن أن تشوِّه الصورة الذهنية للخير ضد الشر، ولا يمكن لها أن تعلِّمنا أي درس، سواء أكان [ذلك الدرس] "مهمًّا بعمق" أم لا، عن ما ينتظرنا . وهو موقف مريح جدا، لأسباب واضحة جدا لا تحتاج إلى تفصيل.

ويختار "ريان" بشكل مسوَّغ، كالآخرين، مثالا نموذجيا للجريمة المُدانة، المجاعةَ الصينية التي حدثت فيما بين 1958 و 1961م، ومات من جرائها ما بين 25-40 مليون إنسان، كما يقول، وهو عدد يمثل نسبة ضخمة من مائة المليون جثة التي نسبَها "الملَك الرقيب" لـ"الشيوعية" (بغض النظر عما يعنيه هذا الوصف، لكن دعنا نستعمل المصطلحات الشائعة). ولا شك أن هذه الفظاعة الشائنة تستحق الإدانة القاسية التي وُجهتْ إليها خلال السنين الماضية، وهي الإدانة التي نجددها هنا. يضاف إلى ذلك أن من الملائم هنا أن ننسب هذه المجاعة للشيوعية. وقد برهن على تلك النتيجة بأوضح شكل موثوق ما كتبه الاقتصادي الهندي أمارتيا سين Amarty Sen الذي نُظر إلى مقارنته للمجاعة الصينية بالمجاعة التي حصلت في الهند الديموقراطية باهتمام خاص حينما فاز بجائزة نوبل قبل سنوات قليلة.

يلاحظ "سين"، حين كان يكتب عن هذا الموضوع في أوائل الثمانينيات، أن الهند لم تتعرض لمثل تلك المجاعة [التي حصلت في الصين]. وقد أرجع الفارق بين

الهند والصين في هذا الشأن إلى "النظام السياسي الهندي الذي يقوم على الصحافة الحرة المستقلة والمعارَضة"، فيما عانى النظام الشمولي في الصين، بالمقابل، من "التضليل المعلوماتي" الذي حال دون الاستجابة الجادة [لمشكلة المجاعة]، إذ لم يكن هناك إلا "ضغط سياسي متواضع" قامت به بعض الجماعات المعارضة وبعض المطلعين على الحقائق من المواطنين (انظر :
Jean Dreze and Amartya Sen. Hunger and Public Action . 1989
ويتراوح عدد الضحايا، كما يقدر هذان المؤلفان، بين ستة عشر مليونا ونصف وتسعة وعشرين مليونا ونصف).

ولا شك أن هذه الحال تمثل "إدانة" لا لبس فيها لجريمة النظام الشيوعي الشمولي، كما يقول ريان تماما. لكنه ربما كان من الأوفق، قبل أن نغلق الكتاب على هذه الإدانة، أن نوجه أنظارنا إلى النصف الآخر من مقارنة "سين" بين الهند والصين، وهو النصف الذي لم يتحدث عنه أحد بشكل صريح، فيما يبدو، على الرغم من تأكيد "سين" عليه. فقد لاحظ أنه كان بين الهند والصين بعض "التشابهات اللافتة للنظر بشكل واضح" حين بدأ التخطيط التنموي [في البلدين] قبل خمسين سنة، ومن ذلك [التشابه في] نسبة الوفيات". وقد كانت الصين، فيما يخص نِسب أعداد المرضى والوفيات ومتوسط الأعمار، متقدمة على الهند تقدما كبيرا بيِّنا (وكذلك في التعليم والمؤشرات الاجتماعية). كما قَدَّر [سين] أن عدد الوفيات في الهند يزيد على عدد الوفيات في الصين بما يقرب من أربعة ملايين في السنة؛ وكما يقول، فإنه: "يبدو أن الهند تستطيع أن تملأ الأكفان في كل ثمان سنوات بعدد من الهياكل الآدمية يفوق أعداد الموتى في الصين في سنواتها المُشِينة" (أي فيما بين 1958-1961) (Dreze and Sen). وكان للنتائج في هاتين الحالتين علاقة بـ"التوجه الأيديولوجي" للنظامين السياسيين [للبلدين]: أما في الصين، فكان هناك توزيع عادل تقريبا للموارد الطبية، ويشمل ذلك الخدمات الصحية في الريف، والتوزيع العلني المتساوي للغذاء، وهو ما لم يكن له مثيل في الهند. وكان ذلك كله قبل 1979، [وهي السنة] التي "تباطأ [بعدها]

التدني في نسبة الوفيات [في الصين] في الأقل، بل ربما انتكس"، وذلك بفضل إصلاحات السوق التي بدأت حينذاك.

دعنا نحاول الآن التغلب على فقدان الذاكرة، ثم لنفترض أننا طبقنا منهج "الكتاب الأسود" ومُراجِعيه على القصة الكاملة، بدلا من الاكتفاء بتطبيقها على نصفها المقبول مذهبيا. وستكون النتيجة التي سننتهي إليها أنه نتج عن "التجربة" الديموقراطية الرأسمالية في الهند منذ 1947 من الوفيات أكثر مما حدث طوال تاريخ "التجربة الضخمة. . . الفاشلة كليا" للشيوعية في أي مكان في العالم منذ 1917: أي مائة مليون وفاة حتى 1979، وعشرات الملايين منذئذ، في الهند وحدها.

وسوف تصبح "الإدانة" لجريمة "التجربة الرأسمالية الديموقراطية" أقسى بشكل متزايد حين نتأمل في الآثار التي نتجت عنها بعد سقوط الشيوعية: فهناك ملايين الجثث في روسيا، إذا ما أخذنا مثالا واحدا، وذلك بسبب اتِّباع روسيا للتوصيات الواثقة التي يصفها البنك الدولي وهي التي تقضي بأن "الدول التي تُحرر اقتصادياتها بسرعة وبشمولية سوف ينتعش اقتصادها بسرعة أكبر [من تلك الدول التي لا تقوم بذلك]"، وهو ما أدى بها [أي روسيا] إلى أن تتراجع إلى وضع اقتصادي لا يبعد كثيرا عن الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وهذه صورة مألوفة تتكرر في "العالم الثالث" كله. لكنه "لا يمكن أن تطبخ عَجَّة من غير بيض مكسور"، كما يمكن لستالين أن يقول. وتصبح الإدانة أقسى وأبلغ حين ننظر إلى تلك المناطق الشاسعة التي ظلت خاضعة للنفوذ الغربي، وهو ما قاد إلى سجل حقيقي "هائل" من الأموات ومن "المعاناة العبثية المحض التي لا هدف لها ولا يمكن تفسيرها" (كما يقول ريان). وتتضاعف الإدانة حين نضيف إلى هذا التفسير الأقطارَ التي تعرضت للتدمير الهائل بسبب الاكتساح المباشر للقوى الغربية، واتْباعها، خلال الفترة نفسها. ولسنا بحاجة إلى استعراض هذا السجل هنا، وإن كان يبدو أنه ظل مجهولا في دوائر

الرأي المحترَمة بصورة مماثلة لخفاء جرائم الشيوعية على هؤلاء قبل نشر "الكتاب الأسود".

ويلاحظ ريان أن مؤلفي "الكتاب الأسود" لم يتوانوا عن إثارة "السؤال الأعظم"، أي السؤال المتعلق بـ:"بالموازنة بين الشيوعية والنازية في الخروج على القيم الأخلاقية". فمع أن "عدد القتلى [بسبب الشيوعية] يفوق عددهم بسبب النازية"، إلا أن ريان يستخلص أن النازية انحدرت إلى درك الحضيض في الخروج على القيم الأخلاقية. أما "السؤال الأعظم" الآخر الذي لم يُثره أحد فهو السؤال الذي يوجب إثارته "إحصاءُ الجثث"، حين نتحرر من فقدان الذاكرة الأيديولوجي المفيد.

ولكي أكون واضحا فإنني لا أعبِّر هنا عن أحكامي الخاصة؛ بل أعبر عن تلك الأحكام التي تتْبع من المبادئ التي تُستخدم عادة في تأسيس الحقائق المرغوبة . أو التي يمكن أن تتبع، لو كان من الممكن إزاحة المصافي السياسية المذهبية [التي تستعمل لحجب بعض الحقائق].

أما عن موضوع الثناء على الذات، وهو الذي يكاد يمثل موجة طوفانية هائجة في هذه السنة . فربما يكفي أن نتذكر الملحوظة التي أبداها مارك توين عن واحد من الأبطال العسكريين العظام الذين قادوا الحملات العسكرية [الأمريكية] التي خلَّفت وراءها المذابح الجماعية في الفليبين، وهي المذابح التي افتُتح بها القرن العظيم الذي ودعناه توا، فقد وصف توين هذا البطل بأنه "الهِجاءُ مُنتَسَخا"؛ إذ لا يمكن لأي أداءٍ هِجائيٍّ أن يبلغ الحضيض الذي وصل إليه [هذا البطل] من "الهجاء المحض"، ذلك أنه "يتربع، هو نفسه، على تلك القمة [من الهجاء]". وتذكرنا هذه الإشارة بمَظهر آخر من مظاهر عَظَمتنا، إلى جانب كفاءتنا في ارتكاب المذابح والتدمير والقدرة على تعظيم الذات التي ربما تقود أيَّ هجّاء إلى القنوط [لعدم قدرته على تقليدها]، ذلك

المظهر هو: استعدادنا لأن نتحمل صادقين جرائر الجرائم التي ارتكبناها، وهو أحد فضائل سوق الأفكار الحرة المزدهرة. أما المقالات المؤلمة التي كتبها أحد أبرز كتّاب أمريكا [يقصد مقالات توين] ضد الإمبرياليين فلم تكن عرضة للإخفاء، كما يحدث في الدول الشمولية، إذ ظلت متوفرة لمن يريد قراءتها، لكنه لم يقرأها أحد إلا بعد تأخير دام ما يقرب من تسعين عاما وحسب.

ولوجه الإنصاف فإنه ينبغي عليّ أن أذكر أن الثناء الجماعي على الذات الذي اختُتمت به الألفية السابقة عكَّرته بعض النغمات النشاز. فقد أثيرت بعض التساؤلات عن مدى الاطراد في اعتناقنا للمبادئ الموجِّهة لسياستنا، ومن أهمها مبدأ "التعاليم الجديدة" الذي يقضي بأن "القيم العالمية السائدة لحقوق الإنسان قد أخذت تفرِض بعض القيود، في الأقل، على مبدأ السيادة الوطنية"، وهو ما يتبين من حالَتي كوسوفو وتيمور الشرقية. والمثال الأخير طريف، ذلك أنه ليس لهذا المثال أية صلة بموضوع السيادة الوطنية إلا في نظر أولئك الذين يرون أن لإندونيسيا الحق في الغزو الذي سَمح به حامي القيم الأخلاقية العالمية [أي أمريكا].

وقد لفت النظر لهذه القضايا مقالٌ رئيس على درجة عالية من الأهمية كتبه كريج ويتني ونشر في الصفحة الأولى من ملحق "مراجعة أحداث الأسبوع" Week in Review في جريدة نيويورك تايمز (12 ديسمبر، 1999). وانتهى فيه إلى أنه يبدو أن "التعاليم الجديدة" تتعرض الآن للفشل في "أقسى اختبار" لها، وذلك هو: الاكتساح الروسي لغروزني [عاصمة الشيشان].

ويبدو من هذا أن ويتني لم يكن مقتنعا بالتفسير الذي قدمه الرئيس كلينتون قبل نشر هذا المقال بأربعة أيام، وهو التفسير الذي يقضي بأننا [أمريكا] عاجزون عن فعل

أي شيء [حيال هذه القضية] لأن "قرار المقاطعة [ضد روسيا بسبب هجومها على الشيشان] يجب أن تفرضه الأمم المتحدة"، وهو قرار ستقف روسيا في طريق إصداره باستخدامها حق النقض ضده [في مجلس الأمن] وإبطاله. ومما يشهد على نوع المعضلة التي يواجهها كلينتون ما حدث قبل ذلك بقليل حين دعت الأمم المتحدة مرة أخرى، وبأغلبية 155صوتا مقابل صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، واشنطن إلى رفع المقاطعة التي تفرضها على كوبا: وهي المقاطعة الأكثر شراسة في العالم، وقد ظلت مفروضة منذ 1962، وهي التي أصبحت أكثر قسوة، وأدت إلى خسائر إنسانية هائلة، مع أننا في وقت أخذت فيه "المؤامرة الكبرى الفظيعة" تتلاشى في السنين القليلة الماضية. ومع ذلك لا يُعدّ هذا الحصار "قرارا للمقاطعة". فقد كان رد وزارة الخارجية [الأمريكية على قرار الأمم المتحدة هذا] أن هذه المقاطعة شأن "من شؤون السياسة التجارية الثنائية المحض [بين كوبا وأمريكا] ولا تدخل ضمن الشؤون التي يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة". لهذا فليس هناك أي تناقض. زيادة على ذلك فإن هذا التصويت في الأمم المتحدة ليس أمرا ذا بال في نظر أولئك الذين يستقون معلوماتهم من الصحف القومية [الأمريكية] وهي التي لم تورد أي خبر بشأنه.

دعنا الآن نرجئ هذين المثالين المقنِعين لـ"لتعاليم الجديدة" ولنلتفت إلى بعض الاختبارات الأخرى لمدى تعلقنا بالمثل العليا التي نعلن عنها، وهي أكثر دلالة من مثال الاكتساح الروسي للشيشان، وهو المثال الذي لا يعد "الاختبار الأصعب" لـ"لتعاليم الجديدة" بل إنه لا يمثل أي نوع من الاختبار، في الحقيقة . وربما كان هذا هو السبب الذي يدفع [المسؤولين الأمريكيين] للاحتجاج به دائما، ويحملهم على تفضيله على غيره من الاختبارات الأخرى الأكثر خطرا. ذلك أنه مهما بلغت الجرائم الروسية من الفظاعة إلا أنه صار أمرا مسلما أن ليس بإمكاننا أن نفعل أي شيء بشأنها، وهو ما يماثل بدقة عدم استطاعتنا، في السنين الماضية، عمل أي شيء لمنع الحروب الإرهابية الأمريكية في أمريكا الوسطى في الثمانينيات أو تدميرها لفيتنام

الجنوبية، وبعد ذلك الهند الصينية كلها. ذلك أنه حين تنفلت قوة عسكرية كبرى هائجة فإن أكلاف التدخل [الخارجي لإيقافها] ستبلغ حدودا عليا لا يمكن تصورها: ولأجل هذا يجب أن تأتي محاولات لَجْم هذا الهياج، عموما، من الداخل. وقد حققت مثل هذه الجهود [الداخلية في أمريكا] بعض النجاح في حالات الهند الصينية وأمريكا الوسطى، وإن كان نجاحا محدودا كما بيَّن ذلك بوضوح المصير الذي واجهته الضحايا . أو كان يمكن أن يبين، لو كان بالإمكان فحص العواقب بأمانة، ثم استخلاص النتائج الملائمة منها.

دعنا نلتفت، إذن، إلى بعض الاختبارات الأكثر خطرا لـ "لتعاليم الجديدة": ومن أمثلتها رد الفعل تجاه الفظائع التي يمكن إيقافها بسهولة، لا بالتدخل بل، ببساطة، بإيقاف المشاركة فيها، وهذه الحال هي الأكثر وضوحا والأكثر دلالة من غير شك. وتقدم نهايةُ السنة عددا من الاختبارات لهذه المُثل النبيلة العليا. وأحد هذه الاختبارات، وهو الذي يتطلب معالجة مستقلة، العمل على تصعيد الإرهاب المدعوم أمريكيا في كولومبيا، مع ما يصحبه من التوقعات المخيفة. ويمثل عددٌ آخر من الاختبارات بقدر أكبر من الوضوح مضمونَ هذه "التعاليم الجديدة"، كما تُؤوَّل فعلا. ومن الأمثلة على ذلك أنه نُشر، في ديسمبر، عدد كبير من المقالات بمناسبة وفاة الرئيس الكرواتي، فرانجو تودجمان، الذي يعد نسخة من [الرئيس الصربي] ميلوسوفيتش وكان يتمتع عموما بعلاقات دافئة مع الغرب، وإن كان أسلوبه الشمولي في الحكم وفساده موضوعا لـ "نقد مرير من بعض السياسيين الأمريكيين والأوروبيين". ومع هذا فسوف يتذكره الناس بأنه "أبو كرواتيا المستقلة"، الذي "تُتَوِّج إنجازاته تلك العمليات العسكرية [التي نفَّذها] في شهري مايو وأغسطس 1995" حين نجحت قواته في استعادة المناطق الكرواتية التي كان يحتلها الصرب"، وهو "ما أدى إلى نزوح فوري ضخم للصرب الكرواتيين إلى صربيا" (كما كتب مايكل جوردن، في صحيفة كرستيان

ساينس مونيتور، 13 ديسمبر [1999]، وهو التقرير الذي يمثل نمطا مألوفا شيئا ما). كما أن هذا "الإنجاز المتوَّج" لم يُكتب عنه إلا كلمات قليلة في تقرير مطول كتبه ديفد بِنْدر ونشرته جريدة نيويورك تايمز (11 ديسمبر [1999])، وهو المراسل الذي دأب على كتابة التقارير الإخبارية عن المنطقة بمهنية عالية منذ سنين. [وتقول هذه الكلمات القليلة] إن تودجمان قد وافق بعد تردد على المشاركة في المحادثات التي رعتها الولايات المتحدة في دايتون في أواخر 1995، بعد "أن أنجز تقريبا هدفه المتمثل في طرد الصربيين مما كان ينظر إليه على أنه أرض كرواتية خالصة" (أي كرايينا).

وكان طور الهجوم العسكري [الكرواتي بقيادة تودجمان] في أغسطس [1995]، الذي سمي بـ"عملية العاصفة"، أضخم عملية منفردة للتطهير العرقي في تلك الفترة. إذ تقول تقارير الأمم المتحدة "إن مائتي ألف صربي تقريبا فروا من منازلهم في كرواتيا خلال الهجوم وفي أعقابه مباشرة"، فيما "تعرضت القلة التي بقيت منهم إلى أصناف من العنف". وبعد ذلك بأسابيع أبلغ ريتشارد هولبروك، الذي كان يدير دبلوماسية كلينتون [في المنطقة]، "تودجمانَ أن الحملة [الكرواتية] كانت ذات قيمة كبيرة في المحادثات" ثم "حث تودجمانَ" على توسيعها، كما كتب [أي هولبروك] في مذكراته . التي عنوانها "لكي تُنهِي حَرْبا" To End a war . ، وهو ما أدى إلى طرد تسعين ألف صربي آخر. وقد فسر وزير الخارجية [الأمريكي السابق] وارن كرستوفر ذلك "بأننا لم نكن نظن أن هذا النوع من الهجوم يمكن أن ينتج عنه أي شيء أكثر من أن يتشرد من جرائه عدد كبير من اللاجئين ثم يتسبب في نشوء مشكلة إنسانية. ومن وجه آخر، فإن مثل هذه النتيجة تؤدي دائما إلى فتح الباب لتبسيط الأمور"، في التمهيد والاستعداد لمؤتمر دايتون. أما كلينتون فعلَّق بقوله إن عملية التطهير العرقي التي نفذتها كرواتيا يمكن أن تبرهن على أنها عامل مساعد في حل الخلاف في

البلقان، وإن كانت تمثل مشكلة بسبب احتمال الانتقام الصربي. وكما ورد في التقارير التي كُتبت في تلك الفترة، فقد وافق كلينتون على "خطة صفراء فاتحة أو خطة تشبه "مصباحا كهربائيا مطليا بلون أخضر خفيف"، وهو ما فهمه تودجمان على أنه حض ضمني للقيام بـ "الإنجاز المتوج". فلم يكن التطهير العرقي الضخم يمثل مشكلة، بل هو "مشكلة إنسانية" وكفى، هذا إذا لم نذكر الخوف من الانتقام [الصربي].

وقد لاحظ بِندر في مراجعة لعملية كرواتيا كتبها بعنوان "دور الولايات المتحدة في مسألة كرواتيا"، ونشرتها المجلة العلمية، Mediterranean Quarterly في سنة 1997، أنه "لم يكن يفجأني مرارا وتكرارا. . . إلا غياب الاهتمام الذي يكاد يكون تاما في الصحافة الأمريكية وفي مجلس النواب الأمريكي" بموضوع التدخل الأمريكي: "إذ لم يكن أحد يرغب، كما يبدو، حتى بمجرد سماع أي شيء وإن كان جزئيا عن "الدور الذي قامت به مجموعة MPRI المرتزقة (وهي مجموعة من الضباط الأمريكيين الكبار المتقاعدين الذين أُرسلوا لتدريب الجيش الكرواتي وإسداء المشورة له بموجب عقد مع وزارة الخارجية الأمريكية) أو عن "مشاركة بعض الهيئات العسكرية والاستخبارية الأمريكية [في تلك العملية]". وقد تضمنت المشاركة الأمريكية المباشرة هجوم طائرات الأسطول الأمريكي على مواقع صواريخ جو . أرض العائدة لصرب كرايينا بهدف القضاء على أي تهديد للهجوم الذي تقوم به الطائرات والمروحيات الكرواتية، وتوفير إمدادات التقنية المعقدة ووسائل التجسس الأمريكية، والقيام بـ"دور رئيس" في نقل 30 في المائة إلى كرواتيا من الأسلحة الإيرانية التي أُرسلت سرا إلى البوسنة، وكذلك التخطيط للعملية بأكملها فيما يبدو.

وقد حققت الهيئة الدولية لجرائم الحرب في هذا الهجوم الذي قوبل بثناء كبير، ونتج عن هذا التحقيق تقرير يقع في 150 صفحة يتضمن قسما بعنوان: "الإدانة. عملية العاصفة، حالة لا لبس فيها" [أي إن عملية العاصفة حدثٌ يستحق الإدانة بشكل مؤكد] (كما ورد في تقرير كتبه راي بونر، في جريدة نيويورك تايمز، 21 مارس

1999). وانتهت الهيئة إلى أن "الجيش الكرواتي نفذ عمليات إعدام فورية، وهاجم المدنيين بقذائف المدفعية من غير تمييز، ونفذ عمليات "تطهير عرقي""، غير أن "رفض واشنطن توفير بعض الأدلة الحاسمة التي طلبتها اللجنة" أعاق التحقيق، وهو ما أدى إلى إضعاف هذا التحقيق فيما يبدو. و"غياب الاهتمام الذي يكاد يكون تاما" بمسألة التطهير العرقي والفظائع الأخرى التي اقترفتها الأيدي المعروفة لا يزال مستمرا، وقد تَبيَّن ذلك مرة أخرى بمناسبة وفاة تودجمان وذلك في محاولة ملحق "مراجعة أحداث الأسبوع" في جريدة نيويورك تايمز استقصاء المعضلة المتمثلة في دأبنا على التمسك بـ "التعاليم الجديدة"، التي كشف عنها مأزق الشيشان.

كما أن هناك "اختبارا آخر أكثر قسوة" لهذه السياسة وهو ردُّ الفعل على قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في ديسمبر [1999]. وقد نجحت التغطية الواسعة [لهذا القضية] في صرف الانتباه عن الموضوع الواضح، وهو: العمليات الإرهابية الواسعة، وتشمل التطهير العرقي الكاسح، التي نفذتها تركيا [ضد الأكراد] بفضل المعونة الأمريكية والتمرين الحاسمين، اللذين زادا في عهد كلينتون فيما وصلت تلك الفظائع إلى مستويات عالية جدا تفوق مستوى الجرائم التي يُزعم أنها دفعت بحلف الأطلسي إلى الهجوم الجوي على صربيا. صحيح أن بعض الأسئلة [عن هذه القضية] قد أثيرت، فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز في 9 ديسمبر [1999]، مقالا كتبه ستيفن كينزر بعنوان: "السؤال الأول لأوروبا: هل تركيا أوروبية حقا؟" أما الفظائع المدفوعة بتشجيع أمريكا فلم تظفر إلا بعبارة واحدة هي: "إن حرب تركيا ضد الثوار الأكراد أخذت في التراجع"، تماما مثلما أنه كان من المتوقع لحرب صربيا الأقل خطرا "ضد الثوار الألبان" أن "تتراجع" لو أن الولايات المتحدة أمدت بلغراد بطوفان الأسلحة المتقدمة تقنيا وبالتأييد الدبلوماسي في الوقت الذي توجه الصحافة أعينها في اتجاه آخر. وقد وصف كينزر، قبل ذلك بأيام قليلة، كيف "كان سحر شخصية

كلينتون ظاهرا في تركيا" (وهذا هو عنوان مقال له) أثناء زيارته لضحايا الزلازل، فقد كان يُحدِّق بعينين تتضحان عطفا في عيني رضيع كان يحمله بين يديه برقَّة، كما كان يُبِين بطرق أخرى عن "قدرته الأسطورية على التواصل مع الناس" . وهو ما أوضحتْه بصورة دقيقة العمليات الإرهابية الواسعة التي استمرت في إثارة "غياب الاهتمام الذي يكاد يكون تاما"، في الوقت الذي كنا فيه نتباهى بالثناء على أنفسنا لحرصنا على حقوق الإنسان الذي لا مثيل له في التاريخ.

وقد أُضيف بهدوء إلى [الكلام عن تركيا] هامشٌ تفسيري في أواسط ديسمبر [1999]، أثناء قيام القوات البحرية التركية والإسرائيلية، مصحوبة بقطع بحرية أمريكية، بإجراء المناورات في شرق البحر الأبيض المتوسط، إذ صدر [عن الولايات المتحدة] تحذير غير موارب هدفه "نَخْس سوريا لحملها على التفاوض مع إسرائيل" تحت رعاية الولايات المتحدة، كما تقول وكالة الأسوشييتدبرس؛ أما إن لم تذعن سوريا، فعليها أن تحذر العواقب.

كما قُدم مثال آخر لتلك السياسة في أواسط نوفمبر [1999]، وهو ما يتوافق مع الذكرى العاشرة لقتل ستة من كبار المثقفين في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى عدد كبير آخر من القتلى، ومن ضمنهم مدير أكبر الجامعات في السلفادور، في موجة من التخريب الهائج الذي قامت به واحدة من فرق القوات الإرهابية (التي يطلق عليها "الجيش السلفادوري")، وهي الفرقة التي انتهت توا من فترة تدريب أشرفت عليه [الفرقة العسكرية الأمريكية] "القبعات الخضر"، وهو ما خَتَم عقدا من الفظائع المريعة.

ولم تظهر أسماء أولئك المثقفين القتلى في الصحافة الأمريكية. بل إن قليلا من الناس يستطيعون تذكُّر أسماء هؤلاء، أو تذكر أنهم قرأوا شيئا مما كتبوه، وهو ما يمثل تناقضا صارخا مع [ما يعرفه الناس عن] المنشقِّين على عدونا الوحشي، الذين عانوا من القمع القاسي، وإن كان هذا القمع لا يُشبه، في فترة ما بعد ستالين، إلا شبها بعيدا

ما يحصل بصورة دائمة في المناطق التي تقع تحت السيطرة الأمريكية. ويثير هذا التناقض، كالأحداث نفسها، بعض الأسئلة المهمة جدا، لكن هذا الأسئلة يجري إقصاؤها عن قائمة الأمور التي يجب أن تناقش.

وليس هناك حاجة إلى مزيد من القول عن المثالين اللذين قُدما بوصفهما الدليل القاطع على التزامنا بالمبادئ العليا، وهما: تيمور الشرقية وكوسوفو. أما فيما يخص تيمور الشرقية التي كانت محمية برتغالية فلم يكن هناك أي "تدخل"؛ أما ما حصل فهو إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة بقيادة استراليا بعد أن وافقت واشنطن أخيرا على الإشارة إلى القادة العسكريين الإندونوسيين بأنه حان الوقت للتوقف عن هذه اللعبة، وذلك بعد أن استمرت في تأييدها لهم طوال خمس وعشرين سنة من الذبح والقمع، وهي الحال التي استمرت إلى ما بعد المذابح الكبرى التي وقعت في الأشهر الأولى من سنة 1999م، وبعد ورود التقارير الموثوقة من مصادر الكنيسة بأن عدد ضحايا المجازر بلغ في شهور قليلة ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف، وهو ما يماثل ضعفي الضحايا في كوسوفو قبل الهجوم الجوي الأطلسي. وبعد أن سحب كلينتون تأييده أخيرا عن الفظائع التي ارتكبها الإندونوسيون تحت الضغط الداخلي والضغط الخارجي (من استراليا أساسا) ظل متفرجا ولم يقم بعمل أي شيء. فلم تقم [الولايات المتحدة] بأي إسقاط جوي للطعام على مئات الآلاف من النازحين الذين كانوا يتعرضون للموت جوعا في المناطق الجبلية، كما لم يكن هناك أي شيء يتجاوز التوبيخ المتقطع للجيش الإندونوسي الذي استمر في الاحتفاظ بمئات الآلاف الآخرين أسرى في المقاطعات الإندونوسية حيث ما يزال كثير منهم موجودا هناك. كما رفض كلينتون أيضا أن يقدم لهم أي عون ذي بال، بلْه التعويضات الهائلة التي يَلزم تقديمها لهم لو كانت المبادئ الرائعة تعني أي شيء جدي.

ويُصوَّر ما قامت به الولايات المتحدة [بشأن تيمور الشرقية] الآن على أنه من اللحظات العظمى [في رئاسة] كلينتون وأنه المثال الأبرز لاستعمال "التعاليم الجديدة" حافزا للتدخل دفاعا عن حقوق الإنسان، إذا ما غضضنا الطرف عن [مبدأ] السيادة الوطنية (غير الموجود). ولا يعد فقد الذاكرة هنا انتقائيا حقيقة، أما الكلمة الأقرب إلى الدقة في وصف ما حدث فهي فَقْد الذاكرة "الكُلِّيّ".

أما فيما يخص كوسوفو فإن الصورة المتداولة [الآن لما جرى] هي أن "صربيا هاجمت كوسوفو من أجل القضاء على حركة الفدائيين الألبان الانفصاليين، لكنها قتلت عشرة آلاف مدني وطردت سبعمائة ألف مواطن وحولتهم إلى لاجئين في مقدونيا وألبانيا. وقد قام حلف الأطلسي بالهجوم الجوي على صربيا بحجة حماية الألبان من التطهير العرقي [لكنه] قتل [في أثناء ذلك] مئات من الصرب المدنيين وهو ما نتج عنه نزوح عشرات الآلاف من السكان من المدن واللجوء إلى الأرياف" (كما يقول دانيال وليمز، في مقال له في جريدة واشنطن بوست). حسنا، لكن الأمر لم يكن على هذا الوجه بدقة: إذ إن ترتيب الأحداث عُكس هنا بصورة جوهرية وبشكل صار مألوفا الآن. [ويشهد على الصورة الأكثر دقة] مقال رئيس في مراجعة مفصلة بمناسبة آخر العام نشرتها صحيفة وول ستريت جورنال (31 ديسمبر [1999])، مثلا، فقد نفى [هذا المقال] صحة قصص "حقول القتل" التي اختُلقت من أجل منع "الصحفيين المتعَبين من توجيه الاهتمام إلى الأخبار المضادة عن المدنيين الذين قتلتهم القنابل الأطلسية"، وهي القصص التي اختلقها "جيمي شيا" المتحدث باسم القوات الأطلسية الذي كان يمد الصحافة بقصص تلك الفظائع استنادا إلى التقارير التي كان يذيعها راديو قوات التحرير الألبانية، كما تقول الصحيفة. ومع ذلك يستنتج تقرير الصحيفة أن عمليات الطرد والفظائع الأخرى التي وقعت "ربما تكون كافية لتسويغ الحرب الجوية [الأطلسية]"، وهي التي كانت [أي الحرب] السببَ فيها [أي في تلك الفظائع]، كما كان متوقعا.

لقد أصبح هذا التعليل [للحرب] مألوفا الآن: فقد وجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أنهم مضطرون إلى التخلي عن ما بقي ممكنا من الخيارات الدبلوماسية (وهي التي لجيء إليها في آخر الأمر) وبدء الهجوم الجوي، وذلك مصحوب بتوقع أن النتيجة ستكون كارثة إنسانية كبرى، وهو التوقع الذي تحقق فورا، وهي [الكارثة] التي عُدّت، من المنظور الحالي، مسوغا لذلك الهجوم. أما المسوغ الآخر فهو أنه لو لم يبدأ حلف الأطلسي بالهجوم فإن من الممكن أن شيئا مماثلا سيحدث على أية حال. وهذه هي "التعاليم الجديدة" في أكثر مظاهرها جلاء، وهذا ما يمكن عده أكثر التسويغات غرابة لعنف الدولة في السجل المدوَّن . حتى إن غضضنا النظر عن العواقب الأخرى، ومنها الآثار التي نجمت عن ضرب الأهداف المدنية في صربيا و"التطهير" الذي حدث للكوسوفيين تحت أعين قوات الأطلسي المحتلة، مع احتمال وقوع ما هو أسوء.

ويكشف سجل الأحداث عن اطراد لافت للنظر، كما يمكن لنا أن نتوقع. والسؤال هو ما الذي يدعونا أن نتوقع، إن سألنا هذا السؤال الممنوع، عدمَ الاطراد في الوقت الذي لا تزال العوامل المؤسِّسية التي تقوم عليها هذه السياسة هي هي لم تتغير؟ أما الحديث عن "الكيل بمكيالين" فلا يعدو أن يكون حيلة [لصرف النظر عن الأسباب الحقيقية]، والواقع أنه حيلة جبانة إذا ما نظرنا إلى ما أُخفي [من الحقائق] إعمالا لمبدأ فقدان الذاكرة الانتقائي، وإلى ما قُدِّم بوصفه دليلا على أن المبادئ العليا المعلَنة تعمل في بعض الأحيان، في الأقل.

* نشرت في مجلة Z 2000/1/10م
ونشرت الترجمة في جريدة الشرق الأوسط:

. 2000/5/17.

. 19/5/2000م.

محاضرة في ديار بكر . تركيا*

نعوم تشومسكي

* نشر أحد الناشرين الأتراك ترجمة لمقال كتبه تشومسكي ينتقد فيه الأوضاع السياسية في تركيا وبخاصة تبعيتها للولايات المتحدة واضطهادها لمواطنيها من الأكراد. لذلك غضبت الحكومة التركية عليه وساقته إلى المحكمة. فما كان من تشومسكي إلا أن أتي من أمريكا لحضور جلسات المحكمة. وعند دخوله إلى المحكمة وقَّع إقرارا بأنه شريك للناشر في القضية. وبعدها برأت المحكمة الناشر (وربما يكون ذلك خوفا من الفضيحة التي ستنشأ عن محاكمة تشومسكي). وفي أثناء إقامته ألقى تشومسكي هذه المحاضرة.

إن سمحتم لي بافتتاح هذه المحاضرة بملحوظة شخصية فإني أعد وجودي بينكم تجربة مثيرة حقا. لقد كنت أتابع بقدر ما أستطيع التاريخَ النبيل والمأساوي للأكراد في تركيا طوال السنوات الماضية من خلال ما يتوفر لي من وسائل، وبخاصة في عشر السنوات الماضية. لكنه أمر مختلف جدا حين أنظر بصورة مباشرة إلى وجوه الناس الذين يقاومون والذين استمروا في كفاحهم من أجل الحرية والعدالة.

يطلب مني دائما إبداء رأيي في مسألة حق الناس في استعمال لغتهم الأم. وبصفتي دارسا للسانيات فليس لي رأي شخصي عن هذا الأمر. أما بصفتي إنسانا

فلا أرى أنه يوجد شيء مثل هذا حتى يمكن مناقشته. فالأمر واضح جدا. ذلك أن حق أي إنسان في استعمال لغته الأم بحرية وبأي شكل يشاء . في الأدب والحديث اليومي، أو بأي شكل آخر . حق أساس رئيس من حقوق الإنسان. وليس هناك ما يمكن إضافته إلى هذا.

إن كفاح الطلاب والأمهات والأباء [في كردستان التركية] خلال الأسابيع الماضية من أجل المطالبة بوضع برامج اختيارية بلغتهم الأم هو، مرة أخرى، وببساطة، لا يزيد عن كونه تأكيدا لحق أساس من حقوق الإنسان التي يجب ألا تناقش ابتداء. ولا يسع المرء إلا أن يعجب بشجاعة أولئك الذين يصرون على الاستمرار في هذه المطالبة في وجه أساليب القمع والعداء.

أما إذا تجاوزنا ما يتعلق بالحقوق الثقافية، التي لا يمكن أن تكون محلا للنقاش، إذ هي حقوق أساسية لا مراء فيها، فإننا نجد عالَما يغص بالأسئلة الصعبة الدقيقة التي تتعلق بالحقوق السياسية. وقد أَخذت هذه القضايا تثار الآن في العالم أجمع.

فيتمثل أحد التطورات الصِّحية التي بدأت تظهر في أوروبا في تآكل نظام الدولة . الأمة بشكل متزامن مع تنامي الأَقْلَمَة. ففي مناطق تمتد من كاتالونيا [في أسبانيا] إلى سكوتلاندا هناك الآن انبعاث للغات والثقافات والتقاليد المحلية ودرجة معينة من الاستقلال الذاتي باتجاه ما يمكن أن يصبح . وأظن أنه ما ينبغي أن يكون . نظاما من المناطق الإقليمية التي تتصف بصورة أساسية بالاستقلال الذاتي داخل إطار فيدرالي. والواقع أن هذا التطور ربما يكون شبيها بما كان سائدا في الإمبراطورية العثمانية. وهناك أمور خاطئة كثيرة في الإمبراطورية العثمانية، ومع ذلك فقد كانت

تتميز ببعض المظاهر الصحيحة أساسا: ومن أبرز تلك المظاهر سماحها بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي الإقليمي ضمن إطار معين، وإن كان ذلك الإطار لسوء الحظ أتوقراطيًّا وفاسدا ودمويا، لكننا يمكن أن نتخلص من هذا المظهر، وربما ينبغي أن نحيي المظاهر الموجِبة الأخرى من الإمبراطورية العثمانية بأشكال معينة.

وضمن مثل هذا الإطار الذي آمل أن يتطور أظن أن بإمكاننا أن نتطلع إلى كردستان مستقلة استقلالا ذاتيا، وهو ما يمكن أن يوحِّد الأكراد في المنطقة، وأعني عشرات الملايين من أكراد المنطقة، في منطقة مستقلة استقلالا ذاتيا تحكم نفسها بنفسها ومستقلة ثقافيا وناشطة سياسيا، بوصفها جزءا من اتحاد فيدرالي يجمع . كما هو المأمول . مجموعات عرقية وثقافية وطنية متآلفة ومتعاونة.

ويتصل السؤال التالي عن هذه المسألة بوسائل الكفاح التي ينبغي اتباعها لتحقيق مثل هذه النتائج. والسؤال الرئيس هنا هو: هل ينبغي أن تكون هذه الوسائل عُنْفيَّة أم سلمية؟ وهنا يجب أن نميز بين نوعين مختلفين من الأسئلة: أي بين الأسئلة الأخلاقية والأسئلة التكتيكية. أما فيما يخص الأسئلة الأخلاقية، فوجهة نظري الشخصية أن عبئا ثقيلا من البرهنة يقع على عاتق أي إنسان ينادي باستخدام العنف أو ينفِّذه. ومثل هذا البرهان قلما يتحقق في رأيي. أما الاحتجاج غير العنفي (السلمي) فأكثر ملاءمة أخلاقيا، وهو كذلك تكتيكيا. ومع ذلك فهناك مبدأ أساس في عدم استخدام العنف، وهو: "لا تَدعُ إلى عدم استعمال العنف إلا إذا كنت مستعدا للوقوف جنبا إلى جنب مع أولئك الذين يتعرضون للقمع". أما إذا لم تستطع ذلك فليس بإمكانك أن تنصحهم بمثل هذه النصيحة. وبما أنني لا أستطيع الوقوف جنبا إلى جنب مع الذين يتعرضون للقمع، فسأكتفي بالتعبير عن رأيي، ولن أسدي نصحا فيما يخص هذه المسألة.

ومن خصائص تاريخ الاضطهاد أنه يقود إلى المقاومة وأن المقاومة تتحول في الغالب إلى المقاومة العنيفة. فإذا تحولت المقاومة إلى العنف فإنها توصف دائما بأنها إرهاب. ويصح هذا بصفة شاملة، حتى في حالة أسوأ المجرمين الذين ينفِّذون مذابح جماعية. لهذا وصف النازيون ما كانوا يقومون به في أوروبا مثلا بأنه دفاع عن المواطنين ضد إرهاب المناوئين للنظام. فهم، كما كانوا يرون، إنما يدافعون عن الحكومة الشرعية في فرنسا ضد الإرهابيين المناوئين الموجَّهين من الخارج. وينطبق الأمر نفسه على اليابانيين في منشوريا. إذ كانوا يدافعون عن المواطنين ضد العصابات الصينية الإرهابية. ولا شك أن الدعاية مهما كانت فجة وسطحية تتضمن دائما عنصرا من الصدق، إن كانت تريد الاتصاف بشيء من المصداقية. بل في حالة أسوأ القتلة الجماعيين كالغزاة النازيين واليابانيين، كان هناك عنصر من الصدق في ادعاءاتهم. فقد كان لادعاءاتهم بمعنى شاذ ما يسوِّغها، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الادعاءات التي يجهر بها الآخرون: كالولايات المتحدة وتركيا وبعض الدول الأخرى، الذين يدعون أنهم إنما يدافعون عن المواطنين ضد الإرهابيين.

أما فيما يخص مفهوم الإرهاب فله في واقع الأمر معنيان: فالأول معنى "الإرهاب" والآخر معنى "مكافحة الإرهاب". فإذا ما نظرت في الكتب المدرسية العسكرية الأمريكية، مثلا، فستجد فيها تعريفا لـ"الإرهاب" وتعريفا لـ "مكافحة الإرهاب". واللافت للنظر أن التعريفين متماثلان إلى حد يكاد يكون تاما. ويتضح من ذلك أن الإرهاب هو مكافحة الإرهاب نفسها. أما الفارق الرئيس بينهما فمرده النظر إلى من يقوم بالعنف الإرهابي. فإذا قام به من لا نحبه فهو إرهاب. أما إذا قام به من نحبه، وهو ما يشملنا، فهو مكافحة للإرهاب. أما فيما عدا هذا الفارق فالأعمال التي تنفذ في الحالتين متماثلة.

وهناك فرق مهم آخر بين الإرهاب ومكافحة الإرهاب وهو أن ما يسمى بـ "مكافحة الإرهاب" تقوم به الدول. أي أنه الإرهاب الذي تقوم به الدول. كما أن الدول تملك من الوسائل ما يجعلها أكثر عنفا وتدميرا من الإرهابيين الأفراد. لذلك فالنتيجة أن عنف الدولة يتفوق بما لا يقاس على العنف الذي تقوم به أية مجموعة أخرى في العالم. ونحن نقرأ باستمرار أن العنف سلاح الضعيف. لكن هذا قول زائف، فالعكس هو الصحيح. ذلك أن استخدام الإرهاب، مثله مثل أي سلاح آخر، يكون أكثر فاعلية حين يستعمله الأقوياء، وبخاصة تلك الدول الأكثر قوة التي تأتي في مقدمة مستخدمي الإرهاب في العالم كله، باستثناء أنهم يسمونه بـ "مكافحة الإرهاب".

والآن نسمع يوميا عن وجود "حرب على الإرهاب" أعلنتها الدولة الأقوى في العالم. والواقع أن هذا إعلان ثان للحرب. فقد أعلنت هذه الحرب في سنة 1981، أي قبل أكثر من عشرين سنة. أي حين تسلمت إدارة الرئيس ريجان السلطة وأعلنت أن محور ارتكاز السياسة الخارجية الأمريكية سوف يكون الإرهاب الدولي الذي ترعاه الدولة، وهو طاعون العصر الحديث؛ وقد أعلنت إدارة ريجان أنها ستعمل على تخليص العالم من شره. وأعيد إعلان هذه الحرب مرة أخرى باستعمال اللغة نفسها، ومن قبل الأفراد أنفسهم غالبا. فالقادة الذين أعلنوا "الحرب على الإرهاب" في المرة الأولى قبل عشرين سنة هم القادة الذين يديرون "الحرب ضد الإرهاب" في الوقت الحاضر، مستعملين اللغة نفسها وأكثر الاحتمال أن يكون لها النتائج نفسها.

وكان محور الاهتمام في الحرب الأولى على الإرهاب أمريكا الوسطى والشرق الأوسط. وكانت المنطقتان كلاهما مسرحا لإرهاب كاسح في الثمانينيات، ووصل القسم الأكبر منه، وكانت تديره الولايات المتحدة وتوابعها وحلفاؤها، إلى مستوى لا

يدانيه إلا حالات قليلة سابقة منه نفذت في هذه المناطق نفسها. وليس لدي وقت كاف الآن لتتبع تفاصيل ذلك الإرهاب، لكن أكثر عمليات الإرهاب تطرفا بما لا يقارن، في الشرق الأوسط في الأقل، كان الغزو الإسرائيلي للبنان . وهو الذي دعمته الولايات المتحدة وسلَّحته ودافعت عنه . وهو الغزو الذي أدى إلى قتل عشرين ألف إنسان لأغراض سياسية. ولم يكن له أي سبب. وقد نُظر إليه علانيةً في إسرائيل على أنه حرب يقصد بها تعزيز السياسة الإسرائيلية التي تقضي بتأكيد سيطرة إسرائيل بشكل ناجح على المناطق المحتلة. ولا يعدو هذا المثال أن يكون واحدا من أمثلة الحرب على الإرهاب في المنطقة التي نفذتها الولايات المتحدة بشكل مباشر أو ساعدت بشكل حاسم في تنفيذها، وهو ما يجعلها تتجاوز الأمثلة الأخرى بهامش كبير.

أما في أمريكا الوسطى فقد حاولت إدارة ريجان في البداية اتباع الطريقة التي اتّبعها الرئيس جون كينيدي في فيتنام الجنوبية، ويعني ذلك أن تهاجم الولايات المتحدة أمريكا الوسطى بشكل مباشر، وذلك باستخدام الأسلحة الكيماوية والنابالم واستخدام قاذفات القنابل ب52 الضخمة، وأن يُستخدم الجيش الأمريكي في الغزو. لكنها اضطرت إلى التراجع عن تلك الخطة، وكان سبب ذلك أن الشعب الأمريكي أصبح بشكل كبير أكثر تحضُّرا مما كان عليه، خلال عشرين السنة التي فصلت بين غزو كينيدي لفيتنام الجنوبية وغزو ريجان لأمريكا الوسطى، وذلك من عبر انخراط الناس في النشاط السياسي والاحتجاج والتنظيم. لذلك اضطرت إدارة ريجان إلى التراجع عن العدوان المباشر الذي اتصف به الغزو الأمريكي لفيتنام الجنوبية، وبدلا من ذلك لجأت إلى استخدام أساليب الإرهاب الدولي. فقد أنشأت أضخم شبكة للإرهاب الدولي عرفها العالم في تاريخه. وحين تريد دولة مثل ليبيا أن تمارس عملا إرهابيا فإنها تستأجر شخصا مثل كارلوس [الإرهابي المعروف]. أما حين تريد قوة عظمى كالولايات المتحدة أن تنفذ إرهابا عالميا فإنها تستأجر دولا إرهابية، مثل: تايوان،

وإسرائيل والإرجنتين تحت زعامة الجنرالات النازيين الجدد، وبريطانيا. . . . كما تنفذ بعضُ الدول الإرهابية الأخرى أكثرَ أعمال الإرهاب تلك، إلى جانب بعض العملاء المحليين. وتتكفل الولايات المتحدة بتوفير الدعم المالي والتدريب والتوجيه العام. وكانت نتائج تلك الأعمال الإرهابية غاية في الفظاعة: فقد أدت إلى مقتل مئات الألوف من الناس، ونتج عنها كل ما يمكن تخيُّله من أنواع التعذيب، وكل نوع يمكن لكم أن تعرفوا كُنْهه مما يحدث في جنوب شرقي تركيا في عشر السنوات الماضية. كما نجحت هذه الفظائع في نهاية الأمر في سحق المقاومة الشعبية. يضاف إلى ذلك أنه كان هناك نوع من "صراع الحضارات"، إذا استعرنا العبارة الرائجة اليوم: فقد كانت الولايات المتحدة تشن حربا ضد الكنيسة الكاثولوكية. ذلك أن الكنيسة ارتكبت خطأً لا يغتفر: وهو تبنيها "الخيار المفضَّل عند الفقراء"، أي الالتزام بالعمل من أجل مصلحة الفقراء، الذين يمثلون الأغلبية. وهذا ليس مقبولا. وكانت الحرب إلى حد بعيد موجهة ضد الكنيسة. وقد افتُتح العقد المؤلم بقتل أحد الكرادلة. وانتهى بقتل ستة من أشهر المثقفين الجِزْوِيت. وقُتل فيما بين هذين الحدثين كثير من الرهبان والراهبات وموظفي الكنيسة بالإضافة بالطبع إلى عشرات الألوف من الفلاحين والعمال والرجال والنساء، وهم أغلب الضحايا دائما.

وقد بلغ الإرهاب حدا بعيدا من التطرف حتى إنه أدى إلى أن تصدر المحكمةُ الدولية قرارا بإدانة الولايات المتحدة بسبب ارتكابها لأعمال الإرهاب الدولي، وإلى أن تصدر قرارا يُلزم الولايات المتحدة بإنهاء تلك الجرائم ودفع تعويضات للمتضررين. كما أصدر مجلس الأمن قرارا مؤيدا لقرارات المحكمة يدعو الدول كافة للالتزام بالقانون الدولي، وهو ما فهمه الجميع على أنه موجه إلى الولايات المتحدة. وقد تجاهلت الولايات المتحدة ببساطة مع قدر من الازدراء قرار المحكمة الدولية ثم تصاعدت حدة

الحرب فورا. أما قرار مجلس الأمن الذي دعا إلى احترام جميع الدول للقانون الدولي فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضده.

وقد اختفى هذا كله من صفحات التاريخ. نعم إنه جزء من التاريخ، لكنه ليس التاريخ الذي نسمعه الآن. ومنذ إعلان الحرب مرة أخرى بعد الحادي عشر من سبتمبر . وكثير من الذين أعلنوها هم أولئك الذين أعلنوها أول مرة مستخدمين اللغة نفسها . كُتب عدد لا يحصى من المقالات عن الإعلان الجديد عن "الحرب على الإرهاب"، لكن يلزمك البحث بشكل مستقص لكي تعثر على أية إشارة إلى ما حدث خلال الحالة الأولى من "الحرب على الإرهاب" التي نفذها هؤلاء الأشخاص أنفسهم. لقد نُفي هذا من التاريخ، ونُفي لسبب بسيط جدا، وهو: أن مفهوم الإرهاب صار مقصورا على ما يفعله الآخرون بنا. أما ما نفعله نحن بهم، حتى إن كان أكثر وحشية بألف ضعف، فهو ليس إرهابا ومن ثَم يحكم عليه بالاختفاء من التاريخ. هذا هو قانون التاريخ طالما أن التاريخ يكتبه الأقوياء وتُردِّده الطبقات المثقَّفة التي اختارت أن تكون خدما للأقوياء.

اسمحوا لي الآن أن ألتفت إلى الشرق الأوسط. كان البريطانيون بالطبع يديرون منطقة الشرق الأوسط لفترة طويلة. إذ كانوا القوة المهيمنة، ووضعوا إطارا للسيطرة عليها. فقد هيمنوا عليها في البداية باستعمال القوة العسكرية المباشرة. لكن بريطانيا ضعفت بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يعد باستطاعتها السيطرة على المنطقة باستخدام القوة المباشرة. لذلك تحولت إلى استخدام أساليب أخرى. وكان الأسلوب العسكري الذي لجأت إليه يتمثل في استخدام القوة الجوية في ضرب المدنيين بالقنابل. وكانت القوة الجوية قد أصبحت للتو ممكنة، لذلك بدأت بريطانيا بضرب المدنيين بالقنابل بواسطة الطائرات. كما لجأت إلى استخدام الغاز السام، وكان ذلك بتأثير

أساسي من ونستون تشرشل، الذي كان وحشا فظًّا حقيقيا. فقد أمر تشرشل بوصفه وزيرا للمستعمرات باستخدام الغاز السام ضد أولئك الذين أسماهم بـ "القبائل غير المتحضرة"، أي: الأكراد والأفغان. وأمر باستخدام الغاز السام ضد تلك "القبائل غير المتحضرة" لأن ذلك سوف يتسبب، كما قال، بـ "إرهاب قوي [فعّال]" وسيَنتج عنه الحفاظ على حياة البريطانيين. وكان ذلك هو الجانب العسكري. ويجب أن نتذكر أن الغاز السام كان أبشع أنواع الفظائع وحشية بعد الحرب العالمية الأولى.

ولن نتمكن من معرفة أي شيء من تفاصيل تلك الفظائع. ذلك أن الحكومة البريطانية أعلنت قبل عشر سنوات أنها سوف تنتهج "سياسة الحكومة العَلَنية"، وهو ما يعني جعل أعمال الحكومة أكثر شفافية كي يتمكن الناس، أي المواطنين، من معرفة قدر أكبر عن السياسات التي تنتهجها الحكومة. وكان أول عمل قامت به هذه السياسة العلنية للحكومة أن أزاحت كلَّ الوثائق المتصلة باستخدام الغاز السام ضد القبائل غير المتحضرة من مكتب الإرشيف القومي. وهو ما أدى إلى طمس تاريخ تلك الأحداث.

وكان هناك جانب سياسي للسيطرة على المنطقة أيضا. فقد كان البريطانيون يُخططون لإنشاء ما أسموه بـ "الواجهة العربية"، أي: دويلات ضعيفة تكون معتمدة على بريطانيا من حيث الدعم وسوف تقوم بوظيفتها على شكل "خرافة مؤسَّسية" يمكن للبريطانيين أن يقوموا بالحكم الفعلي من ورائها.

ولما أزاحت الولايات المتحدة بريطانيا [من هذه المنطقة] تبنَّت بشكل أساسي النموذج البريطاني. إذ خططت لإدارة المنطقة بواجهة عربية تتألف من دويلات ضعيفة وفاسدة، وستكون معتمدة على الدعم الخارجي من أجل البقاء؛ ووظيفتها الوحيدة أن تدير الشؤون اليومية المحلية. أما وراء هذه الواجهة فتقف الولايات المتحدة

بعضلاتها العسكرية حين تستدعي الحاجة. كما تمتلك الولايات المتحدة نوعا من كلب الهجوم، ويسمى بـ "بريطانيا"، وهي التي يبدو أحيانا أنها دولة مستقلة بقدر ما كانت أوكرانيا مستقلة خلال الحكم السوفييتي. ووظيفتها الوحيدة أن تنفذ الخدمات التي شخَّصها السياسي البريطاني المشهور للويد جورج في مذكرة سرية بـ "أنه يجب علينا أن نحتفظ بحقنا في ضرب العبيد بالقنابل". وهذا مهم، وهو يمثل الدور البريطاني حين يَحتاج السيدُ إلى شيء من المساعدة، أو حين يحتاج إلى ذريعة مفادها أنه يقوم بذلك نيابة عن "المجموعة الدولية" . وهو مصطلح يعني الولايات المتحدة وأية دولة توافق على السير في ركابها.

لكن الولايات المتحدة أضافت إلى هذا في الواقع اختراعا جديدا. فقد أضافت مستوى متوسطا يتكوَّن من بعض الدول الهامشية، أي من دول ستكون بمثابة "الشرطة المحلية الرَّاجِلة"، بحسب تعبير إدارة الرئيس نيكسون، التي استعملت هذا التعبير الشعبي الأمريكي، الذي يعني: أن "الشرطة المحلية الراجلة" هم رجال الشرطة الذين يعملون في الشوارع. وفي هذه الحالة فـ "الشرطة المحلية" هي الدول التابعة. أما المركز الرئيس للشرطة ففي واشنطن. وكانت تركيا أولى هذه الدول. إذ كانت تمثل "الشرطة المحلية الراجلة"، ووظيفتها أن تَضْمن حمايةَ الواجهة العربية من شعوبها، وهي التي تمثل أخطر عدو لها. وكانت تركيا من هذه الدول، كما كانت إيران تحت حكم الشاه مثالا آخر. وانضمت إسرائيل بعد 1967 ، حين قَضت على مركز القومية العربية، إلى هذا الحلف. كما كانت باكستان عضوا فيه لفترة طويلة. والهدف من هذا الحلف إيجاد بعض الدول غير العربية التي تملك قوة عسكرية ضاربة، وتستطيع أن تحمي الواجهة العربية من القوى المحلية التي ربما تَخطُر في رؤوسها بعض الأفكار الغريبة، مثل: فكرة وجوب عودة ثروات المنطقة ومصادرها الأخرى إلى هذه الشعوب، بدلا من ذهابها إلى أيدي الأغنياء في الغرب وإلى أيدي حلفائهم المحليين. وتسمى

مثل هذه الأفكار بـ "الوطنية المتطرفة" وهي التي يجب أن تُوأَد: إما بواسطة "الشرطة المحلية الراجلة" وهي التي تقع عليها المسؤولية المباشرة، وإذا لم تمثِّل خطرا كافيا على تلك الأفكار فسوف تتحرك الولايات المتحدة وكلبُها للعمل، مستخدمة الشرطة المحلية قواعدَ تنطلق منها.

وكان البترول السبب الرئيس للاهتمام بالشرق الأوسط. وهناك الآن سبب ثانوي ذو أهمية بالغة. وهو المياه المهمة جدا التي ستكون أكثر أهمية في المستقبل حين تُستنزف مصادر المياه الأخرى. ودور تركيا هنا أكثر أساسية، ذلك أن تركيا، والمنطقة الجنوبية الشرقية منها خصوصا، تمثل مصدرا رئيسا للمياه في المنطقة. كما ستستفيد السيطرةُ على المياه مما أسماه المخططون الأمريكيون قبل خمسين سنة بـ "بقوة حق الاعتراض"، وهو ما يشبه تماما السيطرة على البترول. فإذا استطعت أن تمنع تدفق المياه إلى الأقطار الأخرى فسوف تُرغمها بذلك على الخضوع. وهذا فيما يبدو هدف مهم من أهداف إنشاء السدود والمشاريع المائية الأخرى [في تركيا]: أي أن ضمان السيطرة على المياه سوف يكون مسؤولية عملاء الولايات المتحدة، وهو ما يعني ضمان السيطرة على المنطقة واستعمال قوة حق الاعتراض ضد العناصر المتمرِّدة.

ويقوم الدعم الأمريكي الهائل للفظائع التي ارتُكبت في التسعينيات في هذه المنطقة، وهي التي كانت الأسوأ في العالم خلال تلك الفترة، على الدور الذي تؤديه تركيا ضمن نظام الهيمنة الأمريكي على المنطقة. ولم يكن هذا الدعم صادرا عن حب الولايات المتحدة لتركيا. بل ينبع من حبها للخدمات التي يمكن لتركيا أن تؤديها في المنطقة. أما لو استسلمت تركيا لـ"الوطنية المتطرفة" . أي الاستقلال . فسوف تتعرض للمصير نفسه. والحال نفسه صحيح فيما يخص دعم الولايات المتحدة لإسرائيل والدول

التابعة الأخرى. ذلك أنه إذا قامت هذه الدول بالوظيفة المنوطة بها فستكون بخير. أما إذا تمردت فسيكون الأمر مختلفا. ونحن نشهد هذا في العراق المجاور لكم. فحين كان صدام حسين يضرب الأكراد بالغازات السامة ويعذب المخالفين لسياسته ويقتِّل الناس بأعداد كبرى، كان بخير. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تَدعمانه بشكل مطرد. بل ظلتا حتى بعد ارتكابه لأسوأ الفظائع تُمدَّانه بالوسائل الضرورية لتطوير أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى المساعدات والمعونات الأخرى التي كان في حاجة ماسة إليها، وظل ذلك كذلك إلى أن ارتكب خطأ: وهو مخالفة الأوامر. وهذا ليس مقبولا، لذلك كان من اللازم التخلص منه، وربما كان ذلك من أجل أن يستبدل به شخص آخر على شاكلته. ويصح الشيء نفسه فيما يخص الدول التابعة الأخرى. إذ يمكن القبول بقياداتها مهما كانت مستويات الفظائع الكثيرة التي ترتكبها ما ظلت هذه القيادات تقوم بأداء الوظائف المنوطة بها ضمن النظام العالمي: أي ضمان حصول الأغنياء والأقوياء على ما هو حق لهم، أي ثروة المنطقة ومصادرها وأسواقها، وهكذا.

اسمحوا لي أن أعود مرة أخرى إلى الحدث الأخير: أي إلى الحادي عشر من سبتمبر. فنحن نسمع كثيرا الآن أن كل شيء تغير بعد الحادي عشر من سبتمبر. لكن هناك قاعدة بسيطة تُعينُنا في الحكم في مثل هذه الحالة، وهي: أنه إذا استمر شيء معين يُكرَّر على أنه واضح، فالأحرى أن يكون هذا الشيء زائف بشكل واضح.

وفيما يخص هذه الحالة فإنه لم يتغير إلا القليل بعد الحادي عشر من سبتمبر. فقد ظلت سياسة القوى الكبرى وأهدافها واهتماماتها ومطامعها هي هي لم تتغير. صحيح أنه حدثت بعض التغيرات. وإن لم يكن منها إلا نشوء فرصة لاحتمال استمرار العناصر القمعية الفظة في العالم بأجمعه في تنفيذ السياسات التي تقوم بها بفظاعة

متزايدة، مستغلة في أثناء ذلك مخاوف شعوبها واهتماماتها، وهي تقوم بذلك متوقِّعة الدعم من واشنطن.

وكما هي العادة فإن القمع يولد المقاومة، ويصح هذا في هذه الحالة كذلك. ذلك أن الناس في الولايات المتحدة، على العكس مما تقوله عناوين الصحف وما يقوله المثقفون الأمريكيون لكم، صاروا أكثر انفتاحا وأكثر تساؤلا وأكثر معارضة وأكثر إصرارا على الاحتجاج، وهم أكثر اهتماما بالتطورات الحالية. وهذا الأمر صحيح في العالم بأجمعه. فقد عُقد في البرازيل قبل أسبوعين مؤتمر عالمي، هو المنتدى الاجتماعي الدولي، الذي قصده ستون ألف مشارك من مختلف أنحاء العالم، من الحركات الشعبية والفلاحين والعمال والمدافعين عن البيئة والجماعات النسائية وكل أنواع البشر. وعقدوا عددا من اللقاءات الجادة جدا وعددا من مجموعات النقاش التي وجهت للمداولات عن المشكلات الكبرى في العالم. ويمثل هذا المؤتمر جوهر المعارضة الشعبية العالمية في العالم كله التي تهدف إلى التخطيط والسعي لتنفيذ برامج تسير في الاتجاه المعاكس للسياسات الدولية التي تسعى إلى تحويل مقادير أكبر من الثروات والقوة إلى الأيدي التي تتركز فيها الثروة والقوة الآن.

والشيء نفسه صحيح هنا. ففي تركيا يقاوم الأتراك والأكراد جميعهم بشجاعة، ويعملون لإحداث بعض التغييرات التي ستسهم في جعل المجتمع أكثر انفتاحا وليبرالية وأكثر حرية وأكثر عدلا. ويمثل هؤلاء نموذجا يحظى بإعجاب الناشطين الغربيين في قضايا حقوق الإنسان وهم الذين ينبغي لهم التعلم من هؤلاء الناشطين الأكراد والأتراك. فيقدم هؤلاء مثالا ملهما لما يمكن أن يقام به تحت الظروف القاسية جدا بقصد مغالبة القمع وعنف الدولة من أجل إيجاد مجتمع إنساني أكثر أخلاقية. ويعد كفاحهم والأهداف التي يسعون إليها بمثابة إلهام للآخرين من أجل عمل المزيد.

ومرة أخرى فهذا هو السبب الذي يجعلني أعده تكريما فائقا وتشريفا لا يضاهى أن أحظى شخصيا بشرف الإقامة بينكم لأيام قلائل هنا.

المناقشات التي أعقبت المحاضرة

* كما تعلم فإن اللغة الكردية تتعرض للقمع في تركيا، وقد نُحِّيت منذ زمن بعيد من النظام التعليمي. فما الصلة بين الهوية الفردية واللغة الأم؟ ومن جانب أول فتنتشر اللغة الإنجليزية بصفتها لغة عالمية، وفي جانب آخر هناك بعث للغات الحية بصفتها تيارا مناهضا للعولمة الحالية. فكيف تنظر، في هذا السياق، إلى بعث اللغات المحلية في أوروبا وفي العالم؟

. كانت اللغات المحلية في أسبانيا خلال نظام فرانكو مقموعة. إذ لم يكن الناس يستطيعون استخدام اللغة الكتالانية أو لغة الباسك، أو أية لغة محلية أخرى. وهذه اللغات مختلفة الأصول، فهي ليست تنوعات للغة الأسبانية؛ بل إن لغة الباسك ليست لها صلة تاريخية بالأسبانية. وبعد تخلص أسبانيا من نظام فرانكو الفاشي حدث انبعاث لهذه اللغات، وهي التي لم تختف بالطبع. فقد ظل الناس يتكلمونها في بيوتهم، ومع أصدقائهم حين يكونون بعيدين عن مراقبة الشرطة. ثم انبعثت. وسوف أروي لكم تجربة شخصية: فقد كانت إحدى بناتي تعيش في أسبانيا بعد سقوط نظام فرانكو. وكانت تعيش في برشلونة، وحين كنت في جولة في أوروبا لإلقاء بعض المحاضرات زُرتُها. وكان ذلك بعد سنتين من سقوط فرانكو، ولم يكن هناك أية علامة على وجود اللغة الكتالانية. فقد كان كل شيء في الشوارع مكتوبا بالأسبانية، فلوحات الشوارع كلها بالأسبانية، ويتحدث الناس في الشوارع بالأسبانية، وإذا ما زرتَ تلك المنطقة

فإنك لن تعرف أن اللغة المحلية هي الكتالانية. ثم رجعتُ إلى هناك بعد خمس سنوات فوجدت أنه لا يوجد أثر للأسبانية، فليس هناك إلا الكتالانية: فلوحات الشوارع بالكتالانية، ولغة الكتب بالكتالانية، ولغة التعليم في المدارس هي الكتالانية، أي أن اللغة بعثت من جديد. والشيء نفسه حدث في إقليم الباسك وفي أماكن أخرى. وهذا ما حدث في دول أخرى كذلك، كما هي الحال في بريطانيا. فلم تكن اللغة الويلزية تستخدم إلى فترة قريبة. أما إذا زرتَ مقاطعة ويلز، الآن، واستمعتَ إلى الأطفال حين ينصرفون من مدارسهم فستجدهم يتكلمون اللغة الويلزية. ذلك أن هذه اللغة بُعثت من جديد. وهذا جزء من حركة صحية في داخل أوروبا تسعى إلى الابتعاد عن نظام الأمة . الدولة نحو ما يسمى أحيانا بـ "أوروبا المُقَوْلَمة"، أي اتحاد فيدرالي يتكون من مناطق إقليمية لكل منها لغته، وثقافته، واستقلاله السياسي الذاتي في إطار اتحاد أكبر. وهذا توجه صحي جدا. أما ما أشار إليه السائل عن الهوية الشخصية فحقيقة. فترتبط هويتك الشخصية ارتباطا وثيقا جدا بلغتك الأم. فمَنعُك من استخدام لغتك استخداما حرا في الأدب والأغاني وفي الأغراض الأخرى كلها هو تعدٍّ على حقوقك الإنسانية الأساسية. وهذا المنع يُقَزِّم مكانتك بصفتك شخصا. لهذا تجب المحافظة على هذه اللغة وبعثها، وهو ما يمكن القيام به كما يحدث في أنحاء كثيرة من العالم. أما ما سيحدث للغات المحلية فأمر من أمور الاختيار إلى حد بعيد، ولا يعود إلى القوى التاريخية التي لا يمكن التحكم فيها. فلم يكن هناك وسيلة للتنبؤ بأن اللغة الويلزية ستصبح لغة سكان ويلز، وستكون لغتهم التي يستعملونها في الأدب، وغير ذلك. فلم يكن هناك وسيلة للتنبؤ بما حدث. لكنها انبعثت لأن الويلزيين اختاروا أن يحققوا تلك النتيجة. وتتنامى الأقلمة في أوروبا بصفتها رد فعل للمَركَزة التي نتجت عن قيام منظومة الاتحاد الأوروبي. كما أتوقع أن رد الفعل ضد عملية المركزة نتيجةً لما يسمى بـ "العولمة" ستتمثل بعضُ مظاهره أيضا في بعث اللغات المحلية، والثقافات المحلية، ونشوء مجموعات لها أهداف محددة من كافة الأنواع، كالمجموعات المدافعة

عن حقوق المرأة، مثلا، التي لا تحدها حدود جغرافية. لكن هذا كله ينتظر أن يقوم الناس بإنجازه. فلن يحدث أي شيء من ذاته. إذ يجب أن ينجزه الناس بالطرق التي أنجزوا بها الحقوق الإنسانية الأخرى، أي عبر التفاني والالتزام والكفاح. أما في غياب ذلك فلن يتحقق شيء من هذا. أما أن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة مهيمنة فمسألة أخرى. فاللغة الإنجليزية أصبحت لغة عالمية بسبب هزيمة بريطانيا والولايات المتحدة للعالم. وفي طريق العالَم ليُصبح أكثر تنوعا، كما أتوقع أن يحدث، فستظهر بعض اللغات الأخرى وستُستخدم في الاتصال العالمي. وهذا موضوع يكاد يكون مستقلا عن قضية بعث الثقافات واللغات والآداب المحلية والإقليمية وازدهارها. ويمكن لهذه التطورات أن تحدث بشكل متواز.

*كيف تعرف مفهوم "الحرية"؟

. لن أقوم حتى بمجرد محاولة لتعريفها. وهي مفهوم أساس يمكن لنا أن نفهمه لكننا لن نستطيع تعريفه. فنحن نفهم مثل هذه المفاهيم، لكن لا يمكن لنا حتى أن نأمل في أن نكون قادرين على تعريفها باستخدام الكلمات. ونحن نعرِّفها بالأعمال التي نقوم بها وبالتزامنا بها. فالحرية هي ما يمكن لنا أن ننجزه بها. فإذا وقفنا في وجه القمع، والسلطة والبنى غير الشرعية، فإننا نعمل بذلك على توسيع مجال الحرية، وهذا هو ما ستَكونُه الحرية. ذلك هو ما نوجده نحن؛ فليس هناك شيء يمكن تعريفه بالكلمات.

* في مجال "النظام العالمي الجديد" للهيمنة الأمريكية، تحت أي نوع من الخصائص يمكن أن نصنِّف مفهوم "الثقافة"؟

. إنها مسألة تعود إلى الإرادة والاختيار. فليس للتاريخ قوانين طبيعية كما في الفيزياء. ذلك أن التاريخ يتوقف على ما يقرره الناس وما يختارونه. وهذا هو السبب في أنه لم يستطع أحد التنبؤ بشيء [من الأحداث التاريخية]. فإذا ما نظرتَ إلى التنبؤات المدوَّنة عن الشؤون الإنسانية فستكتشِف أنه لا يمكن لهذه التنبؤات أن تتنبأ بشيء. والسبب الرئيس هنا هو أن هناك الكثير مما يَعتمد على الإرادة والاختيار والتصميم والالتزام. ومن هنا فما سيحدث للحرية الثقافية في ظل الظروف العالمية الجديدة يعتمد على ما يَودّ الناس من أمثالك أن يقوموا به. فإذا صنعتم ثقافات مستقلة وحيوية ومزدهرة وحافظتم عليها فستبقى هذه الثقافات. أما إذا لم تقرروا القيام بذلك، أي إذا أردتم الاكتفاء بمشاهدة المسلسلات البرازيلية واستمررتم في استهلاك المشروبات الغازية، فإن هذه الثقافات سوف تختفي. لكن هناك اختيار.

* أنت مواطن أمريكي تعرف أن تقول "لا". ونحن نقرأ في سيرة حياتك أنك كنت مناهضا للنظام منذ كنت في العاشرة من عمرك. فما سر ذلك؟

. سِرُّ ذلك بسيط للغاية. فقد دأب الناس منذ مئات السنين في الولايات المتحدة على الكفاح الجاد من أجل توسيع مجال الحرية والعدالة وحققوا كثيرا من النجاح في هذا السبيل. وكانت نتيجة ذلك الكفاح أن صار الناس مثلي محظوظين. فقد صار بإمكاننا أن نتمتع بميزة الحرية التي تحقَّقَت. وليست هذه المكاسب هدايا، فهي ليست موجودة في دستور الولايات المتحدة، وهي لا توجد في لائحة الحقوق المدنية. لقد قال جيمس ماديسون، أحد المؤسسين الرئيسين لنظام الولايات المتحدة، إن "قطعة من الورق" لن تكفي في مقاومة القمع. خذ مثلا أية واحدة من الكلمات الجميلة تريد، إنه يلزمك أن تعطيها معناها، كما يؤخذ معناها عن طريق الكفاح والالتزام. ثم إن مثل

هذا أُنجز عبر القرون المتطاولة إلى أبعد مدى مهم. فالسر هو أن يكون وراءك تاريخ لأناس نذروا أنفسهم لخلق مجتمع يَنعم بحد ما من الحرية. هذا هو السر.

* ما الدور الأمريكي، في رأيك، في القضية الكردية عموما وفي مسألة تسليم القائد الكردي [عبد الله أوجالان] إلى تركيا بمؤامرة دولية؟

. للولايات المتحدة دور في كل شيء يحدث في العالم تقريبا. فهي أقوى دولة في العالم. وهي تهتم بالتطورات التي تحدث هنا كما أن لها ضلعا من غير شك فيما يتعلق بالشؤون الكردية. ولا يقتصر هذا الدور على كردستان، فالأمر نفسه يحدث في العراق. فقد أيدت الولايات المتحدة، مثلا، الثورة الكردية في العراق خلال أوائل السبعينيات، حتى وصل الأمر إلى نقطة معينة حين وقِّعت الاتفاقية العراقية الإيرانية وعندها باعت الولايات المتحدة الأكراد، ثم تعرضوا للمذابح. وبعد ذلك تعرض هنري كيسنجر، الذي كان وزيرا للخارجية الأمريكية، للنقد في مجلس النواب الأمريكي بسبب تأييده في البداية لكفاح الأكراد ثم تخليه عنهم فيما بعد حين أصبحوا غير مفيدين للولايات المتحدة، وهو ما نتج عنه تلك المذابح. وقد أدلى حينها بتصريح مشهور جدا، يشبه العبارة التالية: "ينبغي ألا نخلط بين السياسة الخارجية والعمل التبشيري". ويصح الأمر نفسه هنا، خصوصا بالشكل المخزي الذي حدث في السنوات الأخيرة.

* كما تعلم فقد تحوَّلت المعارضة الكردية إلى وسائل الكفاح السلمية. ما رأيك في هذه السياسة الجديدة؟

. أنتم تعلمون أفضل مما أعلم. وهذه ليست المرة الأولى. فقد أَعلن الأكراد وقفا لإطلاق النار في سنة 1993 . وحاول الاتحاد الأوروبي حينها أن يضغط على الحكومة التركية لأن تقابِل هذا بخطوة بناءة. وبدلا من ذلك، صعَّدت الحكومةُ التركية الحرب، بمساعدة مهمة من أمريكا. وأدى ذلك إلى سنين طويلة من مزيد من الفظائع والتدمير. ونحن نشهد الآن حركة جديدة نحو حل سياسي سلمي. وهي الحركة الصحيحة في رأيي. والسؤال الآن هو كيف سيكون رد فعل الحكومة التركية، وسوف يعتمد هذا اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة. فهل سيكون هناك ردود فعل بناءة؟ وينبغي علينا أن نحاول أن يكون الأمر كذلك. وكما عمِل الناسُ في الولايات المتحدة من قبل، يجب علينا أن نحاول إنجاز ذلك بالطريقة التي تُلائمنا. ويمكن أن تتطور إلى ما هو أبعد من ذلك. وهو المسار الصحيح، وسوف يؤدي كما أظن إلى نتيجة مثمِرة.

* كما تعلم فهناك "اجتماع للحضارات" في إسطنبول، حيث لم تمثَّل الحضارة الكردية فيه. ويفترض أن يكون هذا الاجتماع مناوئا لـ "صراع الحضارات". ما رأيك في فرضية "صراع الحضارات"؟

. إن سبب عدم تمثيل الحضارة الكردية في هذا الاجتماع هو السبب نفسه الذي جعل الحضارة الفلسطينية لا تمثل فيه، كما لم تمثل فيه حضارة أية مجموعة مضطَهدة أخرى. فهذه الاجتماعات إنما تمثل الدول القوية والقوى المتنفِّذة الأخرى في العالم. وهؤلاء لا يُمثلون أحدا إلا أنفسهم، يضاف إلى ذلك أنهم لا يمثِّلون حضارات. . . . فحكومة الولايات المتحدة، مثلا، لا تمثل بالتأكيد الشعب الأمريكي. ذلك أن الشعب في الولايات المتحدة يعارِض بقوة بعض السياسات المهمة والأساسية التي تنتهجها الحكومة، وهي السياسات التي تلجأ الحكومة إلى انتهاجها بطرق سرية. أما الكلام عن الحضارات فأغلبه من قبيل الدعاية.

أما أن أمريكا تنظر إلى الإسلام على أنه هو العدو فغير صحيح بالتأكيد. فقد كان الموضوع الأبرز في السياسة الخارجية الأمريكية في الثمانينيات الذي هيمن على النقاش كله هو الحروب في أمريكا الوسطى، وكانت تلك الحروب موجهة ضد الكنيسة الكاثولوكية، لا ضد الإسلام. فقد تحولت جهود الكنيسة الكاثولوكية في أمريكا الوسطى، بعد قرون من خدمتها للأغنياء، إلى العناية بالفقراء، وبهذا أصبحت عدوا [للولايات المتحدة]. ونتج عن ذلك توجيه قدر كبير من الفظائع الإرهابية ضد الكنيسة. فهل كان ذلك حرب حضارات؟ والجواب بالنفي. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت نفسه تَدعم بقوة بعضَ أكثر الأنظمة الإسلامية رجعية. كما كانت إندونيسيا، وهي أكبر دولة إسلامية، صديقا حميما [للولايات المتحدة] منذ الانقلاب الذي قام به [الرئيس الإندونيسي السابق] سوهارتو في 1965 وهو الذي نفذ بعد ذلك مذابح ضخمة ذهب ضحيتها ما يقرب من مليون إنسان، وأكثرهم من الفلاحين. ثم أصبح مباشرة صديقا متميِّزا، واستمر كذلك في أثناء ارتكابه بعضا من أسوأ الجرائم في العصر الحاضر. وكانت إدارة كلينتون في سنة 1995 وصفت سوهارتو بأنه "النوع الملائم لنا من الرجال". وهذا صحيح. والعالم لا يتوزع إلى فرقاء ينخرطون في حروب حضارات، بل يتوزع إلى مجموعات ذات اهتمامات تتدرَّع بالقوة عبر اللغات والثقافات، ومعظم هذه المجموعات تحارب شعوبها. وأصبحت فكرة "صراع الحضارات" ذائعة بعد انتهاء الحرب الباردة حين جدَّت الحاجةُ إلى إطار دعائي يَقصد إلى تجييش الشعوب وتحريكها. ولا تعني هذه الفكرة شيئا فيما عدا هذا.

* ما مدى احتمال مهاجمة الولايات المتحدة للعراق؟ وكيف سيكون أثر ذلك على تركيا والأكراد؟

. هذه قضية مهمة تحتل مكانا بارزا في جدول الأعمال هذه الأيام. وهناك نوعان من الأسباب وراء احتمال الهجوم الأمريكي على العراق. فالأول سبب داخلي، خاص بما يجري داخل الولايات المحتدة. افترض أنك مستشار لإدارة بوش، فما الذي سوف تنصحها به؟ أيمكن أن تقول لها: "حاولي أن توجِّهي اهتمام المواطنين إلى فضيحة [شركة] إنرون، وإلى أن التخفيضات الضريبية على مداخيل الأغنياء سوف تؤثر تأثيرا سيئا على البرامج الاجتماعية وأنها ستترك المواطنين نهبا لمشكلات عويصة؟ أهذا ما تريد أن يوجِّه الناس اهتمامهم إليه، أي إلى سياسات مثل هذه؟ والواضح أنك لن تنصح بمثل ذلك. أما المطلوب فهو أن تخيف الناس، أي أن تجعلهم ينضوون تحت مظلة القوة، وألا يصرفوا انتباههم إلى ما تَفعله بهم في أثناء قيامك بخدمة مطامع القطاعات الضيقة من الأقوياء والأغنياء. لهذا فأنت بحاجة إلى صراع عسكري. وهذا هو الجانب الداخلي.

أما الجانب العالمي، فإن العراق يحوي ثاني أكبر مخزون بترولي في العالم. وتحتل المملكة العربية السعودية الترتيب الأول في هذا الشأن. والمؤكد أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن السيطرة على هذا المصدر الهائل للقوة والثروة. زيادة على ذلك، فقد عاد العراق الآن إلا الالتحاق بالنظام الدولي، وستكون عودته هذه إلى حد بعيد تحت سيطرة روسيا وفرنسا ودول أخرى، بعيدا عن سيطرة شركات البترول الأمريكية. لكن الولايات المتحدة لن تسمح بذلك. لهذا فمن شبه المؤكد أن الولايات المتحدة ستحاول بشتى الطرق ضمانَ أن تكون عودة العراق إلى النظام الدولي تحت سيطرتها. والسؤال الآن هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنجز هذا؟ وتتمثل إحدى خططها، وهي الخطة التي نوقشت في تركيا كما تعلمون، في أن تستعمل الولايات المتحدة تركيا بصفتها جيشا مرتزقا للاستيلاء على شمال العراق بواسطة القوات البرية فيما تهاجم الولايات المتحدة العراق من الجو على ارتفاع 20000 قدم. وربما ستكافأ

تركيا بالسماح لها بالسيطرة على مناطق البترول في كركوك والموصل، وهي التي تنظر إليها دائما على أنها جزء من تركيا. أما المكسب الذي ستحققه الولايات المتحدة فسيكون الحيلولةَ بين أعدائها . أي روسيا وفرنسا والدول الأخرى . وبين ميزة الوصول إلى بترول المنطقة. وفي الوقت نفسه ستقوم الولايات المتحدة بالاستيلاء على جنوب العراق بطريقة ما. فماذا سيحدث للأكراد بعد هذا؟ إنني أكره أن أفكر بشأنه [سيكون أمرا مريعا]. إن ما سيحدث لهم سيكون مذبحة رهيبة من نوع أو آخر. إذ سيكونون في وسط المعمعة. وسيمثل هذا فيما يخص تركيا تصرفا خطيرا جدا. وسيكون ذلك تصرفا خطيرا بالنسبة للولايات المتحدة كذلك، إذ يمكن أن يؤدي إلى انفجار المنطقة كلها. . . . ولا يَعرف أحد ماذا سيحدث. لكن بعض العناصر في إدارة بوش تعمل على تنفيذ هذه الخطط وما يماثلها، وبإمكانكم أن تروا المنطق الذي يقوم وراء هذا. أما إن كان سيُسمح لهم بتنفيذ مثل هذه الخطط فمسألة أخرى. أما أنا فيخالجني الشك. إني أظن أن الحجج التي تساق في معارضة هذه الخطط ربما تكون قوية جدا. لكنني أظن أنهم هم أنفسهم لا يعرفون، كما لا يعرف أحد أيضا.

*ألقى تشومسكي هذه المحاضرة في 2002/3/25م

ونشرت في الموقع الالكتروني لمجلة Z

ونشرت الترجمة في جريدة "الوطن" السعودية:

(العدد 641) 1423/4/21هـ/ 2/ 7/ 2002م.

و(العدد643) 1423/4/23هـ/ 2002/7/4م.

و(العدد647)، 1423/4/27هـ 2002/7/8م

و(العدد 654)، 1423/5/5هـ / 2002/7/15م.

عالم خال من الحروب*

نعوم تشومسكي

أرجو أن تسمحوا لي أن أقدم بين يدي هذه المحاضرة بعض القضايا البديهية القليلة. فمن الأخبار التي لا يكاد يختلف عليها أحد أننا نعيش الآن في عالم يسوده النزاع والصراع. ولهذا النزاع وهذا الصراع أبعاد متعددة ويتصفان بكثير من التعقيدات، لكن الحدود بين الطرفين المشاركين في هذا النزاع وهذا الصراع قد رُسمت في السنوات الأخيرة بشكل حاد ودقيق. ومن أجل التبسيط، وهو تبسيط يجب ألا يكون كبيرا، يتمثل أحد طرفي النزاع في مراكز القوة المكثَّفة، في الدولة والقطاع الخاص كليهما، ويرتبط هذان الواحد بالآخر بشكل وثيق. أما الطرف الآخر فهو عامة الناس، في أنحاء العالم كله. ويمكن أن يسمى هذا النزاع، إذا استخدمنا المصطلحات التقليدية، بأنه "حرب بين الطبقات".

وتمضي القوة المكثفة في هذه الحرب بشكل لا هوادة فيه، وهي تقوم بها بوعي كامل. وتوضِّح الوثائقُ الحكومية والمنشورات التي تصدر عن عالم الأعمال أن هذين الفريقين أشبه ما يكونان بالماركسيين المبتذَلين، مع عكس القِيم بالطبع. وهم كذلك خائفون. وهو خوف يعود في الواقع إلى بريطانيا القرن السابع عشر. فقد تحقق هؤلاء أن نظام السيطرة نظام هش، ذلك أنه يعتمد على إخضاع المواطنين بطريقة أو بأخرى. وهناك بحث حثيث عن مثل هذه الطرق، ومن هذه الطرق التي لجئ إليها في السنين الأخيرة: الشيوعية، والجريمة، والمخدرات، والإرهاب، وغيرها. والذرائع تتغير، أما السياسات فتبقى على حالها بشكل كبير. ويأخذ التغيُّر الذي يَعرض للذرائع في الحين الذي تستمر فيه السياسة كما هي أشكالا مثيرة في بعض الأحيان ويحتاج عدم

الانتباه إليه إلى جهد حقيقي: كما حدث بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مباشرة، مثلا. كما تنتهز مراكز القوى الحكومية والمالية بالطبع أية فرصة من أجل دفع برامجها إلى الأمام: وحالة الحادي عشر من سبتمبر نموذجية. ذلك أن الأزمات تجعل من الممكن استغلال الخوف والقلق من أجل أَمْر المناوئين بالخضوع والطاعة والسكوت وصرف الانتباه، ذلك في الوقت الذي يستغل فيه أصحاب النفوذ الفرصة للمضي في إنجاز برامجهم المفضلة بشكل أكثر قوة وكثافة. وهذه البرامج تتنوع، من مجتمع إلى مجتمع: فتتصف هذه البرامج في الدول الأكثر بطشا، في تصعيد القمع والإرهاب؛ أما في المجتمعات التي حقق فيها الناس قدرا أكبر من الحرية فيَستعمل الأقوياء بعض السياسات لفرض الطاعة في الحين الذي يستحوذون فيه على الثراء والقوة بدون هوادة. ومن السهل إيراد الأمثلة على هذه الظاهرة من مختلف أنحاء العالم في الأشهر القليلة الماضية.

ويجب على ضحايا هؤلاء أن يقاوموا الاستغلال المتوقع للأزمات، وأن يكثفوا جهودهم، بشكل لا يقل مثابرة [عن جهود أصحاب النفوذ]، على القضايا الأساسية التي لا تزال على ما كانت عليه من قبل، ومنها: زيادة التسلح وتدمير البيئة والهجوم الأكثر شراسة ضد الديموقراطية والحرية، وهي التي تمثل جوهر برامج "الليبرالية الجديدة". ويَرمز لهذا الصراع المستمر الآن على وجه الدقة اجتماعُ المنتدى الاجتماعي العالمي هنا والمنتدى الاقتصادي الدولي في نيويورك. فالمنتدى الاقتصادي الدولي . كما تقول الصحافة القومية الأمريكية . اجتماع لـ "المحرِّكين والدافعين" [أصحاب النفوذ والمؤثِّرين]، و"الأغنياء والمشاهير"، و"الحُواة من أنحاء العالم"، و"قادة الحكومات ومديري الشركات الكبرى، ووزراء الخارجية ووزراء الله، والسياسيين وعلماء الاقتصاد"، الذين سوف "يفكرون أفكارا عميقة"، ويتناولون "القضايا الكبرى التي تواجه البشرية". وقد أوردت الصحافة الأمريكية أمثلة من هذه القضايا،

ومنها مثلا: "كيف يمكنك تطعيم ما تعمله بالقيم الأخلاقية؟" أو تلك الندوة التي عنوانها "قُل لي ما تأكله"، وهي الندوة التي ترأَّسها "الأمير الحالي لدنيا المطاعم في نيويورك"، وهو الذي ستكون مطاعمه الفاخرة "مقصدا يؤمه المشاركون في المنتدى". كما كان هناك ذكْر لمنتدى آخر وصف بأنه "ضد المنتدى" يعقد في البرازيل حيث يتوقع أن يؤمه خمسون ألفا. وهؤلاء هم "مجموعة من غريبي الأطوار الذين تجمعوا للاحتجاج على الطرق التي ينتهجها المنتدى الاقتصادي الدولي". ويمكن أن نعرف أشياء كثيرة عن غريبي الأطوار هؤلاء من صورة تُبيِّن رجلا تبدو عليه الرثاثة، وهو يكتب عبارة: "قَتَلَة العالم" على جدار في أثناء ما كان يخفي وجهه.

ويقوم غريبو الأطوار هؤلاء في "احتفالهم التنكري"، كما أُطلق عليه، بقذف الحجارة وكتابة الشعارات على الجدران والرقص والغناء عن عدد من القضايا المُملَّة التي لا تستحق الذِّكر، في الولايات المتحدة في الأقل، نحو: الاستثمار والتجارة والمعمار الاقتصادي وحقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة والعلاقات البرازيلية الإفريقية واتفاقيات "الجات" وعدد آخر من القضايا الهامشية. فهم "لا يفكرون أفكارا عميقة" عن "قضايا كبرى"؛ فذلك متروك للحواة المشاركين في منتدى دافوس في نيويورك.

وهذه الخطابة الصبيانية، كما أعتقد، دليل على ما يُحسُّه هؤلاء من شعور بعدم الثقة بالنفس وهو الشعور الذي يستحقونه.

وقد عُرِّف غريبو الأطوار المشاركون في "ضد المنتدى" بأنهم "يعارضون العولمة"، وهذا سلاح دعائي يجب أن نرفضه بازدراء. ذلك أن مصطلح "العولمة" لا يعني إلا التكامل العالمي. وليس هناك عاقل "ضد العولمة". ويجب أن يكون هذا على

وجه الخصوص واضحا للحركة العمالية واليسار؛ فمصطلح "عالمي" ليس غريبا أبدا في تاريخهما. والواقع أن المنتدى الاجتماعي العالمي أهم تحقق وأكثره وعدا لأمانيِّ اليسار والحركات الشعبية منذ بداياتها المعاصرة من أجل وجود عالميةٍ حقَّة، وهي التي سوف تنتهج برنامجا للعولمة يهتم باحتياجات الناس ومصالحهم، بدلا من تركيز القوة غير القانوني. فيسعى هؤلاء بالطبع إلى الاستحواذ على مصطلح "العولمة"، وقصْره على مفهومهم . هم . للتكامل الدولي، وهو المعنيُّ باهتماماتهم هم، أما اهتمامات الناس فَعَرَضية. وبموجب هذا المصطلح الغبي يمكن أن يطلق على أولئك الذين يسعون إلى شكل معقول وعادل من العولمة بأنهم "ضد العولمة"، ثم يُسخر منهم بوصفهم بالمتخلفين الذين يريدون أن يعودوا بالعالم إلى العصر الحجري، ويعملون على إيذاء الفقراء، بالإضافة إلى عدد آخر من أشكال الأذى التي نعرفها جميعا.

ويُسمي حواةُ دافوس أنفسَهم بتواضع بأنهم "المجتمع الدولي"، لكنني أفضِّل شخصيا استعمال مصطلح استعملتْه أهم صحيفة متخصصة بشؤون الاقتصاد، وهي جريدة فاينانشال تايمز [البريطانية]، وهو "سادة الكون". وبما أن السادة يَزعمون الإعجاب بآدم سميث [الاقتصادي البريطاني الذي عاش في القرن الثامن عشر]، فربما نتوقع أنهم سوف يسلِّمون بتفسيره لسلوكهم، مع أنه سماهم بـ "سادة البشرية"، فقط . وذلك قبل اكتشاف الفضاء.

وكان سميث يشير إلى "معماريِّ السياسة الرئيسين" في عصره، وهم التجار والصناعيون في إنجلترا، أولئك الذين عملوا على أن تكون مصالحهم "أكبر ما يُهتم به"، على الرغم من الأثر "المُجحف" الذي تتركه على الآخرين، ويشمل ذلك الشعب الإنجليزي. فقد كانوا يَمْضون، في الداخل والخارج، في اتباع "المبدأ الخسيس لسادة البشرية"، وهو: "كل شيء لنا ولا شيء للآخرين". ويجب ألا يفجأنا إخلاص السادة

المعاصرين "للمبدأ الخسيس" نفسه. فهم يحاولون في الأقل، وإن كان يَعترض طريقهم في بعض الأحيان غريبو الأطوار . أي "الوحوش الشرسة"، إذا استعرنا مصطلحا استعمله الآباء المؤسسون للديموقراطية الأمريكية في الإشارة إلى الجماعات التي لا يمكن السيطرة عليها ولم تفهم أن الهدف الأول للحكومة هو "أن تحمي الأقلية الغنية من الأكثرية"، كما فسر ذلك أحد الواضعين البارزين للدستور الأمريكي خلال النقاشات التي جرت في المؤتمر الدستوري.

وسوف أعود إلى هذه القضايا، لكنني أريد أن أقول كلمات قليلة عن الموضوع المباشر لهذه الندوة، وهو مرتبط ارتباطا يكاد يكون مباشرا به، أي: "عالم خال من الحروب". ونحن لا يمكننا أن نقول شيئا كثيرا عن القضايا الإنسانية بأي قدر من الاطمئنان، وإن كان هذا ممكنا في بعض الأحيان. فيمكننا، مثلا، أن نكون مطمئنين اطمئنانا كافيا بإما أنه سيكون هناك عالم خال من الحروب وإلا فإنه لن يكون هناك عالم ألبتَّة . أي عالم مسكون، في الأقل، بمخلوقات غير البكتريا والخنافس، مع عدد قليل مشتت من المخلوقات الأخرى. والسبب مألوف: وهو أن بني الإنسان طوروا بعض الوسائل من أجل تدمير أنفسهم، ومعهم معظم المخلوقات، وقد اقتربوا بشكل خطير من استعمال هذه الوسائل طوال نصف قرن. زيادة على ذلك، يَنذُر قادةُ العالم المتحضر أنفسَهم الآن لتطوير هذه الوسائل الخطرة المهدِّدة بالفناء، وينفِّذون ذلك بوعي كامل بما يعملون، إن كانوا في الأقل يقرأون التقارير التي تكتبها الوكالات الاستخبارية التابعة لهم وأتباعهم من المحلِّلين الاستراتيجيين الموثوقين، ويشمل ذلك كثيرا منهم ممن يحبِّذ بشكل قوي السباقَ من أجل الدمار. وأكثر من ذلك شؤما أن هذه الخطط طُورت وطبقت تأسيسا على بعض الأسباب الوجيهة ضمن الإطار المهيمن للإيديولوجيا والقيم، وهما اللتان تضعان البقاء على درجة أدنى من "الهيمنة"في سُلَّم

الأولويات، وهي [الهيمنة] الهدف الذي يمضي لتحقيقه المؤيدون لهذه البرامج، كما يؤكدون هم أنفسهم ذلك بكل صراحة.

وليس من المستبعد في المستقبل أن تقوم حروب بسبب المياه والطاقة والمصادر الأخرى، مع بعض النتائج التي ربما تكون مدمرة. لكن هدف الحروب في معظم الأحيان يتصل بفرض نظام الدولة ـ الأمة، وهي مؤسسة اجتماعية غير طبيعية يَلزم فرضها غالبا باستعمال العنف. وكان هذا هو السبب الرئيس لكون أوروبا ظلت جزءا دمويا ومتوحشا من العالم طوال قرون، وإن كانت في أثناء ذلك تغزو العالم وتحتله. والجهود الأوروبية لفرض أنظمة الدولة في الأجزاء المختلفة للعالم الذي كانت تحتله مصدر لأكثر الصراعات التي تجري الآن في العالم، وذلك بعد انهيار النظام الاستعماري القديم. وكان من الواجب في عام 1945 إيقاف الرياضة الأوروبية المفضَّلة التي تتمثل في الاقتتال، وذلك حين تحققت أن هذه الرياضة إذا مورست في المستقبل ستكون تلك المرة الأخيرةَ التي يمكن ممارستها فيها [أي سيُفني بعضهم بعضا]. وأحد التوقعات التي يمكن أن نتوقعها بثقة عالية أنه لن تكون هناك حرب بين القوى الكبرى في المستقبل، وسبب ذلك أنه لو أخطأ هذا التوقع فلن يبقى إنسان ليروي لنا ما حدث [أي أن هذه الحرب سوف تُفني الناس جميعا].

زيادة على ذلك، فقد كان للنشاط السياسي الشعبي داخل المجتمعات الأكثر قوة أثر تَحضُّريّ. ذلك أن "المحركين والدافعين" لم يعودوا يَجرءون على تنفيذ أنواع العدوان طويل الأمد الذي كان يمكنهم القيام به بحرية في الماضي، كما حدث حين غزت الولايات المتحدة فيتنام قبل أربعين سنة، حيث دمرت أكثر ما فيها وحولته إلى شظايا قبل أن يتطور الاحتجاج الشعبي الذي بلغ درجة كبيرة من القوة. وكان من بين أكبر الجهود التحضُّرية التي نتجت عن الحراك الذي حدث في الستينيات نشوء

معارضة قوية لذلك العدوان الكبير ولعمليات القتل الواسعة، وهو الذي أُطِّر في النظام الأيديولوجي في صورة عدم القبول بوقوع ضحايا في القوات المسلحة [الأمريكية] (وهو ما سمي بـ "عقدة فيتنام"). وهذا هو السبب الذي جعل الريجانيين يلجأون إلى الإرهاب الدولي بدلا من غزو أمريكا الوسطى بصورة مباشرة، على النمط الذي اتبعه [الرئيسان الأمريكيان] كينيدي وجونسون، في حربهما التي كان هدفها هزيمة الأيديولوجية التحريرية، كما تصف مدرسة الأمريكتين [وهي مدرسة تدريب عسكرية أمريكية مشهورة] ذلك الإنجاز بفخر. وتُفسر التغيرات نفسُها المراجعةَ التي قامت بها الهيئات الاستخبارية [الأمريكية] لإدارة [الرئيس الأمريكي] بوش الأب في سنة 1989 ، محذِّرة من أنه في الصراع مع "القوى المعادية الأضعف" . وهي النوع الوحيد الذي يكون الصراع معه معقولا . فإن على الولايات المتحدة "أن تهزمها بشكل نهائي وسريع"، وإلا فسوف تفقد الحربُ "التأييدَ السياسي"، الذي كان يُعرف بأنه ضعيف. وقد حافظت الحروب منذئذ على ذلك النمط، ثم تعاظم مستوى الاحتجاج والمعارضة بشكل متزايد. لهذا فهناك بعض التغيرات، وهي ذات طبيعة مختلَطة.

وحين تختفي الذرائع، يَجب اختلاق أنواع جديدة منها لغرض السيطرة على الوحش الشرس في الوقت الذي تستمر فيه السياسات التقليدية، وهي التي تُغيَّر أشكالها لتلائم الظروف الجديدة. وكان ذلك واضحا قبل عشرين سنة. فمن الأمور التي يصعب ألا تلاحظها أن العدو السوفييتي كان يواجه مشكلات داخلية وربما لم يعد يمثل تهديدا حقيقيا. وهذا جزء من السبب الذي جعل إدارة الرئيس ريجان، قبل عشرين سنة، تعلن أن "الحرب على الإرهاب" سوف تكون محور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، خصوصا في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط، اللذين يمثلان مصدر الطاعون الذي يَنشره "الخصوم الجبناء للحضارة نفسها" في سعيهم إلى "العودة للبربرية في العصر الحاضر"، تبعا لتفسير جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي

الذي يمثل الاعتدال في الإدارة، في الوقت الذي حذَّر فيه من أن الحل سيكون عن طريق العنف، متجنِّبا "الوسائل اليوتوبية القانونية، كوساطة الأطراف الخارجية والمحكمة الدولية والأمم المتحدة". ولسنا بحاجة إلى صرف وقتنا في تتبع الكيفية التي شُنت بها الحرب في هاتين المنطقتين، ومناطق أخرى غيرهما، عن طريق شبكة عظيمة من الدول التي شنتها بالنيابة عن الولايات المتحدة وعن طريق المرتزقة . وهي الشبكات التي يمكن وصفها بـ "محور الشر"، إن استعرنا المصطلح الجديد.

ومن اللافت للنظر خلال الأشهر التي أعقبت إعادة إعلان الحرب، باستخدام الحجج الخطابية نفسها، بعد الحادي عشر من سبتمبر، أن هذه الحقائق كلها مُحيت بشكل كامل، حتى حقيقة أن الولايات المتحدة أدينت بالإرهاب الدولي في المحكمة الدولية وفي مجلس الأمن (وهو القرار الذي استخدمت ضده حق النقض) وتمثلت إجابتها عن ذلك بتصعيد الهجوم الإرهابي بشكل حاد وهو الأمر الذي أُمرت بإنهائه؛ أو كون الأشخاص أنفسهم الذين يديرون الجوانب العسكرية والدبلوماسية في الحرب المعاد إعلانها الآن على الإرهاب كانوا هم أنفسهم الشخصيات القيادية التي كانت تنفذ الفظائع الإرهابية في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط خلال المرحلة الأولى من الحرب. إن السكوت عن هذه الأمور يعد مفخرة لنظام الولاء والطاعة الذي تنتمي إليه الطبقات المثقفة في المجتمعات الحرة الديموقراطية.

وربما لا يكون مستبعدا أن "الحرب على الإرهاب" سوف تستخدم مرة أخرى ذريعة للتدخل وارتكاب الفظائع في السنين القادمة، ليس من قبل الولايات المتحدة فقط؛ فما يحدث في الشيشان ليس إلا مثالا من أمثلة أخرى. وليس هناك حاجة للتأمل طويلا، في أمريكا اللاتينية، في ما يعنيه ذلك؛ ليس في البرازيل على وجه التحديد، وهي التي كانت الهدف الأول لموجة القمع التي اجتاحت أمريكا اللاتينية في الفترة

التي أعقبت رئاسة كينيدي، وهي الفترة التي شهدت في قرار ذي أهمية تاريخية تحوُّلَ وظيفةِ العمل العسكري في أمريكا اللاتينية من "الدفاع عن النصف الغربي للكرة الأرضية" إلى "الأمن الداخلي" . وهو مصطلح موارب لتسمية إرهاب الدولة الموجَّه ضد المواطنين. ولا يزال ذلك مستمرا، وبمستوى عال، خصوصا في كولومبيا، التي تتقدم غيرَها بدرجات في مقياس انتهاكات حقوق الإنسان في النصف الغربي للكرة الأرضية خلال التسعينيات وهي التي كانت في مقدمة مُتلقي الأسلحة من الولايات المتحدة والتدريب العسكري، تبعا للنمط المألوف الموثَّق حتى في الدراسات العلمية التي تُنشر في الدوريات العامة.

وظلت "الحرب على الإرهاب"، بالطبع، محورا لعدد كبير من الدراسات، خلال الفترة الأولى في الثمانينيات ومنذ إعادة إعلانها في الأشهر القليلة الماضية. وإحدى الخصائص اللافتة للنظر التي يشترك فيها طوفان التحليلات، حينذاك والآن، أنه لم يعرِّف أحد مفهوم "الإرهاب". أما ما نسمعه بدلا عن ذلك فهو أنه مسألة عويصة ومعقدة. وهذا غريب: ذلك أن هناك تعريفات واضحة له في المصادر الرسمية للولايات المتحدة. فيأخذ أحدُ هذه التعريفات البسيطة الإرهابَ على أنه "الاستعمال المقصود للعنف أو التهديد به لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أيديولوجية". . . " ويبدو هذا التعريف ملائما بشكل كاف، لكنه لا يمكن أن يستخدم، وذلك لسببين وجيهين: فالأول أن هذا التعريف ينطبق على السياسة الرسمية، التي تسمى بـ"مكافحة حركات التمرد الداخلي" counterinsurgency أو "الصراع ذي الوتيرة المنخفضة" low intensity conflict . والثاني أنه يؤدي إلى الإجابات الخاطئة كلِّها، والحقائق واضحة جدا لمن أراد مراجعتها على الرغم من أنها أخفيت بشكل كفء يدعو إلى الإعجاب.

والمشكل في العثور على تعريف "للإرهاب" يمكن أن يستثني معظم الحالات المشهورة منه مسألةٌ عويصة وصعبة حقا. لكن هناك حلا سهلا من حسن الحظ، وهو: أن نعرِّف "الإرهاب" بأنه الإرهاب الذي ينفذونه . هم . ضدنا. وسوف تُبيِّن مراجعة التحليلات العلمية وما تقوله وسائل الإعلام وما تنشره الدوريات الثقافية عن مسألة الإرهاب أن هذا الفهم للتعريف يكاد يكون عاما، وأن أي خروج عنه يمكن أن يكون سببا في نوبات هائجة من الغضب. زيادة على ذلك فربما تكون الممارسة كلِّية: ذلك أن الضباط الكبار في أمريكا الجنوبية كانوا يدافعون عن المواطنين ضد "الإرهاب الموجَّه من الخارج"، وهو ما كان يقوله اليابانيون في منشوريا والنازيون في أوروبا المحتلة. وإذا كان هنا استثناء فأنا لم أسمع به.

دعونا الآن نعُد إلى "العولمة"، والصلة بينها وبين تهديد الحرب، وربما تكون الحربَ الأخيرة.

فيحظى شكل العولمة الذي صاغه سادة الكون بتأييد واسع من طبقات النخبة، ولا غرابة هنا، وهو ما ينطبق على ما يسمى بـ "اتفاقيات التجارة الحرة" . التي أسمتْها صحيفة وول ستريت جورنال بقدر كبير من الأمانة بـ"اتفاقيات الاستثمار الحر". ولم ينشر إلا قدر قليل عن هذه القضايا، كما أخفيت ببساطة المعلومات المهمة عنها؛ فبعد عقد، مثلا، لا زلنا بانتظار أن ينشر شيء عن موقف الحركة العمالية في الولايات المتحدة من اتفاقية "نافتا"، وعن النتائج المؤيدة لها التي صدرت عن مكتب البحث التابع للكونجرس (مكتب المتابعة التقنية)، وهي الأمور التي اقتَصر النشرُ عنها على مصادر المعارضة [في الولايات المتحدة]. كما تُستبعد هذه القضايا من برامج الانتخابات السياسية. وهناك أسباب وجيهة لذلك. ذلك أن السادة يعرفون معرفة أكيدة أن الناس سوف تعارضها إن توفرت المعلومات عنها. ومع ذلك فالسادة أكثر

انفتاحا حين يواجه بعضها بعضا. فقبل سنوات قليلة وتحت ضغط شعبي هائل، رفض الكونجرس التشريع "السريع" الذي يقضي بتفويض الرئيس بإمضاء الاتفاقات التجارية العالمية مع السماح للكونجرس بأن يصوت بـ "نعم" (أو "نظريا"، بـ "لا") من غير مناقشة، ويبقى الشعب جاهلا بها. وقد أصيبت صحيفة وول ستريت جورنال، مثلها مثل سائر الصحف الممثلة لرأي النخبة، بشيء من الذهول بسبب فشل المشروع الذي يهدد الديموقراطية. لكنها فسَّرت هذه المشكلة على الوجه التالي: فمعارضو هذه الإجراءات ذات الطبيعة الستالينية يملكون "سلاحا قويا جدا"، وهو الشعب، الذي يجب أن يُبقى لذلك جاهلا بهذه القضية. وذلك مهم جدا، خاصة في مجتمع يتمتع بقدر أكبر من الديموقراطية، حيث لا يمكن أن يتعرض المعارضون للسجن أو الاغتيال، كما يحدث في الدول التي تتلقى أكبر المساعدات العسكرية الأمريكية، كالسلفادور وتركيا وكولومبيا، إذا اكتفينا بذكر أبرزهم في العالم الآن وفي الماضي القريب (هذا إذا لم نذكر مصر وإسرائيل).

وربما يتساءل المرء عن السبب وراء المعارضة الشعبية الشديدة "للعولمة" طوال السنين. ذلك أن هذه المعارضة تبدو غريبة، خاصة في فترة أدت فيها إلى رخاء غير مسبوق، كما يقال لنا دائما، وعلى الأخص في الولايات المتحدة، التي تتميز بـ"اقتصادها الخرافي". فقد تمتعت الولايات المتحدة خلال التسعينيات بـ"بأكبر ازدهار اقتصادي في تاريخ أمريكا . وفي تاريخ العالم كذلك"، كما كتب أنتوني لويس في صحيفة نيويورك تايمز . قبل سنة، مكرِّرا اللازمة النموذجية التي يرددها طرف اليسار الأقصى للطيف السياسي المقبول. لكنه يُعترَف بأن هناك بعض أنواع الخلل: فقد بقي بعض المواطنين في المؤخرة أثناء هذه المعجزة الاقتصادية، لذلك يجب علينا نحن المواطنين الطيبين أن نفعل شيئا لعلاج هذا القصور. وتعكس أنواع الخلل هذه معضلة عميقة ومزعجة: ذلك أنه ترافق مع النمو السريع والازدهار اللذين كانا نتيجة

"للعولمة" نوعٌ من عدم المساواة، وسببه افتقار بعض الناس إلى المهارات اللازمة للتمتع بالمزايا والفرص الرائعة.

وهذه الصورة تقليدية جدا حتى ليَصعب أن نرى كم هي بعيدة عن الواقع، وهو يُمثل الحقائق التي يعرفها الجميع بشكل تام خلال هذه المعجزة. ذلك أنه حتى فترة النمو القصيرة التي حدثت في أواخر التسعينيات (وهي التي لا يمكن بحال أن تعوِّض عن الركود المبكر أو التقهقر الذي عانى منه معظم الناس)، كان متوسط دخل الفرد خلال "الستعينيات الهادرة" مساويا تقريبا لمتوسط دخل الفرد في دول العالم الصناعي، وكان أقل بكثير مما كان عليه خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قبل ما يسمى بـ"العولمة"، وهو أقل بشكل لا يقاس مما تحقق خلال سني الحرب، وهي الفترة التي مثلت أعظم ازدهار اقتصادي أمريكي في التاريخ الأمريكي، في ظل ما كان اقتصادا موجَّها تقريبا. فكيف إذن تكون الصورة التقليدية مغايرة تماما للحقائق التي لا خلاف حولها؟ والإجابة عن ذلك هي البساطة نفسها. فقد مثَّلت التسعينيات في الحقيقة ازدهارا اقتصاديا ضخما لشريحة صغيرة من المجتمع. وكانت تلك الشريحة، صدفةً، تضم أولئك الذين يروون للآخرين الأخبار السعيدة. ولا يمكن أن يُتهم هؤلاء بعدم الأمانة. ذلك أنه لا توجد أسباب تدفعهم للشك في ما يقولون. فهم يقرأون تلك الأخبار دائما في الصحف التي يَكتبون فيها، وهي تتوافق مع تجربتهم الشخصية: فهذه الأخبار صحيحة عن الناس الذين يجتمعون بهم في مكاتب التحرير، ونوادي هيئات التدريس وفي مؤتمرات النُّخب كالمؤتمر الذي يؤمه الحواة الآن، وفي المطاعم الفخمة التي يأكلون فيها. أما المختلِف فهو العالَم فقط.

دعونا نلقِ نظرة خاطفة على السجل خلال فترة ممتدة من الزمن. فقد تعاظَم التكامل الاقتصادي العالمي . وهو أحد معالم "العولمة"، بمعنى محايد من معاني المصطلح . بسرعة قبل الحرب العالمية الأولى، ثم ركد أو تراجع في ما بين الحربين، ثم استأنف التعاظم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصل حينذاك إلى المستويات التي كان عليها قبل قرن تقريبا؛ أما التفاصيل الدقيقة لهذا فأكثر تعقيدا. فبحسب بعض المقاييس، وصلت العولمة إلى مستويات عظمى قبل الحرب العالمية الأولى: وأحد الأدلة على ذلك ظاهرة "التبادل الحر للعمال"، وهو أساس التجارة الحرة عند آدم سميث، وإن لم يكن عند المعجبين به من المعاصرين. وبحسب مقاييس أخرى فالعولمة أكبر بكثير الآن: وأحد الأمثلة المهمة لهذا . وهو ليس المثال الوحيد . الحركة السريعة لرأس المال الذي يُقصد به الاستثمار قصير الأجل، وهي حركة لا سابق لها. ويَعكس التمييزُ [بين حركة رأس المال وحركة العمال] بعضَ الخصائص الرئيسة لصيغة العولمة التي يفضِّلها سادة الكون: فلِرأس المال الأفضلية، إلى درجة تتجاوز المألوف، أما الناس فعارِضون.

وتُمثل الحدودُ بين الولايات المتحدة والمكسيك مثالا لافتا للنظر. فهي حدود مصطنعة، وهي نتيجة للغزو، مثل معظم الحدود، وكان تجاوُزها سهلا في الاتجاهين لأسباب اجتماعية اقتصادية مختلفة. وقد حُوِّلت هذه الحدود إلى حدود مسلَّحة في عهد الرئيس كلينتون بعد اتفاقية "نافتا" لمنع "الحركة الحرة للعمال". وكان ذلك ضروريا بسبب الآثار المتوقَّعة لاتفاقية "نافتا" على المكسيك: فستكون "معجزة اقتصادية"، وهو ما يعني مصيبة لمعظم المواطنين الذين سيبحثون عن طريق للهرب من البلاد. وفي السنوات نفسها زادت حركة رأس المال، الذي كان يتمتع بحرية فائقة من قبل، بسرعة أكبر، مع ما سُمي بـ "التجارة" التي يُتحكَّم الآن بثلثيها تحكما مركزيا

في دوائر طغاة القطاع الخاص. ولم تدرس آثار اتفاقية "نافتا" على التجارة الفعلية إلى الآن، على حد ما أعلم.

ومن المقاييس التقنية الأكثر دقة للعولمة التقارب من حيث تكوين سوق عالمية تتسم بأسعار وأجور موحَّدة. وهذا لم يحصل بَعدُ. إذ إن المتوقع أن يحصل العكس، في ما يخص الدخول في الأقل. وهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن عدم المساواة آخذ في التزايد داخل الأقطار نفسها وعالميا، وإن كان هذا يعتمد في جانب كبير منه على الكيفية التي يقاس بها. ومن المتوقع لهذه الحال أن تستمر. فقد نشرت الوكالات الاستخبارية الأمريكية مؤخرا، بمشاركة بعض الباحثين من التخصصات الأكاديمية والقطاع الخاص، تقريرا عن توقعات ما سيحدث في سنة 2015. فيتوقع هؤلاء "أن تستمر "العولمة" في مسارها المرسوم: "وسيكون تطورها وَعْرا، وسوف تتسم بالتقلبات المالية المزمنة واتساع الفجوات الاقتصادية". ويعني هذا قدرا أقل من التقارب، وقدرا أقل من العولمة بالمعنى التقني، لكنها ستمثل مزيدا من العولمة بمعناها المهيمن المفضَّل. وتعني التقلبات المالية مزيدا من التباطؤ في النمو ومزيدا من الأزمات والفقر.

وعند هذا الحدِّ حَصْرا يقع الارتباط بين "العولمة" بالمعنى الذي يفضله سادة الكون وزيادة احتمال وقوع الحروب. ويتبنى المخططون العسكريون الصورة المتوقعة نفسها، ثم يفسرون، بصراحة، أن هذه التوقعات هي السبب وراء التوسع الضخم للقوة العسكرية. فقد كان الإنفاق العسكري الأمريكي يفوق، حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر، الإنفاق العسكري للحلفاء والأعداء مجتمعين. وقد استُغل الهجوم الإرهابي [في الحادي عشر من سبتمبر] من أجل زيادة تمويل هذا الإنفاق بصورة حادة، وهو

ما أدخل السرور على قلوب العناصر الرئيسة في القطاع الخاص. وأكثرُ البرامج شؤما تسليحُ الفضاء، وهو الذي وسِّع بذريعة "الحرب على الإرهاب".

وقد فُسرت الأسباب الداعية إلى هذه البرامج بشكل علني في الوثائق التي تعود إلى عهد الرئيس كلينتون. وكان أحد الأسباب الرئيسة الفجوةَ المتنامية بين "الذين يَملِكون" و"الذين لا يَملِكون"، وهي التي يُتوقع أن تَستمر، على العكس من النظرية الاقتصادية لكنها تتوافق مع الواقع. ويمكن أن يصبح "الذين لا يملكون" . أي "الوحش الشرس" في العالم . أكثر إثارة للمشكلات، وهو ما يوجب السيطرة عليهم، خدمة لما يسمى بـ"الاستقرار" بحسب المصطلحات التقنية الرسمية، وهو ما يعني خضوعهم لإملاءات السادة. ويتطلب هذا استعمال بعض وسائل العنف، وبما أن الولايات المتحدة سبق "أن تحملت، انطلاقا من مصالحها الخاصة، المسؤوليةَ عن رعاية النظام الرأسمالي العالمي"، فيجب أن تكون سابقة لغيرها بأشواط؛ وأنا أورد هذه الأدلة من دراسة علمية أنجزها مؤرخ الدبلوماسية جيرالد هاينز، وهو كذلك المؤرخ الرئيس لوكالة الاستخبارات الأمريكية، في وصفه لخطط الولايات المتحدة في الأربعينيات. فالسيطرة الأمريكية الطاغية من حيث الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ليست كافية. لذلك يجب توجيه الاهتمام إلى التخوم الجديدة: أي إلى تسليح الفضاء، وهو ما يهدد بالقضاء على اتفاقية الفضاء الخارجي لسنة 1967، وهي التي ظلت الأطراف الموقعة عليها تحترمها. لذلك أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن تحققت من نية الولايات المتحدة، التأكيد على هذه الاتفاقية مرات عديدة؛ مع رفض الولايات المتحدة لوحدها المشاركة في هذا التأكيد. كما اعترضت الولايات المتحدة على المحادثات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنزع السلاح طوال السنة الماضية . ولم ينشر عن هذه المسائل كلها إلا القليل الذي لا يكاد يذكر، وذلك للأسباب المألوفة. فليس من الحكمة السماح للمواطنين بأن يطلعوا على الخطط التي

ربما تؤدي إلى نهاية تجربة البيولوجيا الوحيدة في مجال "الذكاء الأعلى" [ويعني القضاء على الإنسان].

وكما لاحظ كثيرون، فهذه البرامج تفيد الصناعة العسكرية، لكن يجب أن نتذكر أن هذا مصطلح مضلل. فقد استُغل النظام العسكري، خلال التاريخ المعاصر كله، مع زيادة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، بوصفه وسيلة لتعميم التكلفة والخطر فيما يقوم بتخصيص المكاسب. فـ"الاقتصاد الجديد" هو إلى حد بعيد نتيجة حتمية لفعالية القطاع الحكومي وإبداعه في نطاق الاقتصاد الأمريكي. والسبب الرئيس وراء الزيادة المتسارعة للإنفاق الحكومي على العلوم البيولوجية هو فهْم اليمينيين الأذكياء لكون الجوانب المهمة للاقتصاد تعتمد على هذه المبادرات الحكومية. وهناك زيادة عظمى قادمة تحت ذريعة "الإرهاب البيولوجي"، وهو شبيه بالخدعة التي تعرض لها المواطنون لكي يدفعوا كلفة الاقتصاد الجديد بذريعة أن الروس قادمون . أو بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، بذريعة تهديد "التطور التقني" لبلدان العالم الثالث بعد تغيُّر خط الولاءات في التسعينيات، بصورة فجائية، من غير فقْدٍ لأية نغمة ومن غير كلمة تعليق واحدة. كما أن ذلك هو السبب في وجوب أن تكون الإعفاءات الأمنية الوطنية جزءا من الاتفاقات الاقتصادية العالمية: فهذه الإعفاءات لن تفيد هاييتي، لكنها تسمح للاقتصاد الأمريكي بالنمو ضمن المبدأ التقليدي المتصف بقسوة السوق المعهودة على الفقراء وبالتدليل للأغنياء . أي ما يسمى بـ "الليبرالية الجديدة"، مع أن هذا ليس مصطلحا جيدا جدا: ذلك أن هذه السياسة قديمة، وهو ما يمكن أن يكون فضيحة لليبراليين الكلاسيكيين.

ويمكن أن يُجادل بأن لهذه المصروفات الحكومية في الغالب بعض المنافع. وربما يكون الأمر كذلك، وربما لا يكون. لكن الواضح أن السادة خائفون من السماح

بالاختيار الديموقراطي. إذ أخفي هذا كله عن الناس، مع أن المشاركين فيه يفهمونه حق الفهم.

وتُخفًى خططُ العبور إلى التخوم الأخيرة من العنف عن طريق تسليح الفضاء تحت مسمى" الدفاع الصاروخي"، لكن أي إنسان يصرف شيئا من انتباهه إلى التاريخ يعرف أنه حين نسمع كلمة "الدفاع"، يجب علينا أن نفكر بكلمة "الهجوم". والحالة الحاضرة ليست استثناء. فقد حُدد الهدف بوضوح كاف: فهو ضمان "السيطرة على العالم"، و"الهيمنة". وتؤكد الوثائق الرسمية بشكل بارز أن الهدف هو "حماية مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها"، والسيطرة على "الذين لا يملكون". ويتطلب هذا الآن السيطرة على الفضاء، وهو شبيه بما حدث في الماضي حين أسست الدول القوية الجيوش والأساطيل البحرية "لحماية مصالحها التجارية وزيادتها". وقد فهِم الجميع أن هذه المبادرات الجديدة، التي تأتي الولايات المتحدة في المقدمة منها، تمثل تهديدا خطيرا للبقاء. كما فُهِم أن هذه الأخطار يمكن أن تُمنع عن طريق المعاهدات الدولية. لكنْ كما ذكرت قبل قليل، تعطى الهيمنة قيمة أعلى من البقاء، وهي حسابات أخلاقية سيطرت بين الأقوياء عبر التاريخ. أما ما تغير فهو أن الأخطار المحتملة أعلى، وهي أعلى بما لا يقاس.

والأمر ذو الصلة هنا أن النجاح المتوقع "للعولمة" بمعناها الرسمي المسيطر هو السبب الرئيس الذي يُعطى لتسويغ برامج استخدام الفضاء للأسلحة الهجومية ذات الدمار الشامل الفوري.

دعونا الآن نعد إلى "العولمة"، و"الازدهار الاقتصادي العظيم في التاريخ الأمريكي . وتاريخ العالم" في التسعينيات.

فقد مر الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية بطورين: الأول طور اتفاقات بريتون وودز إلى أوائل السبعينيات، والثاني الذي يمتد منذ ذلك التاريخ إلى الآن، ويتسم بتفكيك نظام اتفاقات بريتون وودز التي تقضي بتقنين أسعار صرف العملات والتحكم بحركة رأس المال. والطور الثاني هو الذي يسمى بـ"العولمة"، المرتبطة بالسياسات الليبرالية الجديدة لـ "إجماع واشنطن". والطوران مختلفان بشكل كبير. فالطور الأول الذي يسمى غالبا بـ"العصر الذهبي" لرأس المال (الذي تملكه الدولة). أما الطور الثاني فقد ترافق مع تدهور واضح بالمقاييس الاقتصادية النموذجية، مثل: نسبة النمو الاقتصادي، والإنتاجية، واستثمار رأس المال، بل والتجارة الدولية؛ وبارتفاع أكبر لأسعار الفائدة (وهو ما أضر بالاقتصاد)؛ وبتراكم هائل للاحتياطات النقدية غير المنتِجة من أجل حماية أسعار الصرف؛ وزيادة التقلبات المالية؛ إلى غير ذلك من العواقب. وكان هناك بعض الاستثناءات، ومنها على وجه الخصوص دول جنوب شرقي آسيا التي لم تتبع القواعد المرعية: فلم تكن هذه الأقطار تعبد "الدِّين" الذي يقول بأن "الأسواق تعرف الأفضل"، كما كتب ذلك جوزيف ستيجليتز في إحدى مطبوعات البنك الدولي للأبحاث قبل فترة قصيرة من تعيينه مديرا اقتصاديا فيه، وهي الوظيفة التي نُحِّي منها بعد ذلك (ثم نال جائزة نوبل في الاقتصاد). وبالمقابل فقد حدثت أسوأ النتائج في الأقطار التي طُبقت فيها القواعد تطبيقا دقيقا، كما في أمريكا اللاتينية، وهي الحقائق التي اعتُرف بها على نطاق واسع، ومن بين الذين اعترفوا بها خوسيه أنتونيو أوكامبو، المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)، في خطابه أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية قبل سنة. فقد لاحظ أن "الأرض الموعودة سراب"؛ إذ كان النمو في التسعينيات أدنى بكثير من النمو الذي تحقق في العقود الثلاثة التي

تميزت "بالتنمية التي توجهها الدولة" خلال الطور الأول. كما لاحظ كذلك أن الارتباط بين اتِّباع القواعد والناتج الاقتصادي متماثل في العالم أجمع.

دعونا نعد، إذن، إلى المعضلة العميقة العصية: أي أن النمو السريع والازدهار اللذين جاءت بهما العولمة أنتجا عدم المساواة بسبب أن بعض الناس تنقصه المهارات. وليس هناك معضلة في الواقع، ذلك أن النمو السريع والازدهار كانا خرافة.

ويرى كثير من الاقتصاديين العالميين أن تحرير رأس المال كان عاملا حاسما في حصول النتائج المتواضعة في الطور الثاني. غير أن الاقتصاد موضوع معقد، ولا يتيسر فهمه مما يوجب علينا الحذر في ما يخص الارتباطات السببية [بين النتائج الاقتصادية والعوامل التي أدت إليها]. لكن إحدى العواقب التي نشأت عن تحرير رأس المال واضحة إلى حد بعيد: وهي أن تحرير رأس المال يؤدي إلى إعاقة الديموقراطية. وهذا ما فَهِمه واضعو اتفاقيات بريتون وودز: فقد كان أحد الأسباب التي أدت إلى وضع تلك الاتفاقيات لضبط حركة رأس المال أن يُسمح للحكومات بتنفيذ بعض السياسات الاجتماعية الديموقراطية، وهي التي حظيت بتأييد شعبي عظيم. ذلك أن الحركة الحرة لرأس المال توجِد ما كان يسمى "بمجلس شيوخ افتراضي" يتمتع بامتلاك "حق نقض" القرارات التي تتخذها الحكومات، وهو ما يؤدي إلى الحد بشكل حاسم من خيارات الحكومات في اتخاذ السياسات التي ترتأيها. لذلك تواجِه الحكومات "نوعين من الهيئات الانتخابية": هما الناخبون، والمستثمرون، الذين "يقومون بتصويت مستمر" على سياسات الحكومة (كما تقول الدراسات العلمية التابعة للنظام المالي). وتحقِّق الهيئاتُ الانتخابية التي تنتمي إلى القطاع الخاص، حتى في البلدان الغنية، ما تريد.

وللأقسام الأخرى من "العولمة" المدفوعة بحقوق المستثمرين عواقب مشابهة. فتتحول القرارات الاقتصادية الاجتماعية بصورة متزايدة إلى أيدي مراكز القوى غير المسؤولة أمام الناخبين، وهذه سمة أساسية من سمات "الإصلاح" الليبرالي الجديد (وهو مصطلح دعائي، لا وصفي). فيُخطَّط للتوسع في الهجوم على الديموقراطية احتمالا، من غير مناقشة علنية، في المحادثات لتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجات" (GATS). ويشير المصطلح "خدمات"، كما تعرفون، إلى كل شيء تقريبا مما يمكن أن يقع في إطار الاختيارات الديموقراطية: كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والبريد والاتصالات والمياه والمصادر الأخرى، إلخ. وليس هناك معنى مقنع لتسمية نقل هذه الخدمات إلى القطاع الخاص بأنه "تجارة"، لكن هذا المصطلح حُرم بشكل أساسي من المعنى بحيث يمكن له أن يتوسع ليشمل هذه الصورة الساخرة كذلك.

وكان الاحتجاج الشعبي الضخم في كيوبك في أبريل الماضي خلال مؤتمر القمة لدول الأمريكتين، وهو الاحتجاج الذي بدأتْه حركةُ غريبي الأطوار في بورتو أليجري قبل سنة، موجَّها جزئيا ضد محاولة فرض مبادئ اتفاقية "الجات" بسرِّية ضمن منطقة التجارة الحرة المخطط لقيامها بين دول الأمريكتين "فتا" FTAA . وقد شارك في تلك الاحتجاجات هيئات شعبية واسعة، من الشمال والجنوب، وهي تعارض بأجمعها ما كان يعتقد بأن وزراء التجارة ومديرو الشركات الكبرى يُخطِّطون له وراء أبواب مغلقة.

وقد ظفرت هذه الاحتجاجات بتغطية إعلامية، من النوع المألوف: فغريبو الأطوار يرمون بالحجارة ويُدخِلون الفوضى على تفكير الحواة عن القضايا الكبرى. أما التعمية على القضايا الفعلية التي كانوا يهتمون بها فأمر يدعو إلى الدهشة. ومن ذلك

أن أنتوني دي بالما المراسلَ الاقتصادي لصحيفة نيويورك تايمز كتب أن اتفاقية "الجات" "لم تُقابل بأي شيء من الخلافات العلنية التي قوبلت بها محاولات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية WTO لتشجيع تجارة السِّلع"، حتى بعد مؤتمر سياتل. لكن الواقع أن هذا كان واحدا من الاهتمامات الرئيسة لسنين عديدة. وكما هي الحال في الحالات الأخرى فلم يكن هذا من أمور الكذب. فمن المؤكد أن معرفة دي بالما بغريبي الأطوار محدودة بما يُسمَح بنقله عبر مصافي وسائل الإعلام، فالقوانين الحديدية للصحافة توجب عدم نشر أي شيء عن القضايا الجادة للناشطين نهائيا، ذلك في مقابل تركيز التغطية الصحفية على ناشط يقذف الحجارة، وهو الذي ربما كان مدسوسا على الناشطين من أجل إثارة الشرطة.

وقد برزت أهميةُ حماية المواطنين من المعلومات بصورة حادة خلال المؤتمر الذي عُقد في شهر أبريل [مؤتمر دافوس]. فقد كان على مكاتب رؤساء تحرير الصحف في الولايات المتحدة كافة نسختان من دراستين مهمتين، ووُقِّتا لتُنشرا قبل عقد ذلك المؤتمر مباشرة. وأصدرت إحداهما منظمةُ مراقبة حقوق الإنسان، وأصدر الثانيةَ معهدُ السياسة الاقتصادية في واشنطن؛ وهما هيئتان غير مغمورتين. واستقصت الدراستان كلتاهما بصورة عميقة آثارَ اتفاقيات "نافتا"، التي وصفها المشاركون في المؤتمر بأنها انتصار كبير ونموذج لاتفاقيات "فتا" FTAA ، وظهرت العناوين الصحفية تحمل عبارات المديح التي وصفها بها الرئيس بوش وغيره من القادة، ونظر إليها الجميع باعتبارها الصحيح الذي يبلغ حد القداسة. لكن الدراستين كلتيهما أُخفيتا بصورة تكاد تكون كلية. وليس صعبا أن نعرف سبب ذلك. فقد حللت دراسةُ منظمة مراقبة حقوق الإنسان آثارَ "نافتا" على حقوق العمال ووَجدتْ أنها أضرت بها في البلدان الثلاثة المشاركة فيها جميعها [الولايات المتحدة وكندا والمكسيك]. أما دراسة معهد السياسة الاقتصادية فكانت أكثر شمولا: فقد تضمنت

تحليلات مفصلة لآثار "نافتا" على الطبقات العاملة، وهي تحليلات أنجزها متخصصون من الدول الثلاث كلها. وكانت النتيجة التي توصلت إليها الدراستان أن هذه من الاتفاقيات النادرة التي أضرت بأغلبية المواطنين في الدول المشاركة الثلاثة كلها.

وكانت آثارها على المكسيك قاسية بشكل خاص، خصوصا في الجنوب. وكانت الأجور قد انخفضت بشكل حاد مع فرض برامج الليبرالية الجديدة في الثمانينيات. واستمر ذلك بعد إقرار اتفاقيات "نافتا"، حيث انخفضت دخول العمال ذوي الرواتب المقطوعة بنسبة 24%، ودخول العمال الذين يعملون في أعمال خاصة بهم 40% ، وهو أثر زادت من تفاقمه الزيادةُ المتسارعة في أعداد العمال الذين لا يتقاضون رواتب مقطوعة. ومع أن الاستثمار الأجنبي نما، فقد انخفض الاستثمار بمجموعه، بسبب تحول الاقتصاد إلى أيدي الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات. وفَقَد الحدُّ الأدنى من الأجور 50% من قوَّته الشرائية. وتراجع التصنيع، وركدت التنمية أو ربما تراجعت. إلا أن قطاعا صغيرا أصبح غنيا جدا، وازدهرت استثمارات المستثمرين الأجانب.

وتؤكد هاتان الدراستان ما قالته التقارير التي نشرتها المجلات المتخصصة في قطاع التجارة والأعمال وما خلصت إليه الدراسات العلمية. فقد نشرت صحيفة وول ستريت جورنال تقريرا يقول إنه مع أن الاقتصاد المكسيكي نما بسرعة في أواخر التسعينيات بعد الهبوط الحاد الذي تعرض له في الفترة التي أعقبت إقرار اتفاقيات "نافتا" فقد انخفضت قدرة المستهلكين الشرائية 40% ، وزاد عدد الذين يعيشون في مستوى الفقر المدقع بسرعة تزيد ثلاث مرات عن سرعة نمو السكان، بل حتى أولئك الذين يعملون في مصانع التجميع التي تملكها الشركات الأجنبية فقد تعرضوا لفقد

شيء من القوة الشرائية. وانتهت دراسة قام بها القسم المختص بأمريكا اللاتينية في مركز وودرو ولسون إلى نتائج مماثلة إذ وجدت أيضا أن القوة الاقتصادية تركَّزت بشكل متعاظم بسبب عدم استطاعة الشركات المكسيكية الصغيرة الحصولَ على التمويل وطرْد العمال من المزارع التقليدية، وعدم قدرة القطاعات التي تعتمد على العمل اليدوي (كالزراعة والصناعات الخفيفة) على التنافس مع ما سمي بـ "المشاريع الحرة" في مصطلحات نظام الهيمنة. وعانى القطاع الزراعي نتيجة للأسباب المألوفة، أي: عدم قدرة الفلاحين على التنافس مع الشركات الأمريكية الاستثمارية المدعومة بشكل هائل، مع ما يصحب ذلك من آثار شائعة في العالم بأجمعه.

وقد توقع كثير من نقاد اتفاقيات "نافتا" هذه الآثار، ومن ضمن هؤلاء الدراسات التي أنجزتها منظمة التجارة لدول الأمريكتين والدراسات التي قامت بها الحركة العمالية. إلا أن هؤلاء النقاد كانوا مخطئين من منظور واحد، ذلك أن أكثرهم توقع زيادة عالية في التناسب بين سكان المدن وسكان الريف، بسبب طرد مئات الآلاف من الفلاحين من أراضيهم. وهذا [التناسب] لم يحدث. وسبب ذلك، كما يبدو، أن ظروف العيش في المدن بلغت حدا عاليا من السوء دفع أعدادا هائلة من الناس للهرب منها بالإضافة إلى الهروب إلى الولايات المتحدة. وقد عمل أولئك الذين قُدِّر لهم العبور إلى الولايات المتحدة . وهو ما لم يتحقق لكثير من الناس . بأجور منخفضة جدا، ومن غير أية مزايا، وتحت ظروف سيئة جدا. وكان من آثار ذلك تدمير حياة كثير من الناس وحياة كثير من الجماعات في المكسيك وازدهار الاقتصاد الأمريكي، حيث "استمر استهلاك الطبقة المدنية المتوسطة يتلقى الدعم عن طريق إفقار العمال الزراعيين في الولايات المتحدة وفي المكسيك على حد سواء"، كما تشير إلى ذلك دراسة مركز وودرو ولسون.

ويمثل هذا كله أنواعا من أكلاف اتفاقيات "نافتا"، والعولمة الليبرالية الجديدة عموما، وهو ما يختار علماء الاقتصاد عموما عدم قياسه. لكن هذه الأكلاف كانت قاسية جدا، حتى بالمقاييس النموذجية المؤدلَجة إلى حد عال.

ولم يُسمح لشيء من هذا بأن يُعكِّر صفو الاحتفالات باتفاقيات "نافتا" واتفاقيات "فتا" FTAA في مؤتمر القمة. ولن يعرف معظم الناس شيئا من هذا كله إلا من خلال تجربتهم الخاصة، إن لم يكونوا على صلة بتنظيمات منظمات الناشطين. كما أن كثيرا منهم سوف ينظرون إلى أنفسهم، نتيجة لحماية وسائل الإعلام لهم من معرفة الحقيقة بصورة منضبطة، بأنهم فاشلون بصورة ما وغير قادرين على المشاركة في الاحتفال بأعظم ازدهار في التاريخ.

والأدلة التي يمكن الحصول عليها من أغنى الدول في العالم [أمريكا] موحية، لكني سأتجاوز التفاصيل. والصورة قابلة للتعميم، مع بعض الاختلافات بالطبع، وقد أشرنا توا إلى بعض الاستثناءات من هذا النوع. لكن الصورة أسوأ بكثير حين نقيسها بمقاييس تختلف عن المقاييس الاقتصادية النموذجية. فيتمثل أحد الأكلاف في التهديد للبقاء المُتَضمَّن في الأسباب التي يعمل بموجبها المخططون العسكريون، وهو ما وصفناه من قبل. وهناك أعداد أخرى كثيرة منها. لنأخذ واحدا منها، فقد أوردت منظمة الصحة العالمية تقارير تبين تزايدا "لوباء عالمي" من الاضطرابات الخطيرة في الصحة العقلية، وهي ترتبط غالبا بالضغوط في مكان العمل، وينجم عنها أكلاف مادية ضخمة في الدول الصناعية. وتنتهي هذه التقارير إلى أن العامل الأكبر الذي يتسبب في هذا هو "العولمة"، وهي التي تؤدي إلى "تَبَخُّر الأمن على العمل"، والضغط على العمال، وارتفاع أعبائهم من العمل، خاصة في الولايات المتحدة. فهل هذا من أكلاف "العولمة"؟ وهي واحدة من أهم خصائصها الأخاذة، من وجهة نظر

معينة. فقد أكد جرينسبان [رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي] بصورة خاصة، خلال امتداحه للإنجازات "الرائعة" للاقتصاد الأمريكي، على المعنى المتأزم لعدم الأمن الوظيفي، وهو الذي يؤدي إلى أكلاف غير منظورة لأرباب العمل. ويوافق البنك الدولي على هذه النتيجة. إذ يرى أن "طواعية سوق العمل" اكتسبت "اسما سيئا. . . بصفتها خدعة لغوية في أرجاء العالم كله. . . لتعني خفض الأجور وطرد العمال"، ومع هذا "فهي أمر أساسي في أنحاء العالم كله. . . ذلك أن أهم الإصلاحات لا بد أن تتضمن رفع العوائق المفروضة على حركة العمال وطواعية الأجور، بالإضافة إلى قطع الصلات بين الخدمات الاجتماعية والعقود العمالية".

ويعني هذا، باختصار، أنَّ طرد العمال، وخفض الأجور، والقضاء على المزايا التي يحصل عليها العمال عواملُ أساسية لازدهار الاقتصاد، بحسب الأيديولوجية المهيمنة.

وللتجارة غير الخاضعة للقيود فوائد إضافية للشركات الكبرى. فكثير من "التجارة" وربما أغلبها يدار بصورة مركزية عبر وسائل متنوعة، نحو: عمليات التحويل الداخلية، والتحالفات الإستراتيجية، والتفوق في المصادر، وغيرها. فتُفيد مناطقُ التجارة المتوسِّعة الشركاتِ الكبرى بجعلها أقل خضوعا للمساءلة أمام الجماعات المحلية أو الوطنية. ويؤدي هذا إلى زيادة آثار برامج الليبرالية الجديدة، التي تعمل بصورة دائمة على إنقاص نصيب العمال من الدخل. فقد كانت التسعينيات، في الولايات المتحدة، الفترةَ الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي تحوَّل فيها تَقاسُمُ الدخل بصورة قوية باتجاه مالكي رأس المال، مبتعدا عن اتجاه العمال. وللتجارة مجال واسع للأكلاف التي لا يمكن قياسها، ومنها: دعم الطاقة، وإنضاب المصادر، وغير ذلك من العوامل الخارجية التي لا تُحسَب. كما أنها تجيء معها ببعض المزايا، وإن كان يلزم أن نكون

حذرين شيئا ما هنا أيضا. فأكثر مزايا التجارة التي يشار إليها بإعجاب أنها تزيد من التخصص . وهو الذي يؤدي إلى الحد من الاختيارات، ومنها اختيار تعديل المميِّزات المتقاربة، وهو الذي يشار إليه أحيانا بـ "التطوير". والاختيار والتطوير قيمتان بنفسيهما: ذلك أن تهديدهما يمثل كلفة عالية. فلو أُرغِمت المستعمراتُ الأمريكية على القبول بنظام منظمة التجارة الدولية قبل مائتي عام لظلت منطقة نيو إنجلند [الجزء الشمالي الشرقي من أمريكا] تمارس ميزة التخصص في تصدير السمك، ولن تشتهر بكل تأكيد بصناعة المنسوجات، التي لم يُكتب لها البقاء إلا عن طريق فرض ضرائب عالية جدا لمنع المنتجات البريطانية (بشكل مشابه لمعاملة بريطانيا للهند). والشيء نفسه صحيح فيما يخص الصُّلب والصناعات الأخرى، منذ تلك الفترة إلى الآن، خصوصا خلال إدارة ريجان التي اتصفت بقدر عال من الحماية . حتى إن لم نذكر القطاع الحكومي من الاقتصاد. وهناك الكثير مما يمكن قوله بشأن هذا كله. وتُخفَّى أغلب هذه القصة بقناع الأنواع المختارة بعناية من المقاييس الاقتصادية، على الرغم من كونها مشهورة جدا عند مؤرخي الاقتصاد ومؤرخي التقنية.

وكما يعي ذلك الحاضرون جميعا، فمن المحتمل أن تؤدي قواعد اللعبة إلى تعاظم الآثار المؤذية على الفقراء. ذلك أن قواعد منظمة التجارة الدولية تمنع الآليات التي استعملتها كل دولة غنية للوصول إلى مستوى التطور الذي هي عليه الآن، في الحين الذي تقدِّم فيه كذلك مستويات غير مسبوقة من الحماية للدول الغنية، ويشمل ذلك قانون حماية حقوق الملكية الذي يحجب الاختراعات والنمو بطرق جديدة، ويسمح للشركات الكبرى أن تحقق مكاسب هائلة عن طريق التحديد الاحتكاري لأسعار المنتجات التي طُورت في غالب الأحيان بتمويل كبير جاء من الأموال العامة.

وبموجب الصور المعاصرة للآليات التقليدية يُصنَّف نصف سكان العالم في الواقع في عداد المتلقِّين، ذلك أن سياساتهم الاقتصادية يديرها الخبراء في واشنطن. لكن حتى في الدول الغنية تقع الديموقراطية ضحية للتهديد بسبب سحب قوة اتخاذ القرارات من أيدي الحكومات، وهي التي يمكن أن تكون جزئيا مسؤولة أمام مواطنيها، ووضْعها في أيدي طغاة القطاع الخاص، الذين لا يقاسون من مثل هذا العيب. وبعض الشعارات الساخرة، نحو: "ثِقوا بالمواطنين" أو "حُدُّوا من حجم الحكومة"، لا تدعو في الظروف الراهنة، إلى زيادة سيطرة الشعب على شؤونه. بل تدعو إلى سحب قوة اتخاذ القرارات من أيدي الحكومة إلى أيد أخرى، لكن ليس إلى أيدي "المواطنين": بل وضعها في أيدي إدارة أطراف قانونية ذات توجه شمولي، وهي لا تقع غالبا تحت طائلة المساءلة الشعبية، وتتصف في حقيقة الأمر بالشمولية في بنيتها الداخلية، وهو ما يشبه إلى حد كبير الاعتراض الذي أبداه المحافظون قبل قرن حين كانوا يقفون في وجه "تحويل أمريكا إلى شركة".

وقد لاحظ المتخصصون في شؤون أمريكا اللاتينية وهيئات قياس الرأي لسنين طويلة أن التوسع في الديموقراطية الشكلية في أمريكا اللاتينية صَحِبه شعور بخيبة الأمل في الديموقراطية، وهي "توجهات تنبئ بالخطر"، وقد استمرت، كما يلاحظ المحللون، مشيرين إلى الارتباط بين "تقهقر الحظوظ الاقتصادية" و"انعدام الثقة" بالمؤسسات الديموقراطية (كما تقول صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية). وكما أشار أتيليو بورون قبل سنوات، فقد تزامنت الموجة الجديدة من "الدَّمْقْرَطَة" في أمريكا اللاتينية بالصدفة مع "الإصلاحات" الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وهي التي تهدد فعليا الديموقراطية الفاعلة، وتلك ظاهرة نجدها في العالم أجمع، بأشكال مختلفة.

وقد وصل هذا الأثر إلى الولايات المتحدة كذلك. فقد كان هناك كثير من الصخب العلني بخصوص "الانتخابات المسروقة" التي جرت في نوفمبر 2000، ومن العجيب أنه يبدو كأن الناس لا يعنيهم ذلك. وتوحي دراسات قياس الرأي العام بالأسباب المحتملة وراء عدم الاهتمام، فتوضح هذه الدراسات أن ثلاثة أرباع المواطنين الأمريكيين كانوا يرون، قبيل الانتخابات، أن العملية لا تزيد عن كونها مهزلة: أي أنها لعبة يلعبها المتبرعون الماليون للحملات الانتخابية، وقادة الحزبين، وشركات العلاقات العامة، التي مرَّنت المرشحين ليقولوا "أي شيء تقريبا لكي يُنتخَبوا" إلى درجة أنه لا يمكن لأحد أن يصدِّق شيئا كثيرا مما يقولونه حتى حين يكون ما يقولونه مفهوما. ذلك أن المواطنين، فيما يخص أكثر القضايا، لا يستطيعون التمييز بين مواقف المرشحين عنها، ليس ذلك لأن هؤلاء أغبياء أو لا يبذلون جهدا كي يفهموا، بل بسبب الجهود العلنية لشركات العلاقات العامة. فقد وجدت دراسة أنجزتها جامعة هارفارد تتقصى المواقف السياسية أن "شعور المواطنين بانعدام القوة وصل إلى حدود خطيرة عليا"، ذلك أن أكثر من نصف هؤلاء يقولون إن المواطنين من أمثالهم لا يملكون إلا قليلا من التأثير على ما تفعله الحكومة أو هم لا يمتلكون شيئا منه، وهو شعور آخذ بالتزايد خلال فترة الليبرالية الجديدة.

والقضايا التي يختلف الناس العاديون فيها مع النُّخب (أي النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية) مقصاة بشكل كبير عن برنامج النقاش، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالسياسة الاقتصادية. فيميل عالَم الأعمال بشكل يكاد يكون كاملا، وهذا غير مستغرب، إلى جانب "العولمة" التي تقودها الشركات الكبرى، و"اتفاقات الاستثمار الحر" التي تسمى "اتفاقيات التجارة الحرة"، أي اتفاقات "نافتا" و"فتا" و"الجات"، والوسائل الأخرى لتركيز الثروة والقوة في أيد لا تخضع للمساءلة الشعبية. ومن غير المستغرب كذلك، أن يوقف في وجه الوحش الشرس عموما، بشكل يكاد يكون غريزيا،

حتى من غير أن يعرفوا الحقائق الهامة التي تُحجَب عنهم بعناية فائقة. ويتبع من هذا أن هذه القضايا ليست ملائمة للدعايات الانتخابية، ولم يُعرَض لها في وسائل الإعلام العامة عن انتخابات نوفمبر 2000 . وربما يحتاج الإنسان لجهد كبير حتى يعثر، مثلا، على نقاش يكون موضوعه المؤتمر القادم لدول الأمريكتين واتفاقات "فتا"، والقضايا الأخرى التي تهمّ الناس. فقد وُجِّه الناخبون إلى ما تسميه شركات العلاقات العامة بـ"الخصائص الشخصية"، لا "للقضايا". وكان من بين نصف الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وهو النصف الذي انحرف بشكل حاد نحو الأغنياء، أولئك الذين وجدوا أن مصالح طبقتهم مهددة فصوتوا من أجل تلك المصالح: وكان ذلك التصويت في صالح أكثر الحزبين رجعية من بين الحزبين الموجَّهين بمصالح دوائر الأعمال. لكن المواطنين بصورة عامة وزعوا أصواتهم بطرق أخرى، وهو ما أدى إلى تقارب النِّسبة بين المرشحَين. وكانت العوامل الرئيسة في تلك الانتخابات عند الطبقات العاملة تلك القضايا غير الاقتصادية كملكية السلاح الشخصي والقضايا "الدينية"، لذلك فقد صوت الناس غالبا ضد مصالحهم الرئيسة . وربما كان ذلك لافتراضهم أنهم لا يملكون إلا قليلا من الخيارات.

أما ما يبقى من الديموقراطية فهو ما يُفهم بأنه الحق في الاختيار من بين ما هو متوفِّر. فقد فسَّر قادةُ طبقة رجال الأعمال منذ أمد بعيد الحاجةَ إلى فرض "فلسفة اليأس" و"غياب الهدف للحياة" على المواطنين، وذلك من أجل "تركيز الانتباه الإنساني على أكثر الأشياء سطحية التي تشمل أكثر أنواع الاستهلاك الفاخر". وربما أمكن للناس، الذين غرر بهم بمثل هذه الدعاية منذ الطفولة، أن يقبلوا بحياتهم ومصيرهم اللذين يفتقران إلى المعنى وأن ينسوا تلك الأفكار الساذجة المتعلقة بتولي إدارة شؤونهم بأنفسهم. فيمكن لهم أن يسلموا مصائرهم للحواة، وفي المستوى السياسي،

أن يسلموا مصائرهم لأولئك الذين يَصفون أنفسهم بأنهم "الأقليات الذكية" الذين يَخدمون القوة ويديرونها.

ومن هذا المنظور، وهو مألوف في رأي النخبة خاصة في القرن الأخير، فلا تُبين انتخابات نوفمبر 2000 عن أي عيب في الديموقراطية الأمريكية، بل تبين عن انتصارها. وإذا عممنا ذلك، فمن الملائم أن نشيد بانتصار الديموقراطية في بلدان النصف الغربي للكرة الأرضية كلها، وفي غيرها، بالرغم من أن الشعوب لا ترى هذا الأمر على هذا الوجه.

ويأخذ الكفاح لفرض مثل هذا النظام أشكالا متعددة، لكنه لا ينتهي، ولن ينتهي طالما بقيت القوة في اتخاذ القرارات بصورة حاسمة على حالها الذي نعرفه. ومن غير المستبعد أن نتوقّع أن السادة سوف يستغلون أية فرصة مواتية . وتتمثل في الوقت الحاضر، في خوف الشعوب وقلقها من الهجمات الإرهابية، ومن الأمور الخطيرة التي يواجهها الغرب الآن، بسبب توفر الوسائل التقنية الجديدة، أنه فَقَد احتكاره الكلي للعنف، ولم يبق له إلا التفوق الكمي منه.

لكن ليس هناك حاجة لأن نقبل بهذه القواعد، كما أن من المؤكد أن أولئك المهتمين بمصير العالم وشعوبه سوف يسلكون بشكل دقيق مسارا مختلفا. فقد أثَّر الكفاح الشعبي ضد "العولمة" المدفوعة بحقوق المستثمرين، وكان ذلك غالبا في الجنوب، في طريقة الحديث عن هذا الأمر، وعلى ممارسته إلى حد بعيد، اللتين استمرأهما السادة، الذين يعانون من القلق الآن والانشغال بالبحث عن وجوه الدفاع عن أنفسهم. وهذه الحركات الاحتجاجية الشعبية لم يسبق لها مثيل من حيث المستوى، ومن حيث شمولها لأصناف الناس، ومن حيث المؤازرة العالمية؛ وتمثل الاجتماعات

التي نعقدها هنا برهانا مهما على ذلك. ويقع مصير المستقبل في أيدي هؤلاء المجتمعين هنا إلى حد بعيد. ومن الصعب للغاية التقليل من القضايا المطروحة هنا.

*محاضرة ألقاها في المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني ونشرتها مجلة Z في موقعها الالكتروني في 29 مايو 2002م0
والترجمة لم يسبق نشرها.

الإرهاب والرد المناسب*

نعوم تشومسكي

من المؤكد أن الحادي عشر من سبتمبر سوف سيُسجل على أنه يوم فارق في تاريخ الإرهاب. فقد أدينت الفظائع التي حدثت في ذلك اليوم في أنحاء العالم كله بوصفها جرائم خطيرة ضد الإنسانية، مع إجماع يكاد يكون كاملا على أنه يجب على الدول كافة أن تعمل "على تخليص العالم من مرتكبي الأعمال الشريرة"، وأن "كارثة الإرهاب الشيطانية" . خاصة ذلك الإرهاب العالمي الذي ترعاه الدولة . وباء نَشَره "الأعداء الجبناء للحضارة نفسها" في محاولة منهم "للعودة إلى البربرية" وهو أمر لا يمكن القبول به. أما فيما وراء التأييد القوي لتصريحات القادة السياسيين للولايات المتحدة . أي الرئيس جورج بوش، والرئيس رونالد ريجان ووزير خارجيته جورج شولتز على الترتيب(1) . فإن التحليلات التي اقتُرحت لتفسير ذلك الحدث تختلف: في ما يخص السؤال المحدَّد عن الرد المناسب على الجرائم الإرهابية، وفي ما يخص المشكلة الأوسع التي تتعلق بتحديد طبيعة هذه الجرائم. ففي ما يخص المسألة الثانية تحدِّد التعريفاتُ الأمريكية الرسمية "الإرهابَ" بأنه "الاستعمال المخطَّط له للعنف أو التهديد باستعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية من حيث طبيعتها . . . وذلك باستخدام التهديد أو الابتزاز أو بذْر الخوف"(2). ويترك هذا التعريف عددا من المسائل معلَّقة، ومنها، مدى قانونية الأعمال التي يُقصد منها تحقيقُ

"تقرير المصير، والحرية، والاستقلال، التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وهي الأعمال التي يلجأ إليها أولئك الذين حُرموا من ذلك الحق. . . ، خاصة أولئك الذين يرزحون تحت أنظمة ذات طبيعة استعمارية أو عنصرية أو تحت احتلال أجنبي. . . ." وقد أَيدت الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة في واحد من أقوى إداناتها لجريمة الإرهاب مثل هذه الأعمال، وكانت نتيجة التصويت في تلك الجلسة 153 صوتا ضد صوتين(3). وفسَّرت الولايات المتحدة وإسرائيل تصويتيْهما ضد ذلك القرار احتجاجا بالنص الدقيق لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أوردناه هنا. فقد فُهِم هذا النص على أنه يسوغ المقاومة ضد نظام جنوب إفريقيا السابق، الذي كان حليفا للولايات المتحدة وكان مسؤولا عن قتْل أكثر من مليون ونصف من الناس وتدمير ما قيمته 60 بليون دولار في الدول المجاورة في ما بين 1980 و1988 فقط، هذا إذا غضضنا النظر عن ممارسات ذلك النظام في الداخل. وكان يقود تلك المقاومة نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي، وهو "واحد من أكثر الجماعات الإرهابية فظاعة" كما ورد في تقرير أصدره البنتاجون سنة 1988، في مقابل حزب رينامو الموالي لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية الذي وصفه التقريرُ نفسه بأنه "ليس إلا جماعة من المتمردين المحليين" فيما يلاحِظ أن هذه الجماعة ربما كانت مسؤولة عن مقتل مائة ألف مدني في موزمبيق في السنتين السابقتين(4). وقد فُهم النص نفسُه على أنه يسوِّغ مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، الذي كان في سنته العشرين، وكان مستمرا في الاستيلاء على الأراضي في المناطق [الفلسطينية] المحتلة وفي ممارساته الفظيعة مدعوما بمساعدات الولايات المتحدة الحاسمة وبتأييدها الدبلوماسي، وتمثَّل الدعم الدبلوماسي الأمريكي في معارضته الإجماعَ الدولي المستمر لسنين طويلة على وجوب إيجاد حل سلمي(5).

وعلى الرغم من مثل هذه الاختلافات الأساسية، فالتعريف الرسمي الأمريكي [للإرهاب] يبدو لي كافيا من أجل الأغراض التي سأتحدث عنها هنا(6)، مع أن هذه الاختلافات تلقي ضوءا على طبيعة الإرهاب، كما يُنظر إليه من وجهات النظر المختلفة.

دعوني أعُد إلى مسألة الرد الملائم. فيحتج البعض بأن شر الإرهاب "مطلَق" وأنه يستحق "سياسة تماثله في الإطلاق" للرد عليه(7). ويبدو هذا كأنه يعني هجوما عسكريا وحشيا تبعا للمبدأ الذي وضعه بوش، الذي يُورَد مشفوعا بما يُشبه الموافقة في الكتاب الذي يضم الأبحاث الأكاديمية التي تناقش "عصر الإرهاب" [انظر الهامش رقم 7]: . "فإذا وفَّرتَ ملاذا للإرهابيين، فأنت إرهابي؛ وإذا قدمت مساعدة للإرهابيين أو حرَّضتَهم، فأنت إرهابي . وسوف تعامَل كواحد منهم" . ويعكس هذا الكتاب رأيا سائدا في الغرب يأخذ ردَّ الولايات المتحدة وبريطانيا على أنه ملائم وأنه "صِيغ بعناية"، لكن مدى ذلك الإجماع محدود فيما يبدو ، إذا فحصنا الدليل المتوفر ، وهو ما سأعود إليه.

وعلى وجه أكثر عمومية، فربما يكون من الصعب أن نجد أحدا يقبل بالمبدأ الذي يقضي بأن الهجوم الجوي الكاسح ردٌّ ملائم على الجرائم الإرهابية . سواء أكانت الجرائمَ التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر ، أو حتى ما يكون أسوأ منها، وهي التي ليس من الصعب أن نجدها، مع الأسف. ويصح هذا إن نحن تبنينا مبدأ التعميم [الكلِّية]: أي إن كان ما حدث صحيح (أو خطأ) بالنسبة للآخرين فهو صحيح (أو خطأ) بالنسبة لنا. أما أولئك الذين لا يَرقَون إلى الحد الأدني من المستوى الأخلاقي

الذي يقضي بتطبيق المعايير التي يطبقونها على الآخرين على أنفسهم هم . بل تطبيق المعايير الأكثر صرامة على أنفسهم، حقيقةً . فلا يمكن، أبدا، أَخْذهم بجدٍّ حين يتكلمون عن ملاءمة الرد؛ أو الصحيح والخطأ، أو الخير والشر .

ولتوضيح ما نحن بصدده هنا، انظر إلى حالة هي أبعد ما تكون عن التطرف لكنه لا خلاف حولها؛ ذلك في الأقل عند أولئك الذين ينظرون بشيء من الاحترام للقانون الدولي وما تقضي به الاتفاقيات. فمن غير المتوقع أن يُؤيِّد أحدٌ قيام نيكاراغوا بالهجوم على واشنطن حين رفضت الولايات المتحدة أمرَ محكمة العدل الدولية لها بأن تنهي "استعمالها غير المشروع للقوة [ضد نيكاراغوا]" وتدفع تعويضات كبيرة [لها]، إذ اختارت بدلا عن ذلك تصعيد جرائمها الإرهابية الدولية وتوسيعها، بصورة رسمية، لكي تشمل الهجوم على بعض الأهداف المدنية، واستخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي دعا فيه الدولَ كافة إلى احترام القانون الدولي، وصوتت لوحدها في الجمعية العامة [للأمم المتحدة] (بالإضافة إلى دولة أو اثنتين من الدول التابعة) ضد قرارات أخرى مماثلة. وقد استخفَّت الولايات المتحدة بقرار محكمة العدل الدولية محتجة بأن هناك دولا لا ترضى عن سياساتنا، لذلك يجب علينا "أن نحتفظ لأنفسنا بحق الحكم على ما إن كان للمحكمة سلطة قانونية علينا في حالة معينة" والحكم على ما يكون داخلا في نطاق السلطة القانونية المحلية للولايات المتحدة أساسا" . وهو في هذه الحالة، الهجمات الإرهابية ضد نيكاراغوا (8).

وقد استمرت الولايات المتحدة خلال ذلك في محاولاتها قطع الطريق على المحاولات الإقليمية التي كانت تسعى لإيجاد حل سياسي، متَّبعة المبدأ الذي صاغه

العضو المعتدل في الإدارة الأمريكية، جورج شولتز، القائل بأن الولايات المتحدة يجب "أن تستأصل [سرطان نيكاراغوا]" عن طريق القوة. وقد استخف شولتز بازدراء بمحاولة أولئك الذين يتبنون "بعض الوسائل اليوتوبية، والقانونية كالوساطة الخارجية، والأمم المتحدة، والمحكمة الدولية، في الوقت الذي يتجاهلون فيه عنصر القوة في المعادلة"؛ وأعلن خلال ذلك "أن المحادثات ليست إلا تعبيرا موارَبا لتسمية الخضوع إنْ لم تَبسط القوةُ ظلَّها على طاولة المفاوضات". واستمرت واشنطن في تمسكها بمبدأ شولتز حين وافق رؤساء دول أمريكا الوسطى على خطة للسلام في سنة 1987 في وجه الاعتراضات القوية للولايات المتحدة، وهي الخطة التي سميت باتفاقيات إسكويبولاس، وتقضي بأن تتحرك دول المنطقة كلها باتجاه الديموقراطية وحقوق الإنسان تحت إشراف دولي، مؤكدة أن "العنصر الأساس" هو إنهاء عدوان الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا. وقد ردت واشنطن على ذلك بتوسيعها للعدوان بصورة حادة، حيث عملت على زيادة رحلات طائرات وكالة المخابرات المركزية التي تحمل الإمدادات لقوات الإرهابيين ثلاثة أضعاف. ثم قامت الولايات المتحدة، بعد أن استثنت نفسها من الاتفاقيات، مما يعني عرقلة نجاحها فعلا، بالاستمرار في عمل الشيء نفسه للأنظمة التابعة لها، مستعمِلة القوة نفسها . لا ظل القوة . لتفكيك لجنة التحقُّق الدولية International Verification commission (CIVS) لأن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة غير مقبولة، وطلبت في الوقت نفسه، ونجحت في ذلك، أن تعدَّل الاتفاقيات لكي تطلق أيدي الدول التابعة لها لكي تستمر بتنفيذ الفظائع الإرهابية التي كانت تقوم بها. وكانت هذه الفظائع تفوق بكثير حتى تلك الحرب المدمرة التي قامت بها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا التي خلَّفت وراءها عشرات الآلاف من القتلى ودولة محطمة إلى درجة ربما لا يمكن إصلاحها. وفي أثناء ما كانت الولايات المتحدة تتمسك بمبدأ شولتز، أرغمتْ حكومةَ

نيكاراغوا، مستخدمة أكبر قدر من التهديد، على أن تتنازل عن مطالبتها بالتعويضات التي حكمت بها محكمة العدل الدولية(9).

وربما لن يكون هناك مثال أوضح من هذا على الإرهاب الدولي كما يُعرَّف رسميا، أو في الكتابات العلمية: فقد كان هدف العمليات أن "تُبرهِن باستخدام ما يكاد يكون عنفا عشوائيا على أن من الصعب على النظام الحالي أن يحمي المواطنين الخاضعين لسلطته وإن بشكل اسمي"، وهو ما ينتج عنه ليس "القلق" فقط، بل كذلك الانسحاب من العلاقة المكوِّنة للنظام المألوف للمجتمع"(10). كما يُعد إرهاب الدولة في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى في تلك الفترة إرهابا دوليا، نظرا للدور الحاسم الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة، وفي ضوء الأهداف التي يعلن عنها صراحة في بعض الأحيان؛ ومن ذلك على سبيل المثال ما كانت تقوم به "مدرسة الأمريكتين" التابعة للجيش، التي تدرب العسكريين من أمريكا اللاتينية وتتفاخر بحقيقة أن "فلسفة الحركات الدينية التحريرية.. . هُزمت بمساعدة من الجيش الأمريكي"(11). وربما اقتضى ذلك، وعلى درجة عالية من الوضوح، أن أولئك الذين يؤيدون الهجوم على واشنطن كرد فعل على تلك الجرائم الإرهابية العالمية وحدَهم . هذا مع أنه ليس هناك من يؤيد مثل هذا الهجوم . يستطيعون أن يَقبلوا بـ "سياسة تماثله في الإطلاق" بصفتها ردّ فعل على الفظائع الإرهابية أو يظنون أن الهجوم الكاسح يمثل رد فعل ملائم و"صيغ بعناية" ضد تلك الجرائم.

لننظر الآن في بعض الحجج القانونية التي قُدمت لتسويغ الهجوم الجوي الذي نفذته الولايات المتحدة وبريطانيا على أفغانستان؛ وأنا هنا لست مهتما بقوة هذه الحجج،

لكني مهتم فقط بمقتضياتها، إن كان للمبادئ النموذجية للمعاملة بصورة تعميمية أن يُعمل بها. فيحتج كريستوفر جرينوود بأن للولايات المتحدة الحق في "الدفاع عن النفس" ضد "أولئك الذين تسببوا في موت مواطنيها أو هددوهم بالموت أو التدمير"، مستشهدا بقرار محكمة العدل الدولية الذي اتخذته في حالة نيكاراغوا. لكن الفقرة التي أوردها إنما تنطبق بشكل أوضح على حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا بدلا من انطباقها على طالبان أو القاعدة، لهذا فإذا ما لجيء إليها لتسويغ هجوم الولايات المتحدة الجوي الكاسح وهجومها البري في أفغانستان، فإنه كان يحق لنيكاراغوا، إذن، القيام بعمليات هجوم أكثر عنفا ضد الولايات المتحدة. كما يؤيد أستاذ محترم للقانون الدولي، وهو توماس فرانك، حرب الولايات المتحدة وبريطانيا [في أفغانستان] انطلاقا من أن "أيةَ دولة مسؤولةٌ عن نتائج السماح باستخدام أراضيها لإيذاء دولة أخرى"؛ وهذا قول جيد، ومن المؤكد أنه ينطبق على الولايات المتحدة في حالة نيكاراغوا، وكوبا، وعدد كبير آخر من الأمثلة، ويشمل ذلك بعض الحالات التي بلغت حدا كبيرا من العنف (12).

ولسنا بحاجة إلى القول هنا، إنه لا يمكن للعنف في أيٍّ من هذه الحالات، مما يَدخل تحت مسمى "الدفاع عن النفس" ضد الأعمال المستمرة من "الموت والتدمير"، أن يكون مقبولا بأية حال، لاحظ أنها أعمال [من العنف]، لا تهديدا به.

ويصح الشيء نفسه في بعض الاقتراحات الأكثر عمقا للرد الملائم على الفظائع الإرهابية. فيقترح المؤرخ العسكري مايكل هاوارد "عمليةً بوليسية يقام بها تحت مظلة الأمم المتحدة . . . ضد المؤامرة الإجرامية التي يجب أن يُتعَقب أعضاؤها ثم يُحضَرون أمام محكمة دولية، ويُحكم عليهم بأحكام عادلة". وهذا اقتراح معقول إلى

درجة كبيرة، لكن فكرة أنه ينبغي أن يُطبَّق هذا الاقتراح بصورة تعميمية أمر مما لا يمكن التفكير فيه. فيحتج مدير مركز سياسات حقوق الإنسان في جامعة هارفارد أن "الرد المناسب الوحيد على أعمال الإرهاب يتمثل في عمل بوليسي أمين ومحاكمة قانونية في المحاكم القانونية، ويقرن هذا العمل باستعمالٍ مصمِّمٍ، ومركَّز، لا هوداة فيه للقوة العسكرية ضد أولئك الذين لا يمكن القبض عليهم أو لا يمكن أن يقدموا للعدالة"(13). وهذا يبدو أمرا معقولا كذلك، إذا ما أضفنا الشروط التي اقترحها هاوارد الخاصة بالإشراف الدولي، وإذا لم يُلجأ إلى القوة العسكرية إلا بعد استنفاد الوسائل القانونية. لكن هذا الاقتراح لا ينطبق على ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر (ذلك أن الولايات المتحدة رفضت أن تقدم أي دليل واعترضت على كل الاقتراحات الخاصة بنقل المتهمين)، لكن هذا الاقتراح ينطبق بوضوح على حالة نيكاراغوا.

وهو ينطبق على حالات أخرى كذلك. خذ هاييتي على سبيل المثال، وهي التي قدَّمت أدلة واضحة جدا في طلباتها المتكررة لترحيل إمانيويل كونستانت إليها، وكان يدير القوات المسؤولة عن مقتل آلاف الضحايا تحت حكم المجلس العسكري الذي كانت الولايات المتحدة تؤيده بصورة ضمنية (هذا إن لم نتحدث عن التاريخ القديم)، وهي طلبات تجاهلتها الولايات المتحدة، ربما بسبب الخوف مما يمكن لكونستانت أن يُفصح عنه إن قُدِّم للمحاكمة. وكان آخر طلب تقدمت به هاييتي في الثلاثين من سبتمبر سنة 2001م، في أثناء ما كانت الولايات المتحدة تطالب القاعدة بتسليم ابن لادن لها(14). كما لم يُشَر إلى هذه الصدفة [تزامن الطلبين]، وهو أمر يتماشى مع التقليد الذي يوجب رفض الحد الأدنى من الاعتبارات الأخلاقية رفضا حاسما.

وإذا ما عدنا إلى مسألة "الرد المسؤول"، فمن المحتمل أنه لن تجلب الدعوة لتطبيقه في المقام الملائمِ لتطبيقه بكل وضوح إلا الغضب والازدراء. وقد صاغ بعضُ المهتمين مبادئَ أكثر عمومية من أجل تسويغ حرب الولايات المتحدة في أفغانستان. فقد اقترح باحثان من جامعة أكسفورد مبدأ "التناسب": وهو "أن مستوى الرد سيحدِّده مستوى الاضطراب الذي أَدخلَه الاعتداءُ على القيم الرئيسة في المجتمع الذي تعرض للهجوم"؛ ويعني هذا في ما يخص الولايات المتحدة قيم "حرية المواطن [الأمريكي] في السعي للارتقاء بمستوى حياته في مجتمع مفتوح عبر اقتصاد السوق"، وهي القيمة التي هاجَمها بشراسة في يوم الحادي عشر من سبتمبر "المعتدون. . . الذين ينتمون إلى مستوى أخلاقي تقليدي يختلف بشكل حاسم عن المستوى الأخلاقي المعهود في الغرب". ولما كانت "أفغانستان تمثل دولة تحالفت مع المعتدي"، ولأنها رفضت طلب الولايات المتحدة تسليمَ المتهمين، "فيمكن للولايات المتحدة وحلفائها، تأسيسا على مبدأ التناسب مع مستوى الاضطراب [الذي تعرضت له قيم الولايات المتحدة] أن تكون محقة ومعذورة أخلاقيا إذا ما لجأت إلى استعمال القوة ضد حكومة طالبان" (15).

وتأسيسا على افتراض مبدأ التعميم، يَتْبع من هذا أنه يمكن لهاييتي ونيكاراغوا "مُحقَّتين ومعذورتين" أخلاقيا أن تلجئا إلى مستوى بعيد من استعمال القوة ضد حكومة الولايات المتحدة. وتذهب النتيجة بعيدا وراء هاتين الحالتين، لتشمل كثيرا من الحالات الأخرى الخطيرة بل حتى بعض الحالات الأقل خطورة من الإرهاب الذي نفذته الدول الغربية كالهجوم الجوي الذي نفذته إدارة الرئيس كلينتون على مصنع الشفاء الكيميائي في السودان سنة 1998م، ونتج عنه "عشرات الآلاف" من حالات الموت بحسب تقديرات السفير الألماني والمصادر الأخرى الموثوق بها، وهم الذين توافقت نتائجهم مع

التقديرات التي قام بها بعض المراقبين المطلعين بعد الحادث مباشرة(16). لذلك يقضي مبدأ التناسب أن يكون للسودان الحق كله في أن يُنفِّذ إرهابا كاسحا لكي يثأر لنفسه، وهي نتيجة ستكتسب قدرا من القوة إن نحن عَمَدنا إلى تبني وجهة النظر القائلة بأن لهذا العمل الذي قامت به "الإمبراطورية" "عواقب وخيمة على "الاقتصاد والمجتمع" السودانيَّين وهو ما يجعل هذا العمل الفظيع أكثر سوءا من جرائم الحادي عشر من سبتمبر، وهي الجرائم التي بلغت حدا عاليا من السوء، لكن لم يكن لها مثل هذه العواقب(17).

واقتصر كثير من التعليقات التي تناولت الهجوم الجوي على السودان على مسألة احتمال أن يكون المصنع ينتج أسلحة كيميائية؛ وسواء أكان هذا الاعتقاد صحيحا أم خاطئا، فإنه لا صلة له بـ "المستوى الذي أَدخل به هذا الاعتداءُ الاضطرابَ على القيم الرئيسة في المجتمع الذي هوجم"، مثل قيمة البقاء. وأشارت بعض التعليقات إلى أن حالات القتل [التي تسبب فيها هذا الهجوم] لم تكن مقصودة، كما كانت الحال في بعض الفظائع التي شُجبت عن حق. وربما لا يمكن في هذه الحالات أن نشك في أن هذه النتائج الإنسانية المحتملة لم تكن غائبة عن المخططين الأمريكيين. لذلك فلا يمكن لهذا الهجوم أن يُنفَّذ إلا تبعا لمقتضيات الافتراض الهيجلي القائل بأن الإفريقيين ليسوا إلا "مجرد أشياء"، ليس لحياتها "قيمة"، وهو موقف يتماشى مع الممارسة بطرق لم يَغفل عنها الضحايا، وهم الذين ربما استخلصوا النتائج كما يرونها عن "الأخلاقية التقليدية للغرب". وقد وَجد أحدُ المساهمين في الكتاب الذي أصدرته جامعة ييل (تشارلز هيل) أن الحادي عشر من سبتمبر افتتح "الحرب الثانية على الإرهاب". أما الحرب الأولى فقد أعلنتْها إدارةُ الرئيس ريجان حين تسلمت السلطة قبل عشرين سنة،

مصحوبة بالخطابة نفسها التي عرضنا لها هنا؛ ويُعلِن هيل بنغمة انتصارية، ثم "إننا انتصرنا"، مع أن الوحش الإرهابي لم يُذبح، بل جُرح فقط(18). وكان "الطور الأول من الإرهاب" قضية رئيسة من قضايا الشؤون الدولية خلال عقد، في أمريكا الوسطى خاصة، لكن أيضا في الشرق الأوسط، حيث اختار محررو الكتاب الإرهابَ على أنه القضية الأهم في سنة 1985م وكان في مقدمة الأخبار المهمة في سنوات أخرى. ونستطيع أن نتعلم أشياء كثيرة عن الحرب الحالية على الإرهاب عن طريق تفحُّص الطور الأول، والكيفية التي يصوَّر بها الآن. فيصف أحد الأكاديميين المشهورين الثمانينيات بأنها عِقد "إرهاب الدولة"، وعِقد "قيام الدولة، المتواصل، بالإرهاب، أو 'رعايتها' له، خاصة ليبيا وإيران". أما ما تقوم به الولايات المتحدة فلا يزيد عن كونه ردا على الإرهاب، عن طريق تبنيها "موقفا 'نشيطا' تجاه الإرهاب". وأوصى آخرون باللجوء إلى استعمال بعض الطرق التي "انتصرنا بها"، وهي العمليات التي أدانت محكمةُ العدل الدولية ومجلسُ الأمن (ولم يُذكر هنا استخدام الولايات المتحدة لحق النقض) بسببها الولايات المتحدة "وهي استخدام ما قامت به الولايات المتحدة في نيكاراغوا نموذجا لتأييد [الولايات المتحدة] لمعارضي حركة طالبان (خاصة قوات التحالف الشمالي)". وقد وجد أحد مؤرخي قضية الإرهاب المشهورين جذورا عميقة لإرهاب أسامة بن لادن: في فيتنام الجنوبية، حيث "مثَّلت فعاليةُ إرهاب الفيتكونج ضد جالوت الأمريكي المتسلِّحِ بالتقنية الحديثة الأملَ بألا تكون عقر دار الغرب بمنأى عن الخطر أيضا"(19).

وتصور هذه التحليلات بمحافظتها على التقاليد المرعية الولاياتِ المتحدة على أنها ضحية بريئة، وهي تدافع عن نفسها ضد الإرهاب الذي ينفذه الآخرون ضدها:

كالفيتناميين (في فيتنام الجنوبية)، والنيكاراغويين (في نيكاراغوا)، والليبيين والإيرانيين (ولم يُذكر شيء عن الألم الذي قاسى منه هؤلاء على أيدي الولايات المتحدة)، وهو ما يصح في حالات القوى المناوئة لأمريكا في العالم كله.

ولا ينظر الناس كلهم إلى هذا الأمر من هذا المنظور. والمكان الأوضح الذي ينبغي لنا أن ننظر إليه هو أمريكا اللاتينية، وهي التي مرت بتجربة غير عادية مع الإرهاب الدولي. فقد أدان الناس هناك هجمات الحادي عشر من سبتمبر بأقسى ما يمكن من التعبير، لكن تلك الإدانة صُحبت في الأعم بالتذكير بالتجربة الخاصة التي مروا بها. فقد لاحظتْ مجلةُ الأبحاث في جامعة الجزويت في ماناغوا أنه يمكن وصف فظائع الحادي عشر من سبتمبر بأنها تشبه "أرماجدون"، لكن النيكاراغويين مروا بتجربة من "الأرماجدون" خاصة بهم بطريقة موجعة بطيئة" نتيجة للغزو الأمريكي "وهي التي كان لها فيما بعد عواقب وخيمة مؤلمة"، كما عانى آخرون أسوأ من ذلك نتيجة للوباء الواسع من إرهاب الدولة الذي اكتسح القارة منذ أوائل الستينيات، وتعود أكثر أسبابه إلى واشنطن. وشارك صحافي من بنما في الإدانة الشاملة لجرائم الحادي عشر من سبتمبر، لكنه أورد ما يتذكَّره عن قتل ما يزيد عن الآلاف من الفقراء (وهي جرائم غربية، لذلك فلا يُكتب عنها شيء) حين أمر بوش الأب بالهجوم الجوي على باريو توريللو في ديسمبر 1989 خلال عملية الهدف العادل Just cause ، التي نُفذت من أجل اختطاف الوَغْد المتمرد الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة في فلوريدا بسبب الجرائم التي ارتكبها في الغالب خلال فترة حكمه التي كان خلالها يتلقى رواتبه من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية [نورييغا]. ويلاحظ إدواردو جاليانو وهو كاتب من أوروغواي أن الولايات المتحدة تزعم أنها تعارض الإرهاب، مع أنها تؤيده في الواقع في

العالم بأجمعه، ومن ذلك "في أندونيسيا وكمبوديا وإيران وجنوب أفريقيا، . . . . وكذلك في بلدان أمريكا اللاتينية التي مرت بحرب قذرة تحت خطة كوندور"، التي خطط لها الدكتاتوريون العسكريون في أمريكا الجنوبية الذين نفَّذوا موجة من الإرهاب بتأييد من الولايات المتحدة"(20).

وتصح الملحوظات نفسها على المنطقة الثانية التي تركزت عليها "الحرب على الإرهاب" في الطور الأول، وهي: غربي آسيا. وتمثلت أكبر الفظائع بالغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982م، التي نتج عنها قتل عشرين ألفا وتعرض أكثر البلد للتدمير، ويشمل ذلك العاصمة بيروت. ومثل الغزوتين الدمويتين المدمرتين اللتين قام بهما رابين وبيريز في 1993 و1996، لم يكن لغزو 1982 ذريعة من الدفاع عن النفس. ولم يزد تعبير رئيس الأركان رفائيل ("رافول") إيتان في وصفه لهذا الغزو عن كونه تعبيرا عن السياسة المتفق عليها حين أعلن أن القصد من ذلك الغزو كان "تدمير منظمة التحرير الفلسطينية لكونها مرشحة للدخول في مفاوضات معنا بخصوص أرض إسرائيل(21)، وهذا مثال نموذجي للإرهاب كما يعرَّف رسميا. وكان الهدف "تنصيب نظام موالٍ [في لبنان] وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها عرفات"، كما يكتب المراسل المختص بالشرق الأوسط جيمس بينيت: "وذلك، كما تقول النظرية، لمساعدة الفلسطينيين على قبول الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة"(22). وربما كان هذا التقرير أول اكتشاف في الصحافة القومية الأمريكية للحقائق التي يُنشر عنها بكثافة في إسرائيل وقت حدوثها، وهي الحقائق التي كانت لا توجد في الولايات المتحدة إلا في ما يكتبه المعارضون. وقد نُفذت تلك العمليات بمساعدة عسكرية وتأييد دبلوماسي أمريكي مهمَّيْن خلال إدارتي ريجان وكلينتون، لهذا فهي لا تصنَّف بأنها من

أعمال الإرهاب الدولي. كما كان للولايات المتحدة ضلع في الأعمال الأخرى من أعمال الإرهاب في المنطقة خلال الثمانينيات، ومنها: السيارة المفخَّخَة التي انفجرت في بيروت وأدت إلى مقتل ثمانين شخصا وجرحت مائتين وخمسين، وهجوم شمعون بيريز على تونس وهو الذي نتج عنه قتْل خمسة وسبعين شخصا، وهو العمل الذي قدمت الولايات المتحدة بعض المساعدات لتنفيذه وامتدحه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج شولتز، وهو الهجوم الذي أدانه مجلس الأمن بالإجماع بوصفه "عملا من أعمال العدوان المسلح" (وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت)؛ والعمليات التي نفذها بيريز وأطلق عليها اسم "القبضة الحديدية" التي وجِّهت ضد "القرويين الإرهابيين" في لبنان، وهي التي وصلت إلى أعماق جديدة من "المجازر المخطط لها والقتل العشوائي"، كما عبر عن ذلك أحد الصحفيين الغربيين المطلعين اطلاعا مباشرا على شؤون المنطقة، وهو قول أيدته بتوسع التغطيةُ الإعلامية المباشرة(23). ومرة أخرى، فهذا إرهاب دولي، إن لم يكن أفظعَ جريمة من جرائم الحرب العدوانية.

ويُنظر إلى سنة 1985، في التقارير الصحفية والدراسات العلمية، على أنها تمثل قمةَ حوادث الإرهاب الشرق أوسطي، ولم يكن ذلك بسبب هذه الأحداث: بل بسبب عمليتين من عمليات الفظائع الإرهابية قُتل في كل واحدة منهما شخص واحد فقط، وكان المقتول في الحالتين كلتيهما أمريكيا(24). لكن الضحايا لا ينسون بمثل هذه السهولة.

ويكتسب هذا التاريخ الأخير أهمية خاصة لكون الأشخاص القياديين في "الحرب على الإرهاب" التي أعيد إعلانها قاموا بدور مهم في الحرب الأولى. فيقود الجانب

الديبلوماسي الحالي جون نيجروبونتي، الذي كان سفير ريجان إلى هندوراس، التي كانت القاعدة التي تدار منها الفظائع الإرهابية وهي العمليات التي كانت حكومته تدان بسببها في محكمة العدل الدولية كما كانت قاعدة إرهاب الدولة الذي تؤيده أمريكا في البلدان الأخرى من بلدان أمريكا الوسطى، وهي النشاطات التي "جعلت فترة ريجان أسوأ عقد مرَّ على أمريكا الوسطى منذ الغزو الأسباني"، وكانت أكثر تلك الفظائع تدار بإشراف مباشر من نيجروبونتي(25). ويقود الجانب العسكري للطور الجديد دونالد رامسفيلد، الذي كان مندوب ريجان الخاص إلى الشرق الأوسط خلال السنين التي شهدت أسوأ الفظائع الإرهابية هناك، وهي الأعمال التي بدأتْها أو أيدتها حكومتُه.

ولا يقلُّ دلالة عن ذلك حقيقةُ أن مثل تلك الفظائع لم يتراجع مستواها في السنوات التالية. وعلى الأخص استمرار إسهام واشنطن في "تشجيع الإرهاب" في حالة الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا المصطلح من صياغة الرئيس بوش الابن، وقُصد به أن يُطبق، اتباعا للتقاليد المرعية، على الإرهاب الذي يقوم به الآخرون. وإذا تجاوزنا التقاليد المرعية فإننا نجد، مرة أخرى، بعض الأمثلة اللافتة للنظر بشكل كبير. فمن الوسائل البسيطة لتشجيع الإرهاب الاشتراكُ فيه، بتصدير الطائرات المروحية لكي تستعمل في مهاجمة المساكن المدنية وتنفيذ الاغتيالات، مثلا، كما تفعل الولايات المتحدة باطراد مع وعيها التام بما سوف يحدث من عواقب. ومثال آخر أن تمنع إرسال المراقبين الدوليين للحد من العنف. وقد أصرت الولايات المتحدة على انتهاج هذا المسار، حيث استخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي في الرابع عشر من ديسمبر 2001 القاضي بإرسال المراقبين. وفي وصفها لتراجع منزلة عرفات إلى درجة لا تعلو إلا قليلا الدرجةَ التي يحتلها ابن لادن وصدام حسين، تورد الصحافة

تقارير مفادها أن الرئيس بوش "غضِب غضبا شديدا [بسبب] زيادة تصلب الموقف الفلسطيني. . . في مسألة المراقبين الدوليين إلى المناطق الفلسطينية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي"؛ أي، بسبب مشاركة عرفات العالمَ في الدعوة إلى إيجاد بعض الوسائل للحد من الإرهاب(26).

وقبل عشرة أيام من التصويت على إرسال المراقبين، قاطعت الولايات المتحدة . وهو ما يعني عَرقَلَتُه . مؤتمرا عالميا عقد في جنيف اتَّخذ قرارا يعيد فيه تأكيد انطباق مواثيق معاهدة جنيف الرابعة على المناطق المحتلة، مما يعني أن أغلب الأعمال التي تنفذها الولايات المتحدة وإسرائيل جرائم حرب . وحين تكون تلك الأعمال "مخالفات خطيرة"، كما يمكن وصف أكثرها، جرائمَ حرب خطيرة. وتشمل هذه تمويل الولايات المتحدة للمستوطنات الإسرائيلية وممارسات "أعمال القتل المقصود، والتعذيب، وعمليات الطرد غير القانونية، والحرمان المقصود من حقوق المحاكمة العادلة المعهودة، والتدمير الواسع للممتلكات ومصادرتها. . . وهي العمليات التي تنفذ بصورة غير قانونية وعن قصد (27).

وتمثِّل هذه الاتفاقية، التي وُضعت لتأسيس قاعدة لتجريم الجرائم النازية في أوروبا المحتلة بصورة رسمية، مبدأ جوهريا من مبادئ القانون الإنساني الدولي. ويعاد التأكيد باستمرار على انطباقها على المناطق التي تحتلها إسرائيل، ومن تلك الحالات تأكيد جورج بوش الأب لها حين كان مندوبَ أمريكا إلى الأمم المتحدة (في سبتمبر 1971)، والقرار 465 (لعام 1980)، الذي أُقر بالإجماع، وهو القرار الذي أدان الممارسات الإسرائيلية التي تؤيدها الولايات المتحدة ووصَفها بأنها "مخالفات صريحة"

للاتفاقية؛ والقرار 1322 (أكتوبر 2000)، الذي صوت لصالحه 14 عضوا مقابل لا شيء، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وهو القرار الذي طلب من إسرائيل "الالتزام التزاما دقيقا بواجباتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة"، وهي التي كانت تخالفها في ذلك الحين بصراحة. وكانت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، بوصفها من الموقعين الأساسيين على الاتفاقية، ملزمَةً بموجب الاتفاقية حرفيا باعتقال المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للمحاكمة بسببها، ويشمل ذلك قادة هذه الدول إذا كانوا مشاركين في تلك الجرائم. ويعني استمرارُ رفض هؤلاء القيام بذلك الواجب أنهم يشجعون الإرهاب بصورة مباشرة وشكل مهم.

وربما يأخذنا البحث في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جانب والعرب من جانب آخر بعيدا عما نقصد بحثه هنا. لذا دعونا نتوجه إلى نقطة أبعد في شمال المنطقة، أي إلى منطقة يُمارَس فيها "إرهاب الدولة" على مستوى هائل؛ وأنا أستعير هذا المصطلح من وزير الدولة التركي لحقوق الإنسان، في إشارته إلى الفظائع الهائلة التي وقعت في سنة 1994؛ ومن إسماعيل بيسكيتشي المتخصص في علم الاجتماع، الذي أعيد إلى السجن بعد نشر كتابه "إرهاب الدولة في الشرق الأوسط"، بعد أن قضى خمس عشرة سنة في السجن عقابا له على تسجيله لأعمال القمع التركي للأكراد(28). وقد أتيحت لي الفرصة لأرى بنفسي عواقب ذلك القمع حين كنت في زيارة لمدينة ديار بكر العاصمة غير الرسمية للأكراد بعد أشهر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر [انظر محاضرته ديار بكر في هذا الكتاب]. وكما هي الحال في أنحاء العالم الأخرى فقد أُدينت جرائم الحادي عشر من سبتمبر إدانة صارمة، لكنها كانت مصحوبة بالتذكير بالهجوم الوحشي الذي تعرض له السكان على أيدي أولئك

الذين نذروا أنفسَهم للقيام بمهمة "تخليص العالم من الأشرار"، وعلى أيدي عملائهم المحليين. وقد قدَّر وزير الدولة التركي وآخرون أنه بنهاية سنة 1994 طُرد أكثر من مليوني إنسان من الريف الذي دُمر، وأكثر من ذلك العدد في فترة لاحقة، وغالبا ما يُصحب هذا الطرد بتعذيب بربري وإرهاب وُصف بتفصيلات مؤلمة في التقارير الدولية لحقوق الإنسان، لكنه أُخفي عن أعين أولئك الذين يدفعون فواتير التكلفة [أي دافعي الضرائب الأمريكيين]. وأدى ذلك إلى قتل عشرات الآلاف. أما من بقي منهم . وهم يتحلون بشجاعة لا يمكن وصفها . في ما يشبه الزنزانة حيث أُقفلت محطات الإذاعة وتعرَّض المذيعون للسجن لإذاعتهم الأغاني الكردية، واعتقل الطلاب وعذبوا بسبب تقديمهم طلبات لدراسة بعض المواد الثانوية بلغتهم الأم، كما يمكن أن يتعرض الأطفال لعقوبات قاسية إن اكتشفهم رجال الأمن المنتشرون في كل مكان وهم يرتدون الملابس الكردية الوطنية، كما حُكم على المحامي البارز الذي يرأس منظمة حقوق الإنسان بعد قليل من وجودي هناك لاستعماله الأبجدية الكردية بدلا من الأبجدية التركية التي تكاد تتشابه معها في احتفال رأس السنة الميلادية؛ وغير ذلك وغير ذلك. وتقع هذه التصرفات تحت تصنيف الإرهاب الدولي الذي ترعاه الدولة. وتقدم الولايات المتحدة لتركيا نسبة 80% من أسلحتها، ووصلت إلى أعلى مستوى في سنة 1997، حين تجاوزت نسبةُ تقديم الأسلحة مستوى ما قدمته الولايات المتحدة لتركيا طوال سني الحرب الباردة مجتمعة قبل بداية فترة "مقاومة الإرهاب" في سنة 1984. وأصبحت تركيا في مقدمة المتلقين للأسلحة الأمريكية في العالم كله، وهو وضع حافظت عليه حتى سنة 1999 حين تقدمت عليها كولومبيا، وهي الممارس الأول لإرهاب الدولة في النصف الغربي للكرة الأرضية(29).

كما "يُشجِّع" إرهاب الدولة عن طريق السكوت والتضليل. ويتخذ هذا الإنجاز الباهر [من السكوت والتضليل] شكلا أوضح حين يأتي على خلفيةٍ من الثناء العارم على النفس يُمتَدح فيه دخول السياسة الأمريكية "طورا مشهودا" يتميز بـ "بإشعاع روحي"، تحت توجيه قادة نذروا أنفسهم لأول مرة في التاريخ "للمبادئ والقيم" بدلا من المصالح الضيقة(30). ويتمثل البرهان على هذه الطهارة الجديدة في عدم قبولهم بالجرائم التي تُرتكب قريبا من حدود حلف الناتو . لكن بعض الجرائم، بل حتى أسوأ الجرائم، لا يمكن القبول بها وحسب بل تتطلب المشاركة الفاعلة فيها، حين تقع في داخل حدود الناتو فقط، وهي الجرائم التي لم تكن رد فعل لهجوم الناتو الجوي، ويقع ذلك كله من غير أن يدعو لأي تعليق.

ولم يمر إرهاب الدولة التركي الذي تدعمه الولايات المتحدة من غير أن يلاحَظ. فقد أشار التقرير السنوي لوزارة الخارجية [الأمريكية] عن "جهود واشنطن في مكافحة الإرهاب" بالتحديد إلى تركيا نظرا "لتجربتها الموجِبة" في مكافحته، بالإضافة إلى الجزائر وأسبانيا، وهما الزميلتان الملائمتان لتركيا في هذا الشأن. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى هذا التقرير في خبر احتل الصفحة الأولى من غير أن يتناوله بالتعليق مراسلوها المتخصصون في الشؤون الدولية. ويذكر السفير روبرت بيرسون في مقال له نشرته إحدى المجلات المشهورة باهتمامها بالشؤون الخارجية أن الولايات المتحدة "ربما لا يكون لها صديق أو حليف أفضل من تركيا" في جهودها "لاجتثاث الإرهاب" في العالم، ويعود الفضل في ذلك "لكفاءة قواتها العسكرية" التي برهنت عليها في "حربها ضد الإرهاب" في منطقة كردستان. لذا "فليس من الغريب" أن تشارك تركيا بإخلاص في "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس جورج بوش، معلِنة عن شكرها

للولايات المتحدة لكونها الدولةَ الوحيدة التي أبدت استعدادها لتقديم التأييد المطلوب للفظائع التي حدثت أثناء ولاية الرئيس كلينتون . وهي الفظائع التي لا تزال مستمرة، وإن كانت على مستوى أقل الآن لأننا "انتصرنا". ومكافأةً لها على هذه الإنجازات تقوم الولايات المتحدة الآن بتمويل تركيا من أجل إرسال قوات برية للاشتراك في "الحرب على الإرهاب" في كابل، لكن ليس في غيرها(31). ويشهد هذا بأن الإرهاب الدولي المتوحش الذي تدعمه الدولة لم يُغضّ الطرف عنه فحسب، بل يمتدح. وهذا أمر "غير مستغرَب" أيضا. فقد رحبت إدارة الرئيس كلينتون في سنة 1995 بالرئيس الأندونيسي الجنرال سوهارتو، وهو واحد من أسوأ القتلة والمعذِّبين في أواخر القرن العشرين، بوصفها له بأنه من "النوع الذي يروق لنا من الرجال". ولما استولى على الحكم قبل ثلاثين سنة نُشرت تقارير كثيرة عن "المجازر الكاسحة الرهيبة" التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس، وكان معظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أراضي خاصة بهم، وقد نُشرت هذه التقارير بصورة دقيقة وهُلِّل لها بفرح تجاوز الحدود. ولما انهزمت نيكاراغوا أخيرا بسبب الإرهاب الأمريكي وصوَّت مواطنوها بالطريقة الصحيحة [وتشومسكي هنا يسخر!]، "عمَّ الولايات المتحدة فرَح عظيم" لهذا "الانتصار للطريقة العادلة التي تدير بها الولايات المتحدة الأمور"، كما زعمت العناوين الصحفية حينذاك. ومن السهل مضاعفة هذه الأمثلة. فليس في ما يجري الآن أي جديد في سجل الإرهاب الدولي والرد الذي يستدعيه عند منفذيه.

ودعونا الآن نَعُد إلى مسألة الرد المناسب على أعمال الإرهاب، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر.

فيدعى بصورة عامة أن رد فعل الولايات المتحدة وبريطانيا اتُّخذ بتأييد دولي واسع. وربما كان هذا صحيحا إن اقتصرنا على رأي النخب فقط. إلا أن قياس الرأي العالمي الذي قامت به مؤسسة جالوب لقياس الرأي لم يجد إلا تأييدا ضئيلا للّجوء إلى الوسائل العسكرية بدلا من الوسائل الدبلوماسية(32). فقد تراوحت نسبة تأييد الوسائل العسكرية في أوروبا ما بين 8% تقريبا في اليونان و 29% في فرنسا. أما في أمريكا اللاتينية فكانت النسبة أدنى من ذلك: فمن 2% في المكسيك إلى 16% في بنما. وكانت نسبة التأييد للهجوم ضد الأهداف المدنية منخفضة حتى إنها لا تكاد تُذكر. بل إنه حتى في الدولتين اللتين قيس فيهما رأي الناس عن هذا الأمر وتتميزان بتأييد قوي لاستعمال القوة العسكرية، وهما الهند وإسرائيل (حيث كانت أسباب هذا التأييد محكومة بضيق الأفق [الناشئ عن العداء بين كل منهما والمسلمين]، فقد عارضت الأغلبية في البلدين مثل هذا الهجوم. لذلك فقد كان هناك في الواقع معارضة كثيفة للسياسات الفعلية المتَّخَذة، وهي التي حولت التجمعات المدنية الكبرى [في أفغانستان] إلى "مدن أشباح" منذ اللحظة الأولى، كما تقول التقارير الصحفية.

وقد حُذف من قياس الرأي، ومن أكثر التعليقات أيضا، الأثرُ المتوقع للسياسة الأمريكية على الأفغان، حيث كان الملايين منهم على حافة المجاعة قبل الحادي عشر من سبتمبر. فمن الأسئلة التي لم تُثر، هل يدخل في نطاق الرد المناسب الطلبُ من باكستان منعَ "قوافل الشاحنات التي تحمل كثيرا من الأغذية والمعدات الأخرى للمواطنين الأفغانيين المدنيين"، والتسبب في انسحاب عمال الإغاثة والنقص الحاد في الإمدادات الغذائية التي تَركت "ملايين الأفغانيين. . . عرضة لمخاطر المجاعة"، وهو ما استدعى احتجاجات قوية من منظمات الإعانة وصدور تحذيرات من احتمال وقوع

أزمة إنسانية حادة، وهي النتائج التي أعيد التأكيد عليها بعد نهاية الحرب(33). ومن الطبيعي أن الافتراضات التي تقبع وراء التخطيط هي التي يجب أن ننظر إليها في تقييمنا للأعمال التي نُفذت؛ وهذا ما يجب أن يكون واضحا. أما النتائج الفعلية، وهي أمر مختلف، فمن غير المتوقع أن تُعرف، وإن بصورة تقريبية؛ فالمعهود أن يجري البحث في جرائم الآخرين بتقصٍّ، لكن هذا لا ينطبق على الجرائم التي نرتكبها نحن. وربما نجد بعض المؤشرات في التقارير التي تصدر أحيانا عن عدد المحتاجين للإعانات الغذائية: إذ وصل عددهم إلى خمسة ملايين قبل الحادي عشر من سبتمبر، وإلى سبعة ملايين ونصف في نهاية سبتمبر بسبب التهديد بالحرب الجوية، وإلى تسعة ملايين بعد ستة أشهر من ذلك، وليس ذلك بسبب نقص الطعام، الذي كان متوفرا خلال الفترة كلها، بل بسبب المشكلات التي كانت تعترض التوزيع في الحين الذي تحولت أفغانستان فيه إلى أقاليم يتوزعها أمراء الحرب(34).

وليس هناك دراسات موثوقة لقياس رأي الأفغانيين، لكن المعلومات [الخاصة بآرائهم] ليست مجهولة تماما. فقد أَنذر الرئيسُ بوش منذ البداية بأن الولايات المتحدة ستضرب الأفغانيين بالطائرات حتى يسلِّموا الأشخاصَ الذين تتهمهم بالإرهاب. وبعد ثلاثة أسابيع تغيرت أهداف الحرب ليكون القصد منها إزاحة النظام: فسوف يستمر الهجوم الجوي، كما أعلن الأدميرال سير مايكل بويس "حتى يتحقق [المواطنون الأفغان أنفسهم] أن هذا [الهجوم الجوي] سوف يستمر إلى أن يُغيروا قيادتهم"(35). لاحِظ أن مسألة إن كانت إزاحة نظام طالبان البائس تسوِّغ الحرب الجوية لم تُذكر، ذلك أن هذا الأمر لم يصبح هدفا للحرب إلا بعد بدء الحرب الجوية. فيمكننا، لذلك، أن نتساءل عن

رأي الأفغانيين الذين يمكن للملاحظين الغربيين الوصول إليهم عن هذه الاختيارات . وهي اختيارات تقع، في الحالتين كلتيهما، في إطار التعريف الرسمي للإرهاب الدولي.

وفي الوقت الذي تحولت فيه أهداف الحرب إلى تغيير النظام في أواخر أكتوبر، كان ألفٌ من القادة الأفغانيين مجتمعين في بيشاور، وكان بعضهم من اللاجئين وبعضهم جاء من داخل أفغانستان، وكانوا كلهم متفقين على إزاحة نظام طالبان. وكان ذلك الاجتماع "مثالا نادرا للتعبير عن الوحدة بين قادة القبائل، وعلماء الشريعة، والسياسيين المتنافرين، والقادة السابقين للمقاتلين"، كما تقول التقارير الصحفية. فقد "دعوا بالإجماع الولايات المتحدة إلى وقف الغارات الجوية"، وتوجهوا بالرجاء لوسائل الإعلام العالمية أن تدعو إلى وضع نهاية "للغارات الجوية على المدنيين الأبرياء"، و"طالبوا بوضع نهاية للغارات الأمريكية على أفغانستان". ودعوا إلى اللجوء إلى وسائل أخرى لإزاحة نظام طالبان المكروه، وهو هدف ظنوا أنه يمكن إنجازه من غير قتل أو تدمير(36).

وقد نُقلت رسالة مماثلة من القائد المعارض عبد الحق، الذي ينظر إليه باحترام كبير في واشنطن. فقبل أن يدخل أفغانستان، وربما كان ذلك من غير معونة من الولايات المتحدة، حيث قُبض عليه وقُتل، أدان الغارات الجوية وانتقد الولايات المتحدة لرفضها تأييد الجهود التي يقوم بها هو والآخرون "من أجل القيام بثورة من داخل طالبان". وقال إن الغارات الجوية كانت "عقبة أمام هذه الجهود". وقد أَخبر عن بعض الاتصالات بينه وبين قادة طالبان من الصف الثاني وكبار قبائل المجاهدين السابقين، حيث ناقش معهم الكيفية التي يمكن اتخاذها لتنفيذ هذه الجهود، داعين الولايات المتحدة

لتعينهم عن طريق المساعدات المالية وأنواع التأييد الأخرى بدلا من معارضة هذه الجهود عن طريق الغارات الجوية. لكن الولايات المتحدة، كما قال، "كانت تحاول استعراض عضلاتها، وتحقيق نصر وإخافة الناس جميعا في العالم. فهم لم يكن يعنيهم ما يقاسيه الأفغان من آلام أو عدد الناس الذين يمكن أن نفقدهم"(37). وتُبين معاناة النساء الأفغانيات بعضا من المآسي التي كُشف عنها في وقت تال بعد الحادي عشر من سبتمبر. فقد كان هناك بعض الإشادة، بعد الحرب، ببعض النساء اللاتي تحلَّين بقدر عظيم من الشجاعة وهو ما يمكن أن يستحق الإبراز بوصفه كفاحا للدفاع عن حقوق النساء خلال خمس وعشرين سنة (ويمثل هؤلاء النسوة منظمة راوا RAWA ، "المنظمة الثورية لنساء أفغانستان") وقد أصدرت هذه المنظمة بيانا (في الحادي عشر من أكتوبر) يمكن أن يكون خبرا يحتل الصفحات الأولى في أي مكان ينظر فيه إلى حقوق النساء الأفغانيات بأنها حقيقية، لا أمرا من أمور النفعية. فقد أدان هذا البيان اللجوء إلى "وحش الحرب والتدمير الكاسحين" في الوقت الذي "تشن فيه الولايات المتحدة عدوانا كاسحا على بلادنا"، وهو الذي سينشأ عنه قدر عظيم من الأذى للأفغانيين الآمنين". وبدلا من ذلك، دَعَون إلى "القضاء على وباء طالبان والقاعدة" عن طريق "انتفاضة شعبية عامة" يقوم بها الشعب الأفغاني نفسه، وهذا وحده الذي "يمكن أن يمنع تكرار الكارثة التي ابتلي بها وطننا ويمنع العودة إلى مثلها. . . ."

لكن ذلك كله لم يلفت نظر أحد. وربما كان هذا الأمر غامضا على أولئك الذين يمتلكون السلاح مما جعلهم يشعرون بأن لهم الحق في تجاهل آراء الأفغانيات اللاتي ظللن يكافحن من أجل الحرية وحقوق النساء لسنوات طويلة، ويصرفون النظر بازدراء واضح عن رغبتهن في الثورة على نظام طالبان الهش والمكروه من الداخل ومن غير

وقوع جرائم الحرب التي ستقع لا محالة. وباختصار، لا تقدم مراجعة الرأي الدولي، ويشمل ذلك ما هو معروف من رأي الأفغانيين، إلا تأييدا ضئيلا للإجماع المزعوم بين المثقفين في الغرب عن عدالة قضيتهم.

ومن المؤكد أن أحد ردود فعل النخبة [في الغرب] صحيح: ويتمثل هذا في أن من الضروري البحث عن الأسباب التي كانت وراء جرائم الحادي عشر من سبتمبر. وهذا القدر مما لا يمكن أن يكون موضع شك، وفي الأقل، بين أولئك الذين يودون أن يحدوا من احتمال وقوع جرائم إرهابية جديدة.

وهناك سؤال أدق يتعلق بدوافع الذين قاموا بهذا العدوان. وفي ما يخص هذا الشأن، هناك قدر ضئيل من عدم الإجماع. فيتفق المحللون الجادون على أنه بعد إنشاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية دائمة لها في المملكة العربية السعودية "أصبح ذهن ابن لادن مشغولا بالحاجة إلى طرد القوات الأمريكية من أراضي الجزيرة العربية المقدسة" وتخليص العالم الإسلامي من "الكذابين والمنافقين" الذين لا يقبلون بشكل الإسلام المتطرف الذي يقول به (38).

كما كان هناك اتفاق عريض، ومسوَّغ، على أنه "إن لم تعالَج الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت وراء نشوء تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بها، فسوف تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا الغربية وغيرها بأن يكونوا هدفا للإرهابيين المسلمين"(39). ومن المؤكد أن هذه الظروف معقدة، لكن بعض العوامل معروفة منذ أمد طويل. ففي سنة 1958، وهي سنة فارقة في تاريخ فترة ما بعد الحرب الثانية، لفت

الرئيس آيزنهاور أنظار موظفي إدارته إلى أن المشكلة في العالم العربي "تتمثل في وجود حملة كراهية ضدنا، وهي حملة لا توجهها الحكومات بل تؤججها الشعوب"، التي تؤيد جمال عبد الناصر، وكانت تؤيد الاستقلال الوطني العلماني. وكان مجلس الأمن القومي قد أوضح أسباب "حملة الكراهية" قبل ذلك بأشهر: "فتبدو الولايات المتحدة في أعين الأكثرية العربية كأنها تعارض تحقيق أهداف القومية العربية. إذ يعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة تسعى لحماية مصالحها النفطية في الشرق الأدنى عن طريق تأييد إبقاء الحال على ما هو عليه ومعارضة التقدم السياسي والاقتصادي. . . ." زيادة على ذلك، فهذا الفهم دقيق: "ذلك أن مصالحنا الاقتصادية والثقافية في المنطقة موجَّهة بصورة طبيعية إلى تحقيق علاقات أوثق مع تلك العناصر في العالم العربي التي تقع مصالحها الرئيسة ضمن العلاقات السارية مع الغرب وإبقاء الحال على ما هو عليه في بلدانهم. . . ."(40).

وظل هذا الفهم مستمرا. فبعد الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، بدأت صحيفة وول ستريت جورنال . وهو ما تبعتها فيه صحف أخرى، بتقصي آراء "المسلمين الأغنياء"، أي أصحاب البنوك، والمهنيين، ومديري الشركات متعددة الجنسيات، وما إلى ذلك. ووجدت أنهم يؤيدون بقوة سياسات الولايات المتحدة بصورة عامة، لكنهم يشعرون بمرارة من دور الولايات المتحدة في المنطقة: كتأييدها للأنظمة الفاسدة والقمعية التي تحول دون تحقيق الديموقراطية والتنمية، وبعض السياسات المحددة، خصوصا في ما يتعلق بفلسطين والعراق. ومع أن آراء سكان الأحياء الفقيرة والقرى لم تستقص إلا أن من المحتمل أن تكون مشابهة، لكنها أكثر قسوة، ذلك أن أكثرية المواطنين، على عكس "الأغنياء المسلمين"، لم توافق أبدا على أنه ينبغي أن تتسرب

ثروات المنطقة إلى أيدي الغرب وعملائه المحليين، بل يجب أن توجه إلى خدمة الاحتياجات الداخلية. ويجد "المسلمون الأغنياء"، بشكل فج، أن لخطابة ابن لادن الغاضبة صدى واسعا، وفي الطبقة التي ينتمون إليها أيضا، ذلك على الرغم من أنهم يكرهونه ويخافونه، وإن لم يكن لذلك من سبب إلا لكونهم من بين أهدافه الرئيسة(41). ولا شك أن مما يؤدي إلى قليل من الاطمئنان أن نجد الإجابة عن التساؤل الكئيب الذي صدر عن الرئيس جورج بوش، "لماذا يكرهوننا؟"، في استيائهم من حريتنا وحبنا للديموقراطية، أو في فشل ثقافتهم الذي يعود إلى قرون عديدة، أو في عدم قدرتهم على المشاركة في شكل "العولمة" الذي يمكن لهم أن يشاركوا فيه بسعادة. وربما كانت هذه الإجابة مصدرا لبعض العزاء، لكنها ليست حكيمة.

ومع أن فظائع الحادي عشر من سبتمبر مفزعة إلا أنها لا يمكن أن تكون غير متوقعة. فقد خططت بعض المنظمات التي لها علاقة بابن لادن بعض الأعمال الإرهابية الخطيرة خلال التسعينيات، وفي سنة 1993 اقتربت بشكل خطير من تفجير مركز التجارة العالمي، وهو ما جاء نتيجة لتخطيط أكثر طموحا. وقد فُهم ما كانوا يفكرون فيه بشكل دقيق، وعلى وجه أكثر احتمالا فإن هذا هو ما فهمتْه الهيئات الاستخبارية الأمريكية التي ساعدت على تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم منذ الثمانينيات واستمرت بالعمل معهم إلى أن هاجموا الولايات المتحدة. وقد أوضح البحث الذي قامت به الحكومة الهولندية عن مذبحة سربرنيتسا أنه في الوقت الذي كان فيه الراديكاليون المسلمون يحاولون نسف مركز التجارة العالمي كانت الشبكات التي كوَّنتها وكالة الاستخبارات الأمريكية تنقلهم من أفغانستان إلى البوسنة، بالإضافة إلى المقاتلين الذين ينتمون إلى منظمة حزب الله الذي تدعمه إيران، وكانت تنقل مقادير هائلة من

الأسلحة، عبر كرواتيا، التي استولت على جزء كبير منها. وكانوا قد جيء بهم من أجل الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حروب البلقان، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل (بالإضافة إلى أوكرانيا واليونان) تسلِّح الصرب (وربما كان ذلك باستعمال الأسلحة الأمريكية التي تمدها بها الولايات المتحدة)، وهو ما يفسر سبب "أنه يظهر على القنابل التي تقع على سراييفو ولم تنفجر بعضُ العلامات المكتوبة بالعبرية"، كما لاحظ ريتشارد ألدريتش المتخصص البريطاني في العلوم السياسية، في مراجعته لتقرير الحكومة الهولندية(42). وعلى مستوى أكثر عمومية يُمكن أن تكون فظائع الحادي عشر من سبتمبر مذكِّرا فائقا بما يفهمه الناس منذ أمد طويل، وهو: أن الأغنياء والأقوياء، بسبب التقنية المعاصرة، لم يعودوا يتمتعون بما يكاد يكون احتكارا للعنف الذي ساد خلال التاريخ. فمع أن الإرهاب مَخوفٌ في كل مكان، وهو خوف مسوَّغ، ولا مشاحة أنه "عودة إلى البربرية"، فليس مستغرَبا أن يختلف فهْم الناس لطبيعته اختلافا بيِّنا في ضوء الاختلاف الكبير بين التجارب، وهي الحقائق التي سوف يَتعامى عنها، على الرغم من خطورتها، أولئك الذين عوَّدهم التاريخ أن يكونوا بمأمن في الحين الذي يرتكبون فيه الجرائم الخطيرة جدا.

هوامش:

(1) (Bush cited by Rich Heffern, *National Catholic Reporter*, Jan. 11, 2002. Reagan, *New York Times*, Oct. 18, 1985. Shultz, U.S. Dept. of State, *Current Policy* No. 589, June 24, 1984; No. 629, Oct. 25, 1984.

(2) *US Army Operational Concept for Terrorism Counteraction*, TRADOC Pamphlet No. 525-37, 1984.

(3) Res. 42/159, 7 Dec. 1987; Honduras abstaining.

(4) Joseba Zulaika and William Douglass, *Terror and Taboo* (New York, London: Routledge, 1996), 12. 1980-88 record, see "Inter-Agency Task Force, Africa Recovery Program/Economic Commission, *South African Destabilization: the Economic Cost of Frontline Resistance to Apartheid*, NY, UN, 1989, 13, cited by Merle Bowen, *Fletcher Forum*, Winter 1991. On expansion of US trade with South Africa after Congress authorized sanctions in 1985 (overriding Reagan's veto), see Gay McDougall, Richard Knight, in Robert Edgar, ed., *Sanctioning Apartheid* (Trenton, NJ: Africa World Press, 1990).

(5) For review of unilateral US rejectionism for 30 years, see my introduction to Roane Carey, ed., *The New Intifada* (London, New York: Verso, 2000); see sources cited for more detail.
(6) It is, however, never used. On the reasons, see Alexander George, ed., *Western State Terrorism* (Cambridge: Polity-Blackwell, 1991).
(7) Strobe Talbott and Nayan Chanda, introduction, *The Age of Terror: America and the World after September 11* (New York: Basic Books and the Yale U. Center for the Study of Globalization, 2001).
(8) Abram Sofaer, "The United States and the World Court," U.S. Dept. of State, *Current Policy*, No. 769 (Dec. 1985). The vetoed Security Council resolution called for compliance with the ICJ orders, and, mentioning no one, called on all states "to refrain from carrying out, supporting or promoting political, economic or military actions of any kind against any state of the region." Elaine Sciolino, *NYT*, July 31, 1986.
(9) Shultz, "Moral Principles and Strategic Interests," April 14, 1986, U.S. Dept. of State, *Current Policy* No. 820. Shultz Congressional testimony, see Jack Spence in Thomas Walker, ed., *Reagan versus the Sandinistas* (Boulder, London: Westview, 1987). For review of the undermining of diplomacy and escalation of international state terror, see my *Culture of Terrorism* (Boston: South End, 1988); *Necessary Illusions* (Boston: South End, 1989); *Deterring Democracy* (London, New York: Verso, 1991). On the aftermath, see Thomas Walker and Ariel Armony, eds., *Repression, Resistance, and Democratic Transition in Central America* (Wilmington: Scholarly Resources, 2000). On reparations, see Howard Meyer, *The World Court in Action* (Lanham, MD, Oxford: Rowman & Littlefield, 2002), chap. 14.

(10) Edward Price, "The Strategy and Tactics of Revolutionary Terrorism," *Comparative Studies in Society and History 19:1*; cited by Chalmers Johnson, "American Militarism and Blowback," *New Political Science* 24.1, 2002.
(11) SOA, 1999, cited by Adam Isacson and Joy Olson, *Just the Facts* (Washington: Latin America Working Group and Center for International Policy, 1999), ix.

(12) Greenwood, "International law and the `war against terrorism'," *International Affairs* 78.2 (2002), appealing to par. 195 of *Nicaragua v. USA*, which the Court did not use to justify its condemnation of US terrorism, but surely is more appropriate to that than to the case that concerns Greenwood. Franck, "Terrorism and the Right of Self-Defense," *American J. of International Law* 95.4 (Oct. 2001).
(13) Howard, *Foreign Affairs*, Jan/Feb 2002; talk of Oct. 30, 2001 (Tania Branigan, *Guardian*, Oct. 31). Ignatieff, *Index on Censorship* 2, 2002.
(14) *NYT*, Oct. 1, 2001.
(15) Frank Schuller and Thomas Grant, *Current History*, April 2002.
(16) Werner Daum, "Universalism and the West," *Harvard International Review*, Summer 2001. On other assessments, and the warnings of Human Rights Watch, see my *9-11* (New York: Seven Stories, 2001), 45ff.
(17) Christopher Hitchens, *Nation*, June 10, 2002.
(18) Talbott and Chanda, *op. cit*.
(19) Martha Crenshaw, Ivo Daalder and James Lindsay, David Rapoport, *Current History*, *America at War*, Dec. 2001. On interpretations of the first "war on terror" at the time, see George, *op. cit*.
(20) *Env¡o* (UCA Managua), Oct.; Ricardo Stevens (Panama), NACLA *Report on the Americas*, Nov/Dec; Galeano, *La Jornada* (Mexico City), cited by Alain Frachon, *Le Monde*, Nov. 24, 2001.
(21) For many sources, see my *Fateful Triangle* (Boston: South End, 1983; updated 1999 edition, on South Lebanon in the 1990s); *Pirates and Emperors* (New York: Claremont, 1986; Pluto, London, forthcoming); *World Orders Old and New*.
(22) Bennet, *NYT*, Jan. 24, 2002
(23) For details, see my essay in George, *op. cit*.
(24) Crenshaw, *op. cit*.
(25) Chalmers Johnson, *Nation*, Oct. 15, 2001.
(26) Ian Williams, *Middle East International*, 21 Dec. 2001, 11 Jan. 2002. John Donnelly, *Boston Globe*, April 25, 2002; the specific reference is to an earlier US veto.
(27) Conference of High Contracting Parties, *Report on Israeli Settlement*, Jan.-Feb. 2002 (Foundation for Middle East Peace, Washington). On

these matters see Francis Boyle, "Law and Disorder in the Middle East," *The Link* 35.1, Jan.-March 2002.

(28) For some details, see my *New Military Humanism* (Monroe ME: Common Courage, 1999), chap. 3, and sources cited. On evasion of the facts in the State Department Human Rights Report, see Lawyers Committee for Human Rights, *Middle East and North Africa* (New York, 1995), 255.

(29) Tamar Gabelnick, William Hartung, and Jennifer Washburn, *Arming Repression: U.S. Arms Sales to Turkey During the Clinton Administration* (New York and Washington: World Policy Institute and Federation of Atomic Scientists, October 1999). I exclude Israel-Egypt, a separate category. On state terror in Colombia, now largely farmed out to paramilitaries in standard fashion, see particularly Human Rights Watch, *The Sixth Division* (Sept. 2001) and Colombia Human Rights Certification III, Feb. 2002. Also, among others, Me'dicos Sin Fronteras, *Desterrados* (Bogota' 2001).

(30) For a sample, see *New Military Humanism* and my *A New Generation Draws the Line* (London, NY: Verso, 2000).

(31) Judith Miller, *NYT*, April 30, 2000. Pearson, *Fletcher Forum* 26:1, Winter/Spring 2002.

(32) http://www.gallup.international.com/terrorismpoll-figures.htm; data from Sept. 14-17, 2001.

(33) John Burns, *NYT*, Sept. 16, 2001; Samina Amin, *International Security* 26.3, Winter 2001-02). For some earlier warnings, see *9-11*. On the postwar evaluation of international agencies, see Imre Karacs, *Independent on Sunday* (London), Dec. 9, 2001, reporting their warnings that over a million people are "beyond their reach and face death from starvation and disease." For some press reports, see my "Peering into the Abyss of the Future," Lakdawala Memorial Lecture, Institute of Social Sciences, New Delhi, Nov. 2001, updated Feb. 2002.

(34) *Ibid*., for early estimates. Barbara Crossette, *NYT*, March 26, and Ahmed Rashid, *WSJ*, June 6, 2002, reporting the assessment of the UN World Food Program and the failure of donors to provide pledged funds. The WFP reports that "wheat stocks are exhausted, and there is no funding" to replenish them (Rashid). The UN had warned of the threat of mass

starvation at once because the bombing disrupted planting that provides 80% of the country's grain supplies (AFP, Sept. 28; Edith Lederer, AP, Oct. 18, 2001). Also Andrew Revkin, *NYT*, Dec. 16, 2001, citing U.S. Department of Agriculture, with no mention of bombing.

(35) Patrick Tyler and Elisabeth Bumiller, *NYT*, Oct. 12, quoting Bush; Michael Gordon, *NYT*, Oct. 28, 2001, quoting Boyce; both p. 1.

(36) Barry Bearak, *NYT*, Oct. 25; John Thornhill and Farhan Bokhari, *Financial Times*, Oct. 25, Oct. 26; John Burns, *NYT*, Oct. 26; Indira Laskhmanan, *BG*, Oct. 25, 26, 2001.

(37) Interview, Anatol Lieven, *Guardian*, Nov. 2, 2001.

(38) Ann Lesch, *Middle East Policy* IX.2, June 2002. Also Michael Doran, *Foreign Affairs*, Jan.-Feb. 2002; and many others, including several contributors to *Current History*, Dec. 2001.

(39) Sumit Ganguly, *Ibid*.

(40) For sources and background discussion, see my *World Orders Old and New*, 79, 201f.

(41) Peter Waldman et al., *WSJ*, Sept. 14, 2001; also Waldman and Hugh Pope, *WSJ*, Sept. 21, 2001.

(42) Aldrich, *Guardian*, 22 April, 2002.

* نشر في الموقع الالكتروني لمجلة Z بتاريخ 2 يوليو 2002م. ولم تنشر الترجمة من قبل.

إسرائيل؛ ومعاداة السامية

تشومسكي: "الولايات المتحدة . إسرائيل . فلسطين"

نورمان فينكلشتاين: "الجَزَرة أولا، ثم العصا: في ما وراء المجزرة في فلسطين"

هاوارد زِنّ: "نحو ضمير أشمل"

تشومسكي: "مواقف الأقطار العربية من اليهود وإسرائيل"

تيم وايز: "معاداة السامية: الحقيقية والمتخيَّلة"

تيم وايز: "تعريف الديموقراطية

سانتا أبلا ريكو: "أنتم لستم نازيين، وهذه حقيقة"

الولايات المتحدة . إسرائيل . فلسطين*

نعوم تشومسكي

لاحظ باروخ كيميرلينج وهو أحد أساتذة علم الاجتماع في الجامعة العبرية قبل سنة أن "ما كنا نخاف منه يتحقق الآن". وهو أن اليهود والفلسطينيين بدأوا ينتكسون إلى حالة من القَبَلية الخرافية. . . . لهذا يبدو كأن الحرب مصير لا مفر منه"، وهي حرب "استعمارية شريرة". وبعد غزو إسرائيل لمخيمات اللاجئين هذه السنة كتب زميلُه زئيف ستيرنهيل أن "الحياة الإنسانية في إسرائيل الاستعمارية. . . رخيصة". ذلك أن قادة [إسرائيل] لم يعودوا يخجلون من الحديث عن الحرب في حين أن ما يقومون به حقيقةً لا يعدو أن يكون صنفًا من إجراءات الضَّبط الاستعماري، وهو ما يذكِّر باستيلاء جهاز الشرطة الأبيض على مَواطن السود في جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصري". ويؤكد هذان الكاتبان ما هو واضح: وهو عدم وجود تناسب بين "المجموعتين الوطنيتين العرقيتين" اللتين تنتكسان إلى حالة القبلية. ذلك أن الصراع

يتركَّز في المناطق التي ظلت تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري العنيف طوال خمس وثلاثين سنة. والمحتل قوة عسكرية كبرى، وهو يتصرف معتمدا على دعم عسكري واقتصادي ودبلوماسي يستمده من القوة العالمية العظمى الوحيدة. أما الشعب المحتل فهو أعزل ويقف وحيدا، ويعيش كثير من أفراده في أوضاع بالغة السوء داخل مخيمات بائسة، وهم يعانون في الوقت الحاضر من إرهاب أكثر فظاعة ودموية من نوع الإرهاب المألوف في "الحروب الاستعمارية الشريرة" كما أنه يقوم الآن هو نفسه ببعض الأعمال الوحشية من أجل الانتقام.

وقد غيرت "عميلة أوسلو للسلام" شكل هذا الاحتلال لكنها لم تغير من طبيعته الأساسية. فقد كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو بن عامي قبل فترة وجيزة من التحاقه بالعمل في حكومة إيهود براك أن "اتفاقيات أوسلو تقوم على قواعد النظام الاستعماري الجديد، ويعني هذا أنها أُسست على نوع من الحياة يتصف باعتماد أحد الفريقين على الآخر إلى الأبد". وصار بن عامي بعد ذلك بوقت قصير أحد المشاركين في صُنْع الاقتراحات الإسرائيلية الأمريكية التي قدمت في كامب ديفيد في صيف عام 2000م، وهي التي تمسكت بإخلاص بهذا السياق. وقد قوبلت هذه الاقتراحات بمديح منقطع النظير. أما الفلسطينيون وقائدهم الشرير فقد تعرضوا للَّوم لفشلهم [في قبول هذه الاقتراحات] وبسبب العنف الذي أعقب ذلك. لكن ذلك كله كان "كذبا" صُراحا كما يقول كيميرلينج، ويوافقه على هذا التقويم المراقبون الجادون جميعا.

ولا خلاف على أن اقتراحات كلينتون ـ براك تتقدم بخطوات قليلة نحو حل للمشكلة على هيئة بانتوستونات [معازِل]. فقد كان فلسطينيو الضفة الغربية في الفترة التي سبقت كامب ديفيد مباشرة محصورين في ما يزيد قليلا على مائتي منطقة متفرقة، وقد اقترح كلينتون ـ براك تحسينًا قليلا لذلك الوضع: وهو جمع هذه المناطق

المتباعدة في ثلاث كانتونات، تحت السيطرة الإسرائيلية، وتكاد تكون معزولة بعضها عن بعض كما أنها معزولة عن رقعة معزولة رابعة، وهي منطقة صغيرة من القدس الشرقية، التي تعد مركز الحياة الفلسطينية ووسيلة اتصالهم بالأقطار العربية. أما في ما يخص الكانتون الخامس، أي غزة، فقد تُركت النتيجة غير واضحة عدا أن يظل السكان فيها في ما يشبه السجن. وهذا ما يجعلنا نفهم الآن السبب وراء عدم نشر الخرائط التي تبين هذه الاقتراحات في الصحف الأمريكية الكبرى، وعدم نشر أي شيء من تفاصيلها الدقيقة.

ولا يمكن لأحد أن يشك في أن دور الولايات المتحدة سيظل دورا حاسما. لذلك فمن الأهمية بمكان أن نفهم الطبيعة التي كان عليها هذا الدور في السابق، والكيفية التي ينظر بها إليه الآن داخل الولايات المتحدة. ويوضح موقف الحمائم في هذا الدور مقال افتتاحي في جريدة نيويورك تايمز (7 أبريل) يمتدح فيه كاتبوه "الخطاب المُبدع جدا الذي ألقاه الرئيس بوش"، و"الأفق الآخِذ في التشكُّل" الذي عبَّر عنه في ذلك الخطاب. ويتمثل العنصر الأول فيه في "إنهاء الإرهاب الفلسطيني"، حالا. ويعقب ذلك بفترة "تجميد، ومن ثَمَّ تفكيك، المستوطنات اليهودية والبدء في المحادثات لرسم حدود جديدة" من أجل إنهاء الاحتلال والسماح بتأسيس دولة فلسطينية. وإذا توقف الإرهاب الفلسطيني فسوف يُشجَّع الإسرائيليون على "القبول بشكل جاد بالمبادرة التاريخية التي تقدمت بها الجامعة العربية وتقضي بمبادلة السلام والاعتراف الكامل بانسحاب إسرائيلي". لكن يجب على زعماء الفلسطينيين أوّلا أن يبرهنوا على أنهم "شركاء سياسيون حقيقيون".

ولا يعرف العالم الواقعي إلا قليلا من أمثال هذا الثناء على النفس. وهو تكرار يكاد يكون حرفيا لما حدث خلال الثمانينيات، حين كانت الولايات المتحدة وإسرائيل

تعملان باندفاع لا مثيل له نحو التملص من التجاوب مع مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية الداعية لبدء المحادثات والحل السلمي في الوقت الذي تتمسكان فيه بموقفهما الرافض للمحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ورفض وجود "دولة فلسطينية ثانية. . ." (ذلك أن الأردن يمثل دولة فلسطينية قائمة)، والإصرار على "أنه لن يكون هناك تغيير لوضع يهودا والسامرة وغزة يتجاوز الخطوط الأساسية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية" (أي الخطة التي وضعتها حكومة بيريز وشامير الائتلافية في مايو 1989، وتبناها الرئيس بوش الأب في ما عرف بخطة بيكر في ديسمبر 1989). ولم تنشر الصحف الأمريكية الكبرى أي شيء عن هذه القضايا برمتها، كما هي العادة المتبعة من قبل، في الوقت الذي يلوم فيه المعلِّقون الفلسطينيين على تبنيهم الأحادي للإرهاب، وهو ما يقف حجر عثرة أمام الجهود الإنسانية للولايات المتحدة وحلفائها.

أما في العالم الواقعي فقد ظل العائق الرئيسُ لـ "الأفق الآخذ في التشكل" ولا يزال يتمثل في الرفض الأمريكي الأحادي. وليس هناك أي جديد في "المبادرة التاريخية للجامعة العربية" إذ هي تكرار للمواد الرئيسة في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في يناير 1976 وهو الذي أقره العالم بأجمعه تقريبا، ويشمل ذلك الدول العربية الرئيسة، ومنظمة التحرير الفلسطينية وأوروبا والمنظومة السوفييتية . ولم يتخلف عن الموافقة عليه إجمالا أي فريق له وزن. لكن إسرائيل وحدها اعترضت عليه واستخدمت الولايات المتحدة وحدها حق النقض ضده، وبهذا قضي عليه وأُخرج من سجل التاريخ. وقد دعا القرار إلى تسوية سياسية تقوم على الحدود المعترف بها دوليا "مع بعض الإجراءات الضرورية . . . من أجل ضمان. . . السيادة والتواصل الإقليمي، والاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة وضمان حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها" . وهو تعديل لقرار مجلس الأمن رقم 242 (بحسب تفسير

الولايات المتحدة الرسمي له أيضا)، وطوِّر ليتضمن الإشارة إلى دولة فلسطينية. كما أفشلت الولايات المتحدة منذئذ مبادرات مماثلة تقدمت بها الدول العربية ومنظمة التحرير والدول الأوروبية وهي المبادرات التي حُجبت في الغالب أو مُنعت من أن تكون موضوعا للنقاش العلني [في الولايات المتحدة].

ويعود تاريخ الرفض الأمريكي إلى خمس سنوات سابقة، أي إلى فبراير 1971، حين عرض الرئيس السادات على إسرائيل معاهدة للسلام الشامل في مقابل انسحابها من الأراضي المصرية، ولم يتضمن عرضه ذاك أي حديث عن الحقوق الوطنية للفلسطينيين أو عن مصير الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وكانت الحكومة العمالية الإسرائيلية قد نظرت إلى تلك المبادرة على أنها مبادرة سلمية حقيقية، لكنها رفضتها، لأنها كانت تخطط لتوسيع مستعمراتها في شمال سيناء؛ وهو ما فعلته دون إبطاء، ونفذته بعنف لا مثيل له، وكان ذلك هو السبب الذي أدى إلى حرب 1973. وقد فهمت إسرائيل والولايات المتحدة أن السلام ممكن بحسب شروط السياسة الرسمية للولايات المتحدة. لكن نتيجة تلك المبادرة، كما فسر ذلك الزعيم العمالي عزرا وايزمن (الذي صار رئيسا لإسرائيل فيما بعد) لن تجعل من الممكن لإسرائيل أن "تعيش بحسب ما يقتضيه الامتداد الجغرافي لها والروح والنوعية التي تتميز بها إسرائيل الآن". وقد كتب المعلق الإسرائيلي أموس ألون حينذاك أن السادات تسبب في زرع "الرعب" في القيادة السياسية الإسرائيلية حين أعلن عن استعداده "للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل، واستعداده لاحترام استقلالها وسيادتها ضمن "حدود آمنة ومعترف بها"".

وقد نجح كيسنجر في جهوده لعرقلة السلام، فقد أرسى القواعد لتفضيل ما سماه بـ "الجمود": ويعني ألا يكون هناك أية محادثات، إنما مجرد استعمال للقوة. كما

صُرف النظر عن المبادرة السلمية الأردنية أيضا. ومنذ ذلك الوقت، حافظت السياسة الأمريكية الرسمية على سياستها بالقبول بمبدأ الانسحاب المجمع عليه دوليا . حتى فترة رئاسة كلينتون الذي عمل فعلا على إبطال قرارات الأمم المتحدة والاعتبارات الأخرى للقانون الدولي. لكن السياسة الأمريكية من حيث الممارسة ظلت خاضعة للخطوط العامة التي رسمها كيسنجر، وهي التي تقضي بقبول اللجوء إلى المحادثات حين لا يكون هناك مفر منها فقط، كما حدث لكيسنجر بعد ما كاد يكون انهيارا تسببت فيه حرب 1973 التي يتحمل كيسنجر نصيبا كبيرا من المسؤولية عنها، وبحسب الشروط التي تحدث عنها بن عامي كذلك.

وتَتْبع خططُ التعامل مع الفلسطينيين من الخطط العريضة التي وضعها موشي دايان، وكان أحد قادة حزب العمل ويوصف بأنه الأكثر تعاطفا مع معاناة الفلسطينيين. فقد نصح مجلسَ الوزراء الإسرائيلي بأنه يجب على إسرائيل أن تبين للاجئين بوضوح أنه "ليس لدينا حل لمشكلتكم، فأنتم ستستمرون بالعيش كالكلاب، أما من يريد منكم المغادرة فإننا سنسمح له بذلك، ثم سوف نرى ما الذي ستؤدي إليه هذه السياسة". ولما اعتُرض عليه أجاب بأنه إنما يروي كلام بن جوريون الذي قال "إن أي إنسان يحاول الكلام عن المسألة الصهيونية من زاوية نظر أخلاقية لا يعد صهيونيا". لكن يمكنه الاستشهاد أيضا بقول حاييم وايزمن الذي كان يرى أن مصير "مئات الآلاف من الزنوج" في الوطن القومي اليهودي، ليس أمرا ذا بال.

لذلك لا غرابة أن يتمظهر المبدأ الموجِّه للاحتلال بالإذلال المتواصل والمهين، بالإضافة إلى التعذيب والإرهاب وتدمير الممتلكات والتهجير وبناء المستعمرات والاستيلاء على المصادر الحيوية الأساسية، وبخاصة المياه. وأوجب هذا بالطبع التأييدَ الأمريكي الحاسم، الذي تواصل خلال سنوات كلينتون وباراك. وقد أوردت

الصحف الإسرائيلية في فترة الانتقال بين رئاسة باراك وشارون تقارير مفادها أن "حكومة باراك تركت لحكومة شارون إرثا ممتازا مفاجئا: ويتمثل هذا الإرث في "وصول معدل بناء المنازل في الأراضي [المحتلة] في عهده إلى أعلى نسبة منذ كان شارون وزيرا للإعمار والمستعمرات سنة 1992 قبل اتفاقيات أوسلو . وجاء تمويل هذا النشاط الاستيطاني من دافع الضرائب الأمريكي، وهو الذي خدعتْه خرافاتُ "الآفاق" المتوهَّمة و"شهامة" القادة الأمريكيين، الذين أحبطهم الإرهابيون مثل عرفات الذين خسروا "ثقتنا"، وربما أحبطتهم كذلك الأعمال التي قام بها بعض الإسرائيليين المتطرفين الذين بالغوا في ردود أفعالهم ضد جرائم أولئك الإرهابيين.

أما كيف يستطيع عرفات استعادة ثقتنا فقد فسره تفسيرا دقيقا إدوارد ووكر المسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية عن شؤون الشرق الأوسط في فترة رئاسة كلينتون. وتتمثل هذه الكيفية في أنه يجب على عرفات الشرير أن يعلن من غير غموض أننا "نضع مستقبلنا ومصيرنا في أيدي الولايات المتحدة"، على الرغم من أنها هي التي قادت المحاولات التي كان هدفها عرقلة الحقوق الفلسطينية لمدة ثلاثين سنة.

أما المعلقون الأكثر جدية فقد وجدوا أن "المبادرة التاريخية" ليست إلا تكرارا لمبادرة الملك فهد في 1981 . التي عرقلها، كما هو الزعم دائما، رفضُ العرب الاعترافَ بوجود إسرائيل. لكن الحقائق تخالف هذا الزعم كما هي العادة. ذلك أن الذي عرقل مبادرة 1981 لم يكن إلا رد فعل إسرائيل عليها وهو ما لامتْها عليه حتى الصحف الأمريكية الكبرى ووصفته بأنه كان ردَّ فعل "هستيريا". فقد حذر شمعون بيريز من أن مبادرة الملك فهد "كانت تهدد الوجود الإسرائيلي نفسه". أما الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوج فقد ادعى أن "صاحب المبادرة الحقيقي" هو منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مبادرة أكثر تطرفا من قرار مجلس الأمن الدولي الصادر

في يناير 1976 "الذي صاغته" منظمة التحرير، حين كان هيرتزوج مندوبا لإسرائيل في الأمم المتحدة. وهذه المزاعم أبعد ما تكون عن الصحة (وإن كانت منظمة التحرير قد أيدت الخطتين)، لكنها دليل على الخوف اليائس في قلوب الحمائم الإسرائيليين من التسوية السلمية، وذلك بتأييد مستمر وقوي من الولايات المتحدة.

لذلك تكمن المشكلة الأساسية حينذاك، كما هو الآن، في واشنطن، التي تقف بشكل لا هوادة فيه وراء رفض إسرائيل المتواصل لأية تسوية سلمية تقوم على أساس الإجماع الدولي الواسع، الذي يعاد عرض خطوطه الرئيسة في "المبادرة العربية التاريخية".

وتتصف التغيرات الحالية في موقف الرفض الأمريكي بأنها تكتيكية وأنها ضئيلة بالصورة التي هي عليها الآن. ذلك أن الولايات المتحدة، بسبب الخطر الذي يتهدد الخطط التي وضعتها لمهاجمة العراق، سمحت بإصدار مجلس الأمن قرارا يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها في الفترة الأخيرة "دون إبطاء" . وهو ما يعني "في الوقت المناسب"، كما فسر ذلك وزير الخارجية الأمريكي بسرعة. ويعني هذا أن الإرهاب الفلسطيني يجب أن ينتهي "حالا"، أما الإرهاب الإسرائيلي الأكثر شراسة بما لا يقاس، ومنذ خمس وثلاثين سنة، فيمكنه أن يأخذ ما يكفيه من وقت. لذلك صعَّدت إسرائيل من هجومها بسرعة، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكية يصرح قائلا: "إنني سعيد بأن أسمع أن رئيس الوزراء يقول إنه سيزيد من سرعة العمليات التي يقوم بها". وهناك قدر من الشك بأن وصول باول إلى إسرائيل أُخِّر من أجل أن يتاح للإسرائيليين "تسريع" عملياتهم بشكل أوسع". لكن هذا لا يمنع من أن يتغير موقف الولايات المتحدة هذا، وسيكون ذلك، مرة أخرى، لأسباب تكتيكية.

كما سمحت الولايات المتحدة لمجلس الأمن أن يصدر قرارا يدعو إلى "أُفق" لإنشاء دولة فلسطينية. لكن هذه الإشارة المستقبلية، التي حازت ثناء كبيرا، لا تصل حتى إلى مستوى جنوب إفريقيا قبل أربعين سنة حين نفَّذ نظام الفصل العنصري فعلا "أُفقَه" لخلق دويلات يديرها السود، وهي دويلات لم تكن تبعد في قانونيتها وقابليتها للحياة كثيرا في الأقل عن الاعتماد الاستعماري الجديد الذي تخططه الولايات المتحدة وإسرائيل الآن للمناطق الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، ظلت الولايات المتحدة مستمرة في "دعم الإرهاب"، إذا استعرنا عبارة الرئيس بوش، وذلك عن طريق مد إسرائيل بوسائل الإرهاب والتدمير، ويشمل ذلك مدَّها بشحنات جديدة من أكثر طائرات الهليكوبتر تقدما تقنيا في ترسانة الأسلحة الأمريكية (روبرت فيسك، جريدة الإندبندنت البريطانية، 7 أبريل). وتمثل هذه التصرفات ردود الفعل النموذجية على الوحشية التي تنفذها دولة تابعة. ومن أجل الاستشهاد على هذا نورد مثالا نموذجيا واحدا، ففي الأيام الأولى للانتفاضة الحالية استخدمت إسرائيل طائرات هليكوبتر من صنع أمريكي لقصف الأهداف المدنية، وهو ما نتج عنه قتل عشرة فلسطينيين وجرح خمسة وثلاثين، وذاك عمل لا يمكن تصنيفه تحت مسمى "الدفاع عن النفس". وكان رد فعل كلينتون على ذلك توقيعُه لاتفاقية تُعَد "أكبر عملية شراء للطائرات المروحية العسكرية قام بها سلاح الجو الإسرائيلي طوال عقد من الزمن" (جريدة هآرتس، 3 أكتوبر، 2001)، بالإضافة إلى شراء قطع غيار لطائرات مروحية من طراز أباتشي الهجومية. وقد ساعدت الصحافة في هذا العمل عن طريق التعتيم على هذه الحقائق برفضها نشر الأخبار عنها. وبعد أسابيع قليلة بدأت إسرائيل باستعمال الطائرات المروحية المصنوعة في الولايات المتحدة في عمليات الاغتيال كذلك. وكان أحد القرارات الأولى لإدارة بوش إرسال طائرات مروحية

من طراز لونجبو longbow إلى إسرائيل، وهي أكثر أدوات القتل المتوفرة شراسة. ولم تتناول الصحف هذه العملية إلا بصورة متوارية في صفحات الاقتصاد.

واتضح حرص واشنطن على "دعم الإرهاب" مرة أخرى في ديسمبر حين استخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الداعي إلى تطبيق خطة ميتشل وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على الحد من مستوى العنف، وهي الخطة التي ينظر إليها، بإجماع الجميع، على أنها أكثر الوسائل فعالية لوقف العنف، وهو ما عارضته إسرائيل وعرقلت الولايات المتحدة تنفيذه كما هو دأبها دائما. وقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد ذلك القرار خلال فترة هدوء استمر ثلاثة أسابيع . وهو ما يعني أنه لم يقتل خلالها إلا جندي إسرائيلي واحد، بالإضافة إلى مقتل واحد وعشرين فلسطينيا منهم أحد عشر طفلا، وستة عشر هجوما نفذتها القوات الإسرائيلية في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية (جراهام يوشر، مجلة Middle East International ،25 يناير، 2002). وقبل عشرة أيام من استخدامها حق النقض ضد قرار مجلس الأمن، قاطعت الولايات المتحدة، مؤتمرا عالميا في جنيف . وهو ما يعني عرقلته . وكان هذا المؤتمر قد أصدر قرارا، مرة أخرى، يقضي بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على المناطق المحتلة، ويعني هذا أن كل ما تقوم به الولايات المتحدة وإسرائيل تقريبا هو "مخالفة خطيرة" [لهذه الاتفاقية]؛ أي أنه، بكلمات أبسط، "جريمة حرب". وقد أعلن المؤتمر صراحة أن المستعمرات الإسرائيلية التي تمولها الولايات المتحدة غير قانونية، وأدان عمليات "القتل المتعمد، والتعذيب، والتهجير غير القانوني، والحرمان المتعمد من الحق في محاكمة عادلة وعادية، والتدمير المتعمد الهائل للممتلكات والاستيلاء عليها. . . التي تنفذ بطريقة غير قانونية ومتعمدة". ولما كانت الولايات المتحدة أحد الموقعين الأصليين على الاتفاقية فإنها ملزمة بموجبها أن

تحاكِم أولئك المسؤولين عن مثل هذه الجرائم، وهو ما يشمل الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أيضا. وكما هي العادة فقد قابلت الصحافة كل هذا بالصمت.

ولم تتخل الولايات المتحدة إلى الآن عن اعترافها الرسمي بصلاحية انطباق معاهدات جنيف على المناطق المحتلة، أو عن شجبها لمخالفات إسرائيل لهذه الاتفاقيات بوصفها "القوة المحتلة" (وهو ما أكده جورج بوش الأب حين كان مندوبا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة). وقد كرر مجلس الأمن في أكتوبر 2000 تأكيد الإجماع على هذه المسألة، "داعيا إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، إلى الالتزام بصورة دقيقة بواجباتها التي تحددها اتفاقية جنيف الرابعة". وصوّت على هذا القرار بأغلبية أربعة عشر صوتا ضد لا شيء. وقد امتنعت إدارة كلينتون عن التصويت، وربما كان ذلك لعدم رغبتها في التصويت ضد أحد المبادئ الرئيسة للقانون الإنساني العالمي، خاصة في ضوء الظروف التي شرِّع فيها: وهي تجريم النازية بصورة رسمية. ثم أودع هذا بسرعة في ثُقْب الذاكرة، وهو ما يعني إسهاما آخر في "دعم الإرهاب".

وحتى يمكن السماح بمناقشة مثل هذه الأمور بصورة علنية، وحتى يسمح بفهم المقتضيات الناتجة عنها، فإن من العبث أن ينادي أحد بـ "بانخراط الولايات المتحدة في عملية السلام"، ومن الواضح أن مستقبل السعي من أجل إجراءات بناءة في هذا السبيل سوف يبقى كالحا.

*نشر هذا المقال في مجلة Z في 2002/4/11م
ونشرت ترجمتُه في جريدة الحياة، 1423/2/6هـ/

2002/4/19م.

الجَزَرة أوّلا، ثم العصا: فيما وراء المذبحة في فلسطين*

نورمان فينكلشتاين

احتلت إسرائيل خلال حرب يونيو 1967 الضفة الغربية وغزة، مكملةً بذلك الاحتلال الصهيوني لكامل فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني. وفي أعقاب كارثة تلك الحرب، تداولت الأمم المتحدة بعضَ التصورات لحل النزاع العربي الإسرائيلي. وفي الجلسة الاستثنائية الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت بعد كارثة الحرب مباشرة، كان هناك "ما يكاد يكون إجماعا" على "انسحاب القوات المسلحة من المناطق التابعة للدول العربية المجاورة التي احتُلت في الحرب الأخيرة" ذلك أن "الجميع يتفقون على أنه يجب عدم الاستيلاء على أي أراض عن طريق الغزو العسكري". (يوثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، ملخِّصا النقاشَ الذي دار في الجمعية العامة للأمم المتحدة). وفي مداولات مجلس الأمن التالية ضمِّن الطلبُ نفسه الداعي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية تبعا لمبدأ "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب" في قرار الأمم المتحدة رقم 242 ، بالإضافة إلى الدعوة لاحترام سيادة "كل دول المنطقة" على أراضيها. وتستنتج إحدى الدراسات التي أنجزتْها وزارةُ الخارجية الأمريكية ولم تُرفع عنها السرية إلى الآن، أن

الولايات المتحدة أيدت عبارة "عدم الجواز" في قرار 242، تاركة الاحتمال مفتوحا للقيام ببعض التعديلات "الطفيفة" و"المتبادلة" في الحدود.
(Nina J. Noring and Walter B. Smith II, "The Withdrawal Clause in UN Security Council Resolution 242 of 1967)
("عبارة الانسحاب في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم 242 لعام 1967"). وكان موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، حذَّر مجلس الوزراء الإسرائيلي من تبني قرار 242 لأنه "يعني الانسحاب إلى حدود 4 يونيو، ولأننا على خلاف مع مجلس الأمن حول هذا القرار".

ومنذ أواسط السبعينيات تَبنى تعديلٌ للقرار رقم 242 من أجل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الدعوةَ إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة بمجرد انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل يونيو 1967. وباستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل (بالإضافة إلى إحدى الدول التابعة للولايات المتحدة أحيانا) كان هناك إجماع دولي طوال ربع القرن الماضي على معادلة: الانسحاب الكامل/ الاعتراف الكامل، أو ما سمي بالحل "ذي الدولتين". وصوتت الولايات المتحدة وحدها ضد قرارات مجلس الأمن الدولي في 1976 و 1980 التي تدعو إلى الحل الذي يضمن إنشاء دولتين، وهو الحل الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المحادَّة لإسرائيل. وأصدرت الجمعية العامة في ديسمبر 1989 قرارا مشابها وكانت حصيلة التصويت عليه 153 ضد 3 (ولم يمتنع أحد عن التصويت)، وتعود هذه الأصوات الثلاثة السلبية إلى إسرائيل والولايات المتحدة وجمهورية الدومينيك.

ومنذ 1967 عارضت إسرائيل باطراد الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة، مكتفية بدلا من ذلك بتقديم حل للفلسطينيين يشبه نظام البانتوستونات في جنوب إفريقيا. ونظرا لقبول منظمة التحرير للإجماع الدولي فإنه لا يمكن تجاهلها ووصفها

بأنها "تتبنى سياسة الرفض"، لذلك تَعاظَم الضغط على إسرائيل لكي تقبل بالحل "ذي الدولتين". وتبعا لذلك غزت إسرائيل في الأول من يونيو 1982 لبنان، حيث المركزُ الرئيس لمنظمة التحرير، وكان غرضها من ذلك حماية إسرائيل مما أسماه أحد المحللين الإسرائيليين بـ"هجوم السلام" الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية" (Avner Yaniv, *Dilemmas of Security* ، "مآزق الأمن").

وفي ديسمبر 1987 قام الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة بما يمكن تصنيفه أساسا بأنه ثورة مدنية (الانتفاضة) ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتمكن القمع الإسرائيلي الوحشي (أي القتل من غير محاكمة، والاعتقال الجماعي، وهدم المساكن، والتعذيب العشوائي، والنفي، وغير ذلك) من القضاء على الانتفاضة في النهاية. ثم تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى هزيمة الانتفاضة إلى مزيد من سوء الحظ نتيجة لتحطيم العراق وتهاوي الاتحاد السوفيتي ووقف التمويل من دول الخليج. وانتهزت الولايات المتحدة وإسرائيل هذه الفرصة لتجنيد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعاني من الفساد واليأس لكي تعمل وكيلا للقوة الإسرائيلية. وهذا هو المعنى الحقيقي لـ"عملية السلام" التي وقِّعت في أوسلو في سبتمبر 1993: أي إنشاء بانتوستان فلسطيني عن طريق إغراء منظمة التحرير بلوازم القوة والامتيازات.

ولاحظ أحد المعلقين الإسرائيليين المتفاخرين أن "الاحتلال استمر" بعد أُوسلو، "وإن يكن عن طريق التحكم عن بُعد، وبموافقة الشعب الفلسطيني، ممثَّلين ‘بممثِّلهم الوحيد’، أي منظمة التحرير". ومرة أخرى: "لا حاجة للقول بأن ‘التعاون’ قام على علاقات القوة الحالية التي لا تزيد عن كونها هيمنة إسرائيلية كاملة بشكل موارَب، وأن حكم الفلسطينيين لأنفسهم ليس إلا تسمية مواربة لعملية تقطيع المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات" (Meron Benvenisti, *Intimate Enemies* ، "الأعداء المقرَّبون").

وبعد سبع سنين من المحادثات المتقطعة وسلسلة من الاتفاقيات الجديدة التي مكَّنت من سلب ما حصل عليه الفلسطينيون من الفتات المتساقط من مائدة السيد في أوسلو (حيث تضاعف عدد المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، في تلك الأثناء)، أزفت لحظة الحقيقة في كامب ديفيد في يوليو 2000. إذ قدَّم كلينتون وباراك إلى عرفات إنذارا نهائيا يقضي إما بأن يقبل رسميا بوضع يشبه البانتوستان أو أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن انهيار "عملية السلام". وكما حدث، رفض عرفات هذا الإنذار. وبخلاف الخرافة التي أشاعها باراك وكلينتون، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المُطيعة، فالواقع أن "باراك قدَّم شكلا براقا من السيادة للفلسطينيين" كما لاحظ أحد المستشارين الخاصين في وزارة الخارجية البريطانية، "في حين أنه يُقصد منه إدامة خضوع الفلسطينيين" (The Guardian, 10 April, 2002 ، وللاطلاع على تفصيلات هذا الموضوع والخلفية النقدية له، انظر كتاب The New Intifada "الانتفاضة الجديدة"، الذي حرره Roane Carey).

انظر في هذا الشأن إلى ردّ فعل إسرائيل على خطة السلام التي اقترحتها المملكة العربية السعودية مؤخرا. فقد لاحظ أحد المحللين الإسرائيليين في مقال كتبه في جريدة هآرتس الإسرائيلية أن الخطة السعودية "مماثلة بشكل يدعو إلى الدهشة لما يزعم باراك أنه اقترحه قبل سنتين". فلو كانت إسرائيل تنوي حقيقة أن تنسحب انسحابا كاملا في مقابل العلاقات الطبيعية مع العالم العربي، لكان المنتظر أن تقابِل هذه الخطة وإجماعَ العرب على تبنيها في مؤتمر القمة بفرح عارم. لكن الواقع أن الخطة قوبلت في إسرائيل بصمت مطبق. (Aviv Lavie, 5 April 2002). ومع ذلك فإن كَذِب كلينتون وباراك المتمثل في أن الفلسطينيين رفضوا في كامب ديفيد عرضا إسرائيليا سخيا جدا يوفر غطاء أخلاقيا ضروريا لأنواع العنف التي وقعت بعد ذلك.

وبعد أن فشلت إسرائيل في سياسة الجزرة لجأت الآن إلى العصا الغليظة. لكن إسرائيل يلزمها لإنجاز ذلك أن يتوفر لها شرطان قبل أن تستخدم تفوقها العسكري الضارب، وهما: "ضوء أخضر" من الولايات المتحدة الأمريكية، وذريعة كافية. وكانت مجموعة المعلومات التابعة لمجلة "جين" Jane الموثوقة أوردت في صيف عام 2000 تقريرا مفاده أن إسرائيل أنجزت خطة للقيام بغزو كاسح ودموي للمناطق المحتلة. لكن الولايات المتحدة اعترضت على تلك الخطة كما أعلنت أوروبا عن معارضتها لها بشكل صريح. لكن الولايات المتحدة وافقت عليها بعد الحادي عشر من سبتمبر. بل الواقع أن هدف شارون القاضي بسحق الفلسطينيين يتلاءم ملاءمة أساسية مع قصد الإدارة الأمريكية المتمثل في استغلال فاجعة الهجوم على برجي التجارة الدولية الذي يهدف للقضاء على آخر بقايا المقاومة العربية ضد الهيمنة الأمريكية الكاملة. وقد برهن الفلسطينيون عبر بذلهم أقصى ما يملكون من الإرادة وعلى الرغم من فساد قيادتهم الذي لا يضاهى على أنهم أكثر العرب تصميما وأكثرهم عنادا من حيث القوة الشعبية. وسوف ينجم عن إخضاعهم ضربة سيكولوجية ماحقة تجتاح المنطقة كلها.

وبتوفير الولايات المتحدة ضوءا أخضر فإن ما تحتاج إليه إسرائيل الآن هو الذريعة. وكما هو المتوقع فقد لجأت إلى تصعيد عمليات اغتيال القادة الفلسطينيين في كل مرة تتوقف فيها الهجمات الانتحارية الفلسطينية. فقد لاحظ شولاميت آلوني من حزب ميريتس أنه "في أعقاب هدم المنازل في رفح والقدس، استمر الفلسطينيون بضبط النفس". ويضيف "إن شارون ووزير جيشه، فيما يبدو أنه تعبير عن خوفهما من العودة إلى طاولة المفاوضات، قررا أن يقوما بشيء، ثم اغتالا [القائد الفلسطيني] رائد الكرمي. وكانا يعرفان أنه لا بد أن يرد الفلسطينيون على هذا الاغتيال، وأننا سوف ندفع ثمنا له من دماء مواطنينا". (Yediot Aharonot, 18, January 2002).

والواقع أن إسرائيل كانت تتمنى بكل حرقة مثل هذا الرد الدموي. وبمجرد أن تجاوزت الهجمات الانتحارية الفلسطينية الحد المرغوب فيه، صار بإمكان شارون أن يعلن الحرب ويبدأ بإبادة المواطنين الفلسطينيين الذين كان أغالبهم من المدنيين.

إن الأعمى باختياره فقط هو الذي تفوت عليه ملاحظة أن غزو إسرائيل الحالي للضفة الغربية ليس إلا تكرارا أمينا لغزوها للبنان في يونيو 1982. فللقضاء على هدف الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل . أي "هجوم السلام" الذي كانت تقوم به منظمة التحرير . خططت إسرائيل في أغسطس 1981 لغزو لبنان. ومن أجل أن تبدأ إسرائيل الهجوم فإنها كانت بحاجة إلى ضوء أخضر من إدارة الرئيس ريجان وإلى ذريعة. ومما أصاب إسرائيل بالغمّ، وعلى الرغم من محاولاتها المتكررة لإثارة الفلسطينيين، عدم نجاحها في جعل الفلسطينيين يقومون بشن الغارات على حدودها الشمالية. لذلك صعَّدت من هجماتها الجوية على جنوب لبنان خاصة بعد هجوم دموي أسفر عن قتل مائتي مدني (ومن ضمن أولئك ستين من نزلاء أحد المستشفيات للأطفال الفلسطينيين)، وقامت منظمة التحرير بالثأر لهذه المذابح وهو ما نتج عنه مقتل جندي إسرائيلي واحد. ولما حصلت إسرائيل أخيرا على الذريعة وعلى الضوء الأخضر الذي كان في طريقه إليها من إدارة ريجان بدأت غزوها للبنان. وأخذت في تقتيل المدنيين العزل، مستعملة الشعار نفسه المتمثل في "اجتثاث جذور الإرهاب الفلسطيني"، وكانت حصيلة ذلك مقتل 20000 من الفلسطينيين واللبنانيين، وكانوا جميعهم تقريبا من المدنيين.

والمشكلة مع إدارة الرئيس بوش، كما يكرِّر لنا القول، أنها لم تتدخل بشكل كاف في معالجة شؤون الشرق الأوسط، وهو فراغ ديبلوماسي يُفترض أن تملأه زيارة كولن بول [وزير الخارجية الأمريكي]. لكن من الذي أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل لكي

ترتكب هذه المجازر؟ ومن مد إسرائيل بطائرات F-16 ومروحيات الأباتشي؟ ومن استعمل حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التي تدعو لإرسال مراقبين دوليين للإشراف على الحد من العنف. ثم من هو الذي عمل على عرقلة الاقتراح الذي تقدم به أكبر مسؤول لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ماري روبنسون، لمجرد إرسال فريق لتقصي الحقائق إلى المناطق الفلسطينية؟ (IPS, 3 April 2002).

ولك الآن أن تتأمل المشهد المتصور التالي. "أ" و"ب" يقفان متَّهَمَين بجريمة قتل. ويوضِّح الدليلُ أن "أ" وفّر لـ "ب" السلاحَ الذي نفِّذت به الجريمة، وأعطى "أ" "ب" إشارةَ "أن الوضع ملائم"، وأن "أ" منَع المتفرجين من الاستجابة لاستغاثات الضحية. فهل يمكن، في مثل هذه الحال، أن يَصدُر الحكم بأن "أ" لم يشترك في الجريمة بشكل كاف أم أن "أ" مدان بشكل مساو لـ "ب" في ارتكاب الجريمة؟

وللقضاء على المقاومة الفلسطينية حثَّ ضابطٌ إسرائيلي كبير الجيشَ في بداية هذه السنة على "وجوب تحليل دروس . . . الكيفية التي حارب بها الجيش الألماني داخل الجيتو في مدينة وارسو ومعرفتها معرفة دقيقة والعمل بها" (جريدة هآرتس الإسرائيلية Haaretz, 25 January 2002, 1 February 2002). وكما يبدو من المذابح الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية . وهي المذابح التي استهدفت سيارات الإسعاف الفلسطينية والأطباء والممرضين، واستهدفت الصحفيين، وقتل الأطفال الفلسطينيين "للمتعة for sport" (كريس هيجيز، المراسل الأول في مكتب جريدة نيويورك تايمز الأمريكية في القاهرة)، وتجميع الناس، وغلِّ أيدي كل الفلسطينيين الذكور فيما بين سن الخامسة عشرة وسن الخمسين ووضع العصائب على عيونهم، وإلصاق أرقام على أيديهم، والتعذيب العشوائي للمحتجَزين الفلسطينيين، ومنع الطعام والماء والكهرباء والمساعدات الطبية عن المواطنين الفلسطينيين المدنيين، والغارات الجوية غير محددة

الأهداف على الأحياء الفلسطينية، واستعمال المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية، وهدم البيوت الفلسطينية فيما يقبع سكانها داخلها . يبدو من هذا كله أن الجيش أخذ بنصيحة هذا الضابط. وفي محاولته لوصف كل أنواع الانتقادات بأنها مدفوعة بالعداء للسامية قام إيلي ويزل Elie Wiesel . المتحدثُ الرسمي باسم صناعة المحرقة . بمد إسرائيل بدعم غير مشروط، مؤكدا على "الألم والحزن العظيمين" اللذين عانى منهما الجيش الهائج (Reuters, 11 April; CNN, 14 April).

وفي ذلك الوقت نفسه استخدم خوزيه ساراماغو، الكاتب البرتغالي الحائز على جائزة نوبل للآداب "روحَ أوشوتس [معسكر الاعتقال الذي كانت توجد فيه الأفران الألمانية لحرق اليهود]) في وصفه للفظائع التي ترتكبها إسرائيل، في ما يعلن أحد البرلمانيين البلجيكيين أن إسرائيل "تحوِّل الضفةَ الغربية إلى معسكرات اعتقال جماعي" (The Observer, 7 April 2002). ويحتج الإسرائيليون عبر الطيف السياسي بغضب على مثل هذه المقارنات. إلا أنه إن كان الإسرائيليون لا يريدون إن يُتَّهموا بأنهم نازيون فيجب عليهم ببساطة أن يتوقفوا عن التصرف كالنازيين.

*نشر هذا المقال في موقع مجلة Z الالكتروني بتاريخ 2002/4/14. ونشرت ترجمته في جريدة الحياة ، 2002/4/25م.

والكاتب كما هو معروف مؤلِّف الكتاب ذائع الصيت "صناعة المحرقة" الذي ترجم إلى ست عشرة لغة، منها العربية.

نحو ضمير أشمل*

هوارد زن

[تمثل المحرقة التي تعرض لها اليهود في ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية Holocaust معضلة للمثقفين العرب. إذ تسيطر على رؤية كثير منهم المآسي التي تعرض لها الفلسطينيون والعرب الآخرون على أيدي الدولة العبرية في فلسطين وخارجها. ويرون أن اليهود استخدموا المحرقة وسيلة لتسويغ احتلالهم لفلسطين وطرد العرب منها. لهذا يَسعَد كثير من هؤلاء المثقفين بأن يرى أي مثقف غربي يحاول التشكيك في وقوع المحرقة أو التقليل من شأنها. كما يلجأ بعض هؤلاء المثقفين إلى تصديق وقوع تلك المحرقة لكي لا يقعون تحت طائلة الاتهام بمعاداة السامية، وهي ما يعني قول أية كلمة لا يرضى عنها اليهود.

ومن الظواهر التي يحاول بعض المثقفين العرب إبرازها أن اليهود خصوصا في الولايات المتحدة يستغلون هذه المأساة استغلالا متطرفا حتى إنها أصبحت أداة لإسكات أي صوت ينتقد إسرائيل.

ومما يجب الانتباه له أن بعض المثقفين والمفكرين في أمريكا كان لهم دور بارز في محاولة الاستغلال المتطرف للمحرقة من أجل وضع التجربة اليهودية فوق التجارب المؤلمة التي مر بها الإنسان وما يزال يمر بها في أماكن كثيرة من العالم.

وفي هذه المقالة يحاول المؤرخ الأمريكي البارز هاوارد زن Howard Zinn أن ينظر إلى المحرقة في إطار أشمل من الإطار الذي توضع فيه عادة في السياق الأمريكي. ويعد هاوارد زن أحد المفكرين المؤرخين البارزين ومن بين كتبه المتميزة كتابه: A People's History of the United States الذي طبع أكثر من خمس وعشرين مرة

وبيع منه أكثر من أربعمائة ألف نسخة. كما حرر بالاشتراك مع نعوم تشومسكي كتاب: The Pentagon Papers: Critical Essays.
"ملفات البنتاجون: مقالات نقدية"، في سنة 1972م. كما أن له عددا كبيرا من الكتب التاريخية والسياسية والفكرية].

طلبت مني إحدى الجماعات اليهودية، حينما كنت أُدرِّس في جامعة بوسطن قبل سنوات عدة، أن ألقي محاضرة عن المحرقة Holocaust. ولقد ألقيت تلك المحاضرة في تلك الليلة بالفعل، لكنني لم أتحدث فيها عن المحرقة التي حدثت في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعني أنني لم أتحدث عن إبادة ستة ملايين من اليهود. وكان الزمن الذي ألقيت فيه تلك المحاضرة هو أواسط الثمانينيات الميلادية، وهي الفترة التي كانت فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الحكومات [التي يمكن وصفها بأنها] فِرَق من القَتَلة في أمريكا الوسطى، لذلك فقد تحدثت عن إفناء مئات الآلاف من الفلاحين في جواتيمالا والسلفادور، وهم الذين كانوا ضحايا السياسة الأمريكية. وكانت وجهة نظري أنه يجب ألا تحاط ذكرى المحرقة اليهودية بأسلاك شائكة، وهو ما يعني أن تكون هذه الذكرى مقصورة أخلاقيا، ومعزولة عن المذابح الأخرى في التاريخ. وقد بدا لي أنه لا يمكن لتذكر ما حدث لليهود أن يخدم أي غرض مهم إلا إذا نشأ عنه النقمة والغضب والعمل ضد المآسي كلها في كل مكان في العالم.

وبعد أيام قليلة نشرت صحيفة الجامعة رسالة من أحد أعضاء هيئة التدريس الذي كان أحد الحاضرين في محاضرتي تلك . وهو مهاجر يهودي كان قد نزح من أوروبا إلى الإرجنتين، ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعترض في تلك الرسالة بقوة محتجا على توسيعي الدرسَ الأخلاقي [للمحرقة] لكي يتجاوز اليهود في أوروبا في الأربعينيات إلى شعوب أخرى في أنحاء أخرى من العالم في زماننا الحاضر . فالمحرقة [في رأيه] ذكرى مقدسة. وهي حدث فريد، ويجب ألا تقارن بها أية أحداث أخرى. وقد فاقم من غضبه أنني اخترت الكلام عن أشياء أخرى مختلفة، على الرغم من أنني دُعيت [أساسا] للمحاضرة عن المحرقة اليهودية.

وتذكرت هذه التجربة حين قرأت مؤخرا كتابا ألفه بيتر نوفيك، بعنوان: "المحرقة في الحياة الأمريكية" Peter Novick: THE HOLOCAUST IN AMERICAN LIFE . وقد صاغ نوفيك المسألة التي بدأ بها [كتابه] بالسؤال التالي: ما السبب الذي يجعل المحرقة، بعد خمسين سنة من حدوثها، تلعب دورا مركزيا بارزا في الولايات المتحدة . إذ نجد عددا من الشواهد على مركزية هذه القضية في الولايات المتحدة مثل: متحف المحرقة في واشنطن، ومئات البرامج المخصصة لها في المدارس . وهي شواهد يفوق عددها ما كان موجودا في العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثاني؟ ومن المؤكد أن الدافع الرئيسي وراء هذا الاهتمام بذاكرة المحرقة إنما هو ذلك الرعب الذي يجب ألا ينسى. لكن من المهم أن نشير إلى أنه قد نشأت، على هوامش ذلك الاهتمام المركزي الغني عن أي تعزيز، صنعةُ للمذكِّرين الذين يعملون المستحيل لكي تستمر الذكرى حية من أجل أغراضهم الخاصة.

لقد استخدم بعضُ اليهود المحرقةَ وسيلة للمحافظة على هويتهم الفريدة، وهي الهوية التي يرون أنها مهددة نتيجة للتزاوج مع غير اليهود والذوبان في المجتمع

الأمريكي. كما استخدم الصهيونيون المحرقة، منذ حرب 1967، لتسويغ التوسع الإسرائيلي المتزايد في الأراضي الفلسطينية، ولرص صفوف التأييد لإسرائيل المحاصَرة (وهي التي أصبحت محاصَرة أكثر فأكثر، كما توقع بن جوريون، بسبب احتلالها للضفة الغربية). كما استغل بعض السياسيين من غير اليهود المحرقة لكي يحصلوا على تأييد الناخبين اليهود الذين يشكلون مجموعة قليلة العدد لكنها ذات تأثير كبير جدا . ولك أن تلاحظ تلك التصريحات المهيبة التي يطلقها الرؤساء الأمريكيون وهم يعتمرون الطاقية اليهودية لكي يؤكدوا تعاطفهم الحزين [مع ضحايا المحرقة].

وليس من الممكن لي أن أكون مؤرخا لو كنت أعتقد أنه سيَلزم من واجبي المهني أن أكتفي بالرجوع إلى الماضي وعدم الخروج منه، وأن أقصر جهدي على دراسة الأحداث التي وقعت في الأزمان الغابرة وألا أتذكرها إلا بسبب كونها فريدة، وألا أربط بينها وبين الأحداث التي تقع في الزمن الذي أعيش فيه. وكان اعتقادي دائما أنه إن كان يراد أن يكون للمحرقة أي معنى، فإن ذلك يوجب علينا أن نوجه نقمتنا نحو مظاهر الوحشية في زماننا نحن. إذ يجب علينا أن نكفِّر عن سماحنا بحدوث المحرقة بعدم السماح بحدوث المذابح المماثلة الآن . نعم، يجب علينا أن نستغل يوم الغفران Day of Atonement لا للدعاء للأموات بل للعمل من أجل الأحياء، وللعمل من أجل أن ننقذ أولئك الذين يتهددهم الموت عن قريب.

وحين ينكفئ اليهود على أنفسهم لكي يركزوا اهتمامهم على تاريخهم وحده، ثم يشيحون بأنظارهم عن المآسي التي يتعرض لها غيرهم فإنهم، وهي مفارقة مؤلمة، إنما يرتكبون بشكل دقيق ما ارتكبه الآخرون في العالم حين سمح أولئك بحدوث المذابح لليهود. ولقد كانت هناك بعض اللحظات المخزية التي كانت فيها المنظمات اليهودية تعمل جاهدة في الضغط على أعضاء مجلس النواب الأمريكي كي لا يعترف المجلس

بالمحرقة التي تعرض لها الأرمن في سنة 1915م متذرعين بأن هذا الاعتراف سوف يسهم في التقليل من شأن ذكرى المحرقة اليهودية، وهو موقف يعد نقيضا للتوجهات الإنسانية اليهودية. أو حين يتخلى المنفذون لمتحف المحرقة عن فكرة ذكر الإفناء الذي تعرض له الأرمن خضوعا للضغوط التي مارستها الحكومة الإسرائيلية (وكانت تركيا في ذلك الحين هي الحكومة المسلمة الوحيدة التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل). كما وقعت الحادثة الأخرى المماثلة حين رفض إيلي ويزل Elie Wiesel ، رئيس اللجنة التي كوَّنها الرئيس كارتر عن المحرقة، أن يتضمَّن وصف المحرقة إفناء هتلر للملايين من غير اليهود. ويعلل ذلك بأن ذكر الضحايا الآخرين سينشأ عنه، كما يقول ويزل "تزييفُ" للحقيقة باسم "الاهتمام بالنظرة الكلِّية [الإنسانية] المضلِّلة". ويستشهد نوفيك من كلام ويزل بقوله: "إنهم [أي أولئك الضحايا] يسرقون المحرقة منا". ونتيجة لذلك فلم يتضمن متحف المحرقة، إلا ذكرا عابرا لخمسة الملايين أو أكثر من غير اليهود ممن لاقوا حتفهم في المعسكرات النازية. إن بناء سياج حول فرادة المحرقة اليهودية يعني أن نتخلى عن فكرة الوحدة الإنسانية، وأن نتخلى عن فكرة كوننا جميعا شيئا واحدا، بغض النظر عن اللون والجنسية والدين، وأننا جميعا نستحق أن يكون لنا حقوق متساوية في الحياة والحرية والسعي من أجل السعادة. صحيح أن ما حدث لليهود في عهد هتلر فريد في تفاصيله لكنه يشترك في خصائصه الإنسانية مع كثير من الأحداث الأخرى في التاريخ الإنساني، مثل: تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والمذابح التي تعرض لها الأمريكيون الأصليون، والجراحات وحالات الوفاة التي يتعرض لها العمال، وهم ضحايا الروح الرأسمالية التي تقدم الكسب على الحياة الإنسانية.

وفيما كنا نعبِّر، في السنوات الأخيرة، عن احترامنا المتزايد لضحايا المحرقة بوصفها الرمز الأكبر لقسوة الإنسان ضد الإنسان، قمنا، عن طريق الصمت وعدم

الاعتراض، بالمساعدة في حدوث سلسلة لا حد لها من أنواع المآسي. ولم يكن قصف هيروشيما بالقنبلة الذرية ومذبحة ماي لاي My Lai [في فيتنام] إلا الرمزين الأكبرين لتلك المآسي . فهل سمعنا من ويزل والحراس الآخرين على شعلة المحرقة أي تعبير عن الغضب تجاه هذه المذابح؟ وكان كونتي كولين Countee Cullen قد كتب مرة قائلا، في قصيدته التي عنوانها سكوتسبورو Scottsboro:

"إن سكوتسبورو تستحق، أيضا، الأغنية التي قيلت فيها"

"من المؤكد، كما قلت،

أن سوف يبدأ الشعراء بالغناء،

لكنهم لم يثيروا إلى الآن أي بكاء،

فليت شعري ما السبب"

(وذلك بعد الحكم بالموت على مجموعة شباب سكوتسبورو Scottsboro Boys) [وهم تسعة من الأمريكيين السود الذين حوكموا في ولاية ألباما وحكم على ثمانية منهم بالإعدام بتهمة اغتصاب امرأة بيضاء في 1931م]

ولقد ارتُكبت بعض المجازر في راوندا، وحدثت مجاعات في الصومال، وكانت [حكومة الولايات المتحدة] تتفرج على كل ذلك ولا تحرك ساكنا. كما كانت بعض الجماعات تنفذ عمليات واسعة من القتل في أمريكا الوسطى، وكان مواطنو تيمور الشرقية يتعرضون للتشتيت، وكانت [الحكومة الأمريكية] تساعد في ذلك بكل حيوية. [ومن المفارقة] أن الرؤساء الأمريكيين المسيحيين الأتقياء المحافظين على ارتياد الكنيسة، الحريصين على التعبير بإخلاص عن المحرقة التي تعرض لها اليهود، كانوا يعملون، هم أنفسهم، على تزويد منفذي حوادث الإفناء الأخرى بوسائل القتل.

ولا مشاحة في أن هناك بعض المآسي التي يبدو أننا لا نستطيع فعل أي شيء بشأنها. غير أن هناك مأساة واحدة مستمرة وبإمكاننا إيقافها. وقد أشار نوفيك لهذه المأساة، ووصفها الطبيب المتخصص في الأناسة بول فارمر Paul Farmer بالتفصيل في كتابه المتميز الجديد "الالتهابات وعدم المساواة" IFECTIONS AND INQUALITIES . وتتمثل هذه المأساة في وفاة عشرة ملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم، وهم يموتون كل عام بسبب نقص التغذية والأمراض التي يمكن منع حدوثها. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ثلاثة ملايين لقوا حتفهم في السنة الماضية بمرض السل، وهو المرض الذي يمكن منع الإصابة به ويمكن معالجته، كما برهن على ذلك فارمر من خلال عمله الطبي في هاييتي. فنحن نستطيع باقتطاع جزء ضئيل من المخصصات العسكرية في موازنة [الولايات المتحدة] أن نقضي على السل قضاء مبرما.

والدرس المهم من كل ما تقدم ليس أن نقلل من تجربة المحرقة اليهودية، وإنما أن نوسع هذه التجربة. فيعني هذا الدرس لليهود الانتماء المتجدد للتقاليد الإنسانية اليهودية الكلية في مقابل القومية التي تتمحور حول إسرائيل. أو كما يقول نوفيك، العودة مرة أخرى إلى "الضمير الاجتماعي الأشمل الذي كان يميز اليهود الأمريكيين في أثناء فترة شبابي"، وهو ذلك الضمير الأشمل الذي كان يعبِّر عنه في السنوات القليلة الماضية أولئك الإسرائيليون الذين كانوا يحتجون على تعذيب الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة، وأولئك الذين كانوا يتظاهرون ضد غزو لبنان.

أما للآخرين . سواء أكانوا الأرمن أو الأمريكيين الأصليين، أو الأفريقيين أو البوسنيين أو غيرهم . فيعني هذا الدرس الاستفادةَ من تجاربهم التاريخية المؤلمة لا

لتمييز أنفسهم عن الآخرين، بل لخلق تضامن أكبر ضد أصحاب الثروة والقوة، وهم أولئك الذين يعملون على خلق المآسي المعاصرة ويساعدون في بقائها.

وربما أفادت تجربة المحرقة في خدمة هدف قوي جدا إن استطاعت أن تؤدي بنا إلى التفكير في العالم اليوم كما لو أنه ألمانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية . حيث يلقى ملايين البشر حتفهم، فيما تتصرف بقية العالم إلى ما اعتادت القيام به يوميا بخضوع تام. إنها لفكرة مفزعة أن يكون النازيون، المهزومون، منتصرين اليوم: فاليوم ألمانيا، وغدا العالم كله. وسوف يكون ذلك هو المصير المنتظر إن لم نتحرر من الاستكانة والخضوع.

* نشرت مجلة Z هذه المقالة في 10 أكتوبر 1999م. ونشرت الترجمة في جريدة الحياة، العدد 13412 في 1420/8/19هـ /1999/11/27.

مواقف الأقطار العربية من اليهود وإسرائيل*

نعوم تشومسكي

[من المعروف عن اللساني الأمريكي الشهير والناقد الاجتماعي والسياسي نعوم تشومسكي أنه يقضي عشرين ساعة في الأسبوع في كتابة ردود على الرسائل التي يوجهها إليه الناس من مختلف الفئات، عن مختلف المواضيع. والموضوع الذي أترجمه هنا هو رد كتبه تشومسكي إجابة عن رسالة يطلب مرسلها رأي تشومسكي فيما يراه هذا المرسل من عداء للسامية ولإسرائيل في العالم العربي، خاصة في مصر. وقد نشرت إجابة تشومسكي في موقع خاص بالإجابات التي يكتبها عن الرسائل التي ترد إليه ضمن موقع مجلة Z المعروفة]

لا يماري أحد أن هناك عداء للسامية في كثير من المحافل في مصر، وهو عداء سافر في بعض الأحيان، ومن الصحيح أيضا أن "القادة العرب يقولون شيئا عن موضوع ما [حين يتكلمون] بالإنجليزية ثم يناقضونه حين يتكلمون باللغة العربية"، وهو ما يماثل ما يفعله القادة والكتّاب اليهود تماما. ونظير ذلك في الأقطار التي ليس فيها "لغات سرِّية" هو الفرق المدهش الذي نجده غالبا بين التصريحات العلنية والوثائق الداخلية [السرية]. ومن أمثلة ذلك، أن الحكومة العمالية الإسرائيلية وواشنطن تمتدحان اتفاقيات أوسلو الثانية التي وقعت في سبتمبر 1995 وتصفانها بأنها خطوة كبرى نحو السلام قدمت إسرائيل في سبيلها تضحيات نبيلة، لكنني لا أتذكر أنني قرأت في الصحافة [الإسرائيلية] المكتوبة بالإنجليزية أن الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان علق [بمناسبة توقيع هذه الاتفاقيات] بابتهاج قائلا: "إننا وطئنا الفلسطينيين" [والكلمة التي

استعملها وايزمان هي screwed وهي كلمة بذيئة لا يمكن نشرها في مثل هذا المقام]، أو إجابة إيهود باراك، وزير الخارجية الإسرائيلي العمالي في ذلك الحين وزعيم حزب العمل الآن [ورئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي]، حين سألته الصحافة المكتوبة بالعبرية عن كيف يتوقع أن يقبل الفلسطينيون هذه الوثيقة التي تمثل استسلاما فعليا، إذ قال ببساطة: "إننا نحن الذين نمتلك القوة"(1). وبشكل مماثل فمن غير المحتمل أن نقرأ في صحيفة نيويورك تايمز نصيحةَ مراسلها في الشرق الأوسط، توماس فريدمان، لإسرائيل بمناسبة حصوله على جائزة بوليتزر (للمرة الثانية) التي مؤداها إنه يجب على إسرائيل [ألا] تعامل الفلسطينيين بالكيفية نفسها التي تعامل بها جنوب لبنان (الذي يسيطر عليه جيش إرهابي عميل تحت توجيه القوات الإسرائيلية الأكثر ارتكابا لأعمال القتل، مع قدر واسع من التعذيب، الخ)، إذ ينبغي على إسرائيل أن تمنح الفلسطينيين شيئا ما، ذلك "أنك إذا أعطيت أحمد مقعدا في حافلة فمن المحتمل أن يتنازل عن بعض مطالِبه" [أي إذا اعترفت إسرائيل ببعض الحقوق للفلسطينيين]؛ حاول الآن أن تستعمل [اسم] "سامبو" [للدلالة على السود]، أو "يانكل" [للدلالة على اليهود] بدلا من أحمد، وحاول أن توجه هذا القول بوصفه نصيحة لسوريا بدلا من [كونه نصيحة] لإسرائيل. أيمكن لقائل هذه العبارات [عندئذ] أن يُرقّى فورا إلى وظيفة كبير المراسلين الدبلوماسيين [لجريدة نيويورك تايمز] وأن يوصف بأنه شخص عظيم؟ وقد نشرت عبارات فريدمان في الصحافة العبرية الكبرى، لكنها، على حد علمي، لم تنشر هنا [في الولايات المتحدة] إلا فيما كتبته أنا في مجلة Z ، حينذاك، وفي بعض الكتب [التي ألفتُها] فيما بعد. لذلك فإن هذه العبارات التي تتصف بأنها سرية في نهاية الأمر، تشبه الأمثلة التي أشرتَ إليها في اللغة السرية للعالم العربي (وهي العبارات التي يحتمل أن تُفضَح [فيما يُكتب عنها] في الغرب، وذلك لأسباب تتعلق بالصراع السياسي المبدئي).

لكن ينبغي أن نضيف أن العنصرية ضد العرب تصل إلى حدود متطرفة جدا حتى إنه ليصعب في كثير من الأحيان إخفاؤها، ذلك أنها لا يمكن أن تلاحَظ؛ فهي تشبه الهواء الذي نتنفسه. ومن ذلك أن "بطلا علمانيا" غربيا مثل إرفن هاو Irvin Howe يقابَل بثناء كبير بسبب دعوته الحارة لإسرائيل أن تنقل المستوطنين [اليهود] إلى "منطقة الجليل قليلة السكان" - وتوصف [هذه المنطقة] بأنها قليلة السكان لأنه يسكنها عدد كبير من المواطنين العرب وقليل من اليهود. ويؤخذ هذا على أنه دليل على مدى انتمائه [أي هاو] لمعسكر الداعين المخلصين لسلام عادل. وهنا مرة أخرى، حاول أن تقوم بتجربة كالتالي: افترض أن أحدا جهر بالدعوة إلى زيادة عدد السكان البيض المسيحيين في "مدينة نيويورك قليلة السكان"، التي يسكنها عدد كبير من اليهود والسود. وهناك حالات أكثر تطرفا؛ وكنت أوردت أمثلة لها في كتابي "الأوهام الضرورية". ولم تُحدث هذه الأمثلة أي أثر، وذلك بسبب العنصرية المتطرفة [التي تتسم بها] ثقافة المفكرين، ويحتمل أن يكون العرب الأهدافَ "الشرعية" النهائية [لهذه العنصرية].

وإذا ما عدنا إلى [مثال] مصر، فإن عداء السامية موجود على المستويات كلها، إلى جانب وجود ترحيب حار باليهود. ومن أمثلة ذلك أنني كثيرا ما أدعى إلى الكتابة في جريدة الأهرام (الصحيفة الرئيسة [في مصر]، وهي تمثل وجهة نظر الحكومة نظريا لكنها أقرب ما تكون إلى الاستقلال)، وأنا أستجيب لهذه الدعوة فأكتب فيها، في بعض الأحيان (كما أفعل بالنسبة لإسرائيل، بالمناسبة). ولا يمثل هذا استثناء. ومن المؤكد أن من المفيد البحث في عداء المصريين للسامية، وفي بعض الظواهر الأخرى في الثقافة المصرية، ومن ذلك مثلا، ازدراء المصريين الكبير للعرب (ويصنف المصريون عموما أنفسَهم بأنهم ليسوا عربا، وأنهم ورثة حضارة أرقى وأقدم من الحضارة التي أسسها الفاتحون العرب البدو قبل 1300 سنة)؛ ويتمظهر هذا الازدراء في مظاهر عديدة، في الوقت الحاضر. أما علاقة مصر بإسرائيل فإن

المواقف الحالية تتغذى جزئيا من غير شك على التاريخ الماضي القريب، كما يراه المصريون. أو شيء شبيه بهذا.

ففي أثناء الفترة التي كان فيها سكان الشرق الأوسط (وهذا يشمل مصر) يكافحون من أجل التحرر من السيطرة الغربية التي كان تاريخها يتصف بالتقتيل والاستغلال أُسس جيب دخيل جديد في قلبه، أي في المشرق العربي، وهو ما أدى إلى عزل عرب شمال إفريقيا عن عرب غربي آسيا. وقد أنجز هذا نتيجة للتدخل المباشر للقوى الاستعمارية الغربية التي كان سكان المنطقة يحاولون التحرر منها. وكان مصير السكان الأصليين في أثناء عملية الاحتلال التي قام بها المستوطنون الأوروبيون [أي الإسرائيليين] التشريد والتهميش. وقد اتُخذ تعرض المستوطنين الأوروبيين للمعاملة الوحشية الفظة في أوروبا ذريعة للمطالبة بأن يعوض الفلسطينيون هؤلاء المستوطنين عن ذلك بالتخلي لهم عن وطنهم؛ ولم يقترح أحد [في ذلك الوقت] إنشاء دولة يهودية في بافاريا أو نيويورك (حيث توجد أعداد كبيرة من اليهود، بل إنهم كانوا يكوِّنون أغلبية كبيرة في بعض المناطق)؛ فقد أرغم الفلسطينيون على أن يدفعوا ثمن الجرائم التي ارتكبها الأوروبيون ضد اليهود، وهو التدبير الذي يبدو أقل عدلا في نظر كثير من سكان المنطقة. وقد قامت الدولة اليهودية الجديدة بتحويل مواطنيها العرب إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وذلك بسن قوانين تمييزية شرسة جدا ضدهم وبممارسات يمكن أن تصنف بأنها تمثل أبلغ مستويات الشناعة في أية ديموقراطية غربية؛ ولك أن تتخيل رد الفعل هنا [في الولايات المتحدة] لو أن 92% من الأراضي وضعت تحت تحكُّم منظمة هدفها العمل من أجل مصلحة المواطنين الذين ينتمون إلى "العرق الأبيض المسيحي، أو الطائفة الدينية المسيحية البيضاء، أو الأصل المسيحي الأبيض)، وهو ما يعني أنها تستثني اليهود والسود وغيرهم من امتلاك الأراضي. كما اتسمت الدولة التي تأسست حديثا [أي إسرائيل] بالعنف والتوسع إلى ما

وراء حدودها. فقد قامت على الفور بالتوسع بطرق غير مشروعة إلى المناطق منزوعة السلاح، وطردت بالقوة آلافا من البدو، ونفذت عمليات هجومية إرهابية شنيعة ضد القرى التي لم يتهم أحدٌ سكانَها بالمشاركة في أي عمل ضد إسرائيل. ثم انساقت إلى غزو مصر متعاونة مع السيدين الاستعماريين التقليديين (بريطانيا وفرنسا)، وهو ما عملته بالتعاون مع الولايات المتحدة بعد عقد من السنين من ذلك. ثم رفضت العرض الذي تقدمت به مصر لحل القضية حلا شاملا في سنة 1971م، وهو ما وافقت عليه جزئيا بعد أن أسهمت حرب 1973م في كسر شعورها بالانتصار والغلبة. لكن الغرض من الاتفاقية الأخيرة (اتفاقية كامب ديفيد) التي لعبت فيها الولايات المتحدة دور الوسيط، لم يكن إلا إخراج مصر من الصراع، وهو ما أطلق يد إسرائيل لتضم المناطق المحتلة وتغزو لبنان، وهو ما قامت به مباشرة بمعونة ضخمة من الولايات المتحدة. كما غزت لبنان مرة أخرى بعد ذلك بفترة قصيرة، وقتلت عشرين ألفا من اللبنانيين ودمرت مناطق واسعة من لبنان في أثناء ذلك. إلى غير ذلك حتى الوقت الحاضر. ولا يعد ما قدمتُه هنا إلا مثالا بسيطا بالطبع، وهو ما يترك عددا أكبر من التفاعلات المعقدة التي حدثت في أثناء ذلك: فأنا لا أعرض هنا إلا الخطوط العامة للصورة لغرض التأمل، ولست أكتب تاريخا.

أما العداء للسامية والأشكال الأخرى من العنصرية فيجب على الدوام أن تُفضح وتستنكر. وأن تفهم.

أما أسئلتك [الأخرى] فيستحيل أن نضع "حدًّا" للدرجة التي نستطيع عندها أن نقرر ما إن كان "عداء السامية في العالم العربي إنما كان نتيجة للسياسات الإسرائيلية"، وذلك مثلما أن من المستحيل أن نعيِّن حدا للأسباب المختلفة للعنصرية المتفشية ضد العرب هنا [في الولايات المتحدة] وفي إسرائيل. فنحن بإمكاننا أن نناقش العوامل [التي تؤدي إليها] ويمكننا أن نبحث عن الطرق التي تساعد على التخفيف منها.

وأنت تسأل عن إن كان تأييد الأقطار العربية الكبرى للحل السلمي (ليس منذ عقدين بل منذ 1971) يخفي "الأهداف الشريرة نفسها التي تتبناها الجماعات التي تنتمي إلى الآراء اليمينية المتطرفة، أي تدمير إسرائيل على المدى البعيد؟" وهذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه بصيغته هذه. فأنا لا أشك أن كثيرا من المكسيكيين يودون تدمير أمريكا في نهاية المطاف . فهي [الولايات المتحدة] تجثم فوق أكثر من ثلث مساحة المكسيك، وهي المساحة التي سلبتها باستخدام العنف. وهذا الأمر نفسه مع فرنسا وألمانيا. وربما يصعب على المرء أن يجد منطقة من العالم لا يوجد فيها بعض المطالب لتحرير بعض المناطق التي توصف بأنها محتلة أو بعض العداوات والمطالب الغريبة الأخرى. وقد تطور ببطء نوع من النظام الدولي من أجل العمل على معالجة هذه المشكلات، وهو ما نتج عنه القضاء على بعض أسوأ الجروح الدامية [أكثر مناطق النزاع خطرا]. ويضمن رفض الولايات المتحدة وإسرائيل (من جانب واحد تقريبا) الحل السياسي [لهذه المشكلة] منذ 1971، وخطتُهما التي تهدف إلى إنشاء كيانات صغيرة معزولة بعضها عن بعض على شكل "بانتوستانات"، منذ [مؤتمر] مدريد و[اتفاقيات] أوسلو، استمرارَ نزيف هذه الجروح، أو ما هو أسوأ من ذلك. وينبغي أن تتذكر أنه على النقيض مما تحاول الإيحاءَ به الدعايةُ الحالية [الأمريكية والإسرائيلية] التي يقصد منها الثناء على الذات، فإن هذه الخطط لم يضعها نتنياهو السيئ: إذ هي من وضع الولايات المتحدة والتحالف المكوَّن من حزب العمل وحزب ميريتس [الحزبان الإسرائيليان اللذان يوصفان بالاعتدال]، وهي الخطط التي تنفذ الآن ويوسعها نتنياهو وحزب الليكود [كان هذا قبل هزيمة حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة].

وتسأل: "إنه حتى إن كان القادة العرب يؤيدون السلام بنية صادقة، ألا يمكن لعداء السامية المتفشي وانتشار الأصولية أن يحد من قدرة القادة العرب الذين يريدون السلام؟"

إنني لا أرى أن هذه هي الطريقة الملائمة لصياغة هذا السؤال، وهو ما يشبه عدم ملاءمة السؤال عما إن كانت العنصرية المتطرفة ضد العرب في إسرائيل ونمو الأصولية [اليهودية] "يضعفان من قدرة القادة اليهود الذين يريدون السلام" (إن كان من الممكن أن نجد أحدا [من هؤلاء تصدق عليه هذه الصفة]، حيث يعني "السلام" شيئا مختلفا عن خطة سلام البانتوستانات). فالطريقة التي تصاغ بها هذه الأسئلة تخطئ فهم الآليات [التي تتفاعل بها الأمور]. [فالواقع] أن التحرك في اتجاه السلام الحقيقي سوف يُضعف . إلى درجة كبيرة غير معروفة . من الضغوط التي تقود إلى عداء السامية والعنصرية ضد العرب، وسوف تضعف كذلك من الأصولية المتنامية التي تعد (في الجانب العربي) إلى حد بعيد جدا رد فعل لفشل الحركات العلمانية الكلي في إنجاز أي شيء، وهو الفشل الذي نتحمل نحن جزءا كبيرا من المسؤولية عنه.

أما سؤالك: كيف يجوز لي "أن ألوم الإسرائيليين لعدم رغبتهم في خفْض مستوى استعدادهم (أي الوقوف عند مستوى الصرف الحالي على السلاح أو التخفيض منه)، والدخول في علاقات اقتصادية وتقنية يمكن لها أن تساعد العرب"؟ فإنني لا أفهم هذا السؤال على وجه الدقة [أي أن هذا السؤال بهذه الصيغة يتضمن شيئا من المغالطة]. ذلك أن القادة الإسرائيليين حريصون على الدخول في علاقات اقتصادية وتقنية يمكن أن تساعد الدول العربية (عَرَضا). وهذا هو هدف خطة [رئيس وزراء إسرائيل الأسبق] بيريز المعروفة بـ"الشرق الأوسط الجديد"، التي كانت الهدف الرئيس من مؤتمر الدوحة [الاقتصادي] الذي عقد في ديسمبر، الخ. والحق أن إسرائيل لا تهتم بهم كثيرا [أي بالعرب]، ذلك أنهم فقراء في الغالب ومتخلفون [تقنيا]؛ أما اهتمامها [الحقيقي] فموجه نحو التجارة والتبادل مع منطقة الشرق الأقصى الأكثر غنى. كما أن إسرائيل لا ترى أي مشكل في إمدادها للصين بالتقنية العسكرية المتقدمة السرية (على الرغم من احتجاجات الولايات المتحدة الصاخبة) وهي التقنية التي تستعمل من غير شك في تطوير الصواريخ الإيرانية. أما إن كنت تقصد أنه يمكن للمرء أن يفهم السبب الذي

يجعل الإسرائيليين قلقين بشأن أمنهم، فإنك بذلك لا تقول شيئا جديدا. فلقد كنت أكرر إيراد البراهين منذ سنوات طويلة على أن سياسات [الإسرائيليين] إنما تعمل على زيادة المخاطر الأمنية على إسرائيل، بل يمكن أن تقود إلى تدمير إسرائيل في نهاية المطاف. وأحد الأمثلة على ذلك أن سقوط أول صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل قد بدأ مباشرة بعد رفضها العرض الذي تقدمت به مصر في سنة 1971م للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة، وهي حقيقة توردها الوثائق الإسرائيلية (باللغة العبرية). ومثال آخر هو أن الغارات الإسرائيلية الإرهابية على غزة في سنة 1955م إنما قصد بها قتل المسؤولين المصريين الذين كانوا يسعون للحد من غارات الفدائيين [على إسرائيل]، ومن المؤكد أنها كانت السبب في زيادة احتمال مثل هذه الغارات (ومرة أخرى، فهذا ما تورده الوثائق الموجودة في السجلات الإسرائيلية المكتوبة بالعبرية). وقد استمر هذا الوضع إلى الوقت الحاضر فيما يخص [تعامل إسرائيل مع] الفلسطينيين واللبنانيين.

أما الوثائق السرية للأقطار العربية فلا يمكن لأحد أن يطلع عليها؛ ذلك أن حكومات هذه الأقطار تتصف بأنها شمولية بصفة أساسية وهي لا تسمح برفع قيود السرية عن الوثائق. أما اللغات والثقافات العربية (والجمع هنا لازم) فيمكن للمرء أن يتعرَّفها بالطريقة التي يتعرف بها اللغات والثقافات الأخرى. [وعلى النقيض من ذلك فإن] الوثائق الحكومية [الإسرائيلية] المكتوبة بالعبرية والصحف العبرية، الخ، متوفرة من حيث المبدأ [لمن يريد البحث عنها]، لكنها قلما يرجع إليها، وهو ما يشبه تماما عدم الرجوع إلى السجلات والوثائق الأمريكية، وسبب ذلك أنها تروي قصة غير ملائمة من حيث الأيديولوجيا [المتَّبَعة]. ولك أن تسأل نفسك، ببساطة، هل (أو أين) رأيت أي تحليل [يتناول] الرفض الأمريكي/ الإسرائيلي المتطرف الذي حال دون التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي منذ 1971م (وقد ظللتُ أنا شخصيا أكتب عن هذه المسألة لأكثر من عشرين سنة، لكن ما كتبته لم يصل إلى الآن إلى أي مصدر مما يمكن أن يُطَّلع عليه)، أو هل سبق أن رأيت شيئا مكتوبا عن الأسلوب

البانتوستاني الواضح لمشروع أوسلو، أو عن السجل الأكثر أهمية للمداولات الحكومية السرية الإسرائيلية في فترة ما بين 1977.1967م (كما تتضح في رسالة [السياسي الإسرائيلي من حزب ميريتس] يوسي بيلين للدكتوراة التي نشرت في كتاب فيما بعد، وهي التي كتبتُ عنها مرارا منذ ظهورها)، الخ. أو [هل قرأت أي شيء مماثل من المعلومات المشابهة] عن الولايات المتحدة.

والنقطة الرئيسة هي أن الرقابة [الحكومية] الرسمية، مع أنه لا يمكن تحمُّلها، ليست ضرورية في الغالب من أجل تحقيق النتائج المشابهة؛ ذلك أنه يكفي وجود نظام تعاليمي [مذهبي] مصوغ بكفاءة بالإضافة إلى وجود طبقة من المثقفين المطيعين [لإحداث ذلك]، وهو ما يجب أن نعرفه الآن.

* نشرت في مجلة Z ، ونُشرت ترجمتها في جريدة مجلة المجلة، العدد 1064، 2000/7/8، ص ص 3332.

1. ومن الأمثلة الأخيرة على مثل هذه التعبيرات العنصرية ما تفوه به إيهود باراك نفسه في مقال كتبه في مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس (13 يونيو 2002) بالاشتراك مع المؤرخ الإسرائيلي بيني مورس الذي اشتهر بتفنيده للأساطير التي تدعيها إسرائيل عن مرحلة تأسيسها، لكنه ارتد في الآونة الأخيرة عن مواقفه التي كانت تفضح مزاعم إسرائيل عن تلك الفترة. يقول بارك:

"إنهم [أي العرب] نتاج ثقافة لا يُعدّ الكذب فيها أمرا معيبا. فهم لا يُعانون من الأثر الذي يَنجُم عن قول الكذب في الثقافة اليهودية المسيحية. وينظرون إلى الصدق كأنه مَقولة لا معنى لها. أما المهم في هذه الثقافة فهو ما يَخدم أغراضك أو ما لا يخدمها. وهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم رواد حركة وطنية وهو ما يجعلهم يعدون أي شيء مباحا لهم. فليس هناك شيء [في ثقافة هؤلاء] يمكن أن يسمى بـ"الصدق" [المترجم].

معاداة السامية: الحقيقية والمتخيَّلة*

بقلم: تيم وايز

يجب أن أعترف بأنني كدت أصاب بالاختناق قبل أسابيع قليلة، أثناء مشاهدتي لبنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق وهو يتحدث إلى أعضاء مجلس النواب [الأمريكي]. ولم يكن شعوري بالاختناق ناتجا عن الصورة المشوهة التي رسمها للحقائق في المناطق [الفلسطينية] المحتلة، ولم يكن بسبب مقارناته الاستئثارية والمضلِّلة بشكل مكشوف بين عرفات وأسامة بن لادن.

كما لم يكن شعوري ناتجا عن إصراره على أنه ليس هناك حل سياسي للإرهاب، بل حل عسكري فقط: وهو زعم يتبين سخفه من حقيقة أنه بعد عقود من محاولة إحلال السلم عن طريق الدبابات والمدافع، يَشعر معظم الإسرائيليين بأنهم الآن أقل أمنا منذ ذي قبل. (كما يُبطل هذا الزعمَ حقيقةُ أن هذه الأعمال العسكرية نفسَها أعمالٌ إرهابية، لكن هذه قصة أخرى سوف أناقشها في مقال آخر).

وبعد دقائق معدودة من الاستماع إلى خطابه الذي تشبه نغمتُه نغمةَ المشتغلين بالتسويق . ومضمونه رجاء الولايات المتحدة رجاء حارا لكي تعطي [إسرائيلَ] النورَ الأخضر لأي مستوى من القتل تراه [إسرائيل] ضروريا في الضفة الغربية . وجدت نفسي تحت ضغط شعور غير صحي ومزعج في آن معا.

وكان شعوري مزيجا من الخزي والنقمة العميقين لكوني أنا وهذا الرجل ننتمي إلى دين واحد؛ أي لأني وهو نشترك في إرث ديني واحد؛ أي لأن بيننا نوعا من القرابة بشكل ما. وفي أثناء ما كان يتكلم . ليس باسم إسرائيل، كما تَسمع أكثر قادة اليهود الأمريكيين يرددون، بل باسم اليهود جميعا . شعرت بوخزات الشعور بالذنب الجمعي تتعالى في داخلي بطريقة لم أشعر بها من قبل.

وهذا أمر مأساوي، بالطبع. فمن هو هذا الدَّعي حتى يتحدث باسمي؟ ومن كلَّفه بهذه المهمة، بل من كلف أي قائد إسرائيلي آخر ليكون "المتحدث باسم اليهود"؟

ومَنْ الذي جعل الصهيونية مرادفا لليهودية، ثم قرر أن معنى أن تكون يهوديا هو أن تؤيد إسرائيل في سحقها لحقوق الفلسطينيين، أو ذبحها للأطفال الأبرياء تحت عنوان القضاء على الإرهاب، أو إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على سيارات الإسعاف لضمان أن يموت أولئك الجرحى بطريقة بطيئة، بدلا من تلقيهم الإسعافات الطبية التي يضمنها لهم القانون الدولي وتضمنها لهم العناصر الأساسية للياقة الإنسانية؟ فمن هو نتنياهو حتى يجعلني أشعر بالذنب بصفتي يهوديا؟

وتتمثل الإجابة عن هذه الأسئلة جميعها، بكل أسف، في أن هذا الجمع الذي يتصف بالمفارقة بين كارهي اليهود بصورة علنية وبين مناصري إسرائيل من اليهود هو الذي غرس الاعتقادات المذكورة سابقا في نفوس كثير من الناس. فيُصرّ النازيون الجدد، مثلا، على أن اليهود كلهم صهاينة ثم يؤيدون الأعمال التي تقوم بها إسرائيل: وهو زعم يَسمح لهم بأن يُواروا آراءَهم المغرِقَةَ في الكراهية عن الشر الذي تبثه اليهودية، وهو زعم لا يقيم اعتبارا للتفكير النقدي.

ومن جهة ثانية، فإن محو الحدود الفاصلة بين اليهودية (بصفتها تقليدا دينيا وثقافيا يمتد إلى ماض عمره خمسة آلاف سنة ونصف) وبين الصهيونية (وهي حركة سياسية وفكرية لا يزيد عمرها عن قرن وربع القرن) ينبع كذلك من فعل كثير من المنتمين إلى الجماعات اليهودية المنظَّمة نفسها.

إن هذه الجماعات نفسها هي التي سعت إلى إسكات نقد اليهود لإسرائيل والنشاط الصهيوني مستخدمة شعارات مثل: "معاداة السامية" أو "كره النفس". وهو رئيس الاتحاد اليهودي في نيوأورلينز الذي اقترح في أوائل التسعينيات عزلي من منصبي في المنظمة المناهضة لـ"ديفيد ديوك" [وهو مرشح سابق للرئاسة وعضو سابق في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية "لويزيانا"] لأنني كتبت مقالا أنتقد فيه إسرائيل على تأييدها لسياسة التمييز العنصري التي كانت تتبعها حكومات جنوب إفريقيا.

إذ يرى هذا الرجل أن نقدي لإسرائيل جعلني أفضلَ قليلا من ديفيد ديوك نفسه: وهو [ديفيد ديوك] الذي قال إنه ينبغي على اليهود "أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ"، وهو الذي يقيم حفلات في منزله احتفاء بعيد ميلاد هتلر، ويصف المحرقة بأنها "سخف".

فينظر الصهاينة والنازيون إلى اليهود جميعا كأنهم شيء واحد. أما محاولة التمييز بين مفهومي الصهيونية واليهودية، أو بين مناوأة الصهيونية ومعاداة السامية، فمحاولتان محكوم عليهما بالفشل عند الفئتين. وكما فسر ذلك أحد كتاب مجلة كومنتري: فإن "تشويه إسرائيل تشويه لليهود".

لكن من الضرورة بمكان أن نفصل بين هذين المفهومين، أي: أن نوضح أنه يمكن لنا أن نعارض الصهيونية من غير أن نقع في التحيز ضد اليهود بصفتهم

يهودا، كما يمكننا أن نوضح أن تأييد إسرائيل لا يمنع الإنسان بالضرورة من أن يكون مدانا بمعاداة السامية.

ويتواكب تأييد [أولئك لإسرائيل]، في الواقع، مع كرههم الفطري العميق لليهود. انظر مثلا إلى ما قاله [الداعية المسيحي] بيلي جرام، الذي كشفت عنه محادثةٌ مسجلة بينه وبين [الرئيس الأمريكي الأسبق] ريتشارد نيكسون يعبر فيها [جرام] عن حبه لإسرائيل فيما هو يشتكي بصَخَب من "وسائل الإعلام التي يسيطر عليها اليهود" ويوجهونها لخدمة مكائدهم السياسية السرية الخبيثة.

والواقع كذلك أن أكثر الأصوليين المسيحيين، في الوقت الذي يعلنون فيه عن حبهم لإسرائيل، يعلنون عن اعتقادهم بأن المصير الذي ينتظر اليهود هو العذاب في بحيرة من النار [في الآخرة] إن لم يؤمنوا بالمسيح: وبكلمات أخر، إن لم يتوقفوا عن أن يكونوا يهودا.

لذلك يتصف انتماء هؤلاء للصهيونية بأنه انتماء انتهازي في أحسن الأحوال: إنه انتماء ينطلق من أملهم بأنه بمجرد عودة اليهود إلى إسرائيل، سيظهر المسيح الموعود مباشرة، حاكما في أثناء ذلك على اليهود بدخول جهنم. كما أن هدفهم التبشيري لتحويل اليهود إلى المسيحية نفسه معادٍ من حيث الجوهر لليهود، بغض النظر عن "حبهم" للأرض: إذ سيعني تحويل اليهود إلى المسيحية إكمال الإبادة الروحية لليهود؛ أي القضاء على اليهودية قضاء مبرما.

وربما لا يمكن لنشاط هؤلاء المبجَّلين المتمثِلِ في غرس الأشجار في إسرائيل أو الدعاء من أجل بقائها أن يعوِّض عن رغبتهم في القضاء على اليهودية وهو ما يشبه الهدف الذي أراد هتلر تحقيقه. ومع هذا فلم يَحتَجّ على بيلي جرام إلا عددٌ محدود من المنظمات اليهودية، كما أنها لم تبد قدرا كبيرا من الاعتراض على الدعايات المعادية للسامية المتضمَّنة في الخطاب الدَّعَوي للأصولية المسيحية، كما تقدم. وربما ألهاهم عن ذلك أنهم كانوا منشغلين بالسعي لكي يجدوا قبولا من الأغلبية، أو ربما يعود إلى اعترافهم بجميل أولئك كما تقدم.

ففي مؤتمر جمعية الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) الذي انتهى قبل أيام، عبَّر الأشخاص أنفسهم الذين يصنِّفون معارضة إسرائيل بأنها معاداة للسامية عن تأييدهم لعضو مجلس النواب اليميني توم داشل بالتصفيق له وقوفا. فما السبب وراء ذلك؟

ويعود السبب إلى قوله إن من حق إسرائيل الاستيلاء على الضفة الغربية، التي أطلق عليها الاسمين التوراتيين: يهودا والسامرة. وإلى قوله في أوائل هذا الشهر إن المسيحية هي "الإجابة الوحيدة المتصفة بالحيوية والمعقولية والنهائية" لقضايا الحياة الرئيسة . وهو حكم ينضح بالاحتقار لكل يهودي ممن يزعم أنه يهتم بهم هذا الاهتمام . ومن الواضح أنه قول لا يداني من حيث الأهمية لدى البعض أهميةَ تأييده النبوئي لـ "الأرض" [أرض إسرائيل].

ومن الطبيعي أن وراء هذا كله منطقا معينا. فلم يكن همّ الصهاينة الأوائل إلا الاستحواذ على الأرض وحسب، إذ لم يكونوا يعانون من مشكلة معاداة السامية، نفسها . بل كانوا في حالة ثيودور هيرتسل وحاييم وايزمن يزعمون على وجه الدقة أنهم

يتفهمون معاداة السامية ويتعاطفون معها. وكما لاحظت فيما سبق فإن هيرتسل (وهو مؤسس الحركة الصهيونية) نفسه هو الذي تفوه بأشد أنواع كره الذات ومعاداة السامية حين لاحظ أن معاداة السامية كانت "رد فعل مفهوم على النواقص التي يتصف بها اليهود".

والواقع أن استمرار محو الحدود الفاصلة بين الصهيونية واليهودية خطر حقيقي يتهدد المجتمعات اليهودية. ذلك أنه طالما ظل الصهاينة يصرون على وجود صلة موروثة بين الاثنتين فسوف يؤدي هذا إلى جعل مزيد من نقاد إسرائيل يسعون إلى محو هذه الحدود الفاصلة مما ينتج عنه تحويل الإدانة المُحِقَّة للاستعمار والعنصرية والإمبريالية إلى إدانة تشمل اليهود بصورة عمياء كذلك.

فقد وقعت في الأسابيع الأخيرة بعض أعمال التخريب والتشويه لأماكن العبادة والمقابر اليهودية، وهي التي يبدو أنها كانت أعمالا احتجاجية ضد الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة، ووقعت في أماكن متباعدة مثل تونس وفرنسا وبيركلي في كاليفورنيا.

كما ظهرت إلى العلن مرة أخرى بعض الدعايات المعادية للسامية، مثل خدعة القيصر وبروتوكولات حكماء صهيون التي يُزعم أنها "تُبرهن" على مؤامرة اليهود من أجل السيطرة على العالم، بل ظهرت بعض النتف من هذه الدعايات المسمومة حتى في مواقع الإنترنيت التقدمية مثل موقع Indymidia [وهو موقع يتبنى الدفاع عن الحقوق الفلسطينية].

وضمن المبادرة التي يمكن تفهُّمها لإدانة الأعمال التي تقوم بها إسرائيل وزعت إحدى حلقات النقاش عبر الإنترنيت التي يديرها واحد يدعى أنه ناشط يساري/ تقدمي أحد مقالات ديفيد ديوك المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي: وهو مقال يزخر بأنواع القدح لليهود، وهو عمل يهدد بالطبع وثوقية مرسلي هذا المقال وعدالة كفاحهم من أجل فلسطين.

ومن المؤكد أن الواجب على كل من ينتقد إسرائيل أن ينتقد من غير تحفظ مثل هذه التصرفات المعادية لليهود كلها: ليس ذلك أنها مكروهة لذاتها فقط بل لأنها تعمل على المساعدة في تعميم الكذبة التي تروجها حكومة إسرائيل ومناصروها: وهي أن هؤلاء [إسرائيل ومناصروها] هم اليهود وأن اليهود هم.

وهي فكرة تُضعف من الكفاح ضد الاحتلال . ذلك أنها تجعل أي نوع من النقد لإسرائيل كأنه موجهه ضد اليهود ويحتمل أن ينتج عنه تعريض المجتمعات اليهودية لخطر أعظم، ذلك أنها تجعل أولئك (نحن) يبدون بازدياد كأنهم يضعون إسرائيل أوّلا، بدلا من النظر إليهم بصفتهم أناسا يوجهون همهم الأول لمبادئ السلام والعدل والمساواة: وهي المبادئ التي تعلمتُ في المدرسة العبرية أنها مهمة جدا لبقاء اليهود.

وأكثر من ذلك فإن التغاضي عن معاداة السامية داخل الحركة المنادية بالعدالة في الشرق الأوسط عملٌ يتهدد بالخطر الشعب الفلسطيني نفسه الذي نعمل جميعا في الدفاع عنه. وبقدر ما تتسرب الألفاظ والتعابير والصور البلاغية المعادية لليهود إلى الخطاب المناهض للاحتلال الإسرائيلي والوحشية الإسرائيلية يتمكن شارون من تحويل سعيه المجنون نحو القوة والاستيلاء على الأراضي [الفلسطينية] إلى حرب هدفها الدفاع عن بقاء الأمة اليهودية.

وبقدر ما يتحقق من نجاح في تصوير النقاش بهذه الصورة يتجاوز يهود إسرائيل ومناصروها في الولايات المتحدة الحدودَ المعقولة حتى يصلوا إلى مستويات كثيفة من العنف، وإلى مزيد من أعمال القتل والتدمير الذي يتعرض له ضحايا الاستعمار الإسرائيلي.

ليكن من الواضح أن المسألة الصهيونية لا تتمثل في كونها قومية يهودية، بنفسها، بل تتمثل في كونها شكلا من أشكال التفوق العرقي من حيث الفكر والعمل. وأكثر من هذا: إنها شكل من أشكال التفوق العرقي الأوروبي الذي يهدف إلى السيطرة على الآخرين.

وبعد ذلك كله فقد عاش بعض اليهود في فلسطين وفي البلدان القريبة من فلسطين باستمرار لآلاف السنين، من غير أن يحدث بينهم وبين جيرانهم من العرب والمسلمين أي خلاف مهم. وبالمثل فقد عاش كثير من اليهود تحت حكم المسلمين في الإمبراطورية العثمانية، حيث كانوا يَحظَون بصفة عامة بقبول دافئ . بل كانت معاملتهم أفضل بكثير من المعاملة التي كانوا يجدونها من الأوروبيين المسحيين، وهم الذين استمرأوا طردهم من مكان إلى آخر.

وهؤلاء اليهود، بعكس اليهود الأوروبيين الذين سعوا إلى الحلول مكان هؤلاء العرب في بلادهم، عاشوا هناك بسلام ولم يسعوا إلى التفكير في مشاريع كبرى من أجل تأسيس "إسرائيل الكبرى". وهم لم يَخلِقوا فكرة الصهيونية، ولم يقودوا العمل من أجل تأسيس دولة يهودية. ومن أجل ذلك فقد كان هذا الأمر نتيجة لعمل الجماعات اليهودية الغربية الأوروبية، وبصراحة، البيضاء.

فهذه المشكلة لم يتسبب في حدوثها أولئك اليهود الأكثر انتماء إلى أرض إسرائيل، أو أولئك الذين ينتمون إلى إفريقيا، أو أقطار آسيا الصغرى . وباختصار أولئك الذين يتصفون بأنهم أكثر انتماء إلى الأقوام السامية. كما أن المشكلة لم تتمثل في المعتقد. أما ما حرك نار الصهيونية وغذّاها فلم يكن إلا تلك العقلية الاستعمارية الواضحة، التي كانت هي نفسها نتاجا مصاحِبا للفكر والثقافة الأوروبيين منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر وما تلاها. فالمسألة الصهيونية شكل من أشكال الهيمنة الغربية البيضاء المتعالية.

ومثلها مثل كل ألوان التفوق الأبيض، تجاهلت واحدةً من أكثر المفارقات الواضحة جلاء: وهي العلاقة النَّسَبية الوثيقة بين المسيطرين والمسيطَر عليهم؛ أي حقيقة أن المهيمِن ينتمي إلى الأسرة نفسه التي ينتمي إليها المهيمَن عليهم.

وكما بينت الأبحاث الأخيرة، فليس هناك اختلاف بيولوجي لافت للنظر بين الفلسطينيين واليهود في الشرق الأوسط. ومن هنا فأي يهودي ذي أصول سامية إنما هو عربي . إن كان لمثل هذا القول أية قيمة إطلاقا. وهذا جميعُه يعني أن الصهيونية وآثارها، نتيجةً لما أوقعته من شقاء بالفلسطينيين، ربما تكون أكثر أشكال معاداة السامية عمقا وتجذُّرا في الأرض اليوم.

*[والكاتب ناشط سياسي أمريكي من أصل يهودي. وله عدد كبير من الكتابات التي يدافع فيها عن حقوق الفلسطينيين. وهو يشير هنا إلى وجوب اجتناب الخلط بين الدين اليهودي والصهيونية. وهو تمييز لابد من وضعه؛ ذلك أن السبب الأساس للمشكلة

الفلسطينية هو الفكرة الصهيونية الاستعمارية. ومن جهة أخرى فهناك عدد لا يكاد يحصى من اليهود المناوئين للفكرة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي والفظائع التي يرتكبها كل يوم؛ ومنهم أعلام مشهورون مثل نعوم تشومسكي وهاوارد زن ونورمان فينكلشتاين وتيم وايز، هذا إذا اقتصرنا على اليهود الأمريكيين. وهناك شخصيات بارزة كثيرة من أمثال هؤلاء في أوروبا وغيرها. لذا ينبغي أن نتحرى الدقة والعدل حين ندافع عن حقوقنا، وينبغي ألا نقع في التعميم الخاطئ الذي سنكون نحن أول ضحاياه].

* نشر في الموقع الالكتروني لمجلة Z، ونشرت الترجمة في جريدة الشرق الأوسط، العدد 8567، 2002/5/13م

تعريف الديموقراطية*

تيم وايز

يُعرِّف قاموس وبستر [للغة الإنجليزية] الديموقراطية بأنها، من بين أشياء أخرى، "مبدأ المساواة في الحقوق، والفُرَص والمعاملة، أو ممارسة هذا المبدأ". وأرجو أن أن تحتفظوا بهذا المعنى في أذهانكم، لأننا سوف نعود إليه بعد قليل.

والآن، تَصوَّر أن الولايات المتحدة ألغت الدستور الأمريكي، أو ربما لم يكن لها دستور ابتداء. فليس هناك لائحة للحقوق. وليس هناك ضمانات كحق التعبير الحر، وحرية التجمع، وسيادة القانون.

ثم تصور أن مجلس النواب الأمريكي أصدر قانونا قرر فيه أن الولايات المتحدة سوف تعَّرف، بدءا من الآن، بأنها دولة مسيحية. وبهذه الصفة، سيُمنح المسيحيون أولويات خاصة في العمل والاقتراض وملكية الأرض. زيادة على ذلك، فإن المرشحين السياسيين الذين يعتنقون بعض الآراء . خاصة أولئك الذين ربما يجادلون بأننا يجب أن نكون دولة يُكفل فيها التساوي في الحقوق للجميع، لا "دولة مسيحية" . لن يُسمح لهم أبدا بشغل المناصب السياسية.

ثم تصور أنه في الشهر القادم سوف تُقَر بعض القوانين الجديدة التي ستَمنع بعض الجماعات العرقية والدينية من امتلاك الأراضي في بعض المناطق المحددة من

الوطن، وتجعل من المستحيل على المنتمين إلى الأقليات العرقية شغل بعض الوظائف المحددة، أو العيش في بعض الأماكن المحددة.

ثم تصور أنه، وكردٍّ فعل على التهديدات المتخيَّلة للأمن الداخلي للدولة، سُنَّت بعض القوانين الجديدة في مجلسي النواب والشيوخ لتسمح بتعذيب أولئك المعتقلين المتهمين بالتخريب. وتضاف هذه إلى القوانين الأخرى التي تسمح باعتقال مثل هؤلاء المتهمين لفترات طويلة من غير محاكمة بل من غير أن توجه لهم أية تهم رسمية في بعض الأحيان.

فهل يجرؤ أحد يعرف اللغة الإنجليزية معرفة جيدة، في مثل هذه الحال، إذا ما نظر في تعريف الديموقراطية الذي أوردناه في البداية، أن يظن أننا ربما نكون محقِّين في وصف دولتنا بأنها ديموقراطية؟

بالطبع لا: ومع هذا كله، يُستعمَل هذا المصطلح بشكل متكرر لوصف إسرائيل . كما في عبارة "الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط".

ويقال هذا على الرغم من أنه ليس لإسرائيل دستور.

وعلى الرغم من أن الدولة المذكورة تعرَّف بأنها دولة للشعب اليهودي، وتسبغ بعض الحقوق والمميزات الخاصة على أي إنسان في العالم يتصف بأنه يهودي ويسعى للعيش هناك، مهيمنا على السكان العرب الأصليين.

وعلى الرغم من أن الدولة المذكورة تمنع أي مرشح من شغل المناصب إذا كان يرى أن إسرائيل يجب أن تكون دولة علمانية ديموقراطية يتمتع سكانها جميعا بالمساواة في الحقوق.

وبالرغم من أنه حتى المحكمة العليا الإسرائيلية تعترف باستعمال التعذيب ضد "الإرهابيين" المتهمين و"الأعداء" الآخرين للدولة اليهودية.

ويرى البعض أنه ربما يكفي أن يكون هناك نظام للانتخاب في إسرائيل، وأن يكون للعرب الحق في التصويت في هذه الانتخابات (أما مدى الحماية التي يتمتع بها مثل هذا الحق فأمر آخر بالطبع). أما منع هذا الحق عن أي مرشح يعترض على الطبيعة اليهودية الخاصة للدولة، لأن مثل هذا المرشح لا يمكن له أن يترشح لمنصب أو يتولاه، فيبدو لكثير من الناس أنه لا أهمية له: بل لا يرقى إلى حد إثارة التساؤل عن انتماء الإسرائيليين لمبادئ الديموقراطية.

لكن الانتخابات بالطبع كانت تمارس حتى في الاتحاد السوفييتي، بشكل ما. وفي تلك الانتخابات، كان يمكن لكل الشعب أن ينتخب، إلا أن المرشحين الذين يرون إنهاء النظام الشيوعي يُمنعون من المشاركة في الانتخابات. فيجب على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين الشيوعيين فقط. أما في إسرائيل فيجب على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين الصهاينة. وفي حالة الاتحاد السوفييتي، تبدو لنا مثل هذه الحرية المبتورة نوعا من الحكم الشمولي. أما في حال إسرائيل فنسميها ديموقراطية.

وإذا لم يكن قد اتضح إلى الآن كم أن اللغة الإنجليزية ميتة . وهو ما تشهد به التعبيرات التافهة التي دخلتها من لغة الشركات الرأسمالية، نحو "التفكير خارج الصندوق" [وهو عنوان كتاب]، و"إدارة الشخص لممتلكاته الإنسانية"، و"الانكماش المخطَّط له" . فإن استخدام كلمة الديموقراطية فيما يخص إسرائيل يجب أن يبرهن

على هذا النقطة. فإذا كان ما نراه في إسرائيل هو ديموقراطية بالفعل، فكيف تبدو الفاشية؟

إنني آسف، لكنني غير مقتنع. وبصفتي يهوديا . أصغوا إليَّ الآن . إني غير مقتنع. وإذا كانت لغتي قاسية هنا، فلا حيلة لي. لكنها لا تعد شيئا حين تقارَن بالأشياء المؤذية التي تفوه بها الزعماء الإسرائيليون طوال السنين الماضية. مثل قول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مناحيم بيجن حين خاطب الكنيست في سنة 1982 قائلا إن الفلسطينيين "وحوش تمشي على رِجلين". أو إيهود باراك الذي قدَّم شكلا أكثر دقة من أشكال المسخ حين وصف الفلسطينيين بأنهم "تماسيح".

وفي معرض الحديث عن باراك، وذلك لمزيد من البرهنة على موت اللغة، يجب علينا أن نتفحص مقاله الذي نشرته جريدة نيويورك تايمز في 14 أبريل. فقد أصر باراك، في ذلك المقال، على أن الديموقراطية في إسرائيل يمكن "المحافظة" عليها (نعم!)، طالما كانت الدولة اليهودية مستعدة لإقامة حواجز أمنية لتعزل نفسها عن الفلسطينيين، وإلزام الفلسطينيين مكانَهم.

ويرى باراك، بتسميته هذا العمل "الفصل من جانب واحد"، أن الحد من دخول العرب إلى إسرائيل يمثل المفتاح للمحافظة على الأغلبية اليهودية، ومن هنا الطبيعة اليهودية للدولة. ويدعو هذا إلى أن الافتراض بأن الطبيعة اليهودية للدولة نقيض لمصطلح الديموقراطية كما يعرفها أي قاموس في العالم ليس أمرا ذا بال.

بل لقد ذهب باراك إلى حد القول بأن غياب مثل هذا الحواجز الأمنية سوف يؤدي إلى إمكان تحوُّل إسرائيل إلى دولة تمييز عنصري. تصوَّر: إن لم تعزل إسرائيل

نفسها فسوف تصبح دولة تمييز عنصري! والمفارقة في هذا القول قريبة من الكمال، وهي تشير مرة أخرى إلى أن الكلمات لم يعد لها معان. فهي لا تتجاوز أن تكون أصواتا ينفثها الحلق مصحوبة بالنَّفَس، وأحيانا بالبصاق. فهي لم تعد تعني شيئا. ولك أن تعرِّفها كما تشاء.

ومن اللافت أن بعض العناصر الأخرى في مقال باراك، من بين الذرائع التي يقدمها، تبدو لي كأنها أمينة: بل هي أكثر أمانة في الحقيقة مما كان عليه حاله حين كان رئيسا للوزراء وقدَّم ما يُفترض أنه "عرض سخي" لعرفات وهو ما ظللنا نسمع الكثير عنه.

وأنتم تعرفون ذلك العرض، فهو الذي كان سيقضي ببقاء أغلب المستوطنات اليهودية في المناطق، وكان سيقضي بقصر الدولة الفلسطينية على أسوء الأراضي، محرومة من مواردها المائية، ويقطعها إلى أوصال عدد من مراكز التفتيش الأمنية الإسرائيلية [ويتلعب الكاتب باللغة هنا حيث يستعمل كلمة chock "يخنق"، بدلا من check "يفتِّش". نعم هو ذاك العرض. وهو العرض الذي يوصف بأشكال مختلفة (مع عدم الاعتراف بوجود قدر من عدم الاطراد) على أنه يقدم للفلسطينيين إما 93%، أو هو 95%، أو ربما هو 98% من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما في مقاله في جريدة نيويورك تايمز فقد كان باراك واضحا أخيرا، إذ اعترف بأن إسرائيل ربما ترغب في إقامة الحواجز بهذه الشكل من أجل أن تضم في الأقل ربع مساحة المناطق إلى إسرائيل، وذلك كي تشمل المستوطنات. ومن هنا فالنسبة ليست 93%، أو 96%، بل هي في أحسن الأحوال 75%، وفوق ذلك فهي من أسوأ الأراضي.

يضاف إلى ذلك، أن القدس سوف تقسم بالحواجز التي ستحد من دخول العرب للمسجد الأقصى والمدينة القديمة: وهذه لطمة مباشرة للمسلمين الذين يسعون للحصول على حق متساو من الحركة مع أبناء عمومتهم المنتسبين إلى إبراهيم.

أما أن هذه هي فكرة باراك منذ البداية فأمر ينبغي ألا يفاجئ أحدا. كما أن من المحتمل ألا يكون مثل هذا "الحل" الذي يعني فَقْد الفلسطينيين بشكل نهائي لكل مناطقهم التي كانت لهم قبل الاحتلال الإسرائيلي عدا نسبة 17% منها موضع استغراب عند كثيرين في وسائل الإعلام الأمريكية أو النخبة السياسية بصفته حلا غير عادل.

أو عند أولئك الذين لم يبحثوا عن معاني الكلمات في القاموس. ذلك أن القاموس يعرف، مرة أخرى، كلمة "سخي" كالتالي: "العطاء أو المشاركة بشكل طوعي؛ غير أناني؛ كبير؛ واسع؛ وافر من حيث النتيجة؛ خصب". أما في عالم كعالمنا، حيث تفقد الكلمات معانيها كلها، فربما يحسن بنا حرق القواميس كلها.

ويمكن للتضليل اللغوي أن يذهب في بعض الأحيان إلى أبعد من الكلمات المفردة، ثم يبدأ في شمول العبارات بأكملها. وأحد الأمثلة على هذا الجملةُ التي تكرر دائما وتقول تقريبا "إن اليهود ينبغي أن يعيشوا في أي مكان من العالم، أما القول بخلاف ذلك فيعني أن تتبنى معاداة السامية". لهذا يطرح السؤال عن السبب عن ألا يكون بمقدور اليهود أن يستوطنوا الضفة الغربية وغزة وشرق القدس؟

ويجب بالطبع على كل من يقول هذا القول أن يعرف سخفه بشكل مسبق. ذلك أن القول بالحق في العيش في أي مكان يختاره الإنسان لا يتضمن الحق بأن يعيش في بيت إنسان آخر، بعد الاستيلاء عليه بالقوة أو الاحتيال.

كما لا يشمل الحق أن تبني بيتا في مناطق استُولي عليها واحتلت نتيجة للصراع العسكري: بل إن القانون الدولي يحرم مثل هذا الأمر بشكل علني صريح.

يضاف إلى ذلك، أن أولئك الذين يصرون على حق اليهود في العيش في أي مكان يشاءون يحرمون من حيث المبدأ الفلسطينيين من هذا الحق، فهم لا يستطيعون العيش حيث يريدون، بل يحرمون من العيش في البيوت التي كانت بيوتهم في السابق.

وغني عن القول أن كثيرا من الفلسطينيين يرغبون في العيش داخل حدود إسرائيل 1948 ، ويرغبون في التمتع بحقهم في العودة من أجل ذلك. لكن لا تتوقع من أولئك الذين يطالبون بهذا الحق لليهود ويغرسون الأوتاد في أي مكان يشاءون أن يسمحوا بالحق نفسه للعرب.

وكثير من هؤلاء ينتمون إلى أولئك الذين يصرون على أن الأردن "هو الدولة الفلسطينية"، لهذا يحسن بالفلسطينيين أن يكونوا سعداء للغاية بالعيش هناك. ولما كان الفلسطينيون ساميين فربما لا حرج في وصف مثل هذا التوجه بأنه "معاد للسامية" . نظرا للكيفية التي تنتقص بها حقوق الساميين في العيش في أي مكان يرغبون فيه . لكن، وبسبب تحويل مصطلح "معاداة السامية" إلى ما يشبه أن يكون مصطلحا لا ينطبق إلا على كارهي اليهود، فسيبدو هذا المصطلح غريبا عند كثير من الناس، كما أظن.

بل تمتد الخدع البلاغية كذلك إلى عالم الإحصاءات. انظر إلى الإعلان الذي ملأ صفحة كاملة في جريدة نيويورك تايمز ووضعه مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الرئيسة، وهي الجريدة التي نشر فيها مقال باراك في ذلك اليوم نفسه.

ومن هنا فإن أولئك الناطقين المفترَضين باسم اليهود الأمريكيين يعلنون عن ولائهم المطلق لإسرائيل، ويدَّعون أن موت 450 من الإسرائيليين منذ بدء الانتفاضة الثانية يساوي موت 21000 من مواطني الولايات المتحدة نتيجة للإرهاب، إذا قارنا نسبة ذلك إلى مجموع عدد المواطنين في كل من الدولتين.

واستغلالا للخوف والغضب الناتجين عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان القصد من ذلك واضح بما يكفي: أيْ دعوة القراء الأمريكيين لأن يتصوروا حوادث الحادي عشر من سبتمبر من جديد، بشرط أن يتصوروا ضحايا تلك الحوادث مضاعفة سبع مرات! وهي حركة ذكية جدا.

لكن الأمانة بالطبع . وهي عملة فكرية نادرة هذه الأيام، وهي مفقودة تماما من المدخرات البلاغية لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الرئيسة . تلزم المرء أن يشير إلى أن عدد الفلسطينيين غير المحاربين (أي المدنيين) الذين قضَوا، على أيدي إسرائيل في الفترة نفسها، أعلى بكثير، بل ربما "يساوي" أكثر مما لو توفي 21000 في الولايات المتحدة، إذا قورن هذا العدد منسوبا إلى عدد المواطنين في البلدين.

ولكي تكون أمينا في تقديرك للخطأ فربما تقودك هذه الأمانة إلى ملاحظة أن الفلسطينيين التسعمائة تقريبا الذين ذبحوا بمساعدة إسرائيل في مخيمي صبرا وشاتيلا خلال الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982 ربما يساوي أكثر من 40000 من الأمريكيين. وأعلى من ذلك أن السبعة عشر ألفا وخمسمائة من العرب الذين قتلوا خلال غزو إسرائيل للبنان ربما يساوي قريبا من 800000 من الأمريكيين اليوم: وهو ما يعادل سكان كثير من المدن الكبيرة.

ويمكن أن تُصنف مثل هذه الأعمال في القاموس تحت عنوان الإرهاب. لكن عليك أن تتذكر أن الكلمات لم يعد لها من معنى.

وكان إرييل شارون قال مرة، وهو قول مخيف يشبه ما كان يقوله أدولف هتلر: "إن الكذبة ينبغي أن تُجرَّب في المكان الذي يمكن أن يَجلب إليها انتباه العالم". وهذا ما كان: في وسائل الإعلام وفي المحافل الديبلوماسية الأمريكية، وعلى قناة سي إن إن في شخص بنجامين نتنياهو، وعلى صفحات جريدة نيويورك تايمز.

أما في المدرسة العبرية حيث عُلِّمت أن اليهود كانوا "نورا على الأمم"، بدلا من هذا السراج الضعيف، وهذا السراج الليلي المهتز ضوؤه، وهذه الشرارة التي لا تكاد ترى، وهي التي لا تكفي إضاءتها إلا للكشف عن حشرجة الموت لأكثر مظاهر التقاليد اليهودية شرفا.

وإلى أن نقرر نحن المنتسبين إلى الشعب اليهودي الإصرارَ على العودة إلى اللغة النزيهة، وعلى نهاية اختطاف المجانين والعنصريين والكذابين لثقافتنا وديننا، فإني أخاف أن ينطفئ ذلك النور إلى الأبد.

*[نُشرت هذه المقالة في الموقع الالكتروني لمجلة Z في 2002/5/14.].
ولم يسبق نشر هذه الترجمة من قبل.

أنتم لستم نازيين، هذه حقيقة*

بقلم: سانتاجو أبلا ريكو

إني أُنكر أن تكون تركيا دمرت 3200 قرية، وقتلت آلاف الأكراد وسجنت النساء والرجال لأنهم كتبوا أسماءهم باللغة الكردية. إني أنكر أن تكون الولايات المتحدة تسببت . بشكل مباشر أو غير مباشر . بموت 25 مليون إنسان منذ الحرب العالمية الثانية (في كوريا وإندونيسيا وغواتيمالا وتشيلي والأرجنتين وأنغولا وبنما وأفغانستان، ويوغوسلافيا وقائمة طويلة من البلدان). إني أنكر أن يكون الإسرائيليون هدموا البيوت واقتلعوا أشجار الزيتون وحطموا سيارات الإسعاف وأطلقوا النار على الصحفيين ومزقوا أجساد الأطفال وأعدموا من غير محاكمة أفراد المقاومة ثم حاولوا إبادة أربعة ملايين فلسطيني. إني أنكر أن يكون النازيون اضطهدوا وعذبوا وأبادوا ستة ملايين من اليهود.

ما الذي يجعلني أقول ذلك؟ إن ما أعنيه هو: لماذا يتعرض الذين ينكرون المحرقة [التي تعرض لها اليهود] إلى ما يستحقونه من تشويه السمعة، ورؤية كتبهم تُمنع من التداول واستنكار تصريحاتهم، والتعرُّض للمحاكمة والنبذ بل ربما السجن كذلك . بينا أولئك الذين ينكرون الجرائم التي ترتكبها تركيا أو إسرائيل أو الولايات المتحدة . إذا اقتصرنا على ذكر حالات قليلة . يجدون أنفسهم قد رُقُّوا في وظائفهم وكوفئوا بتعيينهم في مراكز وظيفية مهمة أو مكِّنوا من كتابة عمود يومي في صحيفة

كبرى، وتُمِلِّقوا بإصدار مؤلفاتهم بأشكال جذابة وقوبلت مؤلفاتهم بمراجعات كلها ثناء، وصاروا محل الرضا عموما وقُلِّدوا الأوسمة ونالوا الاحترام.

إني أعلن أن النازيين قد اضطهدوا وعذبوا وأبادوا ستة ملايين من اليهود. وأعلن كذلك أن تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل فتحت ثلاثة جروح جديدة في الخاصرة الموجِعة للإنسانية. كما أُعلِن أنه يجب على كلٍّ منا أن يعترف بهذه الحقائق، وإن لم يكن لذلك من سبب إلا الخوف من غَوْص الخناجر إلى مستويات أعمق في تلك الجروح. وأعلن كذلك أن أولئك الذين لا يستطيعون أوْ لا يريدون الاعتراف بكل هذه الأشياء معًا ليسوا مدانين بالفساد الأخلاقي وحسب . بل أصبحوا شركاء بالتبعية فيها . وأسوأ من ذلك . أصبحوا شركاء في كل فظائع المحرقة، ويستحقون العقاب الذي خصَّت به محكمة نورمبيرغ المتعاونين.

لقد حكمنا على المعذبين في العالم بأن يتحركوا في مسار ضيق جدا محدود بين البديلين التاليين: إما الإغراء بالحقد وإما الإغراء بالطِّيبة الغيبية. إننا ننظر بإعجاب إلى العبيد الطيبين، بل إننا لنستورد معتقداتهم، بالإضافة إلى قهوتهم والشراب الذي يصنعونه من الكاكاو، ذاك لكي نُضفي بعضًا من الروحية على نظامنا الغذائي. بل يمكننا إن زحزحنا أنفسنا قليلا باتجاه التيار اليساري أن نفهم ما ينتاب العبيد السيئين من غضب وتمنُّع . وإن كنا لا نزال ننكُر عليهم مبالغاتهم. ومع ذلك لا يُسمح للفلسطينيين حتى بهذا القدر من الغضب والتمنع. إننا نسمح للكوسوفيين بأن يكرهوا مضطهِديهم من الصرب. ونتفهَّم احتمال أن يكره التوتو التوتسي، واحتمال أن يكره البربرُ العربَ، واحتمال أن يكره السودُ البيض. بل ربما نسمح بأن يَكره التيموريون والأكرادُ قاتليهم. ونحن نسمح، بالطبع، لضحايا الإرهاب بأن يكرهوا منظمة ETA الباسكية، وابنَ لادن (ونحن نسمح بالإضافة إلى ذلك بأن

يأتي هذا الكره على شكل قنابل حرارية وصواريخ [إشارة إلى الأمريكيين]). أما الفلسطينيون فلا يسمح لهم بشيء من هذا إطلاقا. فإذا أَرغم جنديٌ إسرائيليٌ متحصِّنٌ وراء مدرَّعته طفلا فلسطينيا على الجثوم على ركبتيه ثم غلَّ يديه وراء ظهره وكَسَر عظامَ يديه بعقِب بندقيته، فإن كره هذا الفلسطيني سيمثل جريمة عظمى لا مثيل لها (أي سيكون كرهُه كرهًا للسامية) وهي جريمة تفوق الجُرم الذي ارتكبَه الذي اعتدى عليه. وأكثر من ذلك فإن الكره الذي شَعَر به الفلسطيني يُسوِّغ ويُشرِّع ويطهِّر سلوكَ الجندي. فإذا كانت كلمة "يهودي" تعني "ضحية"، لو كانت كلمة "يهودي" تعني "ضحية"، فإن اليهود . أي، لوْ كان بريمو ليفي وشارون، وآن فرانك وروتشيلد . هم جميعا ضحايا، وكانت "الدولة اليهودية" و"السيف اليهودي" و"الجلاد اليهودي"، هم جميعا، "ضحايا"؛ وسيعني أن ضحايا هؤلاء هم الجلادون. وفي أيامنا هذه تشتبك الدبابات اليهودية غير المسلحة مع أطفال لهم أسنان؛ وتُدافع الطائرات العَزْلاء عن أنفسها ضد الأمهات اللاتي يُخفين الوَجع تحت أثوابهن؛ وتُوجَّه الصواريخُ غير المحميَّة . مثل ديفيد في الكتاب المقدس . نحو مَرَدة الكرامةِ والأخلاق الشامخة. إن مثل هذا الفارق الذي يَعقِل اللسان ويتمثل بعدم التساوي بين التقنية العسكرية العزلاء وبين هذه الكرامة المتفوِّقة، أي العقل المتفوق، هو ما تشير إليه أكثر الصحف اعتدالا . وأكثر السياسيين جرأة . بأنه "معركة".

"**<u>هُراء" ساراماغو</u>** [الكاتب البرتغالي الحائز على جائزة نوبل للآداب]:

حدثت المحرقة، مثلها مثل موت المسيح، في وقت محدَّد من التاريخ، لكنها تَحُلُّ في نوع من الحقيقة الغيبية العليا خارج التاريخ، إذ تتميز بكونها حقيقة معاصرة دائما، وهي، مثلها مثل بعض الأمراض العصبية الدائمة، تَمنَع الإنسان من أن يعرف أن الأحداث لا تزال تَحدُث، وأننا مستمرون باجتراح إحداث الأحداث، وأننا مسؤولون

عما نُحدثُه. ويلوم الجرحُ الأصلي لـ "لدولة اليهودية"، مثله مثل السبب الأصلي للمرض عند العُصابي، الكونَ بلا انقطاع؛ وإذا وجد الكونُ الدولةَ اليهودية مخطئة فإنها تلوم الكونَ على إحساسها بالخطأ الذي تعاني منه: ذلك أن الإنسان لا يمكن أن يُحِس ألَمًا بهذه الدرجة من الضخامة تأسيسا على جريمة صغيرة، وهو لا يمكنه ذلك من غير أن يصير مُدانا بعدوان يتمثل بالتكرار الحَرْفي للمشهد العنيف الأصلي. ويُسمى ذنْبُ الذين يذكِّرون العُصابي بأنه هو أيضا ربما يكون مذنبا، بـ"عدم الحساسية". كما يسمى ذنْبُ أولئك الذين يذكِّرون "الدولة اليهودية" بأنها، هي، ربما تكون مذنبة، بـ"معاداة السامية". فَقَبْل المحرقة لم يتعرض اليهود لأي شيء يمكن استخلاص أي درس منه (ربما باستثناء استعباد فرعون للعبرانيين). أما بعد المحرقة، فيمكن التسامح مع الجرائم كلها، باستثناء أية نية للتنافس مع الألم "اليهودي". بل إن مجرد صوت الأنين الحزين يمكن أن يوصم بـ "معاداة السامية". فالصورة التي تُظهر والد محمد الدرة وهو يحتضِن جسد ابنه الميت أداةٌ من أدوات المؤامرة ضد "الشعب المختار". يقول مناحيم بيري، الذي أقضَّت مضجَعه تصريحاتُ ساراماغو المعروفة، إنه يشعر بغضب شديد: "لأنه [ساراماغو] لا يمكنه أن يكون محقًّا في إصدار مثل تلك المقارنات إلا إنْ أرسلنا ستةَ ملايين من العرب إلى أفران الغاز". أَفَهِمنا ما يَقصده؟ إن ما قاله بيري يعني أنه متى ما حافظنا على أن يكون الرقم أقل من ستة ملايين فلن تكون هناك أية مشكلة. إنا إن حافظنا على أن يكون الرقم أقل من ذلك الرقم، فإن براءتنا ستكون في مأمن: أي أننا لن نكون نازيين أبدا، وهو ما يعني أننا لن نوصف بأننا "سيئون" أبدا، وأن من يجرؤ على إدانة حمّام الدم المتواضع الذي أنجزناه ـ كما فعل ساراماغو ـ سيقع في "العمى الأخلاقي" وفي "العداء للسامية". ويمكن لبيري أن يَطمئنّ: إذ لا يوجد في فلسطين إلا أربعة ملايين فلسطيني. فإذا تمكنت دباباتُه العزلاء من قتل نصفِهم خلال هذا الهجوم فسوف يساعد ذلك على المزيد من إنقاص الأُسس التي تقوم عليها تلك المقارنات التي تتسم بالمبالغة. فكلما

كان عدد الفلسطينيين الذين لم يُقتلوا أقل كان ذلك سببا في إبعادنا خطوات أبعد عن ظل النازية. فإذا بقي فلسطيني واحد واقفا . وحيدا مهزوما يمتطي بدقة زوجا من رجليه الإنسانيتين . فإن إرغامه على الجثوم على ركبتيه، وغل معصميه وراء ظهره وكسر عظام يديه بأعقاب بنادقنا، سيكون ذلك كله برهانا على طيبتنا التي لا يمكن التشكيك بها وسببا لها. وإذا حَلَّ اليومُ الذي لا يمكن لنا فيه أن نقتل أحدا فإنه لن يكون باستطاعة أحد من "أعداء السامية" ، حينذاك، أن يتهمنا بالوحشية.

ليس من شك أن المقارنات بغيضة. فهذا [الكاتب الإسرائيلي] عموس عوز، وهو كاتب متميز ويُحسَب على اليسار أحيانا، يعبِّر أيضا عن رد فعله على "هراء" ساراماغو بطريقة نموذجية من الإسقاط الفرويدي، فيقول: "صحيح أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن عَدْلا، لكن مقارنته بالجرائم النازية ربما ستشبه مقارنةَ ساراماغو بستالين". وهنا أتذكر قصةً قرأتُها تحكي عن رجل جاء إلى الكنيسة ليعترف بذنوبه للكاهن، فقال: "يا أبانا، إني ارتكبت عملا غير عادل: فقد جززتُ رقبة أبي، واغتصبت أمي، وسمَمْت أخوتي". فقال له الكاهن وهو يرتجف: لماذا يا ابني، تلك جريمة قتْل".

فَهلْ قَصْف المدارس والمستشفيات بالقنابل أمر "غير عادل"؟ هل اقتلاع 120000 شجرة زيتون، وهدم 3750 وحدة سكنية وتفجيرها وطرد 40000 فلسطيني خلال سنة واحدة . كلُّ ذلك، "غير عادل"؟ هل سرقة 3669 كيلا مربعا من الأراضي . أمر "غير عادل"؟ هل إطلاق الرصاص على رؤوس الأطفال، وإعدام الرجال غير المسلحين في الأزقة، وحرمان المدنيين من الماء والطعام والكهرباء . كل ذلك "غير عادل"؟ أَمِن العدل أن تُوسَم أيدي الناس، وأن يحتجزوا في معسكرات الاعتقال، وأن تُمنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى وجهاتها، وأن تمحى أسماء القرى الفلسطينية،

وأن يفجر مبنى دائرة الإحصاء المركزي في رام الله، وأن تهاجم الكنائس، وأن تحرق المساجد، وأن يبول الجنود في غرف الأطفال؟ هل يعتقد عموس عوز أن الانتحاري الذي يفجر قنبلة في مطعم في تل أبيب "غير عادل"؟ يمكن أن نصف اتفاقية ما بأنها غير عادلة؛ يمكن أن تكون هناك أحكام غير عادلة؛ ثم إن من المؤكد أنه سيكون أمرا غير عادل أن تبقى فظائع الاحتلال من غير عقاب. لكن الاحتلال . . . . ، الاحتلالَ ليس غير عادل: إن الاحتلال جريمة. وأن من لا يراه بهذه الصورة سيكون من غير شك أقرب إلى هتلر وستالين من ساراماغو.

والمقارنة التي قام بها ساراماغو دقيقة جدا (لاحظ أنه قال بدقة: "من حيث الروح") وكان من نتائجها غير الموفقة أنها لفتت الانتباه إلى المحرقة مرة أخرى، أي إلى الأذى الذي يتسبب فيه الاحتلال. فقد قُدِّمت الأمور كلها وكأنه يجب علينا أن نبرهن أوَّلا أن هناك علاقة نَسَب بين إسرائيل والنازية حتى يُسمح لنا بإدانة أعمال إسرائيل، ذلك كما لو أنه يُشترط أننا إن لم نبرهن على هذه العلاقة الوثيقة فإنه يمكن السماح للإسرائيليين بأن يُهينوا ويَسرقوا ويَقتلوا من غير أن يكونوا عرضة أبدا لفقد براءتهم. لكننا لن ندعكم تحافظون على براءتكم. فأنتم لستم نازيين، هذا صحيح: أنتم عصابة من الغوغاء، وجزارون تفتقرون إلى الرحمة، وقطَّاعون لرقاب المسنِّين، وقاتلو أطفال، ومُهينون قذرون للنساء، ولصوص أراض، وسارقو منازل الفقراء، وسفهاء تفتقرون إلى المبادئ، وأغبياء أخلاقيا، ووحوش استعمارية متعجرفون تحاولون توسيع بلادكم عن طريق تحجيم إنسانيتكم (كلها). لكننا لن ندعكم تحافظون على براءتكم. وسوف تفقدون تلك البراءة في الأقل حين تقتِّلون أولئك العظماء: فأنتم تَحطُّون من قدر أنفسكم بقدر ما تقترفون من جرائم. يمكن لكم أن تنتصروا، لكن لا يمكن لكم أن تقنعونا بطهارتكم. يمكن لكم أن تحتفظوا بأراضي ضحاياكم ومياههم، لكن لا يمكن لنا أن نغفر لكم. يمكن أن تكونوا محصَّنين، لكن لا يمكنكم منذ الآن أن تعطونا أية

مواعظ. ستستطيعون أن تَضربوا متبخترِين في طول صحراء القِيم وعرضها، ومن غير أن تُواجَهوا بأية مقاومة، لكنكم ستظلون صغارا وغوغاء وعديمي القيمة، مثلكم مثل كل أولئك الذين يؤسِّسون عظَمتهم الدنيوية على عجزهم الأخلاقي. فإسرائيل (دعنا نترك اليهود جانبا) لم تعد اسما لشعب؛ بل هي اسم لمَلَك الفَناء، ورمز الجريمة، وحرارة الأيديولوجيا. ثم إن لم تسارعوا لتصحيح مساركم، إذا لم تعيدوا النظر بسرعة فيما تعملون وتغيِّرون من مسار خُطاكم، فإنكم سوف تنتهون إلى محو ذكرى المحرقة، وهي الذكرى التي سنناضل نحن الآخرين لإبقائها حية ضدكم. وسيأتي يوم، حين يريد الناس أن يبالغوا ليصفوا حقيقةَ الغضب، ويُسموا أكثر التصرفات مقتا، أو يريدوا أن ينفِّسوا عن غضبهم بإطلاق كلمة نابية من أجل ذم أَلَم الظلم، لن يعودوا فيه يستعملون كلمة "نازي" بل كلمة "إسرائيل". ثم إن هذا لن يكون عدلا أيضا.

وقبل أيام قلائل استَشهَد أحد الشيوعيين السابقين مستندا إلى عموده الصغير في إحدى الجرائد الوطنية بـ [الفيلسوف الفرنسي] سارتر لكي يُرهب "أعداء السامية" الذين يحاولون إنقاذ حياة الناس في فلسطين. أما الأخبار التي أعرفُها عن سارتر فهي أكثر طَزاجَة ومُحايَنة. فقد كتب سارتر هذا اليوم، بل قبل لحظات، الكلمات التالية التي نشرها في سنة 1961، في أثناء عنفوان الحرب الجزائرية: "يجب أوّلا أن نواجه مشهدا مفاجئا: وهو عُرْي إنسانيتنا. هذه هي، عارية، وهي ليست جميلة لتَنظر إليها؛ فهي ليست إلا مذهبا مضلِّلا، إذ هي تسويغ متقن للنهب. فطراوة عبارتها وحذلقتها تسوِّغ عدوانيتنا. كم هو جميل أن نعظ الناس باتباع الطرق السلمية!: أنتم لستم ضحايا ولستم جلادين! أَتَسْخرون! فإذا لم تكونوا ضحايا . أي حين تبادر الحكومة التي انتخبتموها والجيش الذي يخدم فيه إخوانكم إلى ارتكاب "إبادة جماعية" من غير أن تشعروا بأي تردد أو أسف . فأنتم إذن جلادون من غير شك. يجب أن تفهموا هذا الأمر الآن وإلى الأبد: فإذا كان العنف قد بدأ لتوِّه؛ وإذا لم يَسبق أن وُجد الاستغلال

والقمع من قَبْل على وجه الأرض فإنه يمكِن إذن لمبدأ "عدم العنف" الذي يُتبجح به كثيرا أن يضع نهاية لهذه المشكلة. أما إن كان النظام كله، بل حتى مفاهيمه المتعلقة بعدم العنف، مؤطَّرا بالقمع الذي يعود عمره إلى ألف عام، فإن موقفكم السلمي لا فائدة منه إلا أنه سوف يعمل على تَغريبكم لتقفوا في صف المُضطهِدين". فهناك ضحايا وهناك مضطهِدون. أما أولئك الذين يُنكِرون وأولئك الذين يَصمتون، وأولئك الذين يَكذبون، أولئك الذين يختلقون الأعذار، أولئك الذين يَتحرَّزون عند وصفهم الأشياء . في أعمدتهم الصحفية أو من خلال حكومتهم . فقد اختاروا أن يكونوا في صف المضطهِدين.

لقد كتب سارتر: "بعد أوشوتس كلُّنا يهود". لكن المصاب بمرض العُصاب الذي يذكِّرنا بعبارة سارتر هذه وهو قابع في صحيفته المحصَّنة ضد الرصاص ينسى أن سارتر رجل سَويُّ العقل، رجل لم يعش حياته متعايشا مع أصل الداء لكنه عاش في مسار التاريخ، رجل يعرف أن أنهار الدم بعد أوشوتس سوف تظل تجري، وسوف تستمر تهرق؛ رجل تستمر الأشياء في التكشُّف أمام ناظِرَيه. وهذا هو السبب الذي جعله يكتب، في سنة 1961: "كلنا جزائريون"، وفي 1967 : "كلنا فيتناميون". وفي سنة 1975: "كلنا تيموريون". وهو الرجل نفسه الذي يكتب اليوم، السابع من أبريل 2002 في أثناء ما يقوم شارون بحصار المخيمات والمدن حتى يتمكن من قصفها بالقنابل من غير أي اهتمام بردٍّ فعلٍ من أحد: "كلنا فلسطينيون".

إن كانت كلمة "يهودي" تعني ضحية، فإن يهود اليوم هم الفلسطينيون. أما إن كانت "يهودي" تعني شيئا آخر، إن كانت تعني الجوهر والخصوصية غير المتحوِّلَيْن لشعب مختار، أي إن كانت جوهرا مقصورا على عرق أو ثقافة محددة، فإنه لا يستطيع أحد أن يطالب بني الإنسان بأن يشعروا بالألم الخاص الذي يشعر به هؤلاء، وأن يدينوا أولئك الذين أحرقوهم في أفران الغاز وأن يصبحوا "يهود" كلما صار من

الضروري أن نقاوم مُضطهِديهم من جديد. لكن "يهودي" تعني ضحية؛ وهي واحدة من المترادفات الكثيرة . الكثيرة بما لا يقاس . التي أنتجها قرننا الدموي الذي انطوى في الإشارة إلى الضحايا. فلم يُحاكم إيخمان وباربي على جرائم اقترفاها ضد "اليهودية"؛ بل حوكما لاقترافهما جرائم ضد الإنسانية. وهذا هو السبب الذي يجعل الضحايا جميعا . والضحايا فقط . يهود (بالإضافة إلى جعْلهم أفغانا وعراقيين وفلسطينيين وصحراويين وأكرادا وإرجنتيين وتوتسيين ومابوتشيين وإكوادوريين. . . . الخ). وهذا هو السبب الذي لا يجعل شارون يهوديا؛ فليس هناك يهودي واحد في حكومة إسرائيل، وليس هناك إلا عدد قليل من اليهود من بين مواطنيها (لكن دعني أذكر هنا أسماء بعض اليهود الإسرائيليين "المعادين للسامية" الشجعان الذين أحيِّيهم بإكبار واحترام: جماعة غوش شالوم [السلام الآن]، ويوري أفنيري، والصحفية عميرة هاس، والـ 357 الرافضين للخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وعساف أورون، و"النساء في لباس أسود" women in black وغيرهم كثير من الضحايا في وطنهم ممن يعانون من قمع الأكثرية وتهميشها لهم).

نعم نحن جميعا يهود، واليهود إرث لكل واحد منا، باستثناء إسرائيل ومؤيديها؛ باستثناء الاتحاد الأوروبي الجبان الذليل، وباستثناء الأنظمة العربية الدكتاتورية الفاسدة التي تتلفَّع بالعلم الفلسطيني فيما هي تقمع المتظاهرين في القاهرة وتونس وعمَّان. ليس ساراماغو فقط: بل حتى الانتحارية [الفلسطينية] وفاء إدريس، تمتلك قدرا من السلطة الأخلاقية لكي تتحدث عن المحرقة أعلى مما يمتلكه منها عموس عوز أو مناحيم بيري. وهذا هو السبب الذي يجعلنا، في الوقت الذي تقوم فيه طائرات F-16 بتدمير وسط مدينة نابلس التاريخي وفي أثناء قيام الدبابات بمنع سيارات الإسعاف من إسعاف الجرحى، نرفع أصواتنا هاتفين بـ "يا يهود العالم اتحدوا". اتحدوا، يهودَ، ضد حكومة إسرائيل؛ اتحدوا ضد الإمبريالية، والحرب المعولَمة، اتحدوا ضد كل المغتالين،

والكذابين، والساعين إلى المحادثات، وغير العابئين، ومنتهزي الفرَص، والفاسدين، والمستغلِّين . حتى إن لم يكونوا نازيين.

إعادة تأسيس إسرائيل:

يجب على الإسرائيليين أن يفهموا كم هو ملحٌّ أن يُوجِدوا من جديد أو يعيدوا تأسيس دولة إسرائيل على أسس جديدة كليا، بعيدا عن "منافع" المحرقة والوطنية الصهيونية الهستيرية الغيبية التوسعية التي بَنَت وطن الأجداد تأسيسا على استغلال الآلام التي قاست منها وعلى تصعيد آلام جيرانها. لقد كان هدف الحركة التي أسسها ثيودور هرتسل منذ اللحظات الأولى لتأسيسها في 1897 أن تحكم بحسب منطق الدولة Reason of State وبضرورة أن يقدَّم بناء دولة يهودية على الاعتبارات ذات الصبغة السياسية أو الأخلاقية الأخرى كلها. إن النازيين وحدهم هم الأقل أهلية [من الإسرائيليين] لأن يتلعَّبوا بمأساة المحرقة اليهودية. ففي ما بين أغسطس 1933 وبداية الحرب العالمية الثانية في 1939، أي بعد الليلة البلورية Crystal Night ، وهي الفترة التي تغطيها قوانين نورمبيرغ، حافظت الوكالة الوطنية الصهيونية على علاقات اقتصادية رسمية مع حكومة هتلر، في إطار ما سمي بـ "اتفاقية هافار"، التي سمحت للصهاينة بتوجيه قدر عظيم من الأموال اليهودية إلى فلسطين، وهو ما أمدَّ المصانع الألمانية بطريق جانبية لتصدير منتجاتها التي كانت تحت المقاطعة الدولية. وفي 7 ديسمبر 1938، رفض بن غوريون العرض الذي تقدمت به بريطانيا للسماح بدخول آلاف قليلة من الأطفال اليهود من النمسا وألمانيا قائلا: "إذا خُيِّرت بين إنقاذ حياة كل الأطفال اليهود من ألمانيا عن طريق إدخالهم إلى بريطانيا وبين إنقاذ حياة نصفهم بأخذهم إلى أرض إسرائيل فسأختار الأمر الثاني. ذلك أننا يجب ألا نضع في اعتبارنا

حياة هؤلاء الأطفال فقط بل يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا تاريخ الشعب اليهودي". وفي 11 نوفمبر 1940، رفضت [السلطات البريطانية] السماح للمهاجرين اليهود الذين كانوا يستقلون السفينة باتريا التي كانت ترسو في ميناء حيفا بالنزول في فلسطين، وأتاحت لهم بدلا من ذلك فرصة الذهاب إلى جزر موريشس. ثم ضغطت الوكالة الوطنية اليهودية على الحكومة البريطانية، دون أن يحقق ضغطها نجاحا، وفي يوم الخامس والعشرين من الشهر نفسه قتل انفجارٌ 240 من أولئك اللاجئين و12 شرطيا في عملية خطط لها إلياهو غولمبو، وكان صديقا حميما ومساعدا مقربا من بن غوريون. وفي سنة 1943، وفيما كانت المحرقة مستمرة في تريبلينكا وسوبيبور وأوشوتس، قرر المؤتمر الصهيوني الأمريكي إعطاء الأولوية لإنشاء إسرائيل في فلسطين بعد انتهاء الحرب مباشرة على الإنقاذ السريع لليهود الأوروبيين. بل حتى سنة 1944 كان الإرهابي سيئ السمعة إسحاق شامير، الذي كان رئيسا لوزراء إسرائيل خلال مؤتمر مدريد في 1991، يتفاوض مع الجيش الألماني . الذي كان حينذاك يواجه مشكلات صعبة . لتوريد بعض الشاحنات لنقل الجنود (أم كانت لنقل المساجين؟) بشرط أن تستعمل في الجبهة الروسية. وهذا صهيونية. وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت الحكومة الإسرائيلية تدرب فِرق الموت في بوليفيا وغواتيمالا (التي قُتل فيها في تلك الفترة 250000) في عمليات سرية كان الوسيط فيها . . . كلاوس باربي، وهو نازي معروف حوكم أخيرا وحكم عليه بالسجن في مدينة ليون الفرنسية للجرائم التي اقترفها ضد الإنسانية. وهكذا تستمر القصة، ضد أنواع الخداع التي خلقها العُصاب. ويكتب عمير عورين، أحد المحللين الصحفيين في جريدة هآرتس الإسرائيلية: "لكي نكون مستعدين استعدادا كافيا للمرحلة القادمة قال أحد الضباط القياديين في الجيش الإسرائيلي في المناطق (المحتلة) مؤخرا إن من المقبول، بل من الضروري، أن نستخلص العِبر من أي مصدر كان. فإذا كانت الحملة تستهدف احتلال المناطق ذات الكثافة السكانية، أو احتلال منطقة القَصَبة في

نابلس، وكان هدف الضابط القيادي محاولة إنجاز تلك المهمة دون وقوع خسائر في الجانبين، فإنه يحتاج إلى أن يحلِّل العبر من المعارك السابقة ويستوعبها، ويدخل في هذا . بغضّ النظر عن درجة فظاعتها . أخذ العبرة من تجربة العمليات التي نفذها الجيش الألماني في الحي اليهودي في وارسو (الجيتو)". وبعد شهرين من ذلك يمكننا، في رام الله وجنين وطولكرم ونابلس، أن نقيس المدى الكامل لهذه الاستفادة التي تمكَّن الجيش الإسرائيلي من خلالها من استخلاص هذه العبرة. إن المقارنات بغيضة حين يقوم بها ساراماغو وهي التي تتضمن استنكارا لجريمة، لكنها حين تأتي في سياق التخطيط للمعركة فإنها تكون حينئذ "مقبولة بل وضرورية".

إبقاؤنا صامتين:

إنه لا يمكننا البقاء صامتين إن كنا نرغب في الحفاظ على سلامة عقولنا في الأقل. وقبل أن أنتهي هنا، دعوني أستشهد بسارتر مرة أخرى، وهو أكثر الناس صحة عقل وأكثرهم ذكاء، وهو أحد الرجال العظام بامتياز في قرن ابتلي بالأقزام المطيعين والبلغاء الأعيياء. هذه هي الطريقة التي خاطب بها الفرنسيين في أثناء ما كان الجزائريون يدفنون مليونا من ضحايا الدولة الديموقراطية الوحيدة في شمال إفريقيا . وهو ما يمكن للبعض أن يقوله عن إسرائيل: "إن هذا ليس جيدا، يا مواطنيَّ من الرجال والنساء، إنكم واعون بكل هذه الجرائم التي ارتُكبت باسمنا، إنه ليس جيدا حقا ألا تقولوا كلمة واحدة عن هذا للناس جميعهم، بل لم تقولوا كلمة واحدة عنه حتى لضمائركم، خوفا من أن يؤدي هذا إلى إصداركم حكما على أنفسكم. لقد كنتم تعتذرون في أول الأمر بأنكم لا تعرفون عنه شيئا . كم أود أنكم لم تكونوا تعرفون. ثم إنكم ترددتم؛ أما الآن فإنكم تعرفون، لكنكم ظللتم صامتين. إن ثماني سنوات من الصمت مخزية. لكنها ذهبت كلها هباء: ذلك أن شمس التعذيب التي تُغْشي الأنظار،

تملأ الوطن كله، الآن، بنورها، ولا يمكن لأي ضحك أن يبدو جميلا تحت ذلك الضوء، ولن يستطيع وجهٌ أن يَضع ما يكفي من المساحيق لكي يُخفي غضبَه أو رُعبَه، ولن يستطيع أي تصرف نقوم به أن يواري تناقضنا واشتراكنا في الجريمة. إنه يكفي في هذه الأيام لفرنسيَّيْن أن يلتقيا صدفة، لِتنتصب بينهما جُثة. كانت فرنسا اسما لبلد. لكننا يجب أن نحذر من أن تصبح، في 1961، اسما لمريض بالعُصاب". دعنا نقول في مكان "ثماني سنين" "خمسا وثلاثين سنة"؛ وحيثما يقول "فرنسا" دعنا نكتب: "إسرائيل"، أو . وهذا غير ذي بال . "العالَم". إنه يمكن لإسرائيل أن تكون بلدا، لكنها تفضِّل أن تكون عُصابية؛ ويمكن للعالم أن يصبح "كوكبا" (أو كما يقول سارتر: "وحدة لا نهائية من التعامل المتبادل") لكنه يفضِّل أن يكون عُصابيا.

أيمكن لنا أن نَشْفى؟ إن الإنسانية، مثلها مثل المحلِّلين النفسانيين، يجب أن تتعامل . يجب أن تستمر في التعامل . مع المحرقة. لكن التاريخ والقانون والناس. . . يجب عليها جميعا أن تتعامل مع الألم اليومي، يجب عليها أن تطالب بالمحاسبة عن كل عمل وحشي جديد، يجب عليها أن تحاول منع حمامات الدم القادمة. يجب عليها أن تشغَل أنفسها بأمر الاحتلال. وليس مهمًّا ألا يكون الإسرائيليون نازيين: إنهم قتلة؛ وليس مهمًّا ألا يكون الفلسطينيون غير يهود: فهم الضحايا. أما العُصابي فلا يميِّز الماضي من الحاضر، ولا الحقيقة من الخرافة، ولا الحرب من السلام، ولا المجرم من البريء. إن الشفاء يعني وضع هذه الحدود، إعادة رسم هذه الحدود، وضع القواعد. ومن غير هذا الحد الأدنى من سلامة العقل، لن يكون من المجدي للعالم أن يستمر بعد السنة القادمة.

*كاتب هذا المقال ناشط أسباني متخصص في الثقافة العربية ومهتم بالقضايا العربية المعاصرة، وترجم بعض روايات نجيب محفوظ إلى الأسبانية.

نُشر أصل هذا المقال بالأسبانية في موقع Rebelion. Org وترجَمه إلى الإنجليزية فرانسيسكو غونزاليس، ونُشرت الترجمة في موقع مجلة Z الالكتروني بتاريخ 19 أبريل 2002.

ونشرت الترجمة في جريدة الشرق الأوسط:

(العدد8598) 2002/6/13م/ 1423/4/2هـ

(العدد 8612) 2002/6/27م/ 1423/4/16هـ

(العدد 8631) 2002/7/10م

أصوات أخرى من أمريكا

دينيس كوتشينيتش: "دعاء من أجل أمريكا"

روبرت فيسك: "الخوف والتعلم في أمريكا"

"دعاء من أجل أمريكا"*

كلمة ألقاها النائب الديموقراطي عن ولاية أوهايو

دينيس كوتشينيتش

أمام جمعية "أمريكيو جنوب كاليفورنيا من أجل العمل الديموقراطي"

2002/2/17

لوس أنجليس، كاليفورنيا

[النشيد الوطني الأمريكي]

أتقدم إليكم بهذه الملحوظات الموجزة في هذا اليوم بوصفها دعاء من أجل بلادنا، ومع الحب للديموقراطية، بوصفها احتفاء ببلادنا. مع الحب لبلادنا. ومع الأمل

لبلادنا. ومع الاعتقاد بأن نور الحرية لا يمكن أن ينطفئ طالما ظل حيا في ضمائرنا. ومع الاعتقاد بأن صوت الديموقراطية يتعالى بقوة كلما عبرنا عن أنفسنا بحرية. ومع الوعي بأن الحرية تبعث الحياة في القلب الإنساني أما الخوف فيميته. ومع الاعتقاد بأن الشعب الحر لا يمكن أن يحيا في ظل الخوف والإيمان في آن معا.

ومع الوعي بوجود حقيقة عميقة يجسِّمها اتحاد الولايات المتحدة. إن ما تعنيه وحدة بلادنا ضمنيا أن هذه الوحدة هي وحدة لا تستثني أحدا من مواطنيها. وهي تعني أن المواطنين جميعهم شيء واحد أساسا. وهي تعني أن العالم لا يترابط على المستوى المادي للاقتصاد والتجارة والاتصالات والمواصلات فحسب، بل يترابط بشكل أكثر عمقا عبر الضمير الإنساني، عبر القلب الإنساني، عبر قلب العالم، عبر النزعة البسيطة المعلنة للسعي من أجل أن نكون أحرارا ومن أجل أن نتنفس بحرية.

إنني أرفع هذا الدعاء من أجل أمريكا.

دعونا ندعو من أجل أن تتذكر بلادنا أن تحقيق الوعد بالديموقراطية في بلادنا يتلازم مع النضال في سبيل الحقوق المدنية. وهذا هو ما يدعونا إلى وجوب معارضة الفلسفة التي تقبع وراء تشريع "قانون الوطني". يجب علينا أن نسائل الأسباب التي توجب على أمريكا التخلي عن ضمانات العدالة التي يكفلها الدستور؟

كيف يمكن لنا أن نسوِّغ ما يعد إلغاء فعليا للتعديل الدستوري الأول وإلغاء الحق في حرية التعبير، وإلغاء الحق في التجمع السلمي؟

كيف يمكن أن نسوغ ما يعد إلغاء فعليا للتعديل الدستوري الرابع، الذي يشترط وجود سبب مقنِع، وهو التعديل الذي يمنع تفتيش الناس واحتجازهم من غير سبب وجيه؟

كيف يمكن أن نسوغ ما يُعدُّ إلغاءً فعليا للتعديل الدستوري الخامس، والسماح بإبطال العمل بالإجراءات القانونية المعتبرة، والسماح بتوقيف المشتبه بهم لأجل غير مسمى من غير محاكمة؟

كيف يمكن لنا أن نسوغ ما يعد إلغاء فعليا للتعديل الدستوري السادس الذي يوجب حق المتهم في المحاكمة الفورية والعلنية؟

كيف يمكن لنا أن نسوغ ما يعد إلغاء فعليا للتعديل الدستوري الثامن الذي يحمي المتهم من العقاب القاسي والعقاب غير المألوف؟

إننا لا يمكن أن نسوغ انتشار تسجيل المكالمات الهاتفية بطريقة سرية والتجسس على الإنترنت بعيدا عن الإشراف القضائي، ونحن لا نتكلم هنا عن فعل ذلك تحت مثل هذا الإشراف.

إننا لا يمكن أن نسوغ التفتيش السري الذي يتم من غير إذن صادر من المحكمة.

إننا لا يمكن أن نسوغ تخويل المدعي العام تصنيف أية مجموعة محلية يشاء بأنها إرهابية.

إننا لا يمكن أن نسوغ إعطاء مكتب التحقيقات الفيدرالية الحق في الوصول إلى أي نوع من المعلومات التي ربما توجد في أي نظام في أي مكان كالسجلات الطبية والسجلات المالية.

إننا لا يمكن أن نسوغ تمكين وكالة المخابرات المركزية من استهداف الناس في بلادنا من أجل مراقبتهم والتجسس عليهم.

إننا لا يمكن أن نجد عذرا لإدارة تسلب الناس حقوقهم في الخصوصية ثم تدعي بعد ذلك لنفسها الحق في أن تقوم بعملياتها هي بطرق سرية كاملة.

لقد عمد المدعي العام مؤخرا إلى تغطية تمثال "السيدة عدالة" الذي تظهر فيه كاشفة عن صدرها كأنها تؤكد أنه ليس هناك خطر من تبرز العدالة عارية أمام الملأ في هذا الوقت، وأمام هذه الإدارة.

دعونا ندعو ألا يَهزم الخوفُ قادةَ بلادنا. ذلك أن هناك اليوم خطرا عظيما يتهدد عاصمتنا العظيمة. كما يجب أن نفهم هذه المسألة قبل أن نثير السؤال عن أوجه القصور في أداء مجلس النواب في سياق هذه الأزمة. لقد نشأ هذا الخوف العظيم حين توجَّب علينا إخلاء مبني مجلس النواب في الحادي عشر من سبتمبر. وقد استمر هذا الخوف في صورة اضطرارنا إلى مغادرة مبنى مجلس النواب مرة أخرى حين أُعلن عن تحذير من وجود قنبلة في المبنى أثناء جلسة استجواب حاصر فيها النوابُ وكالةَ الاستخبارات المركزية خلال جلسة سرية. واستمر هذا الخوف في صورة اضطرارنا إلى مغادرة واشنطن حين أُرسل الأنثراكس عن طريق البريد إلى مبنى مجلس النواب، وهو الذي ربما كان مصدره أحد المختبرات الحكومية.

واستمر الخوف في صورة إعلان المدعي العام عن تحذير عام من أعمال الإرهاب وفي صورة اقتراح الإدارة بعد ذلك على مجلس النواب إصدار القانون الخطير المسمى بـ "قانون الوطني".

واستمر الخوف متمثلا في سماح الحكومة بعرض تسجيلات ابن لادن في الوقت نفسه الذي أعلن فيه الرئيس عن انسحابنا من معاهدة الحد من التجارب على الصواريخ البالستية واستخدامها ABM.

ولا يزال الخوف ماثلا في شكل الحصار المضروب على مبنى مجلس النواب. ولا يزال ماثلا في أفراد الحرس الوطني المدججين بالسلاح بملابسهم المموهة الذين يقابلهم النواب كل صباح حين يدخلون المنطقة التي يقع فيها المجلس. ولا يزال ماثلا في المتاهات الإسمنتية التي يتوجب علينا نحن أعضاء مجلس النواب أن نجد طريقنا عبرها كلما ذهبنا للتصويت.

إن المبالغة في حالة الحصار تحبسنا في حالة من الخوف، وتحدُّ من قدراتنا على التعامل مع "ألعاب الوطنية" و"ألعاب الدماغ"، و"ألعاب الحرب" لرئيس غير منتخب ولنائب رئيس متوار عن الأنظار.

دعونا ندعو من أجل أن تضع بلادنا نهاية لهذه الحرب. ذلك أن مبدأ "الإسهام في الدفاع الوطني العام" واحد من المبادئ المؤسِّسة لأمريكا.

لقد فوَّض مجلسُ نوابنا إلى الرئيس الردَّ على كارثة الحادي عشر من سبتمبر. لقد فوضنا إليه الرد على أولئك الذين أسهموا في التسبب في وقوع إرهاب الحادي

عشر من سبتمبر. لكن يجب علينا نحن المواطنين وممثلينا المنتخبين أن نحتفظ بحقنا في مراقبة نوع ذلك الرد، وفي مقدار ذلك الرد، وفي معارضة ذلك الرد، وفي تصحيح ذلك الرد.

ذلك أننا لم نفوض إلى الإدارة قرار غزو العراق.
إننا لم نفوض إليها قرار غزو إيران.
إننا لم نفوض إليها قرار غزو كوريا الشمالية.
إننا لم نفوض إليها قرار ضرب المدنيين في أفغانستان.
إننا لم نفوض إليها قرار احتجاز المعتقلين في خليج غونتانامو بصورة دائمة.
إننا لم نفوض إليها قرار الانسحاب من معاهدة جنيف.
إننا لم نفوض إليها قرار إنشاء المحاكم العسكرية التي تلغي الإجراءات القانونية المعهودة للمحاكمة والإجراءات المعهودة لجلب المدعى عليهم.

إننا لم نفوض إليها قرار إرسال فرق الاغتيالات.
إننا لم نفوض إليها قرار إعادة تأسيس مكتب مكافحة الجاسوسية cointelpro.
إننا لم نفوض إليها قرار إبطال العمل بلائحة الحقوق Bill of Rights .
إننا لم نفوض إليها قرار تعطيل الدستور.
إننا لم نفوض إليها قرار إصدار بطاقة الهوية الوطنية.
إننا لم نفوض إليها قرار الثأر على طريقة العين بالعين.
إننا لم نفوض إليها قرار بث عيون الأخ الأكبر لتتلصص علينا من خلال آلات تصوير مثبتة في كل مكان من مدننا.
كما أننا لم نطلب منها الانتقام لدماء الأبرياء الذين قضوا في يوم الحادي عشر من سبتمبر بسفك دماء القرويين الأبرياء في أفغانستان.

إننا لم نفوض إلى الإدارة قرار شن الحرب في أي وقت تشاء وأي مكان تشاء وبأي طريقة تشاء.

إننا لم نفوض إليها قرار شن حرب لا نهاية لها.

إننا لم نفوض إليها قرار تأسيس اقتصاد حربي دائم.

ومع ذلك فنحن على مشارف تأسيس اقتصاد حربي دائم. لقد طلب الرئيس زيادة تبلغ 45,6 بليون دولار للمصروفات العسكرية. وستكلف البرامج العسكرية كلها 400 بليون دولار.

ولك أن تلاحظ مع هذا أن وزارة الدفاع لم تتقدم طوال تاريخها بأي بيان حسابي مستقل بمصروفاتها. ولك أن تلاحظ أيضا أن المفتش العام أبلغ مجلس النواب أن وزارة الدفاع لا تستطيع الإفادة عن أوجه صرف ما قيمته 1,2 تريليون دولار من ميزانيتها. ثم لاحظ أن وزارة الدفاع في السنين الأخيرة لم تستطع أن تأتي ببيان تفصيلي يوائم بين صرف 22 بليون دولار والمشتريات التي اشترتها، كما أنها صنفت ما قيمته بلايين الدولارات من المصروفات الداخلية بأنها مفقودة، يضاف إلى ذلك تخزينها ما قيمته 30 بليونا من قطع الغيار التي لا حاجة لها.

ومع هذا فقد تضاعفت ميزانية الدفاع نتيجة لطلبها مزيدا من الأموال من أجل إنشاء أنظمة تسليحية لخوض حرب باردة قد انتهت، ومن أجل أنظمة تسليحية من أجل البحث عن أعداء جدد لغرض شن حروب جديدة عليهم. وليس لشيء من هذا صلة بالحرب على الإرهاب.

لكن لهذا صلة وثيقة جدا بتغذية آلة الصناعة العسكرية من ميزانية بلادنا، مع ما يتبع ذلك من إمكان التفريط بمستقبل بلادنا، بل بالتفريط بالديموقراطية نفسها عن طريق عسكرة الفكر الذي يتبع من عسكرة الميزانية.

دعونا ندعو من أجل أبنائنا.

إن أبناءنا يستحقون العيش في عالم لا تحده حدود. لا حربا من غير نهاية. إن أطفالنا يستحقون العيش في عالم حر من إرهاب الجوع، حر من إرهاب تدني الخدمات الصحية، حر من إرهاب الجهل، حر من إرهاب اليأس، حر من إرهاب السياسات التي تتبنى وجهة نظر عن العالم تتنافى مع بقاء شعب حر، وتتنافى مع بقاء القيم الديموقراطية، وتتنافى مع بقاء بلادنا، وتتنافى مع بقاء العالم.

دعونا ندعو أن نتحلى بالشجاعة والعزيمة شعبا ووطنا لكي ننهض من عثرتنا، ونستنقذ تقاليدنا الديموقراطية من دمار الحادي عشر من سبتمبر.

دعونا نعلن حبنا للديموقراطية. دعونا نعلن عن جنوحنا للسلم.

دعونا نعمل لكي نجعل عدم العنف مبدءا ضابطا في مجتمعنا.

دعونا نعلن عزيمتنا مجددا للعمل بمبدأ التأني والمثابرة في العمل السياسي، وهو المبدأ الذي يرى السلام لا الحرب غاية لا محيد عنها.

دعونا نعمل من أجل عالم تصبح الحرب فيه عملا مهجورا.

هذا هو المنظور الذي يتطلع إليه الاقتراح بسن تشريع لتأسيس وزارة للسلام. ويتبنى هذا التشريع الآن ثلاثة وأربعون عضوا في مجلس النواب. دعونا نعمل من أجل عالم يكون فيه القضاء على الأسلحة النووية أمرا لازما. وهذا هو السبب الذي يُلزمنا بأن نبدأ بالإصرار على التشبث بمعاهدة الحد من التجارب على الصواريخ البالستية واستخدامها ABM . وهذا هو السبب الذي يوجب علينا الصمود في مطالبتنا بحظر انتشار الأسلحة النووية.

دعونا نعمل من أجل عالم يمكن لأمريكا فيه أن تتقدم العالم في السعي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس في أرضنا وبحارنا وسمائنا بل في الفضاء الخارجي نفسه كذلك. وهذا هو مقصد التشريع المقترح ذي الرقم HR 3616 ، وهو المقصد الذي يعني: عالم حر من الخوف. وهو عالم يمكن فيه لنا أن نشخص بأبصارنا لنتأمل مخلوقات الله في السماوات ونتصور تلك الحكمة اللانهائية، والسلام اللانهائي، والإمكانات التي لا حدود لها، لا أن نتصور حربا لا نهاية لها، ذلك أننا علّمنا أن مملكة الله ستتحقق على الأرض بالصورة التي هي عليها في السماء. دعونا ندعو أن نتحلى بالشجاعة من أجل أن نُحِل مكان صور الموت التي تقض مضاجعنا، أي طبقات صور الحادي عشر من سبتمبر، وهي الصور التي تحولت تدريجيا إلى صور من الوطنية، وانقلبت إلى صور الاستعدادات العسكرية، وأصبحت صورا لاحتفالاتنا غير الدينية المتمثلة في المباريات النهائية الوطنية لكرة البيسبول واحتفالات عيد رأس السنة والمباراة النهائية الوطني لكرة القدم superbowl والألعاب الأولمبية، أي تلك الصور التي تأخذ شكل اندفاعات تلامس أكثر مخاوفنا عمقا، دعونا نحل مكان تلك الصور العمل على تنمية العلاقات الإنسانية، ومد أيدينا إلى

الآخرين، والعمل على مساعدة مواطنينا هنا في داخل أمريكا، ورفع المعاناة عن الفقراء في العالم أجمع.

هذه هي أمريكا التي يمكن لها أن تظفر بمساندة العالم.

هذه هي أمريكا التي تقف لا لملاحقة محور للشر، بل تقف هي نفسها في محور الأمل واليقين والسلام والحرية. أمريكا، أمريكا.

ليباركك الله يا أمريكا. وليبارك الله أَخْيارك، يا أمريكا.

ليس بأسلحة الدمار الشامل. ليس بإطلاق بوصم الآخرين بوصف محور الشر. ليس بمخالفة المواثيق الدولية. ليس بتنصيب أمريكا ملكا على عالم أحادي القطب. ليبارك الله أخيارك يا أمريكا. أمريكا، أمريكا. دعونا ندعو من أجل وطننا. دعونا نحب وطننا. دعونا ندافع عن وطننا ليس فقط ضد التهديدات الخارجية بل ضد ما يتهدده من الداخل.

ليبارك الله أخيارك يا أمريكا، ليبارك الله أخيارك بالإخاء بين رجالك ونسائك. ثم ليباركك الله بالرحمة وضبط النفس والتحمل والجنوح إلى السلم وإلى الديموقراطية وإلى العدالة الاقتصادية هنا في داخل الوطن وعبر العالم.

ليباركك الله، يا أمريكا. ليباركك الله يا أمريكا، ليباركك الله.

وشكرا.

*نشرت الترجمة في جريدة الحياة: 2002/3/19م . 1423/1/5هـ.

الخوف والتعلُّم في أمريكا*

روبرت فيسك

كان فيسك الناقد الجريء للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يتوقع استقبالا عدائيا حين قام بأول زيارة له إلى الغرب الأوسط الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر. لكن انطباعه ذاك كان خاطئا جدا.

قال لي أسامة بن لادن مرة إن الأمريكيين لا يفهمون الشرق الأوسط. وقد توقعت في الأسبوع الماضي، حين كنت أستقل حافلة تشق طريقها خلال ستارة من المطر عبر براري ولاية أَيَوا [الأمريكية]، نظرت في صحيفة Des Moines Register [التي تصدر في مدينة دي موينز، في هذه الولاية] أن ذلك ربما يكون صحيحا. فقد كان العنوان الرئيس فيها يقول: "مَزارع الخنازير تُصنَّف بأنها أكثر خطرا من ابن لادن"، إذ يبدو أن الخنازير الضخمة جدا في ولاية أيَوا التي يبلغ عددها خمسة عشر مليونا تُخلِّف قدرا عظيما من الروث أدى إلى تلويث مجاري الأنهار. وتروي الصحيفة قول روبرت إف. كينيدي الابن، رئيس إحدى جماعات حماية البيئة في نيويورك: "إن الشركات الكبرى لتربية الخنازير تمثل تهديدا أخطر على الولايات المتحدة والديموقراطية الأمريكية من أسامة بن لادن وشبكته الإرهابية. لقد شاهدنا هؤلاء السفهاء وهم يقومون بتحطيم عدد من مجتمعات المواطنين ومن القيم الأمريكية. . .". لهذا أخرجتُ حاسبتي الآلية وأجريت بعض العمليات الحسابية. وانتهيت إلى أن مدينة سيدر رابيد Cedar Rapids [مدينة في الجنوب الشرقي لولاية أيوا] تبعد 7000 ميلا عن أفغانستان. إنها تشبه أن تكون كوكبا آخر.

وقد دأبت على السفر إلى الولايات المتحدة سنين عديدة، وكنت خلال تلك الأسفار ألقي محاضرات في جامعة برنستون أو جامعة هارفارد أو جامعة براون، أو

في ولاية رود آيلاند أو في مدينة سان فرانسيسكو، أو مدينة ماديسون في ولاية ويسكنسون. والله وحده يعلم السبب الذي يجعلني أقوم بذلك. وأنا أرفض أية مكافأة عن تلك المحاضرات وأسافر في درجة رجال الأعمال من بيروت وإليها لأنني لا أستطيع تحمل قضاء أربع عشرة ساعة في كل اتجاه وسط صراخ الأطفال وصياحهم. ويتميز طلاب الجامعات الأمريكيون بأنهم عنيدون كالصُّلب وسريعو الملل، وفي بعض المدن . وتأتي واشنطن في رأس القائمة . ربما يستوي عندي أن أتحدث إلى هؤلاء باللغة الأمهرية. ذلك أنك إن لم تستعمل عبارات مثل: "العملية السلمية" أو "عادت [المحادثات] إلى مجراها الطبيعي" أو "إسرائيل المحاصَرة"، فسيظهر على وجوه الحضور ما يشبه العَطَل الذي يصيب جهازك الحاسوبي. أي ما يشبه الفشل الكلي لـ "القرص الصُّلب" (هارد ديسك). فما السبب الذي جعل جولتي الأمريكية الأخيرة مختلفة؟

كان هناك بالطبع بعض الغرائب المعهودة. فقد كان هناك رجل عجوز أسود وكان "سؤاله" الأول عن الشرق الأوسط في قاعة المحاضرات في جامعة شيكاغو عبارة عن إعلان طويل ومتفاخر عن أنه لم يدفع الضرائب المستحقة عليه لدائرة الضرائب منذ سنة 1948 . وكان ادعاء جميلا جعلني أحجم عن توجيه الإنذار الذي تعوَّدتُ توجيهَه لأمثاله كي أُسكتُه. وكان هناك المؤمنون بالمؤامرة في قضية الهجوم على برجي التجارة العالمية الذين يصرون على أن حكومة الولايات المتحدة خططت لوضع المتفجرات في البرجين. وكان هناك تلك السيدة العجوز التي تريد أن تعرف لماذا لم يقدِّر الله محو الكُرْه الموجود بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان واحد من سكان أمريكا الأصليين في لوس أنجلوس يرفع صوته بشدة متحدثا عن مؤامرة يهودية لطرد مواطنيه من أراضيهم. ثم كان هناك رجل يلبس نظارات وله شعر طويل معقود إلى قفاه أَسكتَه قبل أن يعلن أن الحرب بين الفلسطينيين والإسرائيليين شبيهة بالحرب

الأمريكية المكسيكية التي حرمت مواطنيه من. . .، حسنا، لوس أنجلوس. ثم بدأتُ أحسب المسافة بين لوس إنجلوس وجنين. فوجدتها مسافة فلكية، ربما.

ثم كان هناك بعض القصص التي تشهد بكيف أصبحت الصحافة الأمريكية منحازة وجبانة في وجه جماعات الضغط الإسرائيلي في أمريكا. ومن ذلك ما قالته لي امرأة يهودية بينا نحن نسير بالسيارة في وسط مدينة لوس أنجلوس المُعتِم بدخان العوادم: "كتبت تقريرا لإحدى الصحف الكبرى عن تهجير الفلسطينيين في سنة 1948، ثم إني ذكرت، بالطبع، المجزرة التي تعرض لها الفلسطينيون في دير ياسين ونفَّذتْها عصابة شتيرن وبعض الجماعات اليهودية الأخرى . وهي المجزرة التي تسببت في هروب 750000 فلسطيني من منازلهم. ثم ترقبت نشر مقالتي في الصحيفة، فما الذي وجدته؟ لقد وجدت أن كلمة alleged "المزعومة" أُدخِلت قبل كلمة massacre "مجزرة". ثم هاتفتُ الموظفَ المسؤولَ عن الشكاوى في الصحيفة وأبلغته أن مجزرة دير ياسين حقيقة تاريخية. فهل تدري ماذا كان جوابه؟ لقد قال لي إن المحرر كتب كلمة alleged قبل كلمة massacre لأنه ظن أنه بهذه الطريقة يمكن أن يتفادى كثيرا من الرسائل المعترِضة".

وهذا، بالمناسبة، كان هو موضوع حديثي في الندوات والمحاضرات التي ألقيتها: أي تلك العمليات الجراحية الدقيقة التي تتصف بالجبن والكسل والخوف التي يُجريها الصحفيون الأمريكيون على الأخبار التي يوردونها من الشرق الأوسط، أي كيف أن "المناطق المحتلة" تصبح "الأراضي المتنازع عليها" في تقاريرهم، وكيف حولوا "المستعمرات" اليهودية إلى "الأحياء السكنية"، وكيف يوصف المقاتلون العرب بأنهم "إرهابيون" أما المقاتلون الإسرائيليون فهم "متعصبون" فقط أو "متطرفون"، كيف يمكن لشارون . الذي أدانته لجنة تحقيق إسرائيلية بأنه "مسؤول بصورة شخصية" عن مجزرة صبرا وشاتيلا في سنة 1982 التي راح ضحيتها 1700 فلسطيني . أن يوصف في تقرير في جريدة نيويورك تايمز بأنه يتصف بأنه يتحلى بغريزة "البطولة". كيف

يمكن أن يسمى إعدام المقاتلين الفلسطينيين الذين ينجون من المعارك بأنه "تنظيف". كيف يشار دائما إلى المدنيين الذين تقتلهم إسرائيل بأنهم "أصيبوا نتيجة لوجودهم صدفة بين الفريقين المتحاربيْن". وكنت أطلب من مستمعيَّ بأن يخبروني . وكنت أتوقع أن يبدي الأمريكيون سخطهم المعتاد . كيف يمكن للمواطنين الأمريكيين أن يقبلوا من رئيسهم السياسات الطفولية التي ترفع شعارات مثل: "ميتا أو حيا"، و"معنا أو ضدنا"، ومحور الشر.

ولأول مرة خلال أكثر من عقد من السنين التي حاضرتُ خلالها في الولايات المتحدة، أصبتُ بالذهول. ولم يكن ذلك الذهول نتيجة لسلبية الأمريكيين . المتمثلة في قبول الأمريكيين الأعمى بالفكرة الوطنية التي تتمثل في أن الرئيس يعرف ما هو الأفضل . ولا بانشغال أمريكا بنفسها انشغالا كليا منذ الحادي عشر من سبتمبر ولا بالخوف المعهود والمُحيق من توجيه أي نقد لإسرائيل. أما ما أصابني بالذهول فهو الرفض الأمريكي الجديد الخارق للعادة للسير وراء الخط الرسمي، أي الوعي الغاضب المتنامي بين الأمريكيين بأنهم واقعون ضحية للكذب والخداع. وكانت أعمار أكثر من 60 في المائة من الحاضرين في بعض المحاضرات التي ألقيتها تتجاوز الأربعين. وفي بعض الحالات ربما كان 80 منهم من الأمريكيين الذين لا تعود أصولهم العرقية أو الدينية إلى الشرق الأوسط . أي أنهم "أمريكيون أمريكيون"، كما وصفتُهم بقسوة في إحدى المناسبات، أي "أمريكيون بيض"، كما وصفهم طالب فلسطيني بعبارة مختصرة. ولأول مرة، لم تكن محاضراتي هي ما اعترضوا عليه، أما ما اعترضوا عليه، بدلا من ذلك، فهو المحاضرات التي يتلقونها من رئيسهم والمحاضرات التي يقرأونها في صحفهم عن "حرب إسرائيل على الإرهاب" وعن الحاجة المستمرة إلى التأييد غير الناقد لكل شيء يقوله أو يفعله حليف أمريكا الشرق أوسطي الصغير.

وكان من بين أولئك، مثلا، ذلك الضابط السابق في سلاح البحرية الذي اقترب مني بعد محاضرة ألقيتها في كنيسة United Methodist Church في إحدى ضواحي

مدينة سان دييجو. وبدأ قائلا: "يا سيدي، لقد كنت ضابطا في حاملة الطائرات "جون إف كينيدي" خلال حرب 1973. (وقد بحثت بعد ذلك في محاولة للتأكد من صدق قوله فوجدت أنه كان هناك فعلا، وكما قال مضيِّفي: "حقيقة"). وكنا نرابط في مقابل جبل طارق وكان عملنا أن نزود بالوقود الطائرات المقاتلة التي كنا نرسلها إلى إسرائيل بعد أن أسقط العرب طائراتها وحولوها إلى قطع مبعثرة. وكانت الطائرات تَهبط وقد نُزِعت من على جوانبها أجزاءٌ من علامات سلاح الطيران الأمريكي USAF وعلامات سلاح البحرية ورسمت بدلا منها نجمة داوود. فهل يعرف أحد لماذا نقدِّم تلك الطائرات لإسرائيل بتلك الطريقة؟ وحين أشاهد في التلفاز طائراتنا ودباباتنا تُستعمل في الاعتداء على الفلسطينيين أستطيع أن أفهم لماذا يكره الناسُ الأمريكيين".

وكنت تعودت، في محاضراتي التي ألقيها في الولايات المتحدة، أن أَشغَل قاعات المحاضرات التي ألقي فيها محاضراتي بنصف العدد الذي تتسع له. وقبل ثلاث سنوات استطعت أن أملأ قاعةً للمحاضرات في واشنطن تتسع لستمائة مستمع بثلاثة وعشرين مستمعا فقط. أما في هذا الشهر، في شيكاغو وأيوا ولوس أنجلوس، فقد جاءوا بالمئات. فقد حضر في إحدى محاضراتي في جامعة جنوب كاليفورنيا ما يقرب من تسعمائة مستمع. ولم يتسع لهم المكان فجلس كثير منهم في الممرات وفي الأركان وخارج الأبواب. ولم يكن هذا الحضور الكثيف بسبب أن اللورد فيسك في المدينة. وربما كان عنوان محاضرتي. "الحادي عشر من سبتمبر: اسأل عن الفاعل، لكن بربِّك لا تسأل عن السبب". مثيرا. لكن أغلبهم جاء، كما تبين بسرعة من فترة الأسئلة والأجوبة، لأنهم يشعرون بالضجر من وقوعهم ضحية للاستغفال الذي تمارسه عليهم شبكات التلفزة بالأخبار التي تنقلها وبالتفصيلات المملة في خطاب اليمينيين.

ولم يسبق أن سألني الأمريكيون: "كيف يمكننا أن نجعل صحافتنا تنقل أخبار الشرق الأوسط بشكل عادل؟" أو. وبشكل أكثر انزعاجا. "كيف يمكن لنا أن نجعل حكومتنا تعبِّر عن آرائنا؟". ويمكن أن تكون مثل هذه الأسئلة مِصيدةً لي، بالطبع.

ذلك أن البريطانيين دأبوا على قذف الأمريكيين بالنصائح منذ أن فقدت بريطانيا حرب الاستقلال الأمريكية، وأنا لست على استعداد لأن أنضمّ إلى جوقة الواعظين. لكن إمكان إثارة مثل هذه الأسئلة . ويسألها في العادة أمريكيون متوسطو الأعمار ممن لا ينتمون إلى أصول عرقية أو دينية شرق أوسطية . يوحي بتغير عميق عند شعب كان في الماضي سهل القياد.

وفي الدقائق الأخيرة من كل محاضرة كنت أعتذر إلى المستمعين عن الملحوظات التي سوف أبديها. وكنت أقول للحضور إن العالم لم يتغير بعد الحادي عشر من سبتمبر، إذ فقد اللبنانيون والفلسطينيون 17500 قتيلا خلال غزو إسرائيل للبنان في سنة 1982 . وهو أكثر بخمس مرات من عدد الذين قتلوا في الجرائم العالمية ضد الإنسانية في الحادي عشر من سبتمبر . لكن العالم لم يتغير قبل عشرين سنة. فلم تُشعل شموع، ولم تُقم صلوات تذكارية لهم. وفي كل مرة أقول ذلك، كان يقابل كلامي بهزِّ الرؤوس في طول القاعة وعرضها . من كبار المستمعين وشبابهم [كناية عن الاستنكار]. وكانت أقل نكتة ألقيها عن الرئيس بوش تقابَل في أغلب الأحيان بعاصفة من الضحك. وكنت سألت واحدة ممن استضافوني عن سبب هذا، أي: لماذا يقبل الحضور هذه النكتة [على رئيسهم] من بريطاني. فأجابت: "لأننا لا نظن أن بوش فاز في الانتخابات".

ومن السهل، بالطبع، أن تُخدع. فيوضِّح أول حديث إذاعي أجري معي بصورة جلية الكيفية التي يُتعامل بها مع موضوع الشرق الأوسط. فحين افتتحت المذيعة غاياني توروسيان فترة النقاش في محطة WSUI/KSUI في مدينة أيوا أصر أحد المتَّصلين، واسمه "مايكل" . وهو أحد قادة الجماعة اليهودية المحلية، كما علمت لاحقا، وإن لم يقل هو نفسه ذلك حين اتصل . على أنه بعد محادثات كامب ديفيد في

سنة 2000 ، لجأ ياسر عرفات إلى "الإرهاب" على الرغم من أنه أعطي دولة فلسطينية وعاصمتها القدس وتضم 96 في المائة من مساحة الضفة الغربية وغزة. لذلك عمدتُ بروية وعناية إلى نقض هذا السخف. فقد بقيت القدس بموجب اتفاق كامب ديفيد "العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل". أما عرفات فسوف يحصل على ما أسمته مادلين أولبرايت [وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك] بـ "نوع من السيادة" على منطقة الحرم الشريف وبعض الشوارع العربية، في الوقت الذي سيكون فيه مجلس النواب الفلسطيني خارج الأسوار الشرقية للقدس، في أبودِيس. مع حدود القدس غير القانونية الموسعة جدا التي تصل إلى عمق الضفة الغربية، ومع عدم خضوع المستعمرات اليهودية مثل معالي أدوميم للمحادثات؛ بالإضافة إلى عدد من المستعمرات الأخرى. ولا يشمل هذا كذلك الحزام العازل العسكري الإسرائيلي الذي يبلغ عرضه 10 أميال، وطرق المستوطنين التي تقطع أوصال "الدولة" الفلسطينية. فما أعطي لعرفات ليس إلا 46 في المائة من نسبة الـ 22 في المائة التي بقيت من فلسطين. وأستطيع أن أتخيل مستمعي هذه المحطة الإذاعية وهم يسقطون من على كراسيهم من الملل [بسبب إيرادي لهذه التفاصيل].

ومع هذا ففي الفندق المتواضع الذي كنت أنزل فيه، كان مالك الفندق وزوجته . وكانا من المتطوعين في قوة السلام أثناء ولاية الرئيس كينيدي . ينصتان لكل كلمة أقولها. وقد قال لي: "نحن نعرف ما يجري، لقد كنت ضابطا في سلاح البحرية في الخليج [العربي] خلال الستينيات، وكان الشاه شرطينا في المنطقة. أما الآن فقد وضعنا كل تلك السفن الحربية ووضعنا جنودنا في البلاد العربية ويبدو أننا نسيطر على المنطقة. وعندها قلت لنفسي: "إن أسامة بن لادن نفسه لا يمكن أن يصور الوضع بصورة أفضل من هذه".

وكنت أحدث نفسي: كم يبدو غريبا أن الصحف الأمريكية قلما تستطيع أن تتكلم حتى عن هذه الحقيقة. إذ لم تُبد صحيفة "الديلي أَيَوان" شيئا من هذه الصراحة

التي عبر عنها صاحب الفندق . وهناك أربع صحف يومية في مدينة أيوا في الأقل، وتتمثل الحرية الصحفية في عدد الصحف بدلا من تمثلها في عمق تغطيتها للأخبار. فتعبر هذه الصحيفة عن أسفها بشكل مبتذل قائلة: "إن أغلب الأمريكيين لا يستطيعون فهم الوضع في الشرق الأوسط فهما واضحا، كما أنهم لا يستطيعون التعبير عن مواقفهم نحو قضاياه بصورة بينة". وهذا السخف . أي القول بأن الأمريكيين يتصفون بالغباء الشديد الذي يمنعهم من فهم حمام الدم الذي يجري في الشرق الأوسط وأنهم لذلك يجب أن يلتزموا الصمت . موضوع مكرور في صفحات الرأي. ومن أكثر الأدلة الموحية تلك التقارير الصحفية التي كُتبت عن محاضراتي.

وقد استطاع العنوان الذي ظهر في صحيفة "الديلي أيوان" ونصُّه: "فيسك [يقول]: من هو الإرهابي حقيقة؟" أن ينقل في الأقل لُب رسالتي، كما تضمن التقرير الأمثلة التي أتيت بها للانحياز الصحفي الأمريكي في الشرق الأوسط، مع أنه فشل في نقل الحقائق، إذ أورد أن الأمم المتحدة (بدلا من لجنة كاهان الإسرائيلية الأكثر إقناعا) هي التي استنتجت أن شارون كان "مسؤولا مسؤولية مباشرة" عن مجزرة صبرا وشاتيلا. أما تقرير صحيفة Des Moines Registrar عن واحدة من محاضراتي فكان لافتا للنظر. إذ ركز على اللقاءات الصحفية التي أجريتُها مع أسامة بن لادن . وهي التي عَرضتُ لها فعلا في محاضرتي . ثم أشار إلى ما قلته عن حادثة اعتداء جَمْع من الأفغانيين عليَّ في شهر ديسمبر الماضي. وكنت قصصت على الحاضرين من الأمريكيين أن الأفغانيين كانوا غاضبين جدا بسبب الهجمات الأمريكية التي كانت قتلت للتو أقرباءهم في المنطقة المحيطة بقندهار وكيف كان مهمًّا أن أضمِّن هذه الحقيقة في روايتي الخاصة عن الحادثة . وذلك كي أبيِّن السياق والسبب وراء هجوم الأفغانيين عليّ. لهذا قلت لنفسي: لتحيَ صحيفة مواطني مدينة أيوا، التي كان عنوان تقريرها عن محاضرتي: "مراسل مهتم بالشرق الأوسط يوجه الصفعات لوسائل الإعلام" . فهل فهمتَ.

ولا يعني هذا الأمر أن لمواطني أيوا أي عذر لئلا يكونوا واعين بالشرق الأوسط. ذلك أن الإسرائيليين كانوا ولا يزالون يتدربون في مدينة دافينبورت الصغيرة على أنظمة الطائرات المروحية الهجومية من طراز AH-64 التي استُعملت في اغتيال الفلسطينيين الذين على القائمة الإسرائيلية للمطلوبين. وبحسب ما يقوله مراسل صحفي محلي فهناك عدد من الشركات في أيوا، ومنها المكتب الإقليمي لشركة روكويل، تشتغل في العقود العسكرية التي تصل إلى الملايين من الدولارات مع إسرائيل. وتصدر شركة Cemen Teck في مدينة إنديانولا بعض المعدات لسلاح الجو الإسرائيلي. وكان جون آشكروفت، المدعي العام الأمريكي، في اليوم الذي وصلتُ فيه إلى مدينة أيوا، يقول لمواطني مدينة أيوا إن مائة من الأجانب "من أقطار معروفة بأنها مَواطن للإرهابيين يُحقَّق معهم في الولاية". ومن المحتمل أن مائة آخرين سوف "يُقابَلون" عن قريب. ولم يظهر أي تعليق في افتتاحيات الصحف عن هذا الأمر.

لذلك كان طلاب جامعة أيوا لافتين للنظر لانغماسهم في هذا الشأن. فقد بدأت طالبة شابة كلامها قائلة إنها تعرف أن وسائل الإعلام الأمريكية منحازة. ولما سألتها عن السبب قالت: "إن لهذا صلة بدعم أمريكا لإسرائيل. . . " ثم انقطع بها الكلام، وهي محمرة الوجه. وعلى خلاف ذلك كان أحد الطلاب في فَصْل الأستاذ ريكس هوني عن الدراسات العالمية. فبعد أن بينتُ الخطوط العريضة للمصيدة العسكرية التي وقع فيها الأمريكيون في أفغانستان . حيث تُبع "النصر" المفترَض ببعض الاشتباكات مع القاعدة ثم، وهو أمر لا مفر منه، حدوث بعض المعارك اليومية مع أمراء الحرب الأفغانيين وحدوث بعض الهجمات الخاطفة على الجنود في غرب أفغانستان . رفع ذلك الطالب يده. ثم قال: "إذن نحن لم نهزمهم؟" وأعقب ذلك موجة من الضحك في القاعة. فسألته: "لماذا تريد أن "تهزم" الأفغانيين؟ لماذا لا تساعدهم على بناء وطنهم من جديد؟" وبعد المحاضرة جاءني الطالب مادّا يده إليّ. وقال: "أود

أن أشكرك على كل ما قلتَه لنا". وكان لدي بعض الشك أنه عسكري. فسألته: هل تخطط للالتحاق بالجيش؟ فأجابني: "لا، يا سيدي، سوف ألتحق بسلاح البحرية".

وبعدها نصحته بألا يقترب من أفغانستان. وكانت الصحافة الوطنية الأمريكية، بطريقتها الخاصة، تعمل الشيء نفسه. فبعد يومين نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز تقريرا مهما لمراسلها ديفيد زوكينو، عن المرارة والغضب اللذين يشعر بهما الأفغانيون الذين قُتلت أُسَرُهم نتيجة لهجمات الطائرات الأمريكية الضخمة من طراز B52 . وقال التقرير إن المعركة التي خاضها الأمريكيون مؤخرا في جارديز خلَّفت "وراءها شعورا بالمرارة".

كم تمنيت أن يُطبَّق المستوى نفسه من الصراحة على القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن هذا ما لا يحدث مع الأسف. فحين كنت أسير في الطريق السريع بعد ما تجاوزت لونج بيتش في يوم الجمعة، فتحت صحيفة لوس أنجلوس تايمز لكي أجدها تقول لي إن إسرائيل "تقوم بعمليات تنظيف [هكذا] في الضفة الغربية وغزة"، ذلك في الوقت الذي تقول فيه الصحفية منى تشارين، التي يُنشر عمودها في صحف متعددة، لقرائها في الصحف الأخرى إن "98 في المائة من الفلسطينيين لا يعيشون تحت الاحتلال منذ أن انسحبت إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو" وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين، إيهود براك، قدَّم لعرفات "97 في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة". وهذه النسبة تزيد بواحد في المائة عن النسبة التي ذكرها "مايكل" في اتصاله بإذاعة WSUI/KSUI . أما اللوم فيجب أن يوجه إلى عرفات . "هذا القاتل لآلاف اليهود والعرب بيديه". أما المشكل بين إسرائيل وجيرانها، كما تقول تشارين باقتناع، فهو "ليس الاحتلال، ولا هو المستعمرات كما أنه بالتأكيد ليس الوحشية الإسرائيلية والعدوان الإسرائيلي. بل هو عدم قدرة العرب على العيش بسلام مع الآخرين".

وربما كانت كاليفورنيا مختلفة من حيث الطبيعة عن بقية الولايات المتحدة، لكنه يبدو أن صحفييها وطلابها أذكى قليلا من صحفيي الغرب الأوسط الأمريكي وطلابه. فتحاول صحيفة Orange County Register ، وهي صحيفة محافظة تقليديا في منطقة ينتمي أكثر من 50 بالمائة من سكانها إلى أصول من أمريكا الجنوبية، أن تورد الأخبار الحقيقية عن الشرق الأوسط ونشرت مقالا شديد اللهجة كتبه هولجار جينسن يحذر فيه من أنه إن لم يكبح الرئيس بوش شارون فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي "سينجح فيما فشل فيه أسامة بن لادن: وهو إرغامنا على الدخول في حرب حضارات ضد ألف ومائتي مليون مسلم". ولما تناولت الغداء مع هيئة تحرير هذه الصحيفة دعوا إلى الغداء ثلاثة من أعضاء الجمعية الإسلامية لمقاطعة أورانج.

وتشهد حفلة الشراب الصغيرة مع الأصدقاء الذين ينتمون إلى كنيسة الـ Methodist بفهم متعقل للشرق الأوسط . فقد كان أحدهم منزعج جدا من الملحوظة التي تفوه بها مؤخرا وزير الداخلية الإسرائيلي، عوزي لانداو، ومفادها "أننا [الإسرائيليين] لا نواجه بشرا، بل نواجه وحوشا". وأثنى أحد الضيوف من الأفارقة الأمريكيين على نقد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لإسرائيل. ومع هذا، فلما فتحت التلفاز على محطة فوكس نيوز كان هناك بنيامين نتنياهو يحاول أن يبُز شارون في شارونيته، معلنا أن مفجري القنابل الانتحاريين من الفلسطينيين ربما يَحلُّون في القريب العاجل في شوارع أمريكا، وتصوره أخبار المحطة مجتمعا بأعضاء مجلس النواب الأمريكي يطلب مساعدتهم في "حرب إسرائيل ضد الإرهاب"، حتى في الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في إسرائيل.

ويجأر أحد العناوين الرئيسة في عدد يوم الجمعة في صفحة الرأي في صحيفة نيويورك تايمز متسائلا: "لماذا يجب أن تستمر المهمة التي تقوم بها إسرائيل". ويأتي تحت هذا العنوان مقال طويل ممل عن حرب إسرائيل الصليبية [بمعنى المندفعة، المصمِّمة] ضد "الإرهاب" كتبه نيتسان ألون وهو ضابط في الجيش الإسرائيلي،

ويتضمن عددا من العبارات الطنانة التي أُحبها، ومنها الإشارة الجاهزة إلى أن "عددا كبيرا من المدنيين" أصيبوا . نعم، "لوجودهم صدفة بين الفريقين المتحاربين".

وفي الوقت الذي كنت أحاضر فيه في مجموعة من البوهيميين المستأنَسين من أعضاء أحد نوادي الفن في لوس أنجلوس، بدأت الصحف التي كنت أهاجمها في إرسال بعض مراسليها لحضور محاضرتي. فقد وصل المراسل الصحفي مارك كيلنر ليكتب تقريرا عن محاضرتي لصحيفة واشنطن تايمز . وقد لاحظ أحد الأصدقاء قائلا إن هذا الصحفي "سوف يكتب تقريرا مشوها عن كل شيء تقوله". وسبب ذلك أن "صحيفة واشنطن تايمز تقف إلى يمين الحزب الجمهوري". وسوف نرى.

لكن إن كان أغلب الذين حضروا محاضراتي من الأمريكيين الذين لا ينتمون إلى أصول شرق أوسطية، فإن هذا الشيء لا يمكن قوله عن حفلة الشراب الصغيرة في منزل ستانلي شينباوم، الذي يتصف بميوله الإنسانية، وباهتمامه بجمع التحف الفنية، وانتمائه إلى التيار التحرري . دعنا نغض الطرف عن الفترة التي كان فيها رئيسا لقسم الشرطة في لوس أنجلوس . حيث تسببت مداخلتي القصيرة في حدوث تقاذف بالقنابل اليدوية اللفظية [بين الحاضرين]. وشينباوم هو الذي عمل على عقد اجتماع القمة المهم بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس جيمي كارتر في جنيف، بطلب من الأخير. إذ قال لي: "احكِ لي شيئا طيبا عن نفسك". فسألته: هل سمعت شيئا غير طيب عني من أحد؟ فأجابني: لا.

لكنني معجب بشينباوم، وهو الرجل المتحفظ الذي يتميز بروح النكتة وهو في الثمانينيات من عمره ويعمل على تشجيع كل أمريكي يهودي ليبرالي لأن يكون له رأيه الخاص عن الوضع في الشرق الأوسط. وفيما عانق ضباب الظهيرة حدائق الزهور والفيلات والمسابح والمرتفعات في حي برينتوود، تقدَّم الراباي حاييم دوف بيلياك ليشرح كيف أنه يعتزم العمل على إغلاق عمليات المقامرة والبنجو [القمار باستخدام آلات

خاصة] التي يملكها أحد أكبر مقاولي البناء في أمريكا الذي يعمل في إنشاء المستعمرات اليهودية. وقال لي: "اتصل بي حين تعود إلى بيروت . اكتب عن محاولتي هذه ولا تتردد". وفيما كنا نتناول بعض الفاكهة التي أعدها لنا ستانلي شينباوم ونتناول بعض المشروبات، تقدم منا راباي آخر قائلا: "إنك ستُواجَه ببعض المستمعين العدوانيين من بين الحضور، لكن دعهم يسمعوا الحقيقة منك".

وهذا ما فعلته. فقد تحدثت عن جُبْن وزير الخارجية كولن باول، الذي سار في طريق طويل متعرِّج حول البحر الأبيض المتوسط لكي يعطي شارون الوقت الكافي لينتهي من سحق مخيم اللاجئين في جنين. وتحدثت كذلك عن الجثث المتعفنة في جنين وعن الأدلة المتزايدة عن الطريقة التي انتهجها جنود شارون في سنة 1982 لتسليم الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا إلى القتلة من حزب الكتائب لكي يُجهزوا عليهم. وقلت إن عرفات لم يقدَّم له نسبة 96 بالمائة من الضفة الغربية وقطاع غزة في كامب ديفيد. ونصحت الحاضرين الذين بلغ عددهم مائة تقريبا أن يقرأوا التقارير التي تكتبها الصحفية الإسرائيلية الشجاعة عميرة هاس في صحيفة هآرتس [الإسرائيلية]. ثم تحدثت عن الفساد الموجود في الجانب الفلسطيني. وتحدثت عن الهجمات الانتحارية ووصفتُها بأنها "شر" لكنني أوحيت بأن إسرائيل لن تنعم بالأمن أبدا حتى تنفذ قرار الأمم المتحدة رقم 242؛ أي أن إسرائيل لن تحصل على الأمن حتى تتخلى عن كل الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجوالان والجزء الشرقي من القدس.

وقالت لي إحدى السيدات بعد ذلك: "إني أجد أن من الصعب جدا أن أوجه إليك سؤالا، لأن ما قلته جعلني غاضبة جدا". وكان ما أغضبها هو: ما الذي يجعلني لا أفهم أن الفلسطينيين يريدون تدمير إسرائيل؟ وأن حق العودة سوف يقضي على الدولة [الإسرائيلية]"؟ وقد قضيت ساعة محاولا أن أشرح لها الحقائق التي رأيتها في الشرق الأوسط؛ وتتلخص في أن إسرائيل القوية جدا تشن حربا استعمارية مألوفة منذ

القدم. وتحدثت عن حرب الاستقلال الجزائرية التي استمرت ثماني سنوات، من 1954-1962، عن فظاعتها وهمجيتها، وعن أعمال القتل والتعذيب التي نفذها الجيش الفرنسي، وعن المذابح التي نفذها الجزائريون ضد المدنيين [الفرنسيين]، وعن التشابه الذي يكاد يكون تاما بين هذا وبين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتحدثت عن الفلسطينيين الذين كانوا يريدون، في الأقل، الاعتراف بالظلم الذي حاق بشعبهم في سنة 1948، مضيفا أن هناك كثيرا من الفلسطينيين الذين يفهمون أن التعويض المالي ينبغي أن يكون كافيا لمعظم أولئك اللاجئين الذين أصبحت البيوت التي كانوا يملكونها داخلة في ما يسمى، الآن، بإسرائيل. وكذلك عن الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط في أمريكا، وعن الخوف من الاتهام بمعاداة السامية، وعن نقل أخبار صراع الشرق الأوسط [في الصحف الأمريكية] بطريقة ضعيفة.

وكان أحد الرابانيين أول من قال لي فيما بعد إن الفلسطينيين ضحايا، وأنه يجب إعطاؤهم دولة حقيقية. وسألتني إحدى العجائز أن أعطيها اسم أفضل كتاب عن حرب الثورة الجزائرية. فأعطيتها إياها؛ وهو كتاب أليستر هورن A Savage War of Peace "حرب السلام الهمجية". وناولني أحد الحاضرين بطاقة تعريف خاصة به وكان كتب عليها "محاضرة عميقة!" . على رغم كرهي لكلمة "عميقة" . ولم أستطع أن أتفادى ملاحظة أن اسم صاحب البطاقة هو إيغال أرينز، وهو ابن أكثر الوزراء الإسرائيليين اليمينيين فظاظة [كان وزيرا للحرب في إسرائيل]، وهو الذي سبق أن قال لي . في بيروت، سنة 1982. إن إسرائيل سوف "تحارب إلى الأبد" ضد الإرهاب الفلسطيني.

وفي أثناء سيري في الطريق السريعة المؤدية إلى مطار لوس أنجلوس، وكان يلف المطار وبرج المراقبة السراب الذي تعرف به كاليفورنيا، نظرت في عدد السبت من صحيفة لوس أنجلوس تايمز. وكان فيها تقرير في الصفحة 12 يبين أن الفيلم الذي أنتجته هيئة الإذاعة البريطانية عن مسؤولية شارون في مجازر صبرا وشاتيلا تقرر عدم عرضه في المهرجان الكندي للأفلام بعد احتجاجات الجماعات اليهودية.

وفسر منظمو المهرجان هذا الحذف بأن فيلم "المتهم" The Accused "يمكن أن يكون سببا في لفت انتباه بعض الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة وهذا غير مرغوب فيه" . بغض النظر عما يعنيه ذلك. لكن فقرة في نهاية التقرير لفتت نظري. فتقول هذه الفقرة "إنه يُزعم أن شارون، الذي كان وزيرا للدفاع الإسرائيلي حينذاك، سهّل وقوع الهجوم على مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين. . . " وهنا نجد مرة أخرى، كلمة "يُزعم". أَيُزعم؟ كم رسالة غاضبة يفترض أن هذه الكذبة الصغيرة يمكن أن تتفادى؟ يزعم، حقيقة.

لكنني حين أعود إلى التفكير في ما قدمتُه، لا أظن أن الأمريكيين الذين قابلتهم سوف ينخدعون بمثل هذه الكذبة. فأنا لا أظن أن مالك الفندق الذي نزلت فيه سوف يقبل بكلمة "يُزعم"، ولا ضابط البحرية العجوز الذي كان يعمل في حاملة الطائرات جون إف كينيدي. ولا مستمعي إذاعة KSUI . بل ولا ستانلي شينباوم. نعم لقد قال لي أسامة بن لادن إن الأمريكيين لم يعرفوا الشرق الأوسط. لكن كلامه ربما كان صحيحا في ذلك الوقت. أما الآن فلا.

*كاتب هذا المقال هو الصحفي البريطاني المشهور روبرت فيسك الذي عمل لفترة طويلة مراسلا لبعض الصحف البريطانية الكبرى في الشرق الأوسط. وهو يعمل الآن مراسلا لجريدة الإندبندنت البريطانية في المنطقة.

ونشر هذا المقال في جريدة الإندبندنت البريطانية في 16 أبريل 2002 ، ثم نشر في الموقع الالكتروني لمجلة Z . وقد أحدث ضجة كبرى في الصحافة الأمريكية؛ إذ تناولته كثير من الصحف الأمريكية والبريطانية بالتعليق، وبعضها بالإشادة.

وهذه الترجمة لم تنشر بعد.

ضد البيان

بيان المثقفين الألمان

بيان وقَّعه مائة وثمان وعشرون مثقفا أمريكيا

بيان آخر وقعه ما يقرب من سبعين مثقفا أمريكيا

بيان المثقفين الألمان*

"ربما يكون عالَمُ العدالة والسلام مختلفا"

[بيان وقعه مائة وثلاثة من "المثقفين" الألمان، وهو رد على بيان "المثقفين" الأمريكيين الستين المشهور . وترجم من الألمانية إلى الإنجليزية، ونشر في موقع "مؤسسة القيم الأمريكية"]

إن القتل الجماعي الذي تعرضت له بلادكم نتيجة للهجوم الإرهابي الذي وقع في الحادي عشر من سبتمبر، وحربَ الولايات المتحدة على أفغانستان التي جاءت رد فعل على ذلك الإرهاب لم يؤثرا على الولايات المتحدة وحدها، بل أثَّرا كذلك على

أوروبا والعالم الإسلامي وعلى مستقبلنا جميعا. ونحن نظن أن من أوجب الواجبات أن يقوم حوار مفتوح ونقدي عبر العالم بين المثقفين في المجتمعات المدنية للبحث عن أسباب هذه الأحداث والنتائج التي ترتبت عليها، وتقويمها والحكم على ما تعنيه. ونرجو أن تأخذوا ردنا هذا على بيانكم المعنون بـ "قضايا: عن ماذا نقاتل؟" على أنه إسهام في هذا الحوار.

إن القتل الجماعي البشع الذي حدث في الحادي عشر من سبتمبر لا يمكن تسويغه بأي مسوغ أخلاقي. ونحن نوافقكم على هذا من غير تحفظ. كما أننا نشارككم المعايير الأخلاقية التي استندتم إليها، وهي التي تقضي بصيانة الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، وأن التشوف إلى الديموقراطية أساس مهم لصيانة الكرامة الإنسانية، وللحريات الفردية وللحرية الدينية ولحقوق الإنسان كما حددها ميثاق الأمم المتحدة.

ومع هذا فهذه القيم الأخلاقية بالتحديد، التي تتصف بالكونية في نظرنا، هي ما يدفعنا إلى رفض الحرب التي تشنها حكومتكم وحلفاؤها (ومنها البلد الذي ننتمي إليه كذلك) في ما يسمى بـ "التحالف ضد الإرهاب" في أفغانستان وهي الحرب التي قضت إلى الآن على أكثر من أربعة آلاف من غير المحاربين، ومنهم الأطفال والنساء . ونحن نرفضها بالقوة نفسها التي رفضنا بها القتل الجماعي للأبرياء نتيجة لهجوم الحادي عشر من سبتمبر الإرهابي. إذ ليس هناك أية قيم صالحة كونيّا يمكن أن تسمح لأحد بتسويغ قتْلِه للآخرين قتلا جماعيا. كما أن حرب "التحالف ضد الإرهاب" في أفغانستان ليست "حربا عادلة" . وهذا المفهوم نَجِس تاريخيا وغير مقبول . بل إن هذه الحرب، على العكس من ذلك، تنتهك بشكل فاضح حتى الشرط الذي استندتم إليه، وهو "حماية الأبرياء من بعض الأخطار".

إن الدول الديموقراطية تمتلك ما يكفي من الوسائل المتطورة ضمن حكم القانون لمكافحة الجريمة داخل حدودها، ولجلب المجرمين إلى العدالة. أما ما نحتاجه فهو

توسيع استعمال هذه الوسائل التي ثبتت فعاليتها عبر العالم، متعاونين مع الدول الأخرى.

ونحن لا نستطيع فهم السبب الذي جعلكم لا تتعرضون في بيانكم وإن بكلمة واحدة للقتل الجماعي الذي يتعرض له المدنيون الأفغان نتيجة للهجوم الجوي الذي يُنفَّذ باستخدام أحدث الأنظمة التسليحية تطورا. إن مبدأ صيانة الكرامة الإنسانية لا ينطبق على الأمريكيين فقط، بل ينطبق كذلك على الأفغانيين، بل حتى على طالبان وعلى المسجونين المنتمين إلى "القاعدة" في غوانتانامو كذلك. لقد احتججتم، في بيانكم، بكونية معاييركم الأخلاقية، بينا أنتم تطبقونها عليكم أنتم وحدكم. إنكم تثيرون بهذا الاستعمال الانتقائي الشك في صلاحيتها الكونية بشكل حاد، وهو ما يعني إثارة شكوك عظيمة في صدق ما صرحتم به. كيف يمكن القضاء على الشكوك التي تثار حول هذه المعايير الأخلاقية في الثقافات الأخرى، إن كانت النخب في الحضارة الأمريكية ـ من بين الناس جميعا ـ وهي التي ترى نفسها داعية لهذه القيم وحامية لها، تسهم في القضاء على الاعتقاد بكونية هذه القيم؟ ألا يجعلنا هذا نلتمس العذر للدول والثقافات الأخرى إذا ما فسرت تطبيق هذه المعايير تطبيقا مزدوجا بأنه مجرد تعبير عن الغطرسة والجهل الغربييْن المستمرين؟ ثم إننا، في ضوء الأدلة الملحِمة المستمدَّة من الحقائق التاريخية، لا نستطيع أن نوافقكم حين تكتبون أن بلدكم "انتهج في بعض الأحيان. . . بعض السياسات الخاطئة وغير العادلة". لقد أسهمت الولايات المتحدة إسهاما فعالا في تحرير أوروبا من نير النازية. ومع ذلك فقد كانت أيضا، بوصفها قوة عظمى خلال فترة الصراع بين الشرق والغرب، مسؤولة بشكل كبير عن كثير من الانتهاكات الخطيرة في العالم. فقد دعمت الولايات المتحدة، عبر عدد كبير من التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، كما حدث في إيران وإندونيسيا وتشيلي وغواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا، ووقوفها إلى جانب العراق خلال الحرب الإيرانية

العراقية، وفي حالات أخرى كثيرة، بعضَ الأنظمة التي كانت تحكم باستخدام إرهاب الدولة وقتل الملايين من القوى المعارِضة، ثم بتعويقها للتطورات الديموقراطية. وكثيرا ما كانت الحكومات المنتخَبة تقع ضحية لهذه التدخلات. وكان كثير من الموقعين على بياننا هذا يأملون، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ببدء عهد جديد يسود فيه نزع السلاح والتفاهم العالمي والحوار بين الثقافات، وتتحقق فيه آمال البلايين من البشر الذين يقعون ضحية للجوع والمرض ويُذلُّون بهما. لقد توقعنا، بعد أربعة عقود من الكراهية والتهديد المتبادل والسباق العسكري، أن تستخدِم الدول الصناعية الغربية إمكاناتها الخلاقة في التغلب على الفقر وتدمير البيئة وفي إرساء الديموقراطية وإنمائها وقد عَمِلْنا في سبيل ذلك. لكن هذه التوقعات كان مصيرها الفشل. وبدلا من ذلك، وجهت الولايات المتحدة خيالها وقدراتها العلمية والتقنية والاقتصادية تجاه تعزيز مكانتها بصفتها القوة الوحيدة الباقية في العالم، وإلى تأسيسها نظاما أحادي القطب. وقد حاولت، من خلال هذا النظام، تقرير مصير العالم اعتمادا على سلطتها هي وحدها بشكل كبير. ويدعم تقويمنا هذا كثير من الأدلة، مثل: إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويشهد هذا كله بوجاهة التحليلات التي ترى أن الولايات المتحدة، على عكس المواقف الرسمية المعلنة، لا تسعى في المقام الأول إلى تحقيق الأهداف الإنسانية أو مكافحة الإرهاب أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ويشمل ذلك أفغانستان، لكنها تسعى، بدلا من ذلك، إلى التصرف مدفوعة ببعض أوليّاتها الجغرافية الاستراتيجية. إذ لا مراء في أن الوصول إلى آبار النفط في هذه المنطقة، وهو مصدر ضروري للاقتصاد العالمي، وإلى طرق نقل النفط، هو الذي يزيد بشكل كبير من خيارات الولايات المتحدة الجغرافية الاستراتيجية الساعية لتقوية هيمنتها ليس على حساب روسيا، وهي القوة الكبرى الأخرى التي تمر بحالة

ضعف، والقوة الصينية الصاعدة في تلك المنطقة من العالم وحسب، بل على حساب أوروبا واليابان كذلك، في العقود القليلة القادمة.

وعلى رغم الخلافات بين الموقعين على هذا البيان حول مثل هذا التقويم، فإننا متفقون بشكل يكاد يكون تاما على أن تركيز إمكانات القوة الهائلة في يد دولة واحدة، وامتلاك هذه الدولة القوةَ العسكرية التي تمكنها من فرض إرادتها على الآخرين سببان مهمان جدا لعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول والثقافات. كما أصبحا مصدرين للشعور بالعجز والذل خصوصا عند تلك الشعوب التي تشعر أنها ضحية لاختلال ميزان القوى هذا. ويرمز وجود القوات الأمريكية . . . وهو ما يبدو بشكل واضح لكثير من المسلمين كأنه شوكة في خواصرهم واعتداء على ثقافتهم واعتزازهم بأنفسهم، لمثل هذا الخلل في ميزان القوى وهو ما يرونه عامل تهديد. ويؤدي شعور هؤلاء بالنقص، الذي يرونه غير عادل، إلى عدم الاكتراث بأشكال الموانع كلها، وهو الذي ربما ينتج عنه ردود فعل هائلة، ربما تصل إلى حد التضحية الطوعية بالنفس وهو ما يتمثل في الهجمات الانتحارية. وليست ردود الأفعال من هذا النوع، بسبب عدم اعتدال موازين القوى في النظام العالمي أحادي القطبية في الوقت الحاضر، مقصورة على ثقافة بعينها. ذلك أنها يمكن أن تحدث في أي مكان من العالم وفي أي وقت وبأشكال جديدة. وليست الحرب التي يشنها المنتصرون على الخاسرين الذين ينفذون الهجمات الانتحارية إلا نوعا من المفارقة غير الملائمة تاريخيا. ذلك أنها سبب للقضاء على ما بقي من مقدار ضئيل من التمنُّع وتؤدي إلى توليد قدر عظيم من الإرادة لتنفيذ الهجمات الانتحارية والعمليات العسكرية الإرهابية، كما هي الحال في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويسهم الشكل الحالي من العولمة، وهو الذي يعمل على تعزيز التفاوت الاجتماعي والقضاء على التنوع الثقافي، في خلق الاضطرابات والتوترات التي تنفجر على صورة ردود فعل عنيفة. ومما يشغلنا أن نرى أشخاصا

بارزين في بطانة رئيسكم يطالبون الأوروبيين بصورة استفزازية متزايدة بالطاعة العمياء لأمريكا، ثم يسعون عن طريق الابتزاز لِلَجم أي نقد توجهه أوروبا، كما في العبارة التالية "إن أوروبا تحتاج إلى أمريكا، لكن أمريكا لا تحتاج إلى أوروبا". وينظر كثير من الناس هنا إلى "التأييد غير المحدود" الذي تقدمه حكومتنا، وكثير من الحكومات الأوروبية الأخرى للولايات المتحدة، واستعداد هذه الحكومات جميعها لتأييد الحرب على الإرهاب من غير تحفظ، على أنه علامة ضعف وأنه حرمان للناس من حق اتخاذ القرار الذي يرتأونه صائبا. ويبدو واضحا أن الطبقة السياسية في أوروبا لم تستطع إلى الآن أن تفهم أن الخنوع الذليل للقوة المتفوقة الوحيدة لا يقتصر على كونه سياسة غير مثمرة وحسب، بل هو سبب في خلق جو ملائم للتهييج الذي تقوم به القوى اليمينية المتطرفة كذلك. ومما يدعو للأسف كذلك أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي ظلت تحجم إلى الآن عن تطوير سياسات خارجية وأمنية وسلامية مستقلة بخصوص الشرق الأدنى والأوسط وآسيا الوسطى، وبخصوص علاقاتها مع العالم الإسلامي، مؤسَّسةً على التعاون وعلى عدم التمييز بين الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. إن أخشى ما نخشاه أن يصبح هؤلاء [الحكومات الأوروبية]، بسبب افتقارهم لأي وضوح في الرؤية، وعلى الرغم من النقد الذي يوجهونه [للسياسات الأمريكية]، مستعدين في نهاية الأمر لإسباغ التسويغ الأخلاقي على حرب تشنها أمريكا على العراق، بل ربما شاركوا فيها.

ويشعر كثير منا بأن تنامي تأثير القوى الأصولية في الولايات المتحدة على النخب السياسية في بلدكم، حتى إنه وصل إلى البيت الأبيض، أمر يدعو إلى القلق. ذلك أن تصنيف العالم إلى "خير و"شر"، وتشويه صورة بلدان بأكملها وشعوبها ربما يكون ذلك كله سببا في إثارة التطرف العنصري والوطني والديني، وفي حرمان الشعوب من القدرة على أن ترى حقائق حياتها بطرق مختلفة، وفي حرمانها من الشعور بأن الاختلافات التي تمثلها والتنوعات الثقافية التي تنتمي إليها ليست

علامات على سوء الحظ، بل دلائل على حسن الحظ للجميع، والشعورِ بأنه حتى أقوى الأشخاص على الأرض لن يكون غنيا بإطلاق على المدى الطويل إلا إذا أُخذ العالم كلُّه على أنه وحدة واحدة، وهو الذي يتمثل غناه وجمالُه في الاختلاف. وتبدأ الأصوليةُ أولَ ما تبدأ بإعلانها أن ثقافتها هي وحدها الثقافةُ الحقَّة والطيِّبة والجميلة. وتؤدي ردود فعل الأصوليين على الصراعات الفعلية في عالمنا إلى الحيلولة بيننا وبين اكتشاف الحلول الحضارية غير العنيفة لهذه الصراعات، وهي ردود الأفعال التي لا تعمل إلا على تغذية أعمال الإرهاب والحرب المتبادلة.

ولقد أَغضَبنا أن نسمع أيضا من أصدقائنا الأمريكيين وزملائنا المهنيين أن بعض العلماء والصحفيين يتعرضون لضغوط متنوعة ويوصمون بالخيانة إذا ما ناقشوا سياسة حكومتهم العسكرية بصورة ناقدة أو رفضوها. ويجب عليكم أن تبذلوا أقصى الجهد لكي تضمنوا أن التعددية في الفكر والتقاليد الليبرالية لبلادكم لن تضار تذرعا بمكافحة الإرهاب. وعليكم أن تعملوا على وقف مد العقلية الأصولية في الولايات المتحدة. ذلك أن القيم الأمريكية التي أشرتم إليها بفخر تتعرض الآن للامتحان.

وهناك بكل تأكيد طرق عدة لمكافحة الهجمات الانتحارية الإرهابية. ولدى كل منا آراؤه الخاصة عن هذا الموضوع. لكننا جميعا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن احترام الكرامة الإنسانية متطلب أساس للطرق كلها التي يمكن أن تُسلك للوصول إلى حلول. ويتوقف هذا على أن يكون الغرب، بصفته مجموعا من الثقافات القوية المتقدمة اقتصاديا وعسكريا، جادا في رؤيته لكونية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وأنها ليست عبارة يتلفظ بها حين تناسبه، وأن تصبح وجهة النظر هذه مقبولة عبر العالم، وفي الدول والثقافات الأضعف اقتصاديا وعسكريا كذلك، وعند ذلك وحسب سيكون من المحتمل ألا تحظى الهجمات الانتحارية الإرهابية برد الفعل الذي تسعى إليه، بل ستواجَه برفض جذري في كل مكان. ولن يكون هذا ممكنا إلا حين تشعر الشعوب

الأضعف في هذا العالم شعورا مؤكدا بأنه لن تقوم أية دولة، مهما عظمت قوتها، بالتطاول على كرامة هذه الشعوب، أو بإذلالها، أو بالإضرار بطرق اعتباطية بأساليب حياتها، وعند ذلك وحده سوف تشعر هذه الشعوب بالقوة والاستعداد لأن تفتح عيونها وقلوبها للقيم الأخلاقية في الثقافات الأخرى. وعند ذلك وحده سوف تتوفر الشروط الأساسية لبدء الحوار الحقيقي بين الثقافات.

إننا بحاجة إلى إرساء قواعد مشتركة للعمل تتصف بأنها مسوغة أخلاقيا، ومقبولة كونيا، ومحترمة عالميا لتحكم الطريقةَ التي يمكن بها أن يتعايش الناس بعضهم مع بعض، وهي القواعد التي تؤكد التعاون بدل التناحر، وتقضي على أنواع الخوف والقلق التي تخلقها التغيرات المتسارعة في عالمنا والتنامي المطرد لإمكانات العنف، بالإضافة إلى الهواجس الأمنية الناتجة عنها. وسوف يوفر هذا فرصا كبيرة لإعادة تأسيس العولمة الخاضعة للاقتصاد بصورة رئيسة لكي تكون أكثر عدلا، ولمعالجة الفقر بصورة أكثر نجاعة، ولمنع المخاطر البيئية العالمية بصورة متعاونة، ولحل الصراعات بوسائل سلمية، ولخلق ثقافة عالمية لا تتحدث بلسان واحد، بل بألسنة كثيرة.

إننا ندعوكم إلى أن تدخلوا في حوار مفتوح معنا ومع المثقفين في أنحاء أخرى من العالم عن هذه الآفاق والآفاق الأخرى لمستقبلنا المشترك.

<u>الموقعون:</u>

Prof. Hans Ackermann, Marburg. Dr. Stephan Albrecht, Hamburg
Dr. Franz Alt, Baden-Baden. Prof. Elmar Altvater, Berlin
Carl Amery, Munich. Prof. Klaus J. Bade, Osnabrück
Prof. Hans-Eckehard Bahr, Bochum. Tobias Baur, Berlin
Franz J. Bautz, Munich. Prof. Jörg Becker, Solingen
Dr. Peter Becker, Marburg. Dr. Wolfgang Bender, Kronberg
Prof. Adelheid Biesecker, Bremen. Michael Bouteiller, Lübeck

Prof. Elmar Brähler, Leipzig. Dr. Dieter Bricke, Bergen
Dr. Nikolaus und Nedialka Bubner, Berlin. Annelie Buntenbach, Berlin
Prof. Andreas Buro, Grävenwiesbach.
Prof. Wolfgang Däubler, Dusslingen
Gerhard Diefenbach, Aachen.
Hermann H. Dieter, Trebbin-Blankensee
Prof. Klaus Dörner, Hamburg. Tankred Dorst, Munich
Prof. Hans-Peter Dürr, Munich. Dr. Matthias Engelke, Trier
Prof. Andreas Flitner, Tübingen. Helmut Frenz, Hamburg
Prof. Georges Fülgraff, Berlin. Prof. Bernhard Glaeser, Berlin
Prof. Ulrich Gottstein, Frankfurt. Dr. Franz-Theo Gottwald, Munich
Jürgen Grässlin, Freiburg. Bernd Hanfeld, Hamburg
Dr. Dirk-Michael Harmsen, Karlsruhe. Prof. Bodo Hambrecht, Berlin
Prof. Heinz und Brigitte Häberle, Herrsching.
Irmgard Heilberger, Neuburg
Christoph Hein, Berlin. Prof. Peter Hennicke, Wuppertal
Detlef Hensch, Berlin. Prof. Wolfgang Hesse, Marburg
Prof. Helmut Holzapfel, Kassel. Ina Hönninger, Weßling
Prof. Willi Hoss and Heidemarie Hoss-Rohweder, Stuttgart
Prof. Ferdinand Hucho, Berlin. Prof. Jörg Huffschmid, Bremen
Otto Jaeckel, Wiesbaden.
Prof. Siegfried and Dr. Margarete Jäger, Duisburg
Prof. Walter Jens, Tübingen. Heiko Kauffmann, Meerbusch
Prof. Wolfgang Klein, Berlin. Irmgard Koll, Müllheim
Hans Krieger, Munich. Prof. Ekkehart Krippendorff, Berlin
Helmar Krupp, Weingarten. Nils Leopold, Berlin
Herbert Leuninger, Hofheim. Frauke Liesenborghs, Munich
Volker Lindemann, Schleswig. Prof. Dieter S. Lutz, Hamburg
Prof. Birgit Mahnkopf, Berlin. Prof. Mohssen Massarrat, Osnabrück
Prof. Ingeborg Maus, Frankfurt. Prof. Klaus Michael Meyer-Abich, Essen
Prof. Klaus Meschkat, Hannover. PD Dr. Klaus Metz, Berlin
Prof. Dietmar Mieth, Tübingen. Reinhard Mokros, Mönchengladbach
Dr. Till Müller-Heidelberg, Bingen. Prof. Norman Paech, Hamburg
Gunda Rachert, Osnabrück. Prof. Horst-Eberhard Richter
Dr. Fredrik Roggan, Bremen. Prof. Rolf Rosenbrock, Berlin
Prof. Werner Ruf, Kassel. Peter Rühmkorf, Hamburg
Prof. Fritz Sack, Hamburg. Dr. Gerd Dieter Schmid, Fischbachau
Horst Schmitthenner, Frankfurt. Prof. Jürgen Schneider, Göttingen
Dr. Schiltenwolf, Heidelberg. Friedrich Schorlemmer, Wittenberg
Prof. Herbert Schui, Buchholz. Prof. Randeria Shalini, Berlin
Tilman Spengler, Ambach. Prof. Dorothee Sölle, Hamburg
Eckart Stevens-Bartol, Munich. Prof. Harmen Storck, Hannover
Frank Uhe, Berlin. Peter Vonnahme, Kaufering
Dr. Reinhard Voß, Bad Vilbel. Peter Wahl, Bonn

Günter Wallraff, Cologne.   Dr. Rainer Werning, Frechen
Christa Wichterich, Bonn. Walter Wilken, Hannover
Frieder-Otto Wolf, Berlin. Dr. Herbert Wulf, Pinneberg

* نشرت الترجمة في جريدة الوطن: (العدد629)، 1423/4/9هـ/ 2002/6/20م.
و(العدد630)، 1423/4/10هـ/ 2002/6/21م.

رسالة من مواطنين أمريكيين إلى الأصدقاء في أوروبا*

[بعد صدور "بيان المثقفين الأمريكيين الستين" صدر بيان آخر وقعه مائة وثمانية وعشرون من الشخصيات الأمريكية المعروفة ومنهم روائيون ومفكرون ومؤرخون وأساتذة جامعيون وناشطون سياسيون مشهورون ووجهوه إلى نظرائهم الأوروبيين]

بعد الهجمات الانتحارية على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع في واشنطن في الحادي عشر من سبتمبر أعلن الرئيس بوش حربا مفتوحة أطلق عليها اسم "الحرب على الإرهاب". وليس لهذه الحرب في ما يبدو حدود واضحة من حيث الزمان والمكان ومدى التدمير الذي يمكن أن ينتج عنها. وليس من الواضح كذلك ما الدول التي ربما تُتَّهم بإيواء "الإرهابيين" أو توصف بأنها جزء من "محور الشر". وربما تستمر عملية القضاء على "الشر" لفترة أطول مما يستطيع العالم تحمله نتيجة لفرط القوة المدمِّرة التي ستستخدم. وقد عمل البنتاغون بالفعل على استعمال القنابل التي توصف بأنها تترك آثارا تماثل الآثار التي تنجم عن الزلازل كما أعلن أنه يفكر باستعمال الأسلحة النووية، من بين الفظائع الأخرى التي يعمل بانتظام في تحسينها.

أما التدمير المادي المتصوَّر (نتيجة لهذه الأعمال الحربية) فيفوق التصور. وكذلك الدمار الذي سيتعرض له المدنيون، لا بمقياس الأرواح التي ستزهق وحسب، بل بمقاييس اليأس الأخلاقي والكره اللذين سيشعر بهما لا محالة ملايين البشر الذين

لا يسعهم إلا الوقوف عاجزين في الوقت الذي يشهدون فيه ما تتعرض له بلدانهم الدمار الذي تحدثه دولة، أي الولايات المتحدة، تفترض أن سلطتها الأخلاقية تماثل في إطلاقها تفوُّقَ قوتها العسكرية التي لا يمكن معارضتها.

ونشعر، نحن بوصفنا مواطنين أمريكيين، بمسؤولية خاصة تحملنا على معارضة هذه الهبَّة المجنونة للحرب. كما أنكم أنتم، بصفتكم أوروبيين، عليكم مسؤولية خاصة. فمعظم دولكم حلفاء عسكريون للولايات المتحدة في حلف الناتو. وتزعم الولايات المتحدة أنها تقوم بما تقوم به دفاعا عن نفسها، لكنها تدعي أيضا أنها تقوم بذلك من أجل حماية "مصالح حلفائها وأصدقائها" أيضا. لكن دولكم سوف تتورط لا محالة في المغامرات العسكرية للولايات المتحدة. كما أن مستقبلكم سوف يكون عرضة للخطر كذلك.

ويعي كثير من المطلعين داخل حكوماتكم وخارجها بالمخاطر الغبية لخيار الحرب الذي انتهجته إدارة بوش. لكنهم قليل أولئك الذين يَجرءون على الكلام بأمانة. ذلك أن كثيرا منهم يتعرضون للتهديد بالأشكال المتعددة من العقاب التي يمكن أن تستخدم ضد "الأصدقاء" و"الحلفاء" الذين يَفشلون في بذْل الدعم غير المتحفِّظ. وهم يخشون من أن يوصموا بألقاب مثل "معاد لأمريكا" . وهي الصفة التي تُطلق بصورة مبتذلة أيضا على أولئك الأمريكيين الذين يعارضون السياسات العسكرية الأمريكية وهم الذين يمكن أن تغطي على احتجاجاتهم جلبةُ الوطنية المتطرفة التي تسيطر على وسائل الإعلام الأمريكية. لذلك فإن نقدا أوروبيا عاقلا وصريحا للسياسات الحربية لإدارة بوش يمكن أن يساعد الأمريكيين المناهضين للحرب على إسماع رسالتهم للآخرين.

إن الاحتفال بالقوة ربما يكون أقدم مهنة عند الشعراء والأدباء. ولكون الولايات المتحدة قوة عظمى فهي تشجع أتْباعها من المحتفِلين بالقوة الذين يَحضُّون قادة الأمة السياسيين على الذهاب إلى ما هو أبعد فأبعد في استعمال قوتهم العسكرية الهائلة

لفرض ما يريدونه على عالَم متمنِّع. وهذا النهج قديم جدا وهو نفسه منذ الأزل، ويعني: أن الخصال الطيبة التي يتصف بها القوي يجب أن تُنشَر لتُفرَض على الضعفاء عن طريق استعمال القوة.

وتتمثل المغالطة الرئيسة في خطاب مؤيدي الحرب المحتفِلين في مساواتهم بين "القيم الأمريكية" كما تُفهم داخل الولايات المتحدة وبين الممارسة الأمريكية الاقتصادية والقوة العسكرية في الخارج خصوصا.

والتَّمَدُّح بالذات خصيصة مزعجة في الثقافة الأمريكية، وربما كان سببها أنها وسيلة جيدة لتحقيق الانصهار في مجتمع يتألف من مهاجرين. لكنَّ ما يدعو للأسف أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعت بهذا التوجه إلى حدود متطرفة جديدة كان من أهم آثارها أنها أخذت تعزِّز الوهمَ الشائع بين المواطنين الأمريكيين المتمثل في أن العالم كله مشدود الأنظار، نتيجة للإعجاب أو بسبب الحسد، إلى الولايات المتحدة بالصورة التي تنظر هي بها إلى نفسها: فهي غنية وديموقراطية وكريمة ومضيافة ومفتوحة للأجناس كلها ومتدينة وهي مثال للقيم الإنسانية الكونية وهي أفضل أمل لبني الإنسان.

وفي هذا السياق الأيديولوجي فإن السؤال الذي أثير بعد الحادي عشر من سبتمبر وهو "لماذا يكرهوننا؟" ليس له إلا إجابة واحدة، هي: "لأننا نتحلى بأفضل الفضائل!" أو، كما يُزعم دائما، إنهم يكرهوننا بسبب "قيمنا".

ولا يعي معظم المواطنين الأمريكيين أنه لا صلة بين آثار القوة الأمريكية في الخارج وبين "القيم" التي يُحتفل بها في الداخل، بل إن هذه القوة غالبا ما تستعمل لحرمان الشعوب الأخرى من فُرَص محاولة التمتع بها إن هي حاولت ذلك.

لقد استُعملت القوة الأمريكية في أغلب الأحوال، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، لإنقاذ بقايا الأنظمة الاستعمارية والحكومات الديكتاتورية التي لا تتمتع بدعم شعوبها، ولفرض بعض الظروف التجارية والمالية المهلِكة، ولدعم القوات المسلحة

القمعية، ولإزاحة بعض الحكومات التي تتمتع بأشكال من الاستقلال أو شلِّها عن طريق أنواع المقاطعة، وأخيرا ، لإرسال الطائرات القاذفة والصواريخ بعيدة المدى لكي تمطرها بالموت والدمار.

"حق الدفاع عن النفس"

1. حقُّ مَن؟

تشعر الولايات المتحدة منذ الحادي عشر من سبتمبر بأنها عرضة للهجوم. ونتيجة لذلك يمكنها لحكومتها أن تدعي بحقها "في الدفاع عن نفسها" بإعلانها للحرب كما ترتأي، وبالطريقة التي تختارها، وضد أية دولة تصنِّفها بأنها عدو، ومن غير دليل يبرهن على إدانة تلك الدولة أو من غير أي إجراء قانوني.

ومن الواضح أن مثل هذا "الحق في الدفاع عن النفس" لا يمكن أن يشمل أقطارا مثل فيتنام أو لاوس أو كمبوديا أو ليبيا أو السودان أو يوغوسلافيا حين هاجمتها طائرات الولايات المتحدة. كما لا يمكن أن يُعترف به لأقطار ستهاجمها الولايات المتحدة بالطائرات في المستقبل. وهذا ببساطة هو حق القوي، وقانون الغاب. إن استعمال مثل هذا "الحق"، الذي يستثني الآخرين جميعا، لا يمكن أن يخدم "القيم الكونية" بل سيعمل فقط على زلزلة مفهوم النظام العالمي نفسه الذي يتأسس على القيم الكونية مع إشراع الإجراءات القانونية للجميع بشكل متساو.

إن "الحق" الذي تتمتع به قوة وحيدة . وهي أكثر القوى قوة . ليس حقا بل هو ميزة تُمارَس فقط على حساب حقوق الآخرين.

2. كيف يمكن للولايات المتحدة أن "تدافع" عن نفسها؟

شنت الولايات المتحدة، فيما يُفترض أنه دفاع عن النفس، حربا على أفغانستان. وهذه حرب لم يُخطط لها بصورة خاصة على أنها رد فعل للأحداث الفريدة التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر. بل الأمر على عكس ذلك، إذ إن ذلك بدقة ما كانت الولايات المتحدة قد أعدت له مسبقا، وخططت له من قبل، كما يتضح ذلك من وثائق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وهو ما يتمثل في التصور التالي: هاجم بالطائرات الأقطارَ الأخرى، وأرسل القوات العسكرية إلى الأراضي الأجنبية وأزح حكوماتها. إن الولايات المتحدة تخطط بصورة علنية لحرب شاملة . ولا تستثني من ذلك استعمال الأسلحة النووية . ضد العراق، وهو البلد الذي تعرض طوال عقد كامل للهجمات الجوية، بقصد مُعلَن لإزاحة قيادته وتنصيب حكومة بديلة يقودها زعماء تختارهم واشنطن.

3. ما الشيء الذي "يُدافَع عنه" حقيقة؟

إن ما يدافع عنه له صلة بما هوجم.

تعني كلمة "دفاع" تقليديا الدفاع عن تراب الوطن. وقد حدث في الحادي عشر من سبتمبر هجوم على التراب الوطني للولايات المتحدة وضدها. ولم يكن هذا الهجوم من النوع المألوف الذي تنفذه قوة عظمى ابتغاء الاستيلاء على أراض. وبدلا من ذلك، فقد كان هجوما نفذه مجهولون ضد هيئات مقصودة بشكل خاص. وفي غياب أي ادعاء بالمسؤولية عنه، فقد افتُرض بصورة طبيعية أن الطبيعة الرمزية لتلك الأهداف هي المقصودة. فيرمز مركز التجارة العالمي بشكل واضح للقوة الاقتصادية العالمية، في حين يمثل البنتاغون القوة العسكرية للولايات المتحدة. ومن هنا، يبدو أن من غير

المحتمل أن يكون هجوم الحادي عشر من سبتمبر موجه رمزيا ضد "القيم الأمريكية" كما يحتفل بها في الولايات المتحدة.

وبدلا من ذلك، يبدو أن الهدف الحقيقي لهذا الهجوم هو القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية كما يُنظر إليها في الخارج. . . . ويوحي هجوم الحادي عشر من سبتمبر بأن الدولة التي تستعرض قوتها في الخارج تكون معرضة للخطر في الداخل، أما القضية الحقيقية فهي التدخل الأمريكي في الخارجي. والواقع أن حروب بوش معدَّة بشكل دقيق للدفاع عن القوة الأمريكية في الخارج وتعزيزها. فما يدافَع عنه حقيقة ليس إلا الصورة العالمية للقوة العسكرية الأمريكية، لا الحريات الداخلية والطريقة الأمريكية في الحياة.

وأكثر الاحتمال، في الواقع، أن تكون الحروب الخارجية مصدرا لزعزعة القيم المحلية التي يقدسها المواطنون المدنيون في الداخل أكثر من كونها وسيلة لحماية تلك القيم أو نشرها. لكن الحكومات التي تشن الحروب العدوانية تسعى دائما لتجييش التأييد الداخلي عن طريق إقناع الناس بأن الحرب ضرورية لحماية الأفكار النبيلة أو لنشرها. أما الفرق الرئيس بين الحروب الإمبريالية في الماضي والتدخلات العالمية للولايات المتحدة في الحاضر فهو توفر الوسائل الأكثر تدميرا الآن. ولم يسبق لعدم التناسب بين القوة المادية المدمِّرة وبين القوة البناءة للحكمة الإنسانية أن كان بمثل ما هو عليه الآن من عدم التوازن الخطير. ويملك المفكرون الآن الاختيارَ بين الالتحاق بتلك الجوقة التي تحتفل بالقوة المدمرة الفظة عن طريق الخطابة التي تلحق هذه القوة بـ"القيم الروحية"، وبين أن يتحملوا المهمة الأكثر صعوبة وأساسية التي تقصد إلى فضح مخازي القوة والعمل من ثم مع بني الإنسان جميعا لإيجاد وسائل الحوار المتعقل، والعلاقات الاقتصادية العادلة والمساواة في العدالة.

إن حق الدفاع عن النفس يجب أن يكون حقا إنسانيا مشتركا. ذلك أن للإنسانية بمجموعها الحق في الحياة ضد "حق الدفاع عن النفس" الذي تمارسه قوة عظمى لا رقيب عليها. لقد برهنت الولايات المتحدة وباستمرار على عدم مبالاتها بالموت الذي يتعرض له غير المحاربين والدمار الذي تخلِّفه جهودُها التي تزعم أنها تصلح بها العالم. إن التضامن مع ضحايا القوة العسكرية الأمريكية هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به نحن مواطني البلدان الغنية أن ندافع عن أي قيمة من القيم الكونية التي ندعي أننا نتمتع بها.

*لم يسبق نشر هذه الترجمة.

بيانٌ يُمْليه الضمير*

لا تتحدثوا باسمنا

[كتبتْ مجموعة من أساتذة الجامعات والكتّاب والمفكرين والفنانين الأمريكيين البيان التالي الذي يتبرأون فيه من السياسة العسكرية الأمريكية التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش الابن بعد الحادي عشر من سبتمبر. ومن بين الموقعين عليه: نعوم تشومسكي والمؤرخ الأمريكي هاوارد زن والناقد الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد، وقائمة طويلة تضم إلى تاريخ نشرها السبعين تقريبا. وهذا البيان هو الثاني الذي يصدره عدد كبير من المثقفين الأمريكيين لمعارضة السياسة الأمريكية الخارجية والعسكرية]

الغرض من هذا البيان أن يسمع العالمُ أن المواطنين الأمريكيين لم يَصمتوا حين أعلنت حكومتُهم حربا مفتوحة على العالم وسنَّت بعض التشريعات القمعية العنيفة الجديدة.

ندعو نحن الموقعين على هذا البيان المواطنين الأمريكيين إلى مقاومة الإجراءات التي اتُّخذت وكذلك التوجه السياسي العام الذي ساد بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهي التي تُعد مصادر لأخطار هائلة على شعوب العالم كافة. إننا نعتقد أن للشعوب والدول الحق في تحديد مسارها ومصائرها، ولها الحق في انتهاج ذلك بصورة حرة بعيدا عن إكراهات القوة العسكرية التي تمارسها القوى الكبرى. ونعتقد أنه يجب أن يتمتع كل الذين تحفَّظت عليهم حكومة الولايات المتحدة وحاكمتْهم بالحقوق نفسها التي تضمن محاكمة عادلة. ونحن نعتقد بوجوب احترام الحق في المساءلة النقدية والمعارضة وحمايتهما. ونحن نَفْهم أن هذه الحقوق والقيم مما يجب المطالبة به والكفاح من أجله دائما.

نحن نعتقد أنه يجب على أصحاب الضمائر الحية أن يتحملوا مسؤولية ما تفعله حكومتهم . ويعني هذا أن أول واجباتنا أن نعارِض الظلمَ الذي تمارسه الحكومة باسمنا نحن. لهذا نحن ندعو الأمريكيين جميعا إلى أن ***يعارضوا*** الحرب والقمع اللذين تشنهما إدارة الرئيس بوش على العالم. إن هذه الحرب ظالمة وغير أخلاقية وغير قانونية. لقد اخترنا هنا أن نتضامن مع شعوب العالم.

لقد شاهدنا . نحن كذلك . برعب الأحداثَ الرهيبة التي وقعت في يوم الحادي عشر من سبتمبر، 2001م. ونحن نشارك الجميع كذلك في الحداد على آلاف الضحايا لأبرياء، ونعبِّر عن شعور الألم نفسه لمرأى ذلك الدمار الرهيب . ونحن نشارك في هذا الحداد وهذا الألم حتى في الوقت الذي نتذكر فيه مناظر مشابهة له في بغداد ومدينة بنما وفيتنام، قبل جيل. كما أننا نشارك ملايين الأمريكيين في التساؤل المكروب عن السبب في ما حدث.

لكن يجب أن نتذكر أن هذا الحداد لم يكن قد بدأ، حين أطلقت القيادة العليا في الوطن العنان لروح الانتقام. لقد أطلقت هذه القيادة شعارا بسيطا "للخير مقابل الشر"، وهو الذي سرعان ما تبنَّته وسائلُ الإعلام الخانعة المطيعة. لقد أنذرونا بأن التساؤل عن سبب هذه الأحداث ربما يصل إلى حد الخيانة. لذلك يجب ألا يكون هناك نقاش. ويعني هذا بكل بساطة أن ليس هناك ما يستحق إثارة أية أسئلة أخلاقية أو سياسية. والرد الممكن الوحيد على هذه الأحداث هو الحرب في الخارج والقمع في الداخل.

ولم تكتف إدارة الرئيس بوش، باسْمِنا، مع إجماع مجلس النواب إجماعا يكاد يكون كاملا، بشن الحرب على أفغانستان، بل ادعت لنفسها ولحلفائها الحق في استعمال القوة العسكرية في أي مكان أو أي زمان تريد. وقد شعر العالم بالنتائج

الوخيمة لهذه السياسة من الفيليبين إلى فلسطين، حيث خلَّفت الدبابات والجرافات الإسرائيلية وراءها قتلا ذريعا وتدميرا كبيرا. وتُعِد الحكومة [الأمريكية] الآن العُدَّة بشكل علني لشن حرب شاملة على العراق . وهو الذي ليس له علاقة بالأحداث المرعبة التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر. فما الصورة التي سيصبح عليها العالم إن أُتيح للولايات المتحدة صلاحية مطلقة لإسقاط جنودها وقَتَلَتها وقنابلها حيثما تريد؟

وصنَّفت الحكومة، باسمنا، المواطنين إلى طبقتين: أولئك الذين وُعدوا في الأقل بتطبيق الحقوق السياسية التي يكفلها النظام القانوني الأمريكي عليهم، وأولئك الذين لا يبدو الآن أن لهم حقوقا إطلاقا. لقد ألقت الحكومة القبض على ما يزيد عن ألف من المهاجرين وأودعتهم السجون بصورة سرية ولمدد غير محدودة. ورُحِّل مئات منهم، ولا زالت مئات أخرى منهم تنتظر في السجن الآن. ويذكِّر هذا كله بمعسكرات الاعتقال الجماعية سيئة الذكر التي أُرسل إليها المواطنون الأمريكيون من أصل ياباني خلال الحرب العالمية الثانية. ولأول مرة منذ عقود تتقصَّد إجراءاتُ الهجرة جنسياتٍ محددة لتخضعها لمعاملة مختلفة.

وصبَّت الحكومة، باسمنا، فيضا من أنواع القمع على رأس المجتمع. فيُحذِّر المتحدث باسم الرئيس المواطنين بأن "يراقِبوا ما يتفوهون به". ويجد المعارضون من الفنانين والمثقفين وأساتذة الجامعات وجهات نظرهم تُشوَّه، وتُهاجم، وتُقمع. ويُعطي ما سُمي بـ"قانون الوطني" . بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات المشابهة على مستوى الولايات . أجهزةَ الأمن صلاحيات جديدة غير محدودة للتحري والاعتقال، وهي الصلاحيات التي يُشرف عليها، إن كان يُشرف عليها أحد، إجراءات قضائية سرية أمام محاكم سرية.

وأخذت السلطة التنفيذية، باسمنا، تغتصب بصورة منتظمة أدوار السلطتين الأخريين

في الحكومة ووظائفهما. وأُنشئت بأمر رئاسي محاكمُ عسكرية تقوم على قواعد مطاطة لاستخدام الأدلة ولا تخضع أحكامها للاستئناف إلى المحاكم المدنية المعهودة. وَوُصمت مجموعات عرقية بأكملها بأنها "إرهابية" بجرة من قلم الرئيس.

إننا يجب أن نَحمِل قادة الجمهورية الكبار على محمل الجد حين يتحدثون عن حرب ستستمر جيلا وحين يتحدثون عن نظام داخلي جديد. إننا نواجِه سياسةً استعمارية معلَنة نحو العالم وسياسة داخلية تعمل على زرع الخوف واستغلاله من أجل الحد من حقوق المواطنين.

وهناك مسار مهلِك للأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية ويجب أن يُعرف هذا المسار على حقيقته ويُوقف في وجهه. لقد تأخر الناس مرات عديدة في التاريخ [في مقاومتهم لمثل هذه السياسات] حتى فات عليهم أوان المقاومة.

لقد أعلن الرئيس بوش "إما أن تكونوا معنا وإلا فأنتم ضدنا". أما إجابتنا نحن عن هذا الشعار فهي ما يلي: إننا نرفض السماح لك بالتحدث باسم الشعب الأمريكي كله. إننا لن نتنازل عن حقوقنا في المساءلة. إننا لن نتنازل عن ضمائرنا مقابل وعد فارغ بالسلامة. ***إننا نقول: ليس باسمنا***. إننا نرفض أن نكون طرفا في هذه الحروب ونبرأ من أي استنتاج مفاده أنها شُنت باسمنا أو من أجل مصلحتنا. إننا نمد أيدينا إلى أولئك الذين يُقاسون من هذه السياسات في أنحاء العالم كله؛ وسوف نُظهِر علانية تضامننا بالقول والفعل.

وندعو، نحن موقعي هذا البيان، الأمريكيين جميعا أن يتحدوا للوقوف في وجه هذا التحدي. إننا نعلن تشجيعنا للتساؤل والاحتجاج اللذين يجريان الآن ونؤيدهما، حتى ونحن نرى حاجة للمزيد منهما، بل إلى مستويات أعلى لإيقاف هذا الطغيان

بصورة فعلية. إننا نستمد الإلهام من جنود الاحتياط الإسرائيليين الذي أعلنوا، بالرغم من التهديد بعواقب وخيمة لأشخاصهم، بأن "هناك حدودا [لما يقوم به الجيش الإسرائيلي]" ورفضوا الخدمة في الضفة الغربية وغزة المحتلتين.

كما نستلهم كذلك عددا كبيرا من أمثلة المقاومة والضمير من ماضي الولايات المتحدة: من أولئك الذين حاربوا الرق بالعصيان والتهريب السري للمستعبَدين، إلى أولئك الذين عارضوا حرب فيتنام عن طريق رفض الأوامر، ومقاومة التجنيد، والتضامن مع رافضي التجنيد.

يجب ألا نسمح للعالم الذي يتطلّع إلينا اليوم بأن يقنط بسبب صمتنا أو فشلنا في أن نعمل. وبدلا من ذلك، دعوا العالم يسمع العهد الذي قطعناه على أنفسنا: إننا سنقاوم آليات الحرب والقمع وسوف ندعو الآخرين لأن يفعلوا ما يستطيعونه من أجل إيقافها.

<u>الموقعون:</u>

Michael Albert; Laurie Anderson; Edward Asner, actor
Russell Banks, writer ; Rosalyn Baxandall, historian
Jessica Blank, actor/playwright
Medea Benjamin, Global Exchange ; William Blum, author
Theresa Bonpane, executive director, Office of the Americas
Blase Bonpane, director, Office of the Americas
Fr Bob Bossie, SCJ; Leslie Cagan
Henry Chalfant,author/filmmaker ; Bell Chevigny, writer
Paul Chevigny, professor of law, NYU
Noam Chomsky
Stephanie Coontz, historian, Evergreen State College
Kia Corthron, playwright
Kevin Danaher, Global Exchange; Ossie Davis;
Mos Def, Carol Downer, board of directors, Chico (CA) Feminist Women's Health Centre
Roxanne Dunbar-Ortiz, professor, California State University, Hayward;
Eve Ensler

Leo Estrada, UCLA professor, Urban Planning
John Gillis, writer, professor of history, Rutgers
Jeremy Matthew Glick, editor of Another World Is Possible
Suheir Hammad, writer
David Harvey, distinguished professor of anthropology, CUNY Graduate Centre; Rakaa Iriscience, hip hop artist
Erik Jensen, actor/playwright; Casey Kasem; Robin DG Kelly
Martin Luther King III, president, Southern Christian Leadership Conference; Barbara Kingsolver; C Clark Kissinger, Refuse & Resist!;
Jodie Kliman, psychologist; Yuri Kochiyama, activist
Annisette & Thomas Koppel, singers/composers
Tony Kushner
James Lafferty, executive director, National Lawyers Guild/LA
Ray Laforest, Haiti Support Network
Rabbi Michael Lerner, editor, Tikkun magazine
Barbara Lubin, Middle East Childrens Alliance
Staughton Lynd
Anuradha Mittal, co-director, Institute for Food and Development Policy/Food First
Malaquias Montoya, visual artist ; Robert Nichols, writer
Rev E Randall Osburn, executive vice president, Southern Christian Leadership Conference; Grace Paley; Jeremy Pikser, screenwriter ; Jerry Quickley, poet; Juan Gumez Quiones, historian, UCLA
Michael Ratner, president, Centre for Constitutional Rights
David Riker, filmmaker
Boots Riley, hip hop artist, The Coup
Edward Said; John J Simon, writer, editor
Starhawk; Michael Steven Smith, National Lawyers Guild/NY
Bob Stein, publisher; Gloria Steinem
Alice Walker; Naomi Wallace, playwright
Rev George Webber, president emeritus, NY Theological Seminary;
Leonard Weinglass, attorney;
John Edgar Wideman; Saul Williams, spoken word artist
Howard Zinn, historian

*نشرت الترجمة في جريدة الوطن: 1423/6/2هـ/2002/8/11م.